

محمد علی وأوربا



کتابخانه و اسناد ملی جمهوری اسلامی ایران

محمد علی واوربا

تأليف

وجورج قطاوى

رينيه قطاوى بك

نقله عن اللغة الفرنسية

الدكتور الفريد يلوز

المقدمة للمسيو فرانسوا شارل رو
سفير فرنسا وعضو المجمع العلمى الفرنسى

الطبعة الثانية

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة
أ.د. محمد صابر عرب

قطاوى ، رينيه.

محمد على واوريا/ تأليف رينيه قطاوى، جورج
قطاوى؛ نقله عن الفرنسية ألفريد يلوز؛ المقدمة فرانسوا
شارل رو .- [القاهرة]: دار الكتب والوثائق القومية، 2008.

282 ص ؛ 24 سم.

تدمك 3 - 0598 - 18 - 977

١ - مصر - تاريخ - العصر الحديث - عصر محمد على
(١٨٠٥ - ١٨٤٩)

أ - قطاوى، جورج (مؤلف مشارك) ب - يلوز،
ألفريد (ناقل عن الفرنسية) ج - رو، فرانسوا شارل (مقدم)
د - العنوان

٩٦٢,٠٣

إخراج وطباعة:

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

لايجوز استنساخ أى جزء من هذا العمل بأى
طريقة كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى
من الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠٨/٢١٥٥١

I.S.B.N. 977 - 18 - 0598 - 3

تصدير ..

لماذا هذا الكتاب؟

د. علي بركات

صدر هذا الكتاب «محمد علي وأوروبا» في طبعته الفرنسية عام ١٩٤٩ بمناسبة مرور مائة عام على وفاة محمد علي وكان الذي قام بتأليفه الأخوان رينيه وجورج قطاوي، وكان الأول عضوا بمجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية وكانت وقتها الجمعية الملكية كما كان رينيه قطاوي عضوا بمجلس الشيوخ عام ١٩٤٦ .

ونظرا لأهمية الكتاب رأت الجمعية التاريخية ضرورة ترجمته ونشره باللغة العربية، وأسندت الترجمة إلى الدكتور الفريد بلاوز وكيل قسم الترجمة بوزارة الزراعة وكان الذي قام بترشيحه لترجمة هذا الكتاب هو شفيق غريال، ثم قامت الجمعية التاريخية بنشره عام ١٩٥٢ عن طريق دار المعارف.

وإذا كانت عملية نشره في المرة الأولى تمت في إطار تمجيد محمد علي الذي أصبحت مصر في عهده تحتل مكانة دولية خصوصا في علاقتها مع أوروبا كما أشار المؤلفان إلى ذلك في مقدمتهما إلا أن إعادة نشر الكتاب هذه المرة ينبع من عدة اعتبارات:

الأول: أن الكتاب تتوفر فيه كل شروط العمل العلمي من حيث التوثيق والتقسيم المنهجي، وأصالة المصادر.

ثانيا: أن الكتاب قد اعتمد على وثائق الخارجية الفرنسية وعلى الوثائق البريطانية فضلا عن الوثائق الروسية والتي اعتمد عليها الكتاب بشكل رئيسي والتي يكاد الكتاب أن ينفرد بها دون غيره في كل الدراسات التي عملت عن عصر محمد علي.

ثالثا: أن طرح الكتاب من منظور العامل الخارجي في لمشروع النهضة المصري يعطيه أهمية خاصة، فالتدخل الأوروبي قد أجهضت مشروع محمد علي، كما أجهض مشروع الثورة العرابية، فعندما احتل البريطانيون مصر كانت تملك مجلسا نيابيا، ومجلسا للوزراء، وجيشا نظاميا.

نفس التدخل حدث ضد المشروع الناصري وعلى هذا فإن إعادة طرح الدور الأوروبي في مواجهة مشروع محمد علي يعني التعرف على أصول هذه الإشكالية، وإذا كان من المفيد هنا عمل مقارنة فإن مشروع النهضة في عصر محمد علي يسبق مشروع النهضة في اليابان بحوالي نصف قرن، وإذا كان مشروع النهضة في اليابان قد استمر بينما تعثر مشروع النهضة في عصر محمد علي فإن ذلك يرجع إلى العامل الخارجي في المحل الأول - وإن كانت هناك عوامل أخرى - فإنه يبقى العامل الخارجي له وزن نسبي أكبر في المشروع النهضوي المصري وهي الإشكالية التي يعالجها هذا الكتاب من وجهة نظري.

من هنا يكتسب الكتاب الذي بين أيدينا أهمية خاصة، والذي يتكون من تقديم بقلم شارل رو سفير فرنسا في القاهرة في ذلك الوقت، ثم مقدمة لمؤلفي الكتاب، وثمانية فصول يسبقها تمهيد يتضمن مقارنة بين محمد علي ونابليون بونابرت في بعض الجوانب وكذلك بين مشروع محمد علي وعلي بك الكبير، وهي قضايا قد نتفق فيها أو نختلف مع المؤلفين.

أما الفصل الأول فيتناول أوضاع مصر قبل محمد علي تركيزا على القرن الثامن عشر وحملة بوناپرت.

ويتناول الفصل الثاني الفترة التي أعقبت خروج الفرنسيين من مصر والصراع على السلطة، وهي الفترة التي انتهت بتولية محمد علي. وفي إطار التنافس بين الفرنسيين والبريطانيين وأيضا في إطار الصراع الذي كان قائما في أوروبا نفسها.

وفي الفصل الثالث حديث عن توطيد محمد علي سلطته في مصر ثم حروبه في شبه جزيرة العرب والسودان ومطامع بريطانيا في البحر الأحمر وأثر حملات محمد علي على علاقته مع أوروبا.

وجاء الفصل الرابع تحت عنوان استنجد السلطان بمحمد علي وهو يتحدث عن حرب المورة، وفي الفصل إشارة إلى أن استنجد السلطان العثماني بمحمد علي كان بناء على نصيحة مستشار النمسا مترنيخ صاحب المواقف المعروفة من الثورات بشكل عام والنابعة من قرارات مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ . وكانت النمسا تحت قيادة مترنيخ تتخذ موقفا مختلفا عن الموقف الذي اتخذته كل من انجلترا وفرنسا وروسيا من مسألة اليونان، وفي هذا الاتجاه أرسل مترنيخ بعثة دبلوماسية لمحمد علي برئاسة بروكشن أوستن، يطلب فيها من محمد علي أن يضاعف جهده ضد ثورة اليونان.

وهو موقف سوف يتغير من محمد علي خلال أزمة حرب الشام الأولى التي يتناولها الفصل الخامس الذي يتحدث عن الحملة على سوريا وموقف الدول منها، وسوف يتباين موقف الدول الأوروبية منها أيضا، فبينما أيدت فرنسا محمد علي تلاقت النمسا وانجلترا في موقفهما من محمد علي مع روسيا التي وقعت مع السلطان العثماني معاهدة هنكار استكلاس.

أما الفصل السادس فيتناول الأوضاع والعلاقات الدولية فيما بين صلح كوتا هية (مارس ١٨٣٣)، وحرب الشام الثانية (١٨٣٤ - ١٨٣٩)، وموقف الدول من مشروع محمد علي في الاستقلال عن الدولة العثمانية، وهو المطلب الذي برز عام ١٨٣٤، وتكرر عام ١٨٣٨، وكان محمد علي يطمح في أن يعامل معاملة اليونان عندما اعترفت الدول الأوروبية باستقلال اليونان.

ويعالج الفصل السابع أزمة ١٩٣٩، عندما تجدد الصراع المسلح بين محمد علي والسلطان العثماني وموقف الدول الأوروبية من تلك الأزمة، وهو الموقف الذي انتهى بالتدخل المسلح ضد محمد علي في بلاد الشام والظروف التي وقعت فيها الدول الأوروبية معاهدة لندن ١٨٤٠.

ويعالج الفصل الأخير التسوية التي وضعتها الدول الأوروبية للمسألة المصرية، والحقيقة أن الكتاب لا غنى عنه لدراسة العامل الخارجي في مشروع النهضة وعلاقة مصر بأوروبا في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

د. علي بركات

فى أهون لحظات التاريخ الإنسانى شأنًا . يبدو الشرق والغرب وقد تناسى
بعضهما بعضاً .

وفى أشد لحظات التاريخ الإنسانى خشوعاً . يتبادل الشرق والغرب النظرات .
وفى اللحظات الحاسمة من التاريخ الإنسانى . يقترب الشرق من الغرب .
فيتقاتلان أو يتعانقان .

ارنست هلو (لوسيكىل)

المقدمة

أكرم بهذه الذكرى ، تلکم هی الذکری الماثویة لانتقال ساکن الجنان محمد علی الکبیر إلى الرفیق الأعلى ، تلك التي أوجت إلى حضرنی رینیه بک وهورج قطاوی إخراج کتابهما الطریف ، وقد تفضلاً فطلباً إلى کتابة مقدمته . من هذه الذکری استلهم المؤلفان الفکرة ، کما یشیر السطر الأول من کتابهما : وبهذا أضفیا علیه صفة الجلدة . غیر أن هنالك صفتین لا تقلان عن قيمة الذکری شأنًا ، وليستا دونها شأنًا .

الأولى هی تلك المستمدة من الشخصية الخالدة التي أظهرها محمد علی علی مسرح التاريخ ، والثانية هی تلك الصفة التي يتناولها موضوع الكتاب . فنحن هنا أمام شخصیات تاريخية ومواقف حاسمة من صميم التاريخ لا تفقد جدتها ، بل تظل علی مر السنين وتتابع الأيام محتفظة بطابعها المائل السرمدي ، فهي أزلیة خالدة .

وهذا هو شأن محمد علی شخصياً ، وهذا أيضاً هو شأن علاقاته بأوربا . فكتاب عنوانه « محمد علی وأوربا » بدهی أن يتمتع بجلدة لا تشوبها شائبة المصادفة ، وليست وليدة الظروف . بل هی صادرة عن عظمة شخصية رجل فذ ، كان أثره حاسماً فی تكوين دولة ومولد أمة ، وصادرة كذلك عن الأهمية الخاصة للأحداث العسكرية والسياسية والدبلوماسية التي جعلته يشترك مع أوربا ، والتي مكنته فی نهاية الأمر من الاحتفاظ بالجزء الجوهری من ثمار أعماله المجيدة ، نظیر تضحية جزء آخر واسع الأرجاء لكنه دون الأول قيمة .

ولکی نتحقق من أن محمداً علیاً يتمتع شخصياً بطابع من الجلدة لم تؤثر فيه عوامل الزمن وربما لن تؤثر فيه ، لکی نتحقق من هذا ، حسبنا أن نقرر أنه ما زال لازماً علی أي أمرئ یرید دراسة أي وجه من وجوه مصر الحديثة ،

أن يرجع إلى ابتكارات محمد على المتسمة بشخصيته ، وإلى مشروعاته ، وأعماله وما أثره الحملة التى امتاز بها فى مضمار الإدارة والنمو الاقتصادى ومجال الزراعة والصناعة ، والتجارة والأشغال العامة ، والتعليم والنظام الصحى والجيش والبحرية والسياسة على السواء . وما من ريب فى أن محمدا عليا قد وجد فى تراث الحملة الفرنسية مثالا يحتذى ، ونبراسا يهتدى به ، غير أن ضيق الوقت إذ ذاك قد قصرهم الحملة الفرنسية على فتح الطريق ، مما سبب ضياع كل شئ أسسته الحملة أو شرعت فيه ، وبهذا أصبح محمد على هو المبتكر للأصلاحات ، ولسائر نواحي التجديد ، التى يجب بحق أن تنسب إليه هى وجميع ما تم بعدها من أعمال ، ولو جاءت فى طرقها مخالفة لطرقه ، وفى مبادئها متباينة مع نظمه ومبادئه .

ومحمد على بهذه المثابة لا زال حيا فى أسرته التى أسسها ، بل وفى الدولة التى أنشأها ، والأمة التى خلقها من العدم ، تلك الأمة التى بدأت منذ عصره الزاهر ، وعهده الأغر تحس بكيانها ، وتستعيد الشعور بوجودها ؛ وهذا هو السر فى أن طابع الوحدة فيما أتى محمد على من أعمال ، لا يزال يتحدى الزمن ، والفضل فى هذا يرجع إلى آثار نشاطه . المتعدد الاتجاهات ، مع ما لمجده من فضل مرموق فى هذه النهضة .

ولقد تجمعت تلك الاتجاهات المتعددة فى صعيد واحد ، تجمعت فى الاستقلال الذاتى وفى الاستقلال التام للبلاد التى كان يسوسها ويرعاها ، كما تجمعت فى وراثته الحكم الذى كان يزاوله فى مصر .

هذا هو التعريف الصحيح ، للأغراض التى استهدفها محمد على ، وأدركها إلى حد كبير ، وقد كان لازما على من ولوا الأمر بعده أن يستمروا فى تحقيق هذه الأغراض والوصول بها إلى أقصى غايتها ، فتظل بين أيديهم محتفظة بطابع الوحدة والطرافة .

ولا مشاحة فى أن كل ما تم فى هذا المضمار ، وبعد أن انتقل محمد على إلى ربه ، حتى الأمس القريب جدا ، وثيق الصلة بالنتائج التى تمت فى عهده الميمون ، وعلى يديه الكريمتين ، وليست المراحل التى اجتيزت بعده ، إلا

استمراراً للمرحلة التي وجه إليها مصر ، فسارت قدماً في طريق التطور ، صوب
كيان سياسى قومى مستقل .

وقلما نجد بلداً كمصر ، أفرد تاريخه مكاناً ممتازاً ، لرجل ممتاز كمحمد على ،
صاحب الفضل في إكساب بلده شخصية ووجوداً .

فالمرکز الذى شغله محمد على في تاريخ مصر الحديثة ، والدور الذى قام به
في حياتها ، كعامل من عوامل التحرير ، جعلاً ما أثره الخالدة تمتد وراء نهاية
حياته ، وأزاحا ستار النسيان وألقيا به بعيداً ، بل وأزالا الظلال الكثيفة التي كانت
توشك أن تلفه ، وتغمره في خضم الماضي .

سار رحمه الله بمصر شوطاً غير قصير في طريق التحرير ، وناهيك به من
طريق وعمر الجوانب ، شاق المناكب ، وقد أراد بذلك أن يخلد في أشخاص
أحفاده الذين سيقع عليهم قطع ما بقى من الطريق .

ولأنه لأمر شديد المراس ، لم يهن أمامه محمد على فأدى أعمالاً جمة في حياته .
عاش بها بعد مماته ، وما هي ذى مائلة فيما حققه من إصلاح ، وفيما تركه لخلفه
ليتموه .

حصل لمصر على شخصية متميزة ، بفضل النظام الوراثى الخاص الذى
ضمنه لها ، كما حقق لبلادها استقلالاً ذاتياً معترفاً به دولياً . وكان ما وفق إليه
في هذا المجال ثمرة من ثمار علاقاته بأوروبا وبالباب العالى .

واليوم توارى الباب العالى من الوجود ، وأصبحت أوروبا غيرها بالأمس .
ترى ما طابع الجدة ، التي تتسم به هذه الأحوال المتباينة ، والظروف المتداولة ؟
فمن خدمات أدت للسلطان ، إلى نزاع مسلح ضده ، ثم من حملات عسكرية ،
إلى مفاوضات مقترنة باستعدادات ، إلى غير ذلك من اختلاف واهن مع أوروبا ،
إلى مشاكسات ضدها ، وصداقة مع بعض الدول ، وعداء مستحكم مع غيرها .
وتشييد دولة مزعزعة الأركان ، قصيرة الحياة إنهار صرحها ، واستحال أطلالا
تنعى من بناها شأنه شأن الدهر ، الذى حدث في غضون ما حدث ، ووقع في
أطوائه ما وقع .

أليس كل هذا يبدو وكأنه قليل الارتباط بالظروف الحاضرة ، عديم الصلة
بالملايسات الراهنة

غير أن الأمر على خلاف ما يبدو لأول وهلة ، فالمتأمل فى أعمال محمد على
وقد وجه جهده الخالص نحو خدمة تركيا ، ثم وهو يناجزها العداء ، ويوقد
جذوة الخلاف بينه وبينها ، يلمح أموراً تشابه وتحاكى الأحوال القائمة والأوضاع
الحالية بعض الشيء : بل إن هنالك طائفة من الأحداث تتوالى ، وزمراً من
الوقائع تتواءم مع مشاكل الزمن المعاصر ، هذا الزمن الذى نعيش فيه .

مثال ذلك أن محمداً علياً فتح جزءاً من البلاد العربية ، ووفق فى إسناد
حكمها إلى ابنه إبراهيم . وعلى أثر استقرار سلطته فى جدة ، تنبه الإنجليز إلى
أهمية مصب البحر الأحمر ، والجانب الغربى من الجزيرة العربية ، فذهبوا إلى عدن
وبريم ووجهوا عنايتهم شطر الكويت والشايطىء الجنوبى للخليج الفارسى .
فهل ذهب اهتمام بريطانيا العظمى بهذه البقاع الآن أو أصبح فى خبر كان
أو تضاعف عن ذى قبل ؟ !

وشرع محمد على أيضاً فى فتح السودان المصرى ، واستكشف أعالي النيل ،
وسار فى سبيله شوطاً بعيداً ، وها هى ذى المسألة السودانية ، لا تزال بين مصر
وإنجلترا ، شائكة الملمس ، عزيزة المنال . وإن وحدة وادى النيل ، فى هذا
التراع الواقع تحت سمعنا وبصرنا ، هى حجر الزاوية فى مطالب مصر ،
وحجة الحجج فى تحقيق أمانها القومية .

ثم حين دمر الأسطول المشترك من إنجلترا وفرنسا ، وروسيا ، بحرية محمد
على ، فى معركة نافارين ، وانسحبت جنوده من المورة ، أمام جيش من الجيوش
الفرنسية ، هل كان محمد على حائقاً على الدول الأوربية ، لحمايتها بلاد اليونان ؟ !
كلا « إذ أن تلك الحملة الخارجية قد اتخذت طريقها ، بحكم ظروف ،
لم يشأها هو ، وتحت إلحاح أمور لم تكن من صنع يديه » .

ثم هل استأنف من ولوا بعده شيئاً من هذه الناحية ، أو حادوا فى سياستهم
عن الخطة التى قد رسمها ؟ الجواب بالنفى أيضاً .

وغزا محمد على الشام ، استجابة لميوله الشخصية ، وتحقيقاً للأمانى المصرية المتفقة مع هذه الميول .

ومنذ تلك اللحظة ، أخذت وجوه التقارب تلتقى مع العصر الحالى ، وتتزايد أضعافاً مضاعفة . فحرب الشام الأولى التى وقعت فى سنة ١٨٣٣ أحدثت بين تركيا والعالم العربى انقساماً وحفوة ، نرى صورتها منعكسة فى معاهدات سنة ١٩١٩ ، بل أن التحديد الوارد فى اتفاق سنة ١٨٣٣ يقع على وجه التقريب ، فى نفس الموضع الذى عينته معاهدات سنة ١٩١٩ . وفى كلتا الحالتين ، اعتبرت قيليقيا (أطنة القديمة) أو أحد أجزائها حاجزاً للشام .

وعند ما جمع محمد على بين يديه ، مصر ، والشام ، والجزيرة العربية ، رأى نفسه على رأس دولة ، أكثريتها عربية ؛ غير أن قيام دولة عربية فى ذاك الوقت ، يتفجع بوجودها عاهل مصر ، لم يكن ليروق فى أعين الإنجليز ؛ كما أن نهج سياسة عربية لا تشوبها الفرقة لم يكن ليتسق مع أطماعهم . فما أشبه الليلة بالبارحة ، وما أوضح محاكاة اليوم للأمس ، على اختلاف الأوضاع ، وتباين الظروف ، إزاء مشكلة واحدة أثرت فى عصرين متباعدين . أما حرب الشام الثانية فى سن ١٨٣٩ ، وأزمة ١٨٤٠ - ١٨٤١ الدولية فأنهما مطبوعتان أيضاً بطابع الوحدة والطرافة ، الذى لا تشوبه شوائب القدم الغابر .

ولقد كان من صالح روسيا ، أن تستولى - إذا صح هذا التعبير - على تركيا لقمة سائغة لها ، لكنها آثرت فى النهاية ، التفرقة بين إنجلترا وفرنسا ، ونقض المحالفة الإنجليزية الفرنسية . فلم يسع لإنجلترا إلا التصحية بمزايا التحالف مع فرنسا ، فى سبيل الحيلولة دون توطيد سلطة مصرية فى الشام ، لأن مثل تلك السلطة تعتبر عاملاً من عوامل النفوذ الفرنسى . ولا غرو فمسألة الشام هى محور النزاع الذى ارتطمت به إنجلترا من جانب ، وفرنسا ومصر من جانب آخر . ومن هنا كانت العلاقة الوثيقة السائدة بين فرنسا ومصر مثار الخواطر التى حملت لإنجلترا على المعارضة فى استمرار أية سيطرة مصرية فى الشام ، وصرح بذلك

بالمستون فى غير موارد أو مداواة . بلحيزو . سفير فرنسا فى لندن . فهل يمكن أن يقال فى هذه الأمور إنها قديمة غابرة وليست حديثة بادية .

وهناك وجوه شبه يمكن التحقق منها حتى فى المضمار السياسى . فقبل أن يستقر رأى بالمستون على ترك فرنسا جانباً . حاول مضطراً أن يتزل لمحمد على عن امتياز من شأنه أن يصادف لديه تقديراً . بأمل استرضائه . ترى أين نشد هذا ؟ نشده فى جنوب الشام أى فى فلسطين . وافق بالمستون على منع مصر ذاك الحاجز الشرقى الذى هبأ لها الإنجليز أنفسهم فى سنة ١٩١٩ بمقتضى انتدابهم على فلسطين . وهو الذى شرع المصريون فى ضمائه لأنفسهم فى سنة ١٩٤٩ بمحاربة إسرائيل .

فهناك إذاً وجوه تشابه وتلاق لاعد لها بين الارتبكات الدولية والمشكلات العالمية التى أحدثتها أعمال محمد على الخارجية . وبين الأحوال التى شهدناها وما زلنا نشاهد تطورها أمام أعيننا .

إن التوسع الإقليمى الفائق الحد لسلطة محمد على قد انتهى بالانعطاف نحو مصر والانطواء عليها . وربما كان هذا المد ضرورياً حتى يجرى الجزء النهائى مصحوباً بتعويض جوهري يخفف من وطأته ويلطف من شدته : ألا وهو النظام الوراثى للحكم . والاستقلال الذاتى للإدارة . لكن هذا التعويض ما كان ليستطاع الحصول عليه من فرنسا .

غير أنه لأول مرة فى وثيقة دبلوماسية فرنسية مهيورة بتوقيع تير - مى المذكورة المؤرخة فى الثامن من أكتوبر سنة ١٨٤٠ - اعتبر باشا مصر - صراحة بلا موارد : عاملاً من عوامل توازن القوى بين الشرق والغرب . فربطت هذه المذكرة بين أسباب الحرب وبين الإبقاء على سلطة محمد على فى مصر . أما فرمان الشاهانى الثانى الصادر فى سنة ١٨٤١ . الذى منع محمداً علياً نظاماً وراثياً حقيقياً واعترف لمصر باستقلال ذاتى لامراء فيه . فقد جاء نتيجة للتدابير الدبلوماسية التى اتخذها جيزو . خلف تير .

ورب قائل يقول إنه كان خليفاً بفرنسا أن تطالب بالمزيد . وأن تشير إلى

ظهور بوادر نهاية مؤثرة . خطيرة للأزمة العالمية . رجاء إقناع بعض الدول العظمى بالعمل للوصول إلى هذه النتيجة . خصوصاً وأن واحدة منها لم تهتم بالأمر من تلقاء نفسها .

هذه ملاحظات سنحت لى . وأنا أقرأ ذلك الكتاب الذى وضعه حضرتنا رينيه بك وجورج قطاوى عن التاريخ الدبلوماسى لعهد ما زال أثره ينظم تطوّر مصر السياسى . من عدة وجوه .

فرانسوا شارل رو

سفير فرنسا

وعضو المجمع العلمى الفرنسى

فى الثانى من أغسطس سنة ١٩٤٩ ، احتفلت مصر بمرور مائة عام على وفاة ساكن الجنان محمد على الكبير . ولهذه المناسبة رأينا أن نعيد إلى الأذهان ذكرى العلاقات الدبلوماسية المتبادلة بين أوروبا ومؤسس مصر الحديثة ، خلال المدة بين سنة ١٨٠٥ سنة ١٨٤٩ .

لقد رجعنا إلى محفوظات القنصليات العامة للدول الأوروبية المختلفة ، خاصة محفوظات القنصلية الروسية^(١) فاستخلصنا منها المميزات الهامة للسياسة الخارجية ، التى درج عليها ذلك الجندى العظيم ، فى كفاحه ضد أوروبا المتألبة عليه . وأنه ليطالعك بين سطور هذه المحفوظات ، ما يشير إلى حصافة هذا العاهل اللبيب ، وإلى نهى هذا السياسى الأريب .

ولم يفتنا أيضاً أن نطلع على سجلات قصر عابدين العامر ، ومحفوظات وزارة الخارجية الفرنسية فضلاً عن المجموعات المختلفة للوثائق التاريخية ، التى نشرتها الجمعية الجغرافية الملكية المصرية^(٢) كما اكتشفنا معلومات قيمة عن روح المتفاوضين فى مذكرات جيزو ودى سانت أولير وخطبة تير الواردة فى كتاب « تاريخ تركيا » للامارتين ، وفى البحوث الخاصة بمحمد على الكبير وأعماله المحيطة .

ولقد آثرنا أن ندع كل هذه النصوص تتحدث عن إجماد عاهل مصر ، فى صدق وأمانة وإفصاح .

ولا يسعنا فى هذا المقام إلا أن نزجى آيات الثناء الجزيل ، وعبارات العرفان بالجميل ، إلى سعادة المسيو فرانسوا شارل رو سفير فرنسا وعضو المجمع العلمى الفرنسى ، ورئيس مجلس إدارة شركة قناة السويس ، لتفضله علينا ، برأيه

(١) راجع : رينيه قطاوى بك - محمد على - كما جاء فى المحفوظات الروسية بمصر -

أربعة أجزاء (١٨٠٥ - ١٨٤٤) .

(٢) أسست هذه المجموعة تحت رعاية حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول وإشراف ادولف

قطاوى بك .

السديد . وعونه الرشيد . وأن ما له من بحوث دقيقة قيمة لخبر ما يؤهله لتقديم رسالتنا المتواضعة .

وإن ننسى لا ننسى النصائح الغالية التى أسداها إلينا مشكوراً سعادة الأستاذ الكبير محمد شفيق غربال بك وكيل وزارة المعارف . الذى وضع عن محمد على كتاباً يشهد له بسعة الاطلاع . وعمق الدراسة التاريخية .

وقد تأثرنا جد التآثر لما لاقاه بحثنا من حسن تقدير فى الدوائر العلمية . إذ تفضلت الجمعية الملكية للدراسات التاريخية . فجعات له مكاناً ضمن حلقة مؤلفاتها الخاصة . لمناسبة الذكرى المئوية لمحمد على . واضطلعت بأمر نقله إلى اللغة العربية . كما أصنى علينا مجمع العلوم الأخلاقية والسياسية فى باريس ، مكرمة من مكارمه . وحبانا بعطفه وحدواه . فنحننا جائزة « دروان دى لويس » المعدة لمكافأة أحسن دراسة . خصصت لعلاقات فرنسا الدبلوماسية بإحدى البلاد الأجنبية . مما ظهر فى غضون السنوات الثلاث الأخيرة .

ولعل هذا البحث المتواضع يحفز الشباب من رجال الغد . على إدراك عظمة الأعمال الجليلة والآثر الجميلة . التى أداها مؤسس مصر الحديثة وأسرته . وعسى أن يجدوا فى تلك الآثار والأعمال . مثالا ووحيا وإلهاما . لبلوغ آمانياتنا الوطنية . وتحقيق آمالنا القومية . وما كان يصبو إليه محمد على من رؤية مصر . مستقلة بظل الاستقلال الوارف . مستمتعة بالرخاء التالد . والمجد الخالد .

تمهيد

إذا جاز إن يقال . أن بونابارت قد أقال مصر من عثرها فينبغي أن يقال في ثقة وتأكد . أن تردى مصر في الهوة كان المصير المحتوم . لو لم يقبض الله لها محمداً علياً .

فعلى أثر حملة سنة ١٧٩٨ وضع نابليون أسس المسألة الشرقية وقد كتب لها أن تظل مشكلة المشاكل التي أقضت مضجع الدبلوماسية الأوربية خلال القرن التاسع عشر .

وإذا قلنا « المسألة الشرقية » فلنما نعى المسألة المصرية حينذاك . فقد كانت هي الشغل الشاغل لأخطر جانب من جوانب المشاكل الشرقية (١) . ويقول سانت أولير . إنه لكى ندرك مالمسائل الشرقية من أهمية بالغة ، ينبغى أن نلم ببعض شئون هذا العالم بأسره .

فمشاكل الشرق وإن بدت لا نعى إلا الدول المتاخمة . غير أنها وثيقة الصلة بمشاكل العالم . قربه وبعيده ، على السواء . والواقع أن أية بقعة ، ابتداء من مصب الدانوب حتى منابع النيل ، لو انتقلت من يد ، إلى يد ، لا بد أن يزعزع كيان التوازن العام .

ونخلق بنا أن نشيد بفضل الأسرة العلوية الكريمة . فقد بذلت جهداً مشكوراً ، في سبيل إعادة مركز الإسلام الروحي ، على ضفاف النيل . وكان الأزهر مثار الحركة الإسلامية الجديدة ، التي انبعثت من مصر

(١) يجدر أن نشير هنا إلى أن مصر وسوريا قد عطلتا إبرام الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا بعد أن أصبحتا هدفاً للتنافس الإنجليزي الفرنسى حتى سنة ١٩٠٤ . وقد كان هذا الاتفاق متوقفاً بينهما منذ أن ظهر الخطر الألماني في الأفق السياسى

العلوية ، قلب العالم العربى (١) . بعد أن ظلت الآستانة رديحاً طويلاً من الزمن .
مقر الدعوة الإسلامية . وكان فتح سليم الأول لمصر سنة ١٥١٧ هو مفترق
الطرق لهذا التحول فى الدعوة الدينية الجديدة .

وقد هبط محمد على مصر ، مع الجيوش الإنجليزية والتركية . التى حشدت
لمنازلة نابليون .

وهنا بدأ يعمل - ١٠ - وسعه الجهد - على التقريب بين فرنسا ومصر .
ولم يكن هذا العمل متوقفاً من جانب عامل مصر .

غير أن النمسا وروسيا ، المعروفتين بخصوصيتهما التقليدية للدولة العثمانية التى
حاولتا تمزيق أوصالها خدمة لمطامعهما ، وحدتا نفسيهما متحدتين مع الباب العالى
إلى جانب إنجلترا . ولم تجد النمسا وروسيا بدا من هذا الاتحاد لتقفا فى وجه
المشروعات التى رسمها باشا مصر .

وقد كان يتنازعهما إلى الوقوف بجانب إنجلترا دوافع مختلفة . أولاً عداوتهما
لمبدأ الحركات القوية وللتنظيمات الإقليمية . ثم الخوف من قيام أسرة جديدة
تنهض محل العثمانيين فى الآستانة ، فتأخذ بيد تركيا .

وفى أرجح الظن أن النمسا والروسيا كانتا لا تستريحان إلى رؤية النفوذ الفرنسى
يتغلغل فى الشرق الأدنى . ويسجل انتصارات جديدة تكون بمثابة بؤادر للبقعة
الفرنسية التى بدأت تتحرك سنة ١٨١٥ . وهناك أمر آخر خلى بالملاحظة :
فبينما كانت فرنسا تحاول جاهدة القيام بمسؤولية الحكم فى الشرق ، وتبصر فى
سبيل ذلك قواها . عاملة على التوفيق بين المصالح المتشعبة ، ونهضة الخصومات
المتناحرة ، غير منتظرة على هذا العمل إلا جزاء سنار، بينما هى كذلك ، إذا بها تجد
دولا أخرى ، آخذة فى توسيع حدودها . وتقوية مراكزها .

وكان من شأن هذا كله . أن يصبح حقيقة واقعة ، خلال القرن التاسع
عشر . غير أن تقدم روسيا والنمسا وإنجلترا . فى عقد اتفاقات لندن

(١) ليس المقصود بهذا ، جنساً أو عنصراً بعينه ، وإنما يقال هذا عن مصر ، كما يقال عن
فرنسا إنها لاتينية .

سنة ١٨٤١ قد بلغ شأواً عظيماً ، فسبق حوادث الأيام .
ولا يغرب على البال ما بلغته فرنسا - في نظير ذلك - من علو مكانتها
الأدبية ، واتساع نفوذها الثقافي حتى سنة ١٩٠٤ ، حيث مهر دلكاسيه
الاتفاق الفرنسي البريطاني ، وقد كف الحزب الوطنى المصرى ، عن تلقى مظاهر
التشجيع الوافدة عليه من باريس .

وهناك أثر غير مباشر ، جاء وليد فتوحات محمد على ، وحليف اصلاحاته
الداخلية . وهو التطور السريع العاجل . الذى شمل شعوب الشرق الأدنى .
ومن هنا أثبت هذا العاهل المسلم ذو العقل اليقظ ، والنشاط الجهم ، أن الإسلام
بسماحته . يستطيع استيعاب حضارة الغرب وفنونه ، مما حدا بالشرق العربى ،
أن ينسج على منواله ، ويترسم خطاه . حتى أن الدولة العثمانية ، أخذت تصلح
المعوج من أمورها ، وتجبر الواهن من بنائها .

وإذا اعتبر قيام محمد على بثنون الحكم ، أثراً من آثار الحملة الفرنسية في
مصر ، فربما كان من الطريف أن نشير إلى ظاهرة جديدة بالملاحظة : تلك هى
أن العروش الإمبراطورية ، عدا عرش برنادوت ،^(١) قد تداعت على أثر
معاهدات فيينا وأصبحت أثراً بعد عين ، بينما ظلت الدوحة العلوية أصلها
ثابت وفرعها في السماء ، تؤقى أكلها كل حين بأذن ربها ، قرابة قرن ونصف ،
وهو أمد طويل في الشرق حيث ثم تتعود الأسر المالكة أن تعمر كثيراً .

ولقد حرم اتفاق لندن محمداً علياً ، من ثمرات غزواته في الجزيرة
العربية ، وكريت ، والشام . فهل لنا أن نتساءل ، ألم يعد هذا الحرمان
بالخير على أحفاده من بعده ؟ !

وبدهى أنه لولاه ، لما كان في استطاعة أحفاده ، أن يقتفوا أثر جدهم العظيم ،
بهمة لا تفتر ، وبعزيمة لا تعرف الملل ، بل ولما كان في مقدورهم التوسع في
السودان ، لو أن سلطان محمد على امتد نحو ممتلكات متناثرة ، خارج حدود وادى النيل .

(١) ومثل برنادوت هو بلا شك من الأمثلة الشاذة ، إذ انه انتخب ولياً للعهد في السويد بعد
أن تبناه آخر ملوك أسرة نازا .

وربما - لو تحقق هذا - لجلب المتاعب لمن اضطنخوا بالملك بعده ،
ووقف سداً حائلاً بينهم وبين مشاريعهم .

ولقد كان يحلو لعاهل مصر ، أن يشيد - على ما يقال - بذكر أمرين
جديرين بأن يفسرا تفسيراً رمزياً ، وإن صدرا عن محض الصدفة !
الأول هو أنه ولد مع نابليون فى يوم واحد ، والثانى أنه ولد مع الإسكندر
فى بلد واحد أيضاً .

وكان يعتبر نفسه معاصراً للأول ، ومواطناً للثانى : ولهذا كان يشير من أعماق
نفسه أنه ند لكل من مؤسسى الإمبراطوريتين العظيمتين : فى عبقريتهما الفذة ،
وشخصيتهما النادرة .

ولم يكن محمد على فى هذا التقدير ، متجافياً عن الحق ، فوجوه الشبه بين
الثلاثة ملحوظة إلى حد ما ، فقد استلهم - رحمه الله - من وسائل بوناپارت وسائله
هو لإحياء مجد مصر ، وفكر من غير شك فى المقدونى العظيم عند ما اتخذ من
الإسكندرية مكانه المختار ، وعاصمته الثانية .

وقد شيد قصراً منيفاً ، لا زال مقراً رسمياً لأحفاده . بعد أن تم تعميره
وإصلاحه .

واقم هذا القصر بجزيرة فاروس العنيدة ، عند نقطة رأس التين الضيقة ،
التي تفصل عرض البحر من الضفة الغربية .

وربما كان يطيب لعاهل مصر ، أن يلتقى ببصره من شرفات هذا القصر
إلى أوربا والاساتنة ، ثم يتأمل من نافذته - قرير العين مستريح البال - حركات
أسطوله الناشئ : وهو يمحى عباب البحر بتجارة مملكته المزدهرة .

ويقولون إن نابليون أخذ يتحدث فى إحدى أمسياته مع رفاقه وقد طال بهم
السهر بجزيرة القديسة هيلانة . فحينما جاء ذكر مصر ، تلك التي شغلت تفكيره
طويلاً ، وكان يعتبرها أروع غزواته فى حياته . قال نابليون إذ ذاك : « إذا كانت
الظروف الداخلية هي التي تقرر وحدما رفاهية المدن ، وتكيف عظمتها ، فإني
أؤثر الإسكندرية على روما والآستانة ، بل وعلى باريس وامستردام ، فهي

جديرة أن تتبوأ المكانة الأولى بين مدن العالم» (١).

لقد كانت القاهرة في نظر محمد على ، عبارة عن النيل ، وطرق الصحراء الكبرى . وكانت الإسكندرية ، هي البحر الأبيض المتوسط ، وهي المسيطرة على المياه ، بل وهي أوربا أيضاً ، إن لم نقل الغرب . إن الإسكندرية كانت الماضي الزاهر وقد تكون المستقبل الباهر .

أكرم بها ، وبقاهرة المعز ، مدينتان متقابلتان وحضارتان متكافئتان . القاهرة التي ما زالت عاصمة الإسلام بجامعتها الأزهرية ، إنها المدينة ذات المساجد الثلاثمائة الخالدة ، إنها مجد الفاطميين الرفيع ومعقل الأيوبيين المنيع ، وملتقى الصحراويين الليبية والعربية ، ومفترق الطرق بين الشمال والجنوب والشرق والغرب وملتقى قوافل الإبل ، ومخزن تجارة إفريقيا وآسيا .

أما الإسكندرية ، فهي عهد حافل من عهود الإنسانية . أنها ذخيرة العصر اليوناني كله ، ومهبط الحكمة الإغريقية بأسرها ، وهي مجد أفلاطون وأفلطون وبطليموس . وهي موسى وأفلطون في آن واحد . بل هي عاصمة اللاجيد التي اشتهاها أنطون وقيصر ، والتي تفجر فيها ينبوع الفلسفة الإنسانية . ألا وأن عظمة محمد على لتجلى في تلك الرغبة القوية التي جعلته يربط ما بين أقدار هاتين المدينتين العتيديتين ، بعد أن عاشتا ردىاً من الزمن في عزلة نائية ولقد ظل محمد على شاخصاً يبصره ويبصيرته إلى جميع أرجاء الأفق الواسع المدى .

أنه قاهر الوهابيين ، وهو الحاج إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة ، وصاحب كريت والمورة ، وفاتح الشام ومؤسس الخرطوم .

رجل هذا شأنه لم ينس برقة أيضاً ، فقد اتخذ أرملة حاكم درنة زوجة له .

(١) وكأني بالإمبراطور كان يتنبأ حين استطرد فقال : « ترى ماذا سيكون مصير هذا البلد ، الرائع الجمال ، بعد خمسين عاماً ، يتفياً فيها ظل الرفاهية الراشدة والإدارة الحكيمة ؟ إن أمة عظيمة ستعمر هذه الأرض اليباب وتحيي فيها عصر سيزوستريس وبطليموس . سيأتي اليوم الذي تنكس فيه هذه الأمة على الهند يحنها وعلى أوربا ييسراها .

لقد وفق محمد على في مبايعته بالولاية . وقد استحقها عن جدارة . فقد كان عبقرى نابغاً . ومن الدلائل البينة على عبقريته الحقبة . هذه القلعة الفاتكة . في المحافظة على استقرار دعائم حكمه . بين تلك الأخطار المحيطة به . والمنافسات المضطربة حوله .

لم يكن محمد على ، واحداً من هؤلاء العثمانيين . الذين يقذف بهم الباب العالى إلى مصر . ليحكموا شعباً من الفلاحين .

وحقيقة أن عليا بك الكبير ، قد وفق قبله ، إلى التحرر من ولاية الباب العالى . غير أن محمدا عليا ، بشخصيته الضخمة ، ووسائله الممتازة النادرة . كان أول من وصل إلى الحكم مؤيداً من الزعماء الدينيين في الشعب المصرى . وكان العلماء والمشايخ هم أول من انتخبوه والياً على مصر . فلم يسع الباب العالى إلا التزول على إرادتهم ، إن طوعاً أو كرهاً .

وقد استطاع محمد على يوماً ما . أن يتحدث إلى بوالىكونت . قائلاً : « إن غرضى الأسمى هو السير بمصر في طريق الحضارة . لكن الزمن لن يكفينى لتحقيق أمنيى هذه . ويقولون لى إن مصر ليست دون أوروبا تقدماً . والأمر على غير ذلك . فأنا فى حاجة إلى ثلاثين سنة لكى أضمن استقرار النظام الذى وضعته لبلادى . لن أقبل أن أعيش هذا القدر من السنين . لذلك ترانى أمهد للأمور سبل الانتقال . حتى يستطيع الذين يخلفونى أن يسيروا باقى الطريق . ولقد تشبع إبراهيم بجميع أفكارى . . . »

إن هذا الجندى الأجنبى الأصل قد بذل كل ما فى وسعه ليكسب ود عامة الشعب ، ولتجمل بخلق العالم العربى وتقاليده . أما ابنه إبراهيم . فقد هبط مصر صبياً يافعاً ، فهو مصرى صميم بحكم نشأته . وقد رأى فيه معاونوه وجنوده الزعيم الذى أرسلته العناية الإلهية ليجبى مجد العالم العربى وسؤدده .

”ولقد قيل“ إن القوات المحاربة فى الشرق ، تدين بالولاء للذين يقودونها . أكثر مما هى عليه فى الغرب . فالتعبئة من حق القواد . والجيش ليس تحت إمرتهم فحسب . بل هو من عمل أيديهم ، وكل جندى يرى فى أشخاص رؤسائه

السادة الذين يتفانى في الإخلاص لهم . فجد أى باشا وحظه ، هما مجد وحظ كل محارب . ذلك لأن النظام والقانون هنالك من الشؤون النافهة ، أما الرجل - أى القائد - فهو الكل في الكل . (لامارتين)

لقد كانت ظروف محمد على غير مواتية : كان تعليمه بدائيا ، كانت نشأته لا تضارع نشأة نابليون ؛ ومع هذا فقد أظهر استعداداً سياسياً نادر المثال . وحزماً إدارياً رائع المرونة ، وطموحاً عالياً يدفعه حسن الإدراك . وكان رحمه الله . محبا للعظمة في مقاصده ، شريفاً في اختيار وسائله ، دقيقاً في طريقة أدائه ، تلمح فيه وداعة الشرق المستسلم ، في نشاط الغربي الطموح ؛ كما تبهرك فيه شجاعة الجندي الباسل ، في عبقرية الإداري الرشيد . لقد كان نفاذاً في إدراكه لحقائق الأشياء ، وفطناً في إلمامه بدخائل الأمور فطنة تستطيع أن تسميها أحياناً مكرراً ، وقلماً تهبط بصاحبها إلى درك المكيافيلية . وله في تاريخ الدولة العثمانية صفحات حافلة بما أثره الخالدات .

كان المعول الذي هدم الممالك ، هؤلاء الطغاة الاقطاعيون ، الذين أنهكوا مصر ، وجروها إلى الخراب المدمر . وهذه القسوة التي عامل بها هؤلاء القراصنة ، كانت تنطوي على قلب عامر بالحنان والرحمة ، مغمم بعواطف الاشفاق والرعاية ، كرم جم ، وصراحة رضية .

وإن مصر التي قهرت كبريات الدول ، ولقيتها في غيابات النسيان ؛ وشهدت موكب العظمة المقدونية والفارسية والرومانية والبيزنطية والتركية ، يمر أمامها مضيقاً حيناً ، ونخايماً حيناً آخر ، مصر هذه استقبلت محمداً علياً ، وكأنه مبعوث العناية الإلهية ، الذي جاء ليؤسس فيها دولة قوية الأركان ، ثابتة البنيان . لقد أشعل في القاهرة تلك الثورة ، التي سمرت نارها الزعامة ، وهذا ما عجز سلاطين آل عثمان عن تحقيقه في الآستانة .

لقد كان محمد على أسعد من بونابارت ، وهذا راجع إلى أنه رسم لنفسه حدوداً لم يتعداها ، وخطوات لم يتجاوزها ، ولقد وفق إلى تكييف مزاجه مع الزمن ونجح في مواجهة صروف الدهر ونوائب الأيام . وهكذا مرت ساعات الشؤم

ونوازل الأحداث ، دون أن تكدر صفوه أو تثير سخطه . ولم يكن تألق مجده وارتفاع منزلته حائلا بينه وبين إدراك الحقائق الإنسانية ، فلم يصدر يوماً ما حكماً مبتسراً ، فى غير روية أو تقدير .

كان يعتبر بونابارت مثلاً طيباً ، جديراً بأن يرسمه ويسير على هديه . ولم يمنعه هذا من أن يعدل فى مشروعات الإمبراطور ويزيد فيها من عنده ، بكل جديد مبتكر ، أو طريق نافع . ولم يكن يعرف الصلف البغيض ، ولا التعنيت الأحمق ، نائياً بجانبه عن التعلق بالرسميات ، متحلياً بالبساطة المتسمة بالعظمة .

لله دره من قائل : « إن تدخل الإرادة الإنسانية فى تسلسل الحوادث يؤدى إلى أبعد النتائج » .

وهذه العبارة الموجزة تصور رسالة محمد على : جلية واضحة . هذه الرسالة التى أفادت منها مصر والشرق ، ولم يكن فى مقدور رجل سواه ، أن يؤديها فى جرأة ومقدرة كما أداها .

أما فى الميدان السياسى ، فقد انفرد هذا الزعيم العظيم بقوة التمييز بين الممكن والمحال ، يهديه ذوقه السليم ، ويدفعه الحاطر اللامع ، الاذان كانا يمليان عليه الدقة الفائقة فى تصريف الأمور ، وإصدار القرارات .

لم يكن يجهل أن استتصال عناصر التفريق ، يتطلب الشدة والعنف . فكان يضع خططه الحاسمة ، ولا يهمل المرونة فى تنفيذها ، إذا كان ثمة ما يبررها . فهو ينتظر الساعة المواتية ، ويعرف كيف يكون جريئاً وصبوراً فى آن واحد . ثم هو تارة ضيق الفؤاد وتارة مسماح حلیم ، وقد أكسبته تجاربه الطويلة اتزاناً يتكافأ مع جرأته . أما ثقته فى أحكامه فقد كانت تضارع معرفته لقوته .

قال عنه هنرى سولت قنصل إنجلترا : « لم أره يوماً واعدأ بأمر ، دون أن يكون عاقداً النية على الوفاء » .

كان لا يرحم أناساً بضاعتهم التهاون . والكلام ، والنوم : ومع هذا فهو يعفو عند المقدرة . ومع ميله إلى المجازفة والتحفز ، كان عقله مسيطراً على غرائزه ،

وكان له من القوة السحرية الذاتية ما يحجب به الإرادة في النفوس ، ويستثير به الإخلاص بين الأفتدة . وكان يشعر شعوراً غامضاً بقدرته على الابتكار . وربما قيل إن الرغبة في تحقيق عمل عظيم هي نوع من الطموح ، وهي كذلك من غير شك . لكنه الطموح الشخصي الرفيع الذي يتطلب شتى ألوان المخاطر والتضحية . ولقد نهج محمد على طرقاً خاصة وهو على ثقة من أنها ستأدى به إلى مجدمصر وعظمتها . وكان يفهم معنى التوازن ، ذلك التوازن الذي يجعل المآثر المحيطة ، يانعة الثمار ، طيبة الجنى . وربما أدرك أن الرجل العامل لا يجب أن يخلو من الدهاء والشدة ، وربما عرف أيضاً أن النفوذ والسلطان قد يغلو ثمنهما ، لكنه لم يحل لنفسه الظلم أو الانتقام .

ولقد اضطر أحد المؤرخين الإنجليز إلى الاعتراف بأن محمداً علياً ، الشرقى العثماني في مولده وتكوينه ، قد تحلى بسجية فريدة في بابها . فهو التركي الوحيد في عصره ، الذي استطاع أن يستوعب ما في الحضارة الغربية ، وأن يسعد به شعبه وبلاده .

لقد أعجب منذ نعومة أظفاره بأوروبا ، وخاصة بفرنسا ، أيما إعجاب ، وتأثر بها أعماق التأثير ولم تكن أوروبا تعامله دائماً معاملة الكريم المنصف . وقد حاولت الدول العظمى ، عدا فرنسا ، أن تحرمه من ثمرات انتصاراته وفتوحاته ، لكنه لم يضمر لها حفيظة أو حقداً ، بل جعل من مصر دولة حظيت بقسط وافر من الثقافة الغربية ، جعل حفيده ، وتمام رسالته من بعده ، إسماعيل العظيم ، " يعلن بعد وفاة جده بعشرين عاماً ، : ليست بلادى من أفريقيا بل هي جزء من أوروبا " .

الفصل الأول

مصر قبل محمد علي

الفتح العثماني ومركز السودان - المماليك - مصر في القرن الثامن عشر -

حملة بونابارت

(١٨٠٢ - ١٥١٧)

من الصعب أن نقدر عظمة العمل الذي قام به محمد علي ، ما لم نتناول الظروف التي سادت مصر قبل حملة بونابارت ، وهي الظروف التي كانت ستعود حتماً فتسيطر على البلاد بعد مغادرة الفرنسيين .

فمنذ فتح سليم الأول القاهرة سنة ١٥١٧ ، أصبحت مصر مجرد ولاية للدولة العثمانية (١) . فقد نقل السلطان إلى الآستانة مقر الخلافة الذي كان آنذاك في مصر ، لكن سليماً الأول وابنه سليمان من بعده ، قد فطنا إلى المتاعب التي قد يلاقياها في حكم ولاية واسعة الثراء ، نائية عن عاصمة الدولة ، فوضعا لمصر أنظمة سياسية كانت مرتبكة متشعبة الأطراف . فقد أنشأ سليمان القانوني نظاماً يحدد السلطة والاختصاصات لكل من الباشا والديوان والجيش ، والمماليك والكشاف والمشايخ ، كما وضع أسس الضرائب والأموال .

كان هذا النظام قائماً على دعائم محض عسكرية ، وشتملاً على ثلاث سلطات ، حتى تستطيع أن تراقب كل منها الآخرين، تجنباً لمحاولات استقلال الحاكم ولقيام الثورات في الأقاليم . وكان الباشا ، من حيث المبدأ خاضعاً للتجديد السنوي . لكنه قلما ظل في وظيفته زمناً طويلاً . ذلك لأن سلطته كان يحددها البكوات وبعضهم كانوا حكاماً على الأقاليم - كما كان يحددها أيضاً

(١) عندما دخل الأتراك القاهرة ، وجدوا آخر سلالة خلفاء المماليك سجيناً في غياهب القصور ، حيث ألقوا به المماليك ، ويدعى آل عثمان أنه بايعهم الخلافة .

الأميرالايات المتولون قيادة الآليات السبعة للجيش العثمانى .

كما كان الباشا المعين من الباب العالى يلاقى شتى المعاكسات والعقبات التى ينثرها فى طريقه البكوات . ثم ما لبث اثنان منهم أن استوليا شيئا فشيئا على السلطة بحكم الوظيفتين اللتين يشغلانهما وهما « شيخ البلد » . أى حاكم القاهرة و « أمير الحج » .

وحينما كانت الاستانة قوية . قادرة على فرض احترامها . ظلت مصر مستعبدة وفقاً لهذا الجهاز السياسى المتشعب الأطراف . غير أن شعب مصر أخذ يتربص بها الدوائر . فبمجرد أن وهنت يدها ودالت سلطتها . أخذ الشعب يحاول شق عصا الطاعة . والتحرر مما أثقل كاهله . فقد كان يرزح تحت كابوس كذلك الذى كان جاثماً على صدره فى عهد المماليك الغابر ، وحكمهم الجائر^(١) .

لقد أعلن على بك الكبير استقلال مصر ورفض إمارة الباب العالى الاسمية . وفى سنة ١٧٧٢ . ضرب نقوداً باسمه . وأعلن الحرب على الدولة العثمانية واستولى على مكة المكرمة . حيث خلع عليه الشريف الحلة الملكية . وأخيراً دخل الشام وسجل انتصارات كتلك التى فاز بها محمد على من بعده . غير أن عمله انهار من جراء قلة بصيرته وضعف فطنته .

ولا يغرب عن بالنا أن عليا بك أظهر حصافة عظيمة فى السياسة الخارجية ، إذ أخذ يبحث فى أوروبا عن سند ضد الباب العالى . فوعده البندقية بصداقتها ، ولح له الكونت أورلوف . قائد الأسطول الروسى فى البحر الأبيض المتوسط . بتأييد دولته .

لقد دعم على بك الأمن والاستقرار فى الداخل . وشجع التجارة بين الشرق والغرب . وفى سنة ١٧٧٣ سقط قتيلاً ضحية مؤامرة دبرها له ابنه المتبى ، فما لبثت الفوضى والفساد أن انتشرا فى أرجاء البلاد . ولقد تضاعفت سلطة الباشوات المعينين من الباب العالى فأصبحت اسمية . مما جعل طبقة البكوات تستغل مصر استغلالاً شنيعاً من غير تورع أو حياء . وعندئذ ، فقدت الجنود النظامية التركية

(١) راجع الملحقين ، الأول والثانى

قيمتها العسكرية ، وتركزت القوة المسلحة في أيدي المماليك .

وما كاد القرن الثامن عشر يشرف على نهايته ، حتى ضربت الفوضى أطنابها في ربوع وادي النيل . وحوالي سنة ١٧٧٩ ، أصبح إبراهيم ومراد سيدي البلاد الحقيقيين . وقد اضطر السلطان عبد الحميد الأول في سنة ١٧٨٦ إلى إرسال جيش بمعداته ، لاقرار سلطة آل عثمان التي اغتصبها المماليك . لكن الفلاحين لم ينجوا من ذلك أي غم ، بل كان عليهم كل الغرم . إذ أن إسماعيل بك ، الذي عينه الباب العالي في منصب « شيخ البلد » مات بالطاعون بعد زمن وجيز ، فانتهر إبراهيم ومراد الفرصة ، وعادا من الصعيد حيث كانا لاجئين ، ليعيثا بالقاهرة فساداً ونهباً وسلباً .

ولقد أساء الطاغيتان التصرف فتهجما على التجار الأجانب ، مما جعل الفرنسيين يطلبون إلى قنصل دولتهم ، المسيو دي ماجالون ، اتخاذ التدابير الكفيلة بحمايتهم . فما لبث القنصل أن أرسل تقريراً إلى حكومة الديركتوار ، ثم ذهب بنفسه إلى باريس ، لعرض حالة رعاياه .

وقد احتجت فرنسا بهذا الحادث لتحقيق فكرة ما زالت تتردد في مخيلة بعض الفرنسيين منذ أيام لايبنتز^(١) . وخاصة في مخيلتي بوناپارت وتاليران .

فصر التي قامت ، منذ أقدم العصور والأجيال ، بدور هام في تقرير مصير شعوب البحر الأبيض المتوسط ، ومصر التي احتفظت بسيطرتها الثقافية على العالم اليوناني والروماني منذ أن أسس العاهل المقدوني مدينة الإسكندرية حتى معركة أكسيوم ، ثم مصر التي بزغت فيها شمس الثقافة والدين ، فتبوءت المركز الروحي للإسلام من القرن الحادي عشر إلى القرن الرابع عشر الميلادي ، وذلك بفضل مآثر أسر الفاطميين والعباسيين والأيوبيين ، مصر هذه ، قد كتب لها أن تظل مغمورة الذكرى والأثر في تاريخ الشرق إلى أن قدم بوناپارت فأنهضها من

(١) عندما كان الفيلسوف الألماني لايبنتز (١٦٤٦ - ١٧١٦) مقيماً في باريس ، عرض على الملك لويس الرابع عشر مشروعاً لغزو مصر ، وذلك لتحويل نظر الملك عن حروبه في هولندا وألمانيا . كما يؤخذ من شهادة كل من تاليران ودي لوزون ، أن شوازيل قد طرأت عليه هذه الفكرة أيام لويس الخامس عشر ، دون أن يشرع في تحقيقها .

كبتها ، ثم جاء محمد على ونسج على منواله ، فرفعها إلى مكاتها السابقة ، ووضعها في مجال التنافس الأوربي .

وبما كتبه تيير ، المؤرخ الفرنسي : « إن مصر كانت وقتئذ أنفس ممتلكات العالم ، سواء من ناحية السلام أو من ناحية الحرب . فإذا أريد تقويض أركان الإمبراطورية البريطانية في الهند ، لما وجد طريق أضمن من مصر للوصول إلى هذه الغاية . وإذا شرع في تحويل جزء من تجارة الشرق إلى فرنسا - وهذا بلا شك أمر أقرب إلى الحكمة والصواب - لتبين أيضاً أن مصر خير سبيل لهذه التجارة . . . لقد كانت جميع الأبصار إذن شاخصة إلى مصر . . . فإليها وجهت الجهود والمخاوف والآمال التي هزت منابر أمتين كبيرتين متحاربتين ، هما فرنسا وإنجلترا . : ولقد كتب كذلك المؤرخ ميشيليه ، المعروف "بصرامته نحو بوناپارت ، يقول بعدئذ عن حملة سنة ١٧٩٨ « إنها لم تكن غزواً عادياً أو عزت به شهوة الانتصار بل كانت أملاً في البعث أثاره الخيال الرفيع " ثم أخيراً استند تاليران إلى رأى سبقه فيه شوازيل ، عندما فكر خلال كفاحه ضد إنجلترا ، في تحويل النظر إلى قناة السويس .

ولقد تحددت أوضاع المسألة المصرية ، يوم استقرت إنجلترا في الهند ، فأدركت أوروبا الدور الذي تقوم به مصر في التوازن العالمى . ولما كانت إنجلترا راغبة في ضمان جميع الطرق المؤدية إلى إمبراطوريتها ، أصبح من الطبيعى أن تفتتح عينها على مصر . ومنذ ذاك الوقت ، لم تكف إنجلترا عن انتهاج الوسائل التي تتأدى بها إلى تحقيق أغراضها في مصر ، فعقدت شركة الهند الإنجليزية معاهدة تجارية مع المماليك في سنة ١٧٧٥ .

ثم إن الفكرة القائلة إن فرنسا ، بغزوها مصر ستجر على إنجلترا الهزيمة والتهلكة ، لم تكن من ضرب من ضروب الخيال . فبرزخ السويس لم يكن قد فتح بعد ، والطريق البحرى المؤدى إلى الهند كان يمر وقتئذ من رأس الرجاء الصالح . وكل ما كان في استطاعة الجمهورية الفرنسية هو أن تبدى بعض مظاهر التعصيد والتأييد نحو « تيبو صاحب » في الهند . وكان واجباً على بوناپارت أن يحاول ذلك .

غير أننا إذا تعمقنا بحث مسببات الأمور ، لوجدنا أن كل هذه الظواهر مهما بدت خلافة جذابة ، فقد كانت ترمى إلى غرض واحد . وهو أن تتاح لبونا بارت فرصة جديدة إما لكي تسطع شهرته ويعلو نجمه... أو لكي يغمر في ظلمات النسيان وقد كان أعداؤه وأصدقاؤه على حد سواء يشجعون هذه المغامرة . أما هو فكان يحلم دائماً بسيزوستريس وسيروس والاسكندر وقيصر ، معتقداً أن الشرق وحده هو خير موئل له يؤسس فيه المجد الخالد ، الممتد الأرجاء ، المترامي الأطراف ، وإن الشرق هو المجال الوحيد الذي تتاح فيه عظام الأمور .

لهذا أصدرت حكومة الديركتوار قراراتها ، معلنة أن مهمة بونا بارت هي ينشئ في طولون الجناح الأيسر « بلحيش إنجلترا » .

ولكن الجانب الرائع حقاً في هذه الحملة — والذي أثبت الأيام أنه أعظم عناصر مجد بونا بارت خلوداً— هو أن الجيوش المحاربة اصططحت معها نخبة من العلماء ، عهد إليهم كشف آثار مصر في عصورها القديمة والوسطى ، ودراساتها ، ووضع بيان لكنوزها ، والنظر في استغلال مواردها استغلالاً حكيماً .

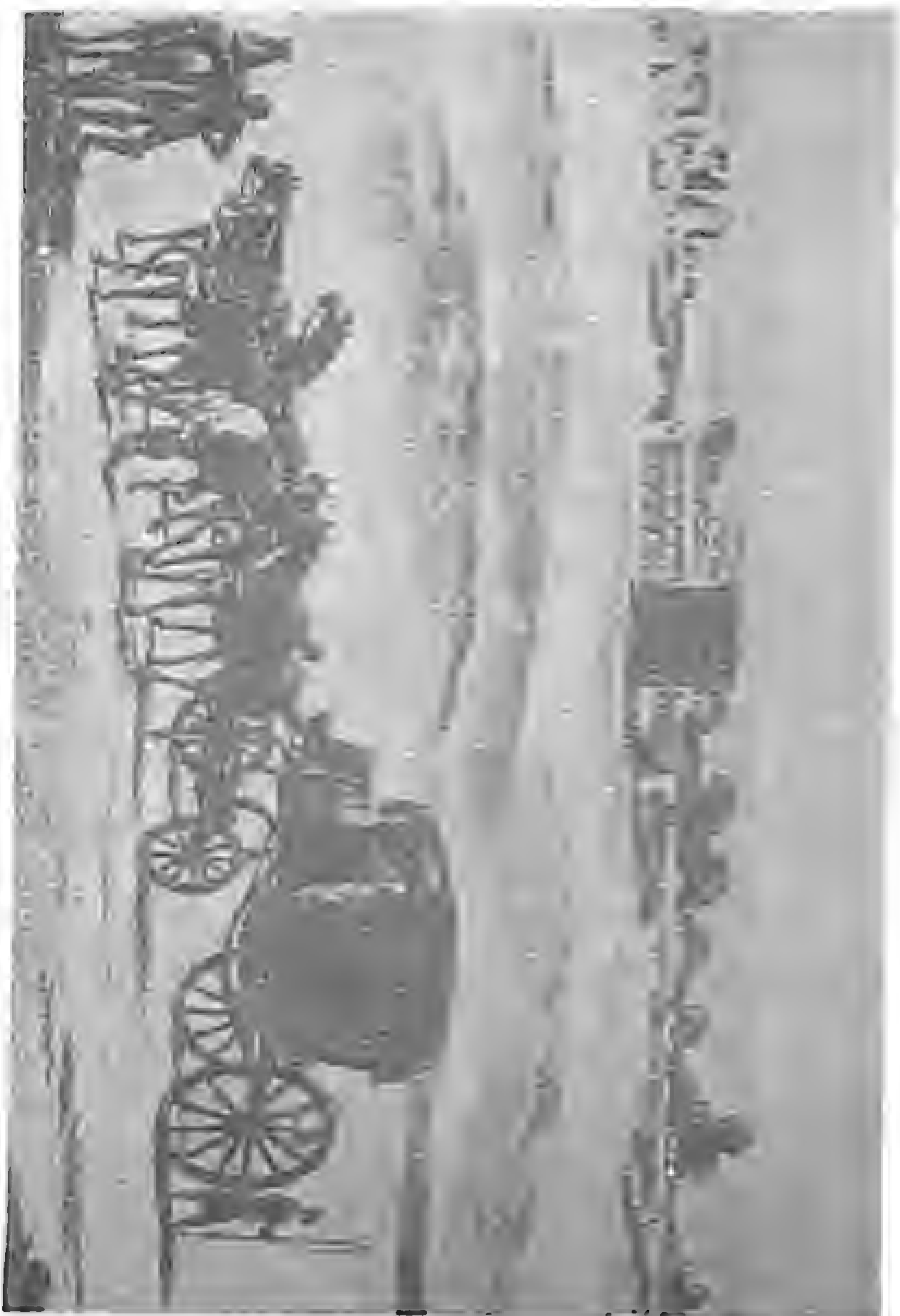
ومن بين أولئك العلماء مونتج وبرتوليه وجوفروا سانت هيلير والعالم الطبيعي فوربيه والطبيب ديجينيت (الذي حقن نفسه بفيروس الطاعون) ، وعالم طبقات الأرض ديلوميو ، والمهندس لير (الذي نظم مجرى النيل) والرسام المؤرخ فيفان دينون ، ثم جومار الذي عمل مدة ثمانية عشر عاماً في وضع كتاب « وصف مصر » . وعند ما غادر الأسطول مرفأ طولون ، في التاسع عشر من مايو سنة ١٧٩٨ ، كان البحارة أنفسهم يجهلون نهاية المطاف . ولم يكشف السر إلا في عرض البحر ، ففشلت الرقابة الإنجليزية

ويقال ان نلسن لم يعلم بوجود السفن الفرنسية إلا بمحض الصدفة . وذلك أن أحد جنود جيش إيطاليا أرسل كتاباً إلى خطيبته وهي من أهالي نابولي ، وكانت آنثذ في خدمة ليدي اكتورن ، زوجة وزير ملك نابولي ، فكان هذا الكتاب وحده هو السبب في الكشف عن وجودها .

ولم يبذل فرسان مالطة أية مقاومة. وبمجرد سقوط تلك الجزيرة. استطاع جيش الجمهورية بعد أيام معدودة. التروى فى ميناء الاسكندرية فى الثلاثين من يونيو سنة ١٧٩٨. وقد تقدم بونابارت على أنه « صديق الأتراك الحميم » وحامى العرب ، ومنقذ الفلاحين المضطهدين من طبقة المماليك البغيضة . كما قرر احترام شعائر الدين الإسلامى ، وصيانة خلق البلاد وعاداتها . ووعد بالعمل على نشر الرخاء والرفاهية فى أرجائها . عن طريق استغلال مواردها الطبيعية . لم يدافع عن الاسكندرية دفاعاً جدياً فاجتاز الفرنسيون الصحراء إلى دمنهور. وكانت أشد محنة لاقاها الجيش هى الشمس الملاحقة . والقيظ المحرق . والنظماً الشديد . والحمى المضنية . من جراء السير مسافات طويلة من غير رى أو زاد . وهذا كان شأن الجيش الفرنسى عند حملة لويس التاسع (القديس لويس) فى سنة ١٢٥٠

وبعد مناوشات بسيطة فى الرحمانية وشبرا . وصل بونابارت إلى معسكر امبابة، حيث انتصر على المماليك فى معركة الأهرام الشهيرة ، التى وطدت أقدامه فى وادى النيل . لكن تدمير الأميرال نلسون للأسطول الفرنسى فى خليج أبى قير فى الأول من أغسطس ، قضى على الجيش الفرنسى من حيث اتصالاته المنتظمة مع بلاده. فلم يبق بونابارت إلا أن ينشد مخرجاً . فيعتمد إلى حملة الشام. وهى لا تخلو من المخاطرة والمجازفة .

والأمر الجدير بالاعجاب حقاً. هو أن بونابارت أسس المجمع العلمى المصرى بعد مضى ثمانية أيام من نكبة أبى قير. كما عمل فى موسكو بعد ذاك حيث وقع مرسوماً بتأسيس الفرقة التمثيلية الفرنسية « كوميدى فراتيسز » . القائمة حتى الآن. وقد حدث هذا بينما كانت ألسنة النار ترتفع فى تلك المدينة وتحيلها رماداً . وإليك ما قال بونابارت فى أمر عسكرى إلى شعب القاهرة : « لا تخشوا مخالفاً على أسراتكم وأملاككم ، وخاصة دين النبى الذى أحبه . . . وفى الوقت نفسه ، أصدر إلى الجيش الأمر التالى : « عليكم أن تبدوا نحو الشعائر التى يأمر بها القرآن ونحو المساجد ، نفس التسامح الذى أظهرتموه لآزاء الأدبيرة



عربة بونابارت عن كتاب «وصف مصر» (جاستون فلييت)

المسيحية ، والكنايس الإسرائيلية ، ودين موسى ودين يسوع المسيح ؛ لقد كانت الفيالق الرومانية تحمى جميع الأديان « وصدق ميشليه عند ما ذكر في كتابه « تاريخ فرنسا » أن بونابارت كان واقعاً تحت تأثير رفاقه ، وهم « جماعة من الرجال الممتازين الذين كانوا يضمرون عطفاً جديراً بالاعجاب ، نحو البلاد التي عملوا على إصلاحها » .

ومما قاله بونابارت لاحد شيوخ الأزهر : « إن جميع من تحت إمرتي هم أولادى . » وقد كسب صداقة الشعب بحضوره إلى حفلة وفاء النيل فى القسطنطينية إلى جانب حاكم القاهرة وبإشارته إلى قطع الخليج ، ثم بتوزيع نقود ذهبية وفضية على الفقراء والمعوزين .

ورغبة فى إشراك الجيش فى حياة البلاد ، أنشأ بونابارت « مجلس أعيان فى كل مدن مصر . وأخيراً ، فى الرابع والعشرين من أغسطس عقدت الأقسام الأربعة للمجمع العلمى المصرى برئاسة مونتج . وكان العلماء الفرنسيون موضع الاحترام من أهالى البلاد . ثم أسست جريدتا : « لاديكا أجيشيان » و « ليكوريديه ديجيت » .

ويقال إن الجنود الفرنسيين ، حينما نزلوا فى ميناء الاسكندرية ، نملكتهم الدهشة لما شهدوه فى المصريين من روح الدعة والمسألة . وعند ما دخلوا القاهرة فى الخامس والعشرين من يوليو ، زادوا عجباً إذ رأوا أهلها مستمرين فى مزاوله أعمالهم ، من غير ما اضطراب أو حجب استطلاع . وقد بعث هذا الهدوء روح الاطمئنان فى نفوس الفرنسيين ، فأخذوا يتجولون غير مسلحين ، فلم يترعج منهم أحد بل كانوا يمزحون مع الشعب ويشترى بأسعار عالية كل ما يعثرون عليه من السلع . وسرعان ما تولدت الثقة بين الجنود وأهل البلد الوطنيين .

كانت الاعتداءات نادرة . فالذى اغتال « كليبر » ليس مصرياً ، بل هو حلبى موفد من العثمانيين . ولقد قيل عن بونابارت فى صدق "إنه عمد إلى الفن أكثر من القوة ليكون لنفسه حزباً من المصريين ، لينشئ منهم أمة" ، ولئن لم يملك بونابارت فى مصر إلا أربعة عشر شهراً ، فروره بهذه البلاد التاريخية قد

أثر فى الخيالات . وخلق منه أسطورة . تردد صداها فى كتاب « بونا بردى » لفكتور هوجو . ولا نزاع فى أن هذه المحاولة الجريئة . التى اضطبع بها بونا بارت قد رفعت من منزلة الشخصية من جهة ، ومكنت من إنشاء علاقات وثيقة بين فرنسا ومصر من جهة أخرى . ولولا حملة بونا بارت ، لما أتبع لشامبوليون كشف الرموز الهيروغليفية على حجر رشيد . ولما كتب محمد على الكبير أن يقيم فى وادى النيل حكماً ذاتياً . ولما أصبح سليمان باشا اليد اليمنى لإبراهيم ، ولما قدر لجوميل أن يدخل زراعة القطن فى مصر . ولما استطاع دى نيسر أن يحفر برزخ السويس .

وهكذا حق لنا أن نقول أن هذه المغامرة كانت أعظم أعمال بونا بارت خلوداً وخصباً وإثماراً .

ولقد قرر أحد المؤرخين الإنجليز أن الحملة الفرنسية أتت بثمار طيبة فقوضت أركان حكم المماليك . ونهت الإنجليز إلى الأهمية الاستراتيجية لبلد واقع بين الشرق والغرب . ثم أظهرت جلياً مساوىء الإدارة التركية من انحلال وعجز . وعدم استقرار .

وأخيراً كانت السبب الغير المباشر فى قدوم محمد على إلى مصر وإن شئت فقل أنها كانت مهبط الوحي للطرق والمبادئ التى ترسمها هذا الماهل العظيم فى مصر (١) .

وستظل الإدارة الفرنسية حلقة من أهم الحلقات فى تاريخ الشرق الأدنى ، وسيكون لها أثر كبير فى تصوير حالة مصر خلال القرن التاسع عشر . ولقد وجه بونا بارت ضربة قاضية إلى أقوى السلطات فى هذه البلاد ، وهى سلطة المماليك . وعقب مغادرة الفرنسيين ، سادت الفوضى وعم الاضطراب وقام النزاع حول المركز الذى تركه البكوات شاغراً . ووسط هذا الصراع من الدسائس والمنافسات ، كان القدر يلعب دوره فى تهيئة وسائل الظهور لرجل سيعظم شأنه ، وقد أصبح

(١) راجع د. دول - « مؤس مصر الحديثة - بحث عن محمد على » مطبعة جامعة

كامبردج سنة ١٩٢١

أشهر من نار على علم . فتردد ذكره من شواطئ البحر الأبيض المتوسط إلى جميع أنحاء الغرب .

لم يكن أثر التدخل الفرنسي في تاريخ مصر مقصوراً على إضعاف سلطة السادة السابقين ، فالنشاط الذي دب في الحياة الاقتصادية ، وإنشاء علم جديد — علم قدماء المصريين (الاجبتولوجيا) — كانا من العوامل التي خدمت بها الحملة اسم فرنسا ومكائنها . وقد بلغا محمد على إلى هذا الاتجاه للنهوض بمملكته . ولقد أفادت الدول الأوروبية ، من ترسمها خطى بوناپارت العظيم ، في سبيل تغفل نفوذها في البلاد الإسلامية . وهو يعتبر بحق أول من سنّ للسياسة الإسلامية مبادئ معينة خلال إقامته القصيرة في مصر .

وعلى أثر معاهدة الصلح المبرمة في اميان بين بوناپارت وإنجلترا في السابع والعشرين من مارس سنة ١٨٠٢ ، أعيدت مصر إلى الدولة العثمانية ، بينما تعهدت بريطانيا العظمى بالخلع عن مالطة . لكنها لم تغادر تلك الجزيرة ذات المركز الاستراتيجي . الممتاز ورغم هذا فإن القائد الفرنسي "ديكان" الذي أوفد إلى الهند لتسلم مناطق النفوذ التجارية الفرنسية (comptoirs) الخمس ، قد استمر في الكفاح ضد إنجلترا منذ شهر ابريل سنة ١٨٠٢ . بل أن نابليون نفسه لم يعدل بتاتاً عن الأمل في استعادة مصر التي كان يسميها «أجمل بقاع العالم» . ولا شك في أن موقف بعض المماليك شجعه على ذلك . فقد أرسل عثمان البرديسي بك وإبراهيم ، وقتئذ ، إلى ليفورن مندوباً ليلتمس من الجنرال برون إبلاغ الرسالة الآتية إلى القنصل الأول (بوناپارت) بوساطة تاليران :

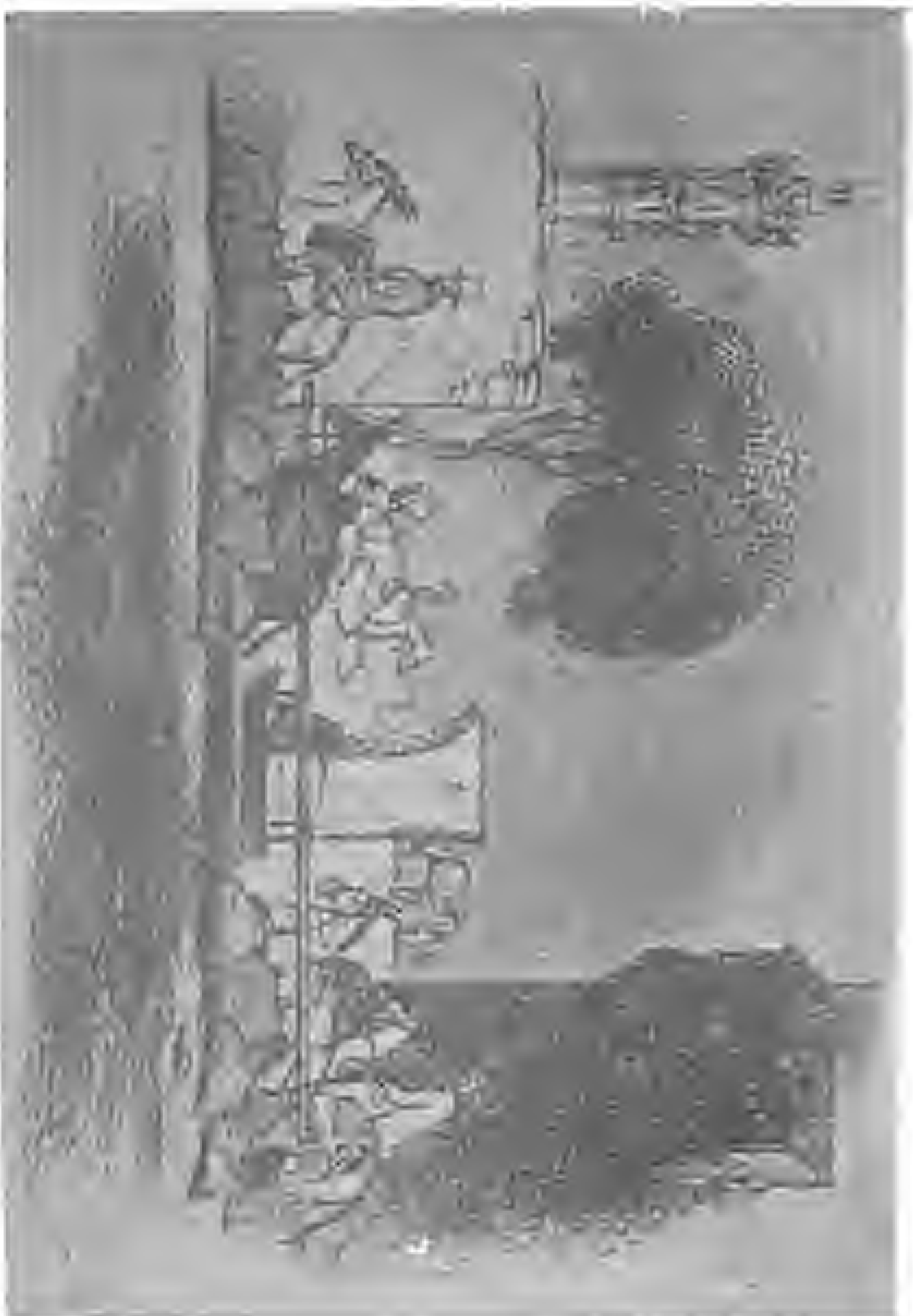
«حيث أنكم هدمتم قوتنا المثبتة الدعام منذ سنين عديدة ، فلأننا نأمل من مراحكم إعادتنا إلى مراكزنا . ولقد أحدثت وفاة مراد بك انقساماً بيننا ، وأنها لظروف نعمة حقاً تلك التي جعلتنا نلتجئ إلى الإنجليز . فالأترك يشهرون علينا حرباً ظالمة ، والخيانة سلاحهم المختار . أن لدينا ما يكفي من القوة لمقاومة تدابيرهم ؛ لكننا في حاجة إلى سند قوى من الخارج . وما نحن نتوسل إليكم ، ونضع فيكم

كل ثقتنا . ساعدونا بوساطتكم لدى الباب العالى . وسنخضع للشروط التى يترأى لكم فرضها علينا . ولكى نعرب لكم عن اعترافنا بجميلكم ، سنمنح تجارة أمتكم أوسع الامتيازات » .

وقد استؤنفت العلاقات بين فرنسا وتركيا ، اعتباراً من السادس والعشرين من يونيه سنة ١٨٠٢ . وبما أن تلك الضلالت لم يتعكر صفاؤها إلا من جراء فتح مصر ، فقد أدى الجلاء عن وادى النيل إلى إعادة حسن التفاهم بين الدولتين ، وحل الوفاق محل الشقاق ، والوثام مكان الخصام .

ومنذ السابع من أكتوبر سنة ١٨٠١ ، كان تاليران ، وزير العلاقات الخارجية ، قد عقد مع السيد على أفندى ، السفير العثمانى ، مقدمات تقضى بتجديد المعاهدات القديمة ، وسريانها على جميع أنحاء الولايات التابعة للباب العالى ، وإعادة تمتع فرنسا بالحقوق التجارية والبحرية الخاصة بالدولة الأولى رعاية . وبعد مضى يومين ، أبحر الكولونيل هوراس سياستيانى إلى الاستانة ، للحصول على تصديق السلطان . لكن ممثل بريطانيا العظمى لدى الباب العالى أخذ يبذل جهداً فى الديوان لإحباط المشروع . بيد أن المدافعين عن مصالح فرنسا كانوا يناهضون هذه الدسائس ، بتأييد موقف الصدر الأعظم وقبودان باشا ، فى شكواهما من حماية قواد الجيش البريطانى للمماليك . ورغبة فى تبديد بواعث سوء التفاهم ، قرر مجلس الوزراء البريطانى التبرؤ من تصرفات الجنرال هتشيون والجنرال ستيورت ، وذلك بالعدول عن عقوبة تنفيذ حكم الإعدام الصادر من الباب العالى ضد البكوات المماليك . واخيراً استدعى هتشيون وعين مكانه الماجور جنرال لورد كافان .

وفى التاسع عشر من يناير سنة ١٨٠٢ ، بدئت المفاوضات فى الحيزة ثم فى القاهرة ، بين الجنرال الإنجليزى والمماليك . إذ أبلغت بريطانيا البكوات أنها ، بوصفها حيفة الباب العالى ، ترغب فى أسداء معونتها وتقديم مساعدتها لتنفيذ جميع التدابير الصادرة من الديوان ، وتطلب إلى المماليك قبول مقترحات الصدر الأعظم .



تخت روان شائع الاستعمال في القاهرة ، رسم دارلى جريفيت

غضب هذا القلب المنماجي أشجع الضباط البريطانيين وأشدهم بسالة وإقداماً : كان الجنرال ستيورت ملازماً القراش لسبب سقوطه عن ظهر جواده ، فأبلغ اللورد كافان أنه . إزاء خيانة بريطانيا لعهودها يرى : أن واجب الشرف والاستقامة يحتم عليه تحذير الممالك . وعلى أثر ذلك . رفع البكوات مضاربهم ومسكراتهم من مشارف الخيزة . وبعد أن ودعوا الجنود البريطانيين ، انسحبوا إلى الصعيد . تاركين الوجه البحرى للعثمانيين .

عندئذ أسندت حراسة الحاميات وإدارة الأقاليم إلى خسرو باشا : الذى عينه السلطان والياً على مصر فى فبراير سنة ١٨٠٢ . كان خسرو هذا عبداً رقيقاً أصله من جورجيا . ثم حرر وأصبح من محاسيب قبودان باشا . لكنه لم يظهر فى إدارته أية صفة من صفات الفطنة أو حسن التدبير . ومع هذا ، فقد وجد من يتحدثون عنه . بعد أن ولى منصب الصدر الأعظم فى الاستانة . ويضيفون إليه الصفات الطيبة "من الفطنة السياسية . والحرقة العالية . والطغيان الماكر ، على الرغم من أميته" (١) .

(١) راجع بلور ليتون : « حياة بالمرستون » الجزء الثانى ص ٢٥٢ .
بلور وليم هنرى بلور ليتون بارون دالينج وبلور (١٨٠١ - ١٨٧٢) سكرتير مفوضية وقائم بأعمال فى بروكسل فى سنتى ١٨٣٥ ، ١٨٣٦ وكان فى الرابع عشر من أغسطس سنة ١٨٣٧ سكرتير سفارة فى الاستانة .

الفصل الثانى

تولية محمد على

(١٨٠٢ - ١٨١٠)

ما كاد الفرنسيون يغادرون مصر . حتى عمت الفوضى وساد الاضطراب إذ انفصمت عرى الصداقة ، وانحلت موثيق الاتحاد التى كانت تربط بين الإنجليز والأتراك والمماليك . فقد حاول العثمانيون استعادة تلك الولاية العاقبة حيث غدت سيطرته من منذ قرن أو نحو قرن اسمية أو شبه اسمية فى ذلك الحين . كانت الأستاذة تعلم علم اليقين ، وتعرف حق المعرفة أن لندن حاربت بونا بارت تدفعها الأنانية الشرهة ، والأثرة الجشعة . فقد تملكها شهوة الاستيلاء على وادى النيل ، ذاك القطر الذى لا تخفى أهميته الاستراتيجية على من يملكون الهند .

غير أن العثمانيين ، الذين اشتهروا بنخب طواياهم ، ومكر نفوسهم ، ما كان يخاف عليهم ضيق نظر البريطانيين ، وهو فرجة تتيح لهم رؤية الأشياء التى ينظر إليها عن كئيب ، ويعينهم هذا على إتقان كل عمل يعنون به ، لكنه يمنعهم من مشاهدة أمور كثيرة فى آن واحد ، وصدق دى توكفيل حيث قال عنهم : « إذا أرادوا النجاح فى عمل ما ، والسير مع رجل معين أو مع حكومة معينة بقصد إدراك هذا النجاح لاقتصر نظرهم على ذلك دون سواه » .

فطن الباب العالى للخطر الذى سيحيق به لو سمح للبريطانيين بالبقاء وحدهم فى مصر ، ومن جهة أخرى ، كان يتوجس خيفة من روح التمرد السائد عند المماليك . . نعم إنه رضى كرهاً التعاون معهم ، لكنه لم يفعل ذلك إلا بدافع الخوف من أن يتحدوا مع بونا بارت .

* * *

عند ما أذعن الباب العالى إلى إلحاح بريطانبا وجمع قوات لمحاربة الفرنسيين فى مصر ، وقد أمدت الحملة ميناء قوله^(١) بثلمائة جندى تحت قيادة على أغا ، ابن حاكم المدينة. ويؤخذ من الأحاديث المتواترة ، أن الصعوبات التى اعترضت الحملة عند نزولها فى أبى قير ، والمعارك التالية لما قد ثبطت عزيمته على أغا وفترت همته ففضل العودة إلى وطنه تاركاً القيادة لمعاونة محمد على ، الذى استطاع أن يصبح ، فى سنة ١٨٠١ أحد الضباط العظام فى الفيالق الألبانية بوادى النيل ، وقد تعاونت تلك الفيالق مع البريطانيين ضمن الحملة ومما أشار إليه المؤرخون الإنجليز إشارة لائحة أن الجنرال هتشيون ، خلف ابركرمبى ، لم يكن واثقاً كل الثقة من هذه الجيوش ، وأن الباب العالى نفسه قد أصر على جلاء الإنجليز سريعاً من البلاد ، خشية أن يستأنف الفرنسيون محاولة التزول فى البلاد . بل إن سفير روسيا فى الآستانة قد اقترح إبقاء الاحتلال فى المراكز الاستراتيجية ، وهى الإسكندرية والقاهرة والسويس .

وبدهى أن هذه الخطة راقى فى نظر وزارة هاوكسبرى ، التى كانت تواقه إلى تسوية العلاقات بين السلطان والبكوات ، تجنباً لعودة الفوضى التى فتحت الباب للاحتلال الفرنسى . وكانت أمنية الإنجليز هى أن يخصص جزء من الضرائب المصرية للصرف على قوة مسلحة تحت إمرة ضباط بريطانيين . فند سنة ١٨٠١ اقترحت وزارة سانت جيمس على تركيا ، أن تتعاقد معها على نظام مصر فى المستقبل ، وذلك بتوقيع اتفاق مكون من تسع مواد .

وكان هذا الاتفاق يرمى إلى ضمان حقوق الممالك ، وامتيازاتهم الإقليمية ، وتحديد مدة خدمتهم العسكرية ، والنص على أن أداء هذه الخدمة هو شرط أساسى لمنحهم معاشاً (المادة الأولى) ، وتخصيص نسبة معينة من الإيرادات لمصاريف الجيش النظامى على أن تسند إدارته إلى ضباط إنجليز ، (المادة الثالثة) وجعل القيادة العامة لضباط إنجليز يراقب دفع الأموال المخصصة للجيش ، العالى فى مصر كلما اعتدى على حقوق الشعب ، أو على امتيازات الممالك

(١) على بحر ايجه فى روميليا .

وكلما خولفت طرق تحصيل الأموال المخصصة للجيش واستخدامها .
ولهذا يتضح أن الغرض المقصود هو مشروع مقنع لفرض الحماية البريطانية على مصر وهذا ما حققته إنجلترا فعلا بعد ثمانين عاماً في حينه وأطلقت عليه اسم « احتلال » لكن الاورد الجين ، السفير البريطاني في الآستانة في ذلك الوقت لم يفلح في الحصول على موافقة الباب العالي . وانتهى الأمر بأن أصدرت الحكومة التركية تعليماتها إلى قبودان باشا بدعوة البكوات المماليك للصعود على ظهر سفينتين ، حيث ذبح عدد منهم .

وكاد هذا الحادث يفضي إلى نزاع بين القوات البريطانية والتركية . ولم يستطع الإنجليز حمل تركيا على الإفراج عن البكوات الأسرى ، إلا عن طريق التهديد بقطع العلاقات .

* * *

وفي خلال ذلك ، أبرم صلح اميان ، فأصبح من حق فرنسا المطالبة بجلاء البريطانيين عن مصر ، وبإعادة السيادة العثمانية ، وكل ما تمكن الإنجليز من الحصول عليه هو أن يعفى عن البكوات ، وأن تسند إليهم إدارة إقليم أسوان . لكن أحد الأمراء المماليك ، وهو الأتلى بك ، أبحر مع البريطانيين وأصبح صنيعهم . ثم عين الماجور ميسيت قنصلاً لإنجلترا ، وكلف برعاية العلاقات بين الأتراك والمماليك . وبذلك انتهى الاحتلال الإنجليزي الأول في مارس سنة ١٨٠٣ ، وقد كلف ميسيت بالتنبيه إلى نشاط القناصل الفرنسيين ، وكان يعاونه في مهام وظيفته وكلاء سويديون وروس وبروسيون .

وبعد أن طرد الإنجليز ، ظهرت المنافسة بين ثلاثة أقسام : الاتراك والمماليك والأرناؤوط . كانت الفيالق العثمانية تأتمر بأمر خسرو باشا ، الحاكم المعين من الباب العالي ، بينما الأرناؤوط لا يريدون الاعتراف بالرياسة إلا لقائدهم طاهر باشا . أما المماليك ، فكانوا طوعاً وإرادة البرديسي بك وطاهر بك اللذين لم يلتزم لهما شمل ، ولم يجتمع لهما رأى ، ولم يهدأ بينهما نزاع .

وفي مايو سنة ١٨٠٣ ، قام الألبانيون بحركة عصيان في القاهرة . فسارع

طاهر باشا يعرض وساطته ، فرفضها خسرو باشا . وعندئذ ، قام طاهر باشا على رأس الألبانيين واحتل القلعة ففر خسرو إلى دمياط ، واستولى طاهر باشا على الحكم فى العاصمة . وعند ما امتنعت الجيوش العثمانية عن طاعته ، طلب معونة المماليك ، ولم تمهله الأيام ، فمات قتيلًا .

فى هذه اللحظة ، استوى بطلنا على مسرح التاريخ ، وقد كانت القوات الرئيسية للجيوش العثمانية فى مصر ، مشكلة وقتئذ من بضعة آلاف جندى ألبانى (أرناؤوط) ونظراً إلى عدم كفاية موارد الديوان فى الآستانة لصرف مرتباتهم ، أصبح من المتعذر على الحكومة العثمانية إخضاعهم لطاعتها . ولقد ذكرنا أنه كان يوجد بين ضباط هذا الجيش ، أميرالاي رومينى الأصل يدعى « مهمت على » وهو الذى احتفل به التاريخ واعتز باسمه العربى « محمد على » فهو جندى قوى البأس ، صادق الجأش ، ثابت الجنان ، يقظ الرأى ، مشحوذ النية . امتاز منذ نعومة أظفاره بالبسالة والإقدام ، وقوة الصولة والشكيمة .

نشأ يتيمًا فتيناه حاكم المدينة التى رأى فيها النور وقد وفق فى استهلال حياته العاملة إلى تحصيل الأموال التى امتنعت عن دفعها إحدى القرى المجاورة . وسرعان ما سطعت شهرته وعلا نجمه بعد هذا العمل الجرىء فرقى إلى رتبة اليوزباشى وبعد زمن وجيز عقد قرانه على أرملة واسعة الثراء ، من بنات عمومة الحاكم ، فأصبح مالكاً لمتجر دخان فخيم أنيق وبهذا توصل إلى إنشاء علاقات مع تاجر فرنسى فى مرسلية يدعى المسيو ليون ، وقد أخذ ليون يردد على مسامعه مآثر بونا بارت معاصره ، الذى أصبح واسع الصيت ، بعيد الذكر عظيم الأهداف ، مما حاك حول اسمه شتى الأقاصيص والأساطير . وربما كانت مظاهر عطف محمد على نحو فرنسا راجعة إلى تلك الصداقة القديمة العهد .

وما كاد محمد على يهبط مصر حتى ظهرت مواهبه ، فرقى إلى رتبة أعلى ولم يلبث أن عين لواء بأمر باشا مصر ، خسرو ، ذلك الذى خلفه محمد على وناصبه العداء فتفاقم بينهما الأمر واستشرى الشر . وقد حدث غداة عصيان الألبانيين وشقهم عصا الطاعة على خسرو ، واغتيال طاهر ، أن أرسل

العثمانيون والياً جديداً هو على الجزائرلى باشا الذى كان مصيره أيضاً الاغتيال فى فتنة عسكرية . وهكذا أصبح محمد على ، بين عشية وضحاها فى مقدمة المتنافسين ، لكن سداد رأيه ، وصواب تدبيره ، ومضاء فطنته كل هذا جعله يظل بعيداً عن المصعة ، متربحاً حلول ساعة الحظ المواتى والظرف الملائم .

بدأ محمد على حركاته بالتحالف مع عثمان البرديسى فأوجس البريطانيون خيفة ، وأوجدوا له منافساً فى شخص الألى ، الذى نجا من مذبحه سنة ١٨٠١ ، ولجأ إلى لندن حيث قضى ثلاث سنوات - ثم نزل الألى فى أبى قير فى الثانى عشر من فبراير سنة ١٨٠٤ وأحبط الخطة المحكمة التى وضعها البرديسى لتعقبه ، وذلك بأن سار مع مجرى النيل ووصل إلى الوجه القبلى ، واتخذ منه مركزاً لسلطته الإقطاعية .

وسرعان ما وقع الخلاف بين البرديسى والألبانيين ، إذ أخذوا يلحون فى المطالبة بمرتباتهم مؤيدين من محمد على قائدهم ، ونمادى البرديسى فى طرق ظالمة كيدية لتحصيل الضرائب من التجار ، وكان بينهم فريق من الشرقيين والأوربيين . مما أحدث اضطرابات فى القاهرة^(١) فانتهر محمد على الفرصة وأعلن إلغاء الضرائب ، وبهذا قرب محمد على من الشعب وتعلق به الجنود الألبانيون ، ثم طرد البرديسى من العاصمة ، فلبجأ إلى الصحراء وتم الصلح بينه وبين الألى ، ومع ذلك فقد ظل محمد على مسيطراً على الوجه البحرى ، ومنتمياً بثقة الشعب والجنود الألبانيين^(٢) .

(١) كانت القاهرة محاصرة حصاراً شديداً بالمماليك والعرب ، وكانوا لا يسمحون لأحد بدخول هذه المدينة أو الخروج منها وأصبح سكان العاصمة فى حالة يرئى لها ، فقد كانوا يلتمسون الأطعمة القذرة ويمانون أشد ألوان القاقاة والعوز وقد جند المماليك نيفاً وعشرين ألف عربى من البلو ووعلوهم ، كما يقال ، بأن يتركوا لهم القاهرة فريسة للنهب والسلب (وثيقة رقم ١٢٩ - كتاب دى لىبس إلى تاليران صادر من الإسكندرية فى الأول من شهر بريرىال سنة ١٢ للشورة الفرنسية الموافق الحادى والعشرين من مايو سنة ١٨٠٤)

(٢) وإليك ما كتب ماتيو دى لىبس إلى تاليران فى الخامس من مارس سنة ١٨٠٤ : « دعانى محمد على رئيس الأرناؤوط للمسألة التى كلف المواطن دورفىنى بالتحدث عنها مع السفير وقال لى بعد أن وعدته بحفظ السر : « إن جميع الألبانيين يصرون على تسلم مرتباتهم ، وإنهم بمجرد الحصول على

وقد شاءت الظروف ، أن يعود خسرو باشا إلى وظيفته . فلم تمض ثلاثة أيام حتى أرغم على مغادرة القاهرة والإبحار إلى الآستانة . وهنا فكر الألبانيون في عرض المركز الشاغر على محمد على لكنه تصرف تصرفاً حكيماً ، فعين في هذه الوظيفة خورشيد ، حاكم الإسكندرية واكتفى لنفسه بادیء بدء ، بأن يكون قائم مقام له (١) .

وقد تبين لخورشيد أيضاً أن إبعاد الإلبانيين المتمردين هو الحل المعقول الوحيد ، فأمرهم بالهجرة عن مصر (٢) . وتظاهر محمد على بالأذعان والرضوخ لكنه أمام إصرار الشعب الهائج رضى بالبقاء في القاهرة ، وفي الثاني عشر من شهر مايو سنة ١٨٠٥ ، اجتمع المشايخ والعلماء في المحكمة وانتخبوه والياً على مصر فأصبح ابتداء من هذا اليوم سيد البلاد الرسمي . ولكن كان ينقصه شيء واحد ذلك أن يلتف الجميع حوله ، ويظفر برضاؤهم ، غير أن الأتلى بك كان لا يزال مؤيداً من الإنجليز ، وعثمان البرديسى ما لبث متعلقاً بأهداب فرنسا . وخورشيد مصر على استرداد حقوقه فقد لجأ إلى القلعة المشرفة على العاصمة واعتقد أنها حصنه المنيع الذى لا ينال .

بعض النقود سيقومون بحركة ثورية بنية استرضاء الباب العالى ، وأنهم سيبيدون الممالك ثم قال : كيف نستطيع الاعتماد على الممالك ؟ لقد ارتكبوا أفظع أعمال الغدر ضد الأخ والزميل والصديق فاذا يمكن أن نتنظر منهم نحن أعداءهم الطيبين ؟ . «

(١) وجاء في خطاب دى ليسبس إلى تانيران في التاسع عشر من شهر فريمر سنة ١٢ للثورة الفرنسية (العاشر من ديسمبر سنة ١٨٠٤) وثيقة رقم ١٦٩ . إن خورشيد باشا والى مصر في حالة ارتباك أليم ولم يخف عن ذلك ، بل اعترف لى بأن حالته تدعو إلى الأسف . . .

(٢) فرمان صادر إلى محمد على وكثيرين من قواد الجيش في مصر في شهر يوليو سنة ١٨٠٤ « تعلمون أنه على أثر استقرار سلطة الفرنسيين في مصر ، اضطر الباب العالى إلى توضيحية الكثير من المال والرجال ، في سبيل استردادها . ومنذ ذاك الوقت ، أخذت بعض النفوس السيئة النية من بينكم تسعى في إيقاع النيل ، مرة أخرى تحت سيطرة الممالك وإن الباب العالى لا ينسب إليكم جميعاً هذا الخطأ . وعلى كل فقد دفنا الماضى ومحت الرحمة الذنوب . لذلك ، يدعوكم الباب العالى إلى مغادرة هذه البلاد ميممين شطر بلادكم مع الألبانيين الشجعان الصناديد . فهل يرفض أحد منكم العودة إلى أسرته التى فتحت له ذراعها ؟ ألا فاعلموا علم اليقين أن ستار النسيان قد أسدل على حوادث الماضى ، وأنه لن يردد ذكر الوقائع المتعلقة بولاية خسرو محمد باشا . ولا يشك الباب العالى لحظة واحدة في أنكم ستبادرون إلى احترام ما يبيده من نية التسامح وأنكم ستنفذون أوامره بالطاعة الواجبة »



المناداة بمحمد على واليا لمصر ، من وضع ج. ا. بوشى

ولا ذهب إليه من أنبأوه بتعيين خلف له أجاب :

« إننى والى مصر بمقتضى وثائق منحها من السلطان. ولا أعترف بعزل صادر من الفلاحين . ولن أنزل من القلعة إلا بأمر من الباب العالى » .
ثم أمر بأن ينقل إلى القلعة الماء والقمح والخبز الخاف والمؤونة التى تسنى له جمعها ، وأغلق على نفسه الأبواب ، بعد أن أحاط نفسه بقوة مكونة من ألف وخمسمائة رجل مخلصين ، واستعد للدفاع . ثم اجتمع الجمهور المسلح فى ميدان الأربكية ، وحرر المشايخ فى المحكمة إقراراً بالأسباب التى جعلتهم ينضمون إلى محمد على ضد خورشيد .

ثم أرسلت هذه الوثيقة إلى الآستانة ، بعد التصديق عليها من القاضى وقد أخذ المشايخ يجوبون أرجاء المدينة ، بهمة ساهرة ، ونشاط موصول لمقاومة الاضطرابات ، أسوة بما ضربه لهم السيد عمر مكرم .

ثم نشر محمد على ، باللغتين التركية والعربية ، أمراً صادراً إلى الألبانيين بقضاء السهرات فى منازلهم وبعدم التعرض للشعب الهادىء المسالم وبعدم استعمال القوة كذلك إلا إذا أهينوا من الجنود المتمردين . وقد حدث شغب بين فريق من الألبانيين وفريق من العمال فى باب زويلة ، فاتخذت تدابير حازمة ، مما حال دون تفاقم الخطر .

أصبح هم محمد على هو الحصول على اعتراف بسلطته الفعلية من الباب العالى ، وذلك بمحاولة إزالة خورشيد من طريقه . وقد أرسل الديوان إلى القاهرة صالح بك الكتخدا الثانى مكلفاً بمهمة إجراء التحكيم ، وتأيد سلطة الأقوى منهما فعين صالح بك محمداً علياً قائم مقام فى القاهرة ، وطلب إلى خورشيد أن يرحل إلى حامية الإسكندرية فرفض . لكن محمداً علياً هدد به باستخدام القوة وأخيراً ، غادر خورشيد القلعة بعد اعتصامه بهما ، فى السابع من أغسطس ، وخرج تحت جناح الليل وسار عبر الصحراء فى صحبة بضعة من الخدم ، قاصداً الإسكندرية ، ليبحر منها إلى الآستانة . ومنذ ذلك التاريخ ، أصبح محمد على سيد القاهرة غير منازع ، فبادر الباب العالى إلى تأييد انتخابه غير تردد ولا

وجل . ولم يبق أمامه إلا كسر شوكة المماليك ، مثار الاضطراب والشغب فى البلاد ، وقد كانت السياسة البريطانية تدفعهم دفعا إلى هذه الفوضى .
وبهذا أصبحت سيطرة العثمانيين مقصورة على مرفأ الإسكندرية . وقد رأى المعتمد البريطانى ميسيت ، أن احتفاظهم به يعد ضماناً للحيلولة دون نزول الفرنسيين ، إذا هم تواطأوا مع محمد على . ورغم هذا فإنه لم يستطع إخفاء القلق الذى أخذ يساوره من جراء سوء إدارة العثمانيين لهذه المنطقة ، التى ما فتئ الشغب ضارباً أطنابه بها ، لذلك نراه فى رسائله إلى اللورد كامدن واللورد ملجريف . يقرر أن خير وسيلة لمعالجة هذه الحالة هى التفكير فى نزول القوات البريطانية^(١) . وعند ما شرع ميسيت فى تبادل العلاقات الطيبة مع الأتلى بك كان يعلل نفسه بهذا الأمل لاعتقاده أن الأتلى هو الوحيد بين المماليك الذى يستطيع جمع شملهم وضم شتاتهم . وما زال الأتلى يحلم بلقب « شيخ البلد » ، وها هو اريوتنوت ، السفير البريطانى ، يقوم بوساطة غير رسمية فى المفاوضة . بل لقد ذهب به الخيال إلى حد الاعتقاد بأن الباب العالى سيستبعد محمداً علياً ، نظراً لحرصه الشديد على تشجيع النفوذ الفرنسى .

• • •

ومن جهة أخرى كان دروفيتى المندوب الفرنسى للشئون التجارية يعترف بلا تردد أن محمداً علياً هو الرجل الوحيد الذى يستطيع إقرار النظام فى مصر ، وأن تلك البلاد ستعود فيجرفها تيار الفوضى والاضطراب . لو ترك أمرها للمماليك . ينشرون فيها الفساد ويهلكون الحرث والنسل . وكان المندوب الفرنسى يقدر أيضاً لباشا مصر ، ما يديه من المقاومة العنيفة لأساليب إنجلترا والأتلى بك ، تلك الأساليب الملتوية ، المشوبة بالمواربة والرياء فى خداع ومخاتلة . ومما يضاعف فضل دروفيتى - كما يتبين من مكاتباته - أن وزير الخارجية فى باريس كان ممتنعاً عن تزويده بأية تعليمات . ولا غرو ، فقد كان نابليون آنئذ منهمكاً كل الانهماك فى صراعه مع قيصر روسيا ، مما جعله يتجنب أية أمور من شأنها

(١) راجع : كتاب إلى اللورد كامدن مؤرخ فى الثامن عشر من سبتمبر سنة ١٨٠٥ وكتابين إلى اللورد ملجريف مؤرخين فى الأول من يناير والعاشر من مايو سنة ١٨٠٦ .

إغضاب العثمانيين الذين استعسك بصدقاتهم واستعز بمصافاتهم . لذلك نراه يوصي سياستيانى (١) بمداواة الباب العالى ، كما نراه يكلف تاليران بإبلاغه نصائحه . ومؤداها أن يكون بصيراً وأميناً فى تصوير كل ما يتعلق بمصر .

ولا غرابة فقد كان مصير أوروبا بأسرها ، وبلاد البحر الأبيض المتوسط على كف القدر . إذ ارتجت أركان الائتلاف من جراء انتصار نابليون فى أوسترليتز كما كانت وفاة وليم بت خسارة لا تعوض على إنجلترا فجاءت ضغثاً على أباله . وبعد أن ألزم نابليون النمسا بالتزول له عن المقاطعات الدلماسية ، أصبح سيداً على بحر الأدرياتيك ، وجاراً للدولة العثمانية ، وهكذا سهل عليه تهديد الإنجليز فى شرق البحر الأبيض المتوسط أو محاولة الدنو عن الشواطئ المصرية .

وفى هذه الأثناء تجلى عجز خورشيد باشا عن مزاوله سلطته فى الإسكندرية فاشتد خوف إنجلترا من نزول الفرنسيين فيها ، مرة أخرى . وكان هذا هو الخطر الذى أشار إليه ميسيت فى كتابيه إلى لورد كامدن (فى الخامس عشر من شهر سبتمبر وفى العاشر من مايو سنة ١٨٠٦) (٢) لكن ميسيت أخذ يلتمس لنفسه العزاء فى مظاهر الصداقة التى كان يديها الألفى نحو إنجلترا ولا غرو فقد كان ميسيت أقل فطنة من دروفيتى ، فكان يتشبث بأمل خيالى وذلك أن يرى غالبية المماليك يؤيدون ، فى نهاية الأمر الألفى الطامع فى الحصول على لقب باشا مصر من السلطان وكان سفير حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، فى الآستانة يتصور أنه ما زال فى استطاعته التأثير على الديوان ، لينتزع منه أمراً بخلع محمد على بعد أن أصبحت ميول الباشا لفرنسا ظاهرة للعيان ، فى وضوح وجلاء . . . وهذا ما ذكره شارل جيمس فوكس لوزير الخارجية البريطانية فى كتابه المؤرخ فى السادس من يولية سنة ١٨٠٦ (٣)

(١) سياستيانى (هوراس كونت) سفير فرنسا فى الآستانة ، ماريشال فرنسا ، وزير خارجية فى عهد لويس فيليب ، مولود فى كورسيكا (١٧٧٢ - ١٨٥١)
 (٢) كتاب اربوثنوت إلى فوكس مؤرخ فى السادس من يولية سنة ١٨٠٦ وثيقة وزارة الخارجية البريطانية رقم ١٨٠ .
 (٣) راجع وثيقة وزارة الخارجية البريطانية رقم ٢٤ - ٢ .

وعلى أثر تحريض اربوثنوت ، تقرر إيفاد قبودان باشا إلى مصر في شهر يونية سنة ١٨٠٦ ، لكي يحمل الالبانيين عنوة وكرهاً على مغادرة وادى النيل ، وترك السلطة في أيدي البكوات . وكانت البوادر تنبئ بانتصار الأتلي . فقد أمر قبودان باشا محمداً علياً بالإذعان لقرارات السلطان . ولكي يكون الأمر مطاعاً يجب أن يقترن التهديد بقوة تؤيده ولكن من أين له بهذا ، ولقد أظهر محمد علي بادئ بدء ، شيئاً من التحفظ والانتظار وأخيراً أجاب أنه غزا مصر بالسيف فلن يردّها إلا بالسيف .

عاد قبودان باشا يجر أذيال الحجل فلم يسهه بعد أن منى بالخيبة والفشل إلا أن يخابر الديوان ، طالباً أوامر جديدة ، وكان قبودان آنشد يتلقى من باشا مصر شتى الهدايا الكريمة والعطايا النفيسة مما جعله شديد العطف عليه ففترت همته وقصر جهده وقد اضطر الأتلي بك إزاء هذا إلى الانسحاب ، ميماً شطر إقليم البحيرة ، بعد انتصارات محلية تافهة الشأن ، قليلة الأهمية ، وأخيراً استسلم الأتلي لليأس ، لعلمه علم اليقين ، أن استيلاءه على القاهرة أصبح أبعد منالاً من نجوم السماء فلم يجد من حل إلا مفاوضة محمد علي . وقد أخذ ميسيت يبذل كل غال ومرتخص لإقامة العراقيين والعقبات في سبيل الاتفاق حرصاً على بقاء فرقة فرسان الأتلي بك في الوجه البحرى حتى يتيسر لها الانضمام إلى القوات البريطانية ، إذا حدث وقوع نزاع بين إنجلترا والدولة العثمانية .

ذلك لأن الحلاف الديبلوماسى في الآستانة ، كان قد بلغ ذروته وأخذ يشتد يوماً فيوماً ، مما جعل قطع العلاقات بين السلطان والإنجليز ، أمراً وشيك الحدوث بين الفينة والفينة . إلا أن الديوان كان متأثراً ومعجباً كل الإعجاب بانتصارات نابليون فتردد في اتخاذ أى تدبير من شأنه إغضاب الامبراطور . . . وعلى الرغم من إلحاح أربوثنوت ، لم يظهر السلطان أى ميل لتجديد معاهدة التحالف مع إنجلترا ، أسوة بما فعل مع قيصر روسيا في الثالث والعشرين من شهر سبتمبر سنة ١٨٠٥

حاول السفير الإنجليزى التغلب على مقاومة الباب العالى فأفهم « ريس

أفندى » أنه إذا ظلت الأمور تسير سيراً بطيئاً فلن يسع القوات البرية والبحرية البريطانية إلا اتخاذ التدابير ، للمحافظة على سلامة بلادها ، وذلك بعد أن فقدت كل ثقة في وعود الديوان ، ثم خوفاً من أن تعود فرنسا فتثبت أقدامها في مصر .

* * *

لكن محمدا عليا ، كان قد حصل ، منذ شهر أكتوبر في ذلك الحين على تأييد الباب العالي لسلطته في مصر بينما استمر دروفيتي في إحباط دسائس الوكلاء الإنجليز حماة الأتلي ومشجعيه . وقد ورد في مكاتبات دروفيتي : « إن هؤلاء الوكلاء بذلوا كل ما في وسعهم لحمل الأتلي على القيام بدور هام في المفاوضات ، بين محمد علي باشا ، والبكوات لكن محاولاتهم أخفقت وقد تلقى الباشا بحسن القبول الملاحظات ، التي لمح بها دروفيتي في هذا الصدد فلم يكتف برفض إجراء أية محادثة مع الأتلي ، بل أنهى إلى الوكيل الفرنسي بأنه لن يشرع في مفاوضات مع البك إلى أن يكف هذا الأخير عن المفاخرة بحماية الحكومة الإنجليزية (٢) . وفي ذات الوقت ، كتب ماتيو دي ليسبس - وكان آنشد في فرساي حيث أخذ يتلقى باستمرار مراسلات من مندوب سرى في مصر لدى المماليك - كتب لتاليران قائلاً : « إن جميع البكوات يرغبون رغبة صادقة في أن يتفضل نابليون بإغاثتهم عدا الأتلي الذي ما زال متفانياً إخلاصاً للإنجليز لكن تاليران كان يتحاشى دائماً التعرض لشؤون مصر الداخلية . وقد حرر رسالة إلى سياستيانى ذكر فيها أن مصر أصبحت منذ مغادرة الجنود الفرنسية « فريسة سهلة للحرب الأهلية . فالأتراك والألبانيون والمماليك والعرب يتناوبون السلطة ، كل بدوره ، والبكوات منقسمون بعضهم على بعض ، والإنجليز يتدخلون في هذه الاضطرابات ، والباب العالي فقد نفوذه ، والجيش والباشوات الذين يرسلهم لا يحاولون الاتفاق ، مفضلين مزاولة السلطة بأنفسهم غير عابئين بتقوية مركز

(١) وثيقة وزارة الخارجية - الإسكندرية سنة ١٢ للشورة الفرنسية رقم ٤٥ .

(٢) وثائق وزارة الخارجية - الإسكندرية ١٨٠٦ - ١٨١١ .

دولتهم في مصر . واستخلص الوزير الفرنسي مما تقدم أنه ، إزاء هذه المصالح المتشعبة خلى بالسفير في الآستانة أن يكتفى بجمع المعلومات الصحيحة المؤكدة وإبلاغها . ثم استطرد قائلاً : « اترك الحوادث الآن ، تجرى على أعنتها ، فربما سيتاح لك أحياناً تسييرها في أقاليم أوربا »^(١) وفي كتاب تال مؤرخ في الحادي والعشرين من يونيو سنة ١٨٠٦ ، أنهى الأمير دي بينيفان إلى سياستيانى بأن الامبراطور لا يريد « مؤازرة أى متمرد على الباب العالي ، أو أى يوناني أو أى من أصدقائه القدماء في مصر أو في سوريا » . ولا غرو فقد كانت سياسته آنئذ « ... تملئ عليه بأن يظل مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالعثمانيين »

ولقد رأى نابوليون في تسم العلاقات بين بطرسبرج والآستانة ، ما يحقق أمنيته ، فبادر إلى تعيين مواطنه القائد الشاب سياستيانى سفيراً لدى الباب العالي وسياستيانى هذا ، هو الذى شهد له المؤرخ نير في مستقبل الأيام بأنه جمع « بين الخبرة الحربية ، والفطنة السياسية المنقطعة النظير ، النادرة المثال »^(٢) وهو الذى وصفه الكاتب الفرنسي الشهير لامارتين بقوله : « إنه شاب وسيم الطلعة ، طموح النفس ، شجاع القلب ، تتجلى فيه روح المغامرة الكورسيكية ، إلى جانب الرقة الفرنسية ، والدقة الدبلوماسية الإيطالية »^(٣) . وسبق أن كلف بمهمة للمرة الأولى ، لدى الأتراك ، فقام بها على أكمل وجه . لذلك ، عهد إليه الإمبراطور ، هذه المرة بتوجيه السلطان سليم نحو عقد محالفة مع فرنسا ، وتنسيق جيشه طبقاً للنظم الأوروبية ، ودفعه إلى محاربة الاسكندر ، قيصر روسيا ، وانقاذه من ضغط وزارتي لندن وبترسبرج . وقد رخص لسياستيانى بأن يستجلب من زارا ، عدداً من ضباط المدفعية والهندسة الحربية ، وما يحتاجه من مهمات ، بل والفرقة التى يقودها المارشال مارمون ، البالغ عددها ٢٤,٠٠٠ جندي ، إذا ما اضطر الأتراك إلى طلب معونة الفرنسيين . وبعث نابوليون وقتئذ إلى السلطان

(١) كتاب تاليران إلى سياستيانى ، مايو سنة ١٨٠٦ .

(٢) تاريخ القنصلية والإمبراطورية — الجزء السابع ص ٢٣٢ .

(٣) تاريخ الأتراك الجزء الثامن ص ٦٧ .

سليم برسالة ، مقترحاً فيها عقد محالفة هجومية دفاعية ، ونصحته بانتهاز هذه الفرصة لرفع مجد الهلال ، موضحاً له بأنه سيقدم إلى الاتراك أجل الخدمات ، لاحتمال إعادة الدولة البولونية إلى الوجود . فكان على سياستيانى أن ينتهر الفرصة المواتية ، ليخلق أى نزاع من شأنه الامتداد إلى مصب الدانوب . وكان الغرض الذى يرى إليه الامبراطور هو بعثرة قوات قيصر روسيا ، وبعث القلق فى دوائر فينا ، التى كانت تتوجس فزعاً وترتعد فرائصها من وجود الروس فى مقاطعات الدانوب .

وهكذا نرى أن نابوليون لم يكف عن التفكير فى الشرق ، لكنه هذه المرة ، أراد على الأخص كما قال تيير « استخدام الشرق ليحقق نجاح مشروعاته فى الغرب » ففرنسا - التى تحولت صداقتها التقليدية مع آل عثمان إلى عداء مستحكم الحلقات ، من جراء حملة مصر - وجدت نفسها مضطرة بحكم دافع التوازن ، والصالح المشترك إلى التقرب من الباب العالى ، على الرغم من دسائس الروس والإنجليز ، التى كانت قد نجحت ، حتى ذاك التاريخ ، فى إثارة خواطر الباب العالى ، وإيقاظ ظنونه ثم جاء انتصار نابليون فى معركة أوسترليتز فأثر فى نفسية سليم الثالث . وبعد تردد طويل ، قرر السلطان فى سنة ١٨٠٦ ، الاعتراف لنابليون بلقب « باد شاه » الإمبراطورى ثم أوفد إليه هيئة مندوبين فوق العادة محملة بالهدايا ويؤكد تيير « أن ذاك العاهل الذى يضارع الاوربيين ، حكمة واستنارة ، وحباً للحضارة ، قد دل ، بعمله هذا ، على أنه استجاب لصوت قلبه ، الميال ميلاً خالصاً لفرنسا ، وذلك على الرغم من الدسائس المحيطة به ، والشباك المنصوبة حوله » ، وعبثاً حاول الروس والإنجليز عرقلة هذا الاتجاه الجديد ، بما لجأوا إليه من تدخلات غير موفقة .

* * *

وبينما كان نابليون يحارب فى بولونيا ، ويحقق انتصاره الباهر فى معركة آبلو خلال شهر مارس سنة ١٨٠٧ ، أعاد السلطان ، ماروتسى ، وايسيلانتى ، المتمتعين بحماية الاسكندر ، قيصر روسيا ، أميرين (هوسبودار) لمقاطعتى

قالا كيا ومولدافيا . متراجعاً أمام تهديدات تلك الدولة . لكن سليم الثالث شعر بعدئذ بالندم على هذا التصرف المشوب بالضعف والاستكانة ، والذي حدث بتأثير من وزرائه ، فكتب سراً إلى نابوليون ، مؤكداً له إخلاصه التام . ولم يجاهره الإمبراطور بالغضب . بل عمد إلى تشجيعه ، فعرض عليه مساعدة الجيش الفرنسى المعسكر فى دلماسيا ، والاسطول الإمبراطورى الراسى عند ميناء قادس . وقد غادر فى الحال دلماسيا عدد من الضباط المهندسين ميممين شطر الآستانة ، للدفاع عن الدردنيل . ومن جهة أخرى ، أخذ سياستيانى يستغل انتصارات نابوليون ، ليحمل تركيا على إلغاء المعاهدات ، التى جعلتها خاضعة لروسيا .

وقد تقبل السلطان سليم هذه المشروعات بعين الرضا والارتياح . لكن الديوان ظل متردداً ، إذ أن بعض الوزراء كانوا جناء رعايد ، وبعضهم تقاضوا رشاوى من الإنجليز والروس . . وأخيراً ، تولى الاسكندر وضع حد لهذا التلاعب والتخبط ، باجتيازه فجأة نهر الدنيستر

وإزاء استحالة تقسيم الدولة العثمانية ، رأى الإنجليز أن الظرف أصبح ملائماً للتزول فى مصر ، وإيقاع الرعب فى الديوان . وقد بدأوا باصدار الأمر إلى الاميرال دكورث ، بدخول الدردنيل . على رأس فرقة سفن حربية كبيرة . وخلال هذه الظروف سلم الباب العالى إلى ايتالينسكى ، ممثل روسيا جوازات سفره ، إيذاناً بقطع العلاقات الدبلوماسية ، مما حمل أربوثنوت ، سفير إنجلترا على اتخاذ لهجة استفزازية : فقد طالب بتجديد المحالفة بينهم وبين تركيا ، وبفتح المضائق للسفن التى ترفع العلم الإنجليزى ، وتسليم الأسطول العثمانى ، وقطع العلاقات مع فرنسا ، على أن يطرد سفيرها من الآستانة . وفى حالة رفض هذه الشروط ، يتجه الأسطول الإنجليزى إلى مياه الآستانة .

وبدهى أن الديوان فزع وارتعد ، من جراء هذا الوعيد . وقد بذل سياستيانى كل ما فى وسعه لايقاظ الشجاعة فى قلوب الاتراك ، ودفعهم إلى رفض الأنداز النهائى الإنجليزى وقد غضب أربوثنوت فأبحر إلى جزيرة تينيدوس على رأس الفرقة



ممسكروالوائىفىالإسكندرية، لوحةلباسكالىكوسى

البحرية الإنجليزية ، وهي التي سبقت أن فتحت لنفسها مسالك الدردنيل ، في ١٩ فبراير ، حيث كانت حصون تلك المسالك غير مجهزة بالمعدات الحربية تجهيزاً كافياً .

دخل الأسطول بحر مرمرة بعد أن تكبد خسائر طفيفة ، فتملك الرعب نفوس سكان الآستانة عند ما رأوا مدافع الهاون ، والمدافع الكبيرة ، تستعد لقذف قنابلها . ورغم الفزع ، وضعف الوزراء ، واضطراب النساء والأغوات المرتاعين ، اقتنع السلطان سليم بعد تردد ، برأى سياستيانى الذى قال له إن واجبه يقضى عليه بمقاومة مطامع الإنجليز . وعلى أثر ذلك ، تسلم السلطان من نابوليون كتاباً مشجعاً جاء فيه : « كن جديراً بسلالة النبي محمد (صلعم) ، إن ساعة التحرير من المعاهدات التي تثقل كاهلك قد أزفت . . . تشجع ، لأنك لن تجد فرصة خيراً من هذه ، للنهوض بدولتك ولتمجيد ذكراك » . وهكذا استعادت الآستانة ثقتها في بضع ساعات .

وفي الليلة العشرين من شهر فبراير وصل الإنجليز إلى رأس سان ستيفانو ، وهي تبعد فرسخين عن الآستانة . لكن ظروفاً مفاجئة حالت دون تقدمهم وقد غضب السلطان والديوان ، والعلماء من الشروط التي أملت لها لندن ، فقرروا المقاومة ، مع الاستمرار في المحادثات كسباً للوقت . . . ثم وقع الإنجليز في الشرك المنصوب لهم . . . فبينما كانت المحادثات جارية في بطء وتراخ : وبينما أخذ الإنكشارية يبحثون عن الأسلحة لتجهيز ألف ومائتى مدفع ، وبينما كان أمراء البحر الإنجليز - وهم أوسع رحمة من اربوثنوت - مترددين في ضرب جامع آيا صوفيا : بينما الأمر كذلك ، أخذ سياستيانى يعاون العثمانيين على تحصين عاصمتهم ، بمعونة عدد من الضباط المهندسين الفرنسيين . وما كاد الإبلاغ الأخير يصل من دكورث ، حتى استعاد الباب العالي كرامته ورفض الإنذار الموجه إليه . ولما تحقق الأميرال دكورث من أن كل محاولة سيشرع فيها ، ستذهب أدراج الرياح ، وأن مركزه أصبح حرجاً دقيقاً . لم يسعه ، إزاء ذلك ، إلا الانسحاب في الثاني من مارس ، وسط هتافات السرور والابتهاج ، الصادرة

من سكان الآستانة ، تلك المدينة التى كتب لها أن تنجو من المهالك والأرزاء .
وقد بلغ الحجل أشده فى لندن عند ما ورد إلى الوزارة ، نبأ هذا الفشل
الذريع ، والإخفاق المروع . مما أثلج صدر نابليون ، وبعث فى أعماقه
السرور والابتهاج .

* * *

لقد أحدثت الهزيمة النكراء التى منيت بها مظاهرة دكورث البحرية ،
شعوراً بالمهانة والحجل فى نفوس الإنجليز . ومما ضاعف هذا الشعور ، أنهم لم
يجهلوا الدور الذى قام به مندوب نابليون لدى السلطان لإحداث الهزيمة . وعلى
أثر ذلك ، كلف فرينر بتحويل الدقة صوب مصر ، ولعله ظن أن البلاد بعد أن
غادرها الفرنسيون ، قد عادت فسقطت فى هوة القوضى والإهمال ، وسوء الإدارة ،
كما كان العهد فى حكم المماليك الإقطاعى ، الذى شملت فوضاه البلاد من
أقصاها إلى أقصاها ، فتصور أنه يستطيع فتح وادى النيل بأسره ، كما فعل
نابليون قبله بعشر سنوات . وربما كان يستطيع الاعتماد على هذه الظروف ،
لولا وجود محمد على .

وفى سنة ١٨٠٧ أنهى دروفيتى إلى سياستيانى « بأن القناصل الإنجليز
ينتظرون فى ثقة تامة ، قرب ظهور أسطول من أساطيل أمنهم ، فى مشارف
الإسكندرية ، يقل الجنود الغزاة » . وكان هنالك ما يؤكد الاعتقاد بأن تنفيذ هذا
المشروع وشيك الحدوث . وما كادت تصل إلى مرفأ الإسكندرية إحدى السفن
الإنجليزية ، وعلى ظهرها السيد كارنو ، قنصل سلايك ، وفى صحبته أحد
ضباط السفارة البريطانية فى الآستانة ، حتى رأى دورفيتى - وكان دائماً كيس
الفؤاد ، سريع الخاطر - أن ينبه محمداً علياً باشا « إلى ضرورة اتخاذ بعض
التدابير للدفاع عن الشواطئ ، وخاصة الإسكندرية » . كما لمح للوالى إلى ما
يقتضيه حسن التبصر من مضاعفة جهوده ضد البكوات ، لاعتقاده بأن الإنجليز
سيعتمدون على معونتهم اعتماداً كبيراً لعجزهم عن نقل عدد كبير من الجنود إلى
مصر .

ولاحظ دروفيتى أن أميناً بك ، حاكم الإسكندرية ، كان « يظهر نحو الوكلاء الإنجليز احتراماً فائق الحد » وأنه يتخذ إزاء الفرنسيين موقفاً عدائياً .

وفي الثانى والعشرين من مارس سنة ١٨٠٧ ، نزل الإنجليز إلى شواطئ الاسكندرية ، واحتلوا المدينة . وعند ما أرسل دروفيتى فى الثلاثين من مارس كتاباً إلى سياستيانى مرسلا من القاهرة ، كان يجهل حتى ذلك الوقت ، تفاصيل الحادث ، لكنه بذل كل ما فى وسعه لوضع العقبات الكأداء والعراقيل العسرة فى سبيل تحقيق المشروع . ومع ذلك فقد كان يتوقع فشل الانجليز ولا يكتم سروره لاعتقاده بأن تلك الحملة التى لا تخلو من المجازفة والمخاطرة ستخدم مصالح فرنسا السياسية .

وفي الحادى عشر من إبريل سنة ١٨٠٧ ، أرسل الكسندر فريزر ، القائد العام للجيش البريطانى ، إلى « اللواء نائب حاكم القاهرة » ، كتاباً بعث به أمير البحر ، عند مرفأ أبى قير وقد جاء فيه : « تسلمت عظيم كتابكم الكريم ، ولقد تلوته فزدت فرحاً ، إذ تبين أنكم ما زلتم تراعون دائماً صداقة الإنجليز ، وأنكم على استعداد للاتفاق معنا . وأؤكد أنه ليس فى نية إنجلترا ، بإرسالها فرقة من أسطولها هنا ، أن تستولى على مصر . فكل ما نرى إليه هو استتباب الهدوء فى ربوعها ، ومساعدة أصدقاء إنجلترا . لقد خشى صاحب الجلالة ملك إنجلترا من أن ينزل الباب العالى عن البلاد إلى فرنسا ، وهى عدونا المشترك ، فأصدر إلى الأمر بالحضور فى الحال إلى هنا ، مع هؤلاء الجنود . وإننا فى انتظار مجيء جنود آخرين من صقلية ومالطة . وعند ما نضع أيدينا على وادى النيل ، سنشرع فى تقديم كل المعونة اللازمة . وأعود فأكرر أننى لم أوفد إلى هنا لتقييد البلاد بالأغلال والقيود ، بل جئنا لمساعدة أصدقاء إنجلترا » .

وفي العشرين من فبراير ، أرسل اريوتنوت إلى ميسيت كتاباً أتباه فيه أن السفارة البريطانية غادرت الآستانة . وفى الوقت نفسه أصدر الديوان أمره إلى محمد على بوضع حد لعملياته الحربية ضد المماليك ، وبرد أملاكهم إليهم ثم بالاتحاد معهم فى سبيل دفع كل محاولة لتزول الإنجليز مصر .

ظن ميسيت أن في استطاعته الاعتماد على معونة البكوات المخلصة فأرسل إليهم مندوباً ليبلغهم نبأ قطع العلاقات بين إنجلترا وتركيا ، وليدعوهم إلى انتهاز هذه الفرصة واستخلاص ما يعود عليهم بالفائدة . وفي الرابع عشر من مارس ، وصلت السفينة الحربية الإنجليزية « ويزرد » مندرية السكندريين بأن نزول القوات التي يقودها فريزر أصبح قاب قوسين أو أدنى ولم تبذل المدينة أية مقاومة ، وتم الاتفاق على تسليم الإسكندرية في العشرين من مارس .

استولى الجيش الإنجليزي على مدينة الاسكندرية بفضل ما بذل من ألوان الخيانة والغدر والاتفاق مع العدو . وخلال ذلك ، استمر محمد علي في حملته ضد المماليك في الوجه القبلي ، وغداة انتصاره انتصاراً باهراً بجوار المنيا ، بلغه خبر اجتياح البريطانيين الأراضي المصرية . فلم يجد الباشا أمامه منسأً من الوقت للاستمرار في القتال . وبعد الانتهاء من المعركة الأخيرة ضد المماليك في أسبوط ، تلك المعركة التي لم تسفر عن نتيجة حاسمة ، رأى محمد علي أن من المناسب أن يشرع في مفاوضات الصلح مع البكوات ، حتى تتسنى له العودة إلى القاهرة آمناً مطمئناً وقد ارتكب فريزر عقب استيلائه على الاسكندرية ، خطأ جسيماً سببه عدم التبصر : فقد تسلل في أزقة رشيد الضيقة ، آملاً في أن ذلك سيسهل انضمام جنود الأتقي إلى جيشه ، لكن الأمر جاء على غير هواه ، وذهبت أمنيته أدراج الرياح ، أما محمد علي فقد كان على تمام الأهبة والاستعداد .

أصبح محمد علي عاجل مصر الحقيقي منذ سنتين في ذلك الحين ولم يتجاوز الثامنة والثلاثين من عمره ، وأضحى في مقدوره الاعتماد على المحاربين الألبانيين ، رجاله المخلصين له والمتفانين في حبه .

ويرجع سقوط مرفأ الاسكندرية بهذه السهولة في أيدي الإنجليز إلى سبب واحد : وهو أن صنائع المماليك الحاقدين على محمد علي والحاسدين له والواقفين في وجه إصلاحاته ، قد سلموا المدينة إلى العدو ، خيانة وغدراً ، ولكن محمداً علياً أخذ يقاوم داخل مدينة رشيد ، على رأس فريق صغير من الألبانيين فاستطاع سحق قوات فريزر ، في الحادى والعشرين من مارس ، وعندئذ ، اضطر الانجليز

إلى الانسحاب ، والتحصن في الاسكندرية حيث ضرب عليهم حصاراً شديداً وأكروهوا على التسليم . وفي الرابع عشر من سبتمبر ، أخذ محمد على يسلم الأسرى بلا فدية ، وسمح للإنجليز بالعودة إلى سفنهم والأبحار إلى بلادهم . وهكذا لم تر مصر الإنجليز في أراضيها مدة خمس وسبعين سنة .

* * *

انتصر باشا مصر على فريزر انتصاراً أنقذ مصر من التهديد البريطاني لثلاثة أرباع قرن ، وفي هذه الاثناء أخذت الثورة تضطرم ناراها في الآستانة ، ويتأجج سعيها بين جدرانها .

لقد فوجئ سليم الثالث بفتنة ، تأمر فيها الانكشارية والياماق وقد انتهت به إلى إلغاء النظام الحديد ، ثم قبض عليه وسجن في التاسع والعشرين من مايو سنة ١٨٠٧ ، وأسند العرش السلطاني إلى ابن عمه مصطفى لكن انقلاباً جديداً حدث في يولية سنة ١٨٠٨ ، فحار آثار الثورة الأولى ، وولى العرش محمود الثاني إذ أن السلطان سليما كان قد اغتيل في السجن . وهنا شعر السلطان محمود ببوادر فتنة أخرى تهدد الصدر الأعظم ، فدبر اغتيال مصطفى ، منافسه في العرش ، وبذلك اطمأن على مركزه ، لأنه أصبح الوحيد بين أفراد آل عثمان الذي لا يزال على قيد الحياة .

ولم تعد مهمة السلطان الجديد يسيرة هينة . بل ظلت محاطة بالمخاطر والصعوبات وما هي إلا سنوات خمس حتى أمست جميع الممتلكات العثمانية تهدد بالتمرد والعصيان ، سواء في البلقان ، أو في الشام أو في الجزيرة العربية ، فهذه ثورات عانية مافرة ، وتلك حركات تمرد يقوم بها باوزان أوغلو في البوسنة ، وبطرس الأول في الجبل الأسود ، وقيليستيني في اليونان وعلى باشا في نابينا ، وقره جورج في الصرب والسعوديون في الحجاز .

أما محمد على ، فقد كان التابع المخلص ، والخليفة الموالى للباب العالي الذي يمكن الاعتماد عليه والاطمئنان إليه .

الفصل الثالث

تكوين دولة محمد علي

حروب الجزيرة العربية والسودان

المطامع الإنجليزية في البحر الأحمر

١٨١٠ - ١٨٢٣

حوالي سنة ١٨١٠ ، كان مركز محمد علي يبدو متين الأركان ، ثابت البنيان ، فقد فشلت الحملة الإنجليزية في سنة ١٨٠٧ ، وأصبح التدخل الفرنسي غير متوقع ، كما كانت تركيا في شغل شاغل عن التفكير في مصر .

غير أن المماليك كانوا لا يزالون يمثلون عنصر الفوضى في البلاد ، كما كان الجنود الألبان في شغب مستمر ، وعصيان دائم بسبب مطالباتهم بمرتبات باهظة لا تتحملها حالة البلاد الاقتصادية .

وإذا قيل إن محمدا عليا كان عبقرياً حين استطاع أن يستولي على مقاليد الحكم ، فلزام أن يقال أيضاً إن استطاعته الاستمرار في الحكم كانت أدل على تمتعه بأوفى نصيب من العبقرية الشخصية ، والتفوق الذاتي .

فند أن ألقى إليه أزمة الأمور ، وهو عظيم الحظ من رجاحة الذهن ، وشدة الحرص ، ودقة الاتزان في توجيه دفة الحكم ، وقل أن يتسم بهذا سواه من ساسة الشرق .

لم يتردد في التقرب من فرنسا وإنجلترا ، ليتحرر من الوصاية العثمانية ، وقد ثبت له هذا في كثير من الوثائق والأسانيد التاريخية ، وكان حريصاً في تقربه من هاتين الدولتين ، فلم يلق بنفسه في أحضان هذه أو تلك ، بل داورهما وعرف كيف يستفيد ويغتم منهما معاً ، فقد أشعل جنوة المنافسة بينهما ، وهنا

أخذت كلتاها تحاول أن تكسبه لحسابها ، وسيتضح ذلك فيما بعد .
 لقد فكر نابليون خلال شهر مايو سنة ١٨٠٨ في استئناف حملته على مصر ،
 ولما علمت إنجلترا بالأمر ، أبلغته إلى محمد على ، فهب من فوره ، يدعم حصون
 الإسكندرية ، وقد رفض عروض المساعدة المقدمة إليه من إنجلترا (١) .
 وعند ما أوفد نرسباه وبوتين إلى الشرق في سنة ١٨١٠ ، لدراسة الحالة
 السياسية في مصر والشام ، لاحظ دورفيتى أن الباشا ليس لديه أكثر من تسعة
 آلاف أو عشرة آلاف رجل لمحاربة الجيش المزمع إنزاله . وبالرغم من التهديد
 الفرنسى ، فقد ظل محمد على صديقاً للفرنسيين .

* * *

كان الوالى فى هذا الاتجاه ، على نقيض منافسيه المماليك ، الذين كانوا
 لا يزالون يعتمدون على تأييد الإنجليز .

وفى أغسطس سنة ١٨٠٩ ، أذعن شاهين بك ، خليفة الألى (٢) ،
 إلى تحريض السيد فرنشسكو بروتسى - قنصل السويد الرسمى فى هذا الوقت
 والذى كان فى الحقيقة جاسوساً لإنجلترا - فبعث بكتاب إلى أمير البحار قائد

(١) وحدث هذا أيضاً فى سنة ١٨١٠ ، عند ما عرضت عليه لندن المساعدة ، ليصبح
 مستقلاً عن الباب العالى . بيد أن العروض الفرنسية كانت تنال من لذه حسن القبول . وليس هذا
 واضحاً فى مكاتبات وكلاء القنصليات الفرنسيين فحسب ، بل والإنجليز أيضاً ، فى كل مناسبة من
 المناسبات ، وفى كل ظرف من الظروف التى كان يظهر فيها ميلا نحو فرنسا . كان الفرنسيون
 يغتبطون بهذا الاغتياب . أما الإنجليز فكانوا يتميزون غيظاً وحنقاً . ومكاتبات دي،دروفيتى ودى سان
 مارسيل ، وكيل قنصليتى فرنسا فى القاهرة وفى الإسكندرية تدل دلالة واضحة عن المدى الذى وصل إليه
 تفهم هذين الدبلوماسيين للأعمال التى قام بها محمد على ، مما جعلهم يتنبأون بمستقبل مصر ، وهما من
 خيرة الدبلوماسيين عن جدارة واستحقاق .

(٢) كانت البقية الباقية من جنود الألى تعطل النفس بالأمل فى مجىء حملة إنجليزية جديدة
 أقوى من الأولى . وكان أكثرهم تفاؤلاً يتصورون أنه فى استطاعتهم ابتزاز أموال طائلة من الإنجليز ،
 لإعطاء جنود محمد على رشوة ، للاستعانة بهم فى خلعه . أما الباشا ، فقد عمل على إبادة أنصار الألى
 إبادة تامة ، أو إقناعهم بالعودة إلى القاهرة ، للعمل تحت إمرته . وبعد مغادرة الإنجليز البلاد انقضت
 شهور طويلة تارة فى مفاوضات وتارة فى مناوشات . وفى نهاية عام ١٨٠٩ قرر البكوات الذهاب إلى
 الجيزة لكنهم لم يتحركوا من أماكنهم لعدة شهور . وأخيراً حينما قفلوا راجعين ، كانت روح التحامل
 فى نفوسهم متغلبة على روح المسالمة . راجع : دودول « مؤسس مصر الحديثة » ص ٣٤



FIG. 1. School Building, Chicago

القوات البريطانية في البحر الأبيض المتوسط . وما قاله شاهين بك في هذا الكتاب إنه يعتبر نفسه وريثاً للمماليك ، الذين تولوا حكم مصر ، في الأيام الماضية . وأنه يفكر في استرداد السلطة ممن استحوذ عليها ، أى من محمد على . وقد ادعى أن جميع البكوات الآخرين سينضمون إليه ، ملين أول إشارة ، وأن الجنود الالبانيين والأتراك على استعداد للاحتذاء بهم إذا كان في مكنته دفع مرتباتهم « ومداعبة أملهم في أشباع نهمهم » .

وفي هذه الوثيقة ، وصف شاهين بك محمدا عليا بأنه متمتع « بحماية الفرنسيين » فهو إذ يطلب إلى الإنجليز مساعدته ، بمنحه قرضاً قدره خمسة عشر ألف كيس فإنه يتعهد بردها يوماً ما ، سلعاً مصرية ، وأقسم أن يظل دائماً خاضعاً كل الخضوع لإرادة الحكومة البريطانية . ووعده شاهين بك الإنجليز بتعريضهم وشد أزرها ، ومناصرتهم ضد أعدائهم بقوات كبيرة إذا ما هاجموا مصر عاجلاً أو آجلاً ، ثم لمح بأن هؤلاء الأعداء قد يجدون في شخص باشا مصر حليفاً قوياً وسنداً متيناً .

بل لقد عرض على إنجلترا أن يجند لحسابها جيشاً مأجوراً ، إما من مصر أو الحبشة أو من دارفور وسنار ، وادعى في زهو ، أنه يستطيع الاعتماد على باش آغا السراى في ديوان الآستانة . ثم اقترح إعادة تكوين كتيبة المماليك ، كسابق عهدها ، وذلك بشراء رعايا جدد ، متفانين وفاء وإخلاصاً في خدمة بريطانيا العظمى ، إذا رأت الدولة الظهور مرة أخرى في مصر ، فيغرق أسطولها وحيوشها . وأخيراً — دلل شاهين في جلاء ووضوح على خيانتة بأن أكد « أن الشعب قد أنهكه العذاب حتى بلغ السيل الزبى ، وأن الشعب على استعداد لتقييد نفسه بأية أغلال ، على أن تكون أخف رزءاً من تلك التي تغله الآن . . . »

وأضاف قائلاً بأن هذه الملاحظات « قد أملاها عليه الإخلاص والتفاني اللذان يدين بهما للأمة البريطانية » ولم يفكر لحظة واحدة في إبداء أدنى اهتمام بمصالح الشعب المصرى أو الدولة العثمانية . وهذا كاف لتكوين رأى عن قيمة بعض خصوم محمد على .

فإذا ناءت تركيا تحت حمل الانكشارية ، فقد منيت مصر ببلاء أشد هولاً هو بلاء المماليك . لقد كان المماليك . حكومة طغيان عسكرية ، تتمثل فى طائفة متعجرفة ، همها أن تمتص دم الشعب فتأكله لحماً ، وتلفظه عظماً ، وكانوا يعيشون بين الشره والفساد والرشوة ، فى تناحر وتنابد دائمين وكان الجهل والوحشية هما وسيلتهما فى استمرار الظلم والجور فى وادى النيل (١) .

لقد سقطوا من أوج مجدهم ، وهبطوا من عليائهم ، فلقد شهد لهم فى القرون الوسطى بالعظمة النالدة والحكمة الخالدة ، وصدق البأس وما زالت القاهرة تحتفظ فى مساجدها العديدة الرائعة ، وفى قصورها المنيفة ، ببعض آثار الحضارة التى أضفوها على دولتهم فى العصور الماضية .

وإزاء هذه الظروف استقر رأى محمد على ، على تطهير مصر من بلاء المماليك ، فما كان من البعيد أن يتفق أحدهم مع الإنجليز ، كما فعل أخ لهم من قبل ، هو شاهين ، فقد حدث فى يونيو سنة ١٨١٠ أن اجترأ المماليك على الظهور مسلحين فى الجزيرة ، عند مشارف القاهرة . فأعلن عليهم محمد على حرباً عواناً ، أسفرت عن انتصاره انتصاراً باهراً ، فى العشرين من يوليو ، فى معركة اللاهون ، بجوار الفيوم وذلك بفضل مدفعيته القوية ، وفرسانه المدربين . وكان هذا الانتصار حاسماً ، مما جعل قنصل فرنسا يقول عنه فى إحدى مكاتباته : « إن طغيان المماليك قد هدم . ولكن الوالى الصفوح الرحيم ، ترك لهم ، بعد إخضاعهم أملاكهم فى الصعيد وقصرهم فى القاهرة . ثم حدث أن كلف الباشا من قبل السلطان ، بثبيت سلطة الباب العالى فى الجزيرة العربية وبتأديب الوهابيين المتمردين (٢) »

(١) راجع الملحق الأول

(٢) كان الفرمان الذى كلف به محمد على بقمير ثورة الوهابيين صادراً فى شهر ابريل سنة ١٨٠٩ . ولكن نظراً إلى مشاغله المتعددة ، رأى من الحكمة والحرص ألا يشرع فى حملة الجزيرة العربية قبل سنة ١٨١١

وفى أثناء قتاله ضد المماليك للاستيلاء ، على السيادة فى مصر ، كلف محمد على مراراً من الباب العالى ، بإبادة الوهابيين فى الجزيرة العربية ، لكنه ، حتى سنة ١٨١١ كان يؤجل الحملة مخافة الخطر الناشئ عن وجود أولئك الزعماء المصريين الأشقياء ، الذين كانوا يتلقون شتى ضروب



صورة الشجر الكبير في حقل

ولما كان عالماً بالدسائس التي أخذ يدبرها ضده شاهين وأترابه ، فقد حرص على استتباب السكينة واستقرار الأمن في البلاد قبل تعريض قواته لحملة جبارة بعيدة المدى . فهذا الظرف لم يكن أقل شأنًا من تحريض الباب العالي الذي أوعز إليه الخطة المؤدية إلى إبادة المماليك^(١) .

ولمناسبة سفر ابنه طوسون إلى الحرمين الشريفين ، دعا محمد علي الأمراء لحضور الحفلة المزمع إقامتها في القلعة . وهناك ، في الأول من مارس سنة ١٨١١ لقي ثمانمائة من أولئك المقاتلين الهائجين المائجين ، الشرهين الجشعين ، حتفهم

==التشجيع من باشاوات سوريا المجاورين ، خشية الصعوبة التي قد تصادفه في سبيل الحصول على سفن في البحر الأحمر . ولم يكن محمد علي ، حين لبي طلب الآستانة ، مدفوعاً بشعور الطاعة والخضوع . بل كان قراره الخاص بحملة الجزيرة العربية مدعماً ببيانات صحيحة واعتبارات سليمة . وكان من شأن هذه الحملة أنها ستشغل جنوده الهائجين ، الذين تألبوا عليه عند ما كان المماليك في ذروة العصيان . وسيزدادون هياجاً ، في اليوم الذي لن توجد فيه أية قوة قادرة على مقاومتهم . وأن صيته في الإسلام سيعلو ، فيبلغ الخافقين ، إذا وفق في طرد الخوارج من الحرمين الشريفين . (١) راجع : م . ددول في كتاب مؤسس مصر الحديثة « فصل تولية محمد علي » . ذكر سببين لتبرير هذه المذابح : الأول هو أن البكوات تأمروا لإسقاط محمد علي . والثاني هو أن محمداً علياً عمل بتحريض من الديوان ، في الآستانة . لكن السبب الحقيقي لا يمت بصلة لهذين الاعتبارين . لقد كانت سلطة الباشا إلى ذلك الوقت مزعزة غير مستقرة . وقد طلب إليه مراراً القيام بحملة في الجزيرة العربية ، فلم يفعل ، خوفاً من نقص قواته ، وتمكين البكوات من تهديد سلطته . إذاً فالذي دفع تيمورلنك إلى ذبح أسرى جيوشه أمام دلمى ، هو الذي اضطر محمداً علياً إلى إبادة المماليك . ولا نزاع في أن محمداً علياً كان قد تحقق من أن مركزه الشخصي أصبح على كف القدر . فالواقع أنه لم يكن يوماً ما من أولئك السفاكين ، الذين يحلو لهم الفتك والذبح . كما أنه لم يكن متأثراً بالتفكير في الحياة الإنسانية ، شأن بعض معاصريه في القرن الماضي ؛ وكل المحيطين به من أصدقاء ورفقاء ، وضباط ورؤساء ، كانوا سيتهمونهم بالجنون لو تصرف على غير هذا الوجه . وفي العام التالي . أصدر جلال الدين ، حاكم حلب ، أمره بقتل رؤساء الإنكشارية في بلاده ، أفواجاً وجماعات . والواقع أن محمداً علياً قد نجح في المهمة التي منى فيها قبودان باشا بالإخفاق قبل ذلك بعدة سنوات . وأن هذا التصرف مطابق للمبادئ التركية . وقد كانت وجهة نظر محمد علي آتخذ تركية بحث . وبديهي أن الأمور ما كانت لتجرى على غير هذا المنوال : فولده وتربيته وتجاربه قد تعاوتت في تكوين زعيم قوى الشكيمة ، لكنه غير مستدير إلى حد كاف ، زعيم لن يتقهقر أمام أي شيء لإدراك أغراضه . والأمر الجدير بالملاحظة في محمد علي ، ليس هو مقدرته على تنظيم سلطته وفقاً للمناهج التركية ، بل هو أنه استطاع أكثر من أي تركي آخر من معاصريه ، استيعاب أفكار جديدة ، وتكييفها مع الظروف ، مهما اختلفت . وقد كشف له نظره الثاقب ، مواطن الضعف الأساسية ، السيطرة على النظام الشرق ، في عصره .

فجأة على غير انتظار بين الجدران المغلقة ، لذلك الحصن المنيع (١) .
وبعد عام ، ذهبت قوة بقيادة إبراهيم إلى الوجه القبلى ، لإعدام البقية الباقية
من المماليك وعبيدهم . وقد ذكر دروفيتى أن هذه الإيادة المفزعة قد حرمت
إنجلترا من آخر أنصارها .

ولن نحاول ستر فظاعة هذه المذبحة . غير أنه يبدو أن محمداً علياً قد شعر بما
فيها من قسوة . فهو ، باعتراف أعدائه أنفسهم ، لم يكن سفاكاً .
وفى أخريات سنى حياته ، حدث أن الأمير بوكلموسكاو أبدى له الأسف
لما لاحظته من أن الناس لم يفهموا حقيقة التاريخ الخاص بأيامه الأولى . عندئذ أجاب
محمداً على صراحة : « إني لا أحب هذا الجزء من حياتى ؛ ماذا سيفيد العالم من
سرد قصة هذه السلسلة الطويلة من المعارك والآلام والمخاتلات ، والدم المراق ،
مما اضطررتنى إليه الظروف القاهرة . . . إن تاريخى لا يبدأ إلا عند ما أصبحت

(١) وإليك الوصف الذى أورده الجبرق - وهو شاهد عيان للحادث - فى كتابه : « عجائب
الآثار فى التراجم والأخبار » : فلما كان يوم الخميس رابعه ، طاف آلاى جاويش بالأسواق على
صورة الهيئة القديمة فى المناداة على المواكب العظيمة ، وهو لابس الضلعة والطبق على رأسه ، وراكب
حملاً عالياً وأمامه مقدم بمكاز ، وحوله قاذبية ينادون بقولهم : « يارن آلاى » ويكررون ذلك فى أخطاط
المدينة . وطاقوا بأوراق التنايب على كبار العسكر والبنات والأمراء المصرية الألفية وغيرهم ، يطلبونهم
للحضور فى باكر النهار إلى القلعة ، ليركب الجميع بتجملاتهم وزينتهم أمام الموكب . فلما أصبح يوم
الجمعة سادسه (صفر) (الموافق أول مارس) ركبوا الجميع وطلعوا إلى القلعة وطلع المصريون
بماليكهم وأتباعهم وأجنادهم فدخل الأمراء عند الباشا وصبحوا عليه وجلسوا معه حصة وشربوا القهوة
وتضاحك معهم ، ثم انجر الموكب على الوضع الذى رتبوه فأنجر طائفة الدلاء وأميرهم . . . فلما انجر
الموكب .. وانفصلوا من باب العرب فعند ذلك أمر صالح قوج بخلق الباب وعرف طائفته بالمراد ،
فالتفتوا ضاربين بالمصرية . وقد انحصروا بأجمعهم فى المضيق المنحدر الحجر المقطوع فى أعلى باب العرب
بمسافة ما بين الباب الأعلى الذى يتوصل منه إلى رحبة سوق القلعة إلى الباب الأسفل . وقد أعدوا عدة
من المساكر وأوقفهم على علاوى النقر الحجر والحيطان التى به . فلما حصل الضرب من التحتانيين
أراد الأمراء الرجوع القهقرى فلم يمكنهم ذلك لانتظام الخيول فى مضيق النار وأخذهم ضرب البنادق
والقرايين من خلفهم أيضاً . وعلم المساكر الواقفون بالأعلى المراد فصرخوا أيضاً . فلما نظروا ما حل بهم
سقط فى أيديهم وارتبكوا فى أنفسهم وتحيروا فى أمرهم ووقع منهم أشخاص كثيرة فنزلوا عن الخيول . .
والرصاص عليهم من كل ناحية . . . وهرب كثيراً فى بيت طوسون باشا طمناً فى الاتجاه به والاحتفاء فيه .
فقتلهم . . . هذا ولم يمض محمد على الجنود الفرنسيين الثمائة الذين اعتنقوا الإسلام بعد مفادرة
بونابارت البلاد ، وأدجموا فى جيش الممالك .

حرّاً طليقاً من كل ضغط ، فاستطعت إيقاظ هذه الأرض من سباتها العميق الذى دام أجيالاً^(١) .

* * *

وبعد أن تخلص محمد على من كل تهديد مباشر لوادى النيل ، أصبح فى إمكانه الاستمرار فى حملة الجزيرة العربية .

ولكن كان بين الدول الأوروبية ، دولة واحدة ، لا يمكن أن تظل مكتوفة اليدين إزاء ما يحدث فى البحر الأحمر . إذ لم يدرك الإنجليز سريعاً ، ما للسيادة على طريق الهند من الأهمية بالنسبة إليهم^(٢) . وقد أشار المسيو فرنسو شارل رو إلى مدى ترددهم الطويل فى هذا الصدد . كان دنداس ، وزير الحربية البريطانية ، أول من وجه النظر ووضع الخطط للسياسة الشرقية التى نسج نلسن على منوالها . فقد فهم دنداس أن مالمطة مفتاح البحر الأبيض المتوسط ، وأن السويس والبحر الأحمر والمحيط الهندى هى طريق الإمبراطورية . فيتعين دفع أى اعتداء عنها ، وذلك بمعارضة مشروعات فرنسا وروسيا ومصر^(٣) .

* * *

كان غزو بونا بارت لمصر قد وجه الأنظار إلى هذه البقعة ، فقام اللورد فالنسيا^(٤) . بزيارة البلاد مرتين ، على سبيل الاستطلاع . كانت الأولى فى سنة ١٧٩٥ والثانية فى سنة ١٨٠٤ . وكان اللورد فالنسيا يرمى إلى غرضين : الأول هو حماية البحر الأحمر من كل اعتداء موجه إليه من الغرب ؛ والثانى هو

(١) بوكلى موسكاو - « مصر فى عصر محمد على » الجزء الأول ص ٣١٧ .

(٢) راجع : المحفوظات الإنجليزية - وثائق وزارة الخارجية البريطانية رقم ٢٤ مجلد ٣ .

(٣) بل أن بريجس كتب إلى اللورد ولسلى يقول : « إن والى مصر ، رغم ما يديه حتى الآن من فروض الولاء الاسمية ، فإنه فى الواقع مستقل من زمن طويل ، بنفس درجة الاستقلال التى كان عليها الممالك قبل الغزو الفرنسى » .

(٤) راجع كتاب اللورد فالنسيا إلى ستراتفورد كاننج - كاننج « ستراتفورد دى ريد كليف فيكونت » (١٧٨٦-١٨٨٠) دبلوماسى إنجليزى ، ولد فى الرابع من نوفمبر سنة ١٧٨٦ . وفى سنة ١٨٠٦ شغل منصب السكرتير الأول فى الآستانة ورق قائماً بأعمال فى سنة ١٨١٠ ثم وزيراً مفوضاً فى برن (١٨١٤-١٨١٨) وفى واشنطن (١٨١٩) ثم سفيراً فى الآستانة (١٨٢٤) وسفيراً مرة أخرى فيها (١٨٤٢-١٨٥٨) .

التوسع فى التجارة مع الهند . وكان اللورد فالنسيا تواقاً إلى احتلال عدن ، وقد أطلق عليها اسم « جبل طارق الشرق » . وظن أنه من السهل جعلها منيعة إذا تحالف مع الوهابيين والأثيوبيين . وكان يرى فى هذا خير وسيلة لتحقيق غرضيه . وقد صحبه فى سفره هنرى سولت ، الذى أصبح بعدئذ قنصلاً عاماً بالقاهرة . وفى سنة ١٨٠٨ ، أوفد هنرى سولت فى مهمة إلى الحبشة ، بأمل توسيع نطاق العلاقات التجارية بين تلك البلاد وبمباى .

وكان يمثل شركة الهند فى مخا آنثد جون بلزوفى ، وهو الذى اشتهر بعد ذلك فى مصر ، بتضلعه فى علم الآثار . (١)

* * *

كان محمد على ، فى أول الأمر ، يقدر المعونة القيمة التى قد نستطيع بريطانيا العظمى إزجاءها إليه . ولما كان لا يشعر وقتئذ بأى خوف من جانبها ، فقد حاول منذ سنة ١٨٠٨ ، الحصول على مساعدتها لتحرر من الباب العالى . لذلك ، لم يتردد فى عرض خططه الخاصة بالعمليات الحربية المزمع القيام بها فى الجزيرة العربية ، على أحد الوكلاء الذين كلفهم فريزر ، عند مغادرته الإسكندرية ، برعاية مصالح البريطانيين فيها . ومما لا شك فيه أن محمداً علياً كان يظن أن أنجع الوسائل لكسب عطف الإنجليز هى الصراحة السياسية . لكن الحكومة البريطانية أجابت بالرفض ، المصحوب بعبارات التملق . وفى الثامن والعشرين من سبتمبر سنة ١٨٠٨ ، كان قد اقترح على إنجلترا معاهدة تحالف ، مع إبداء استعدادة للاستيلاء على جدة وينبع واليمن . بل سبق أن صرح بهذه النية لفريزر ومور ، دون أن يحظى بأى رد (٢) .

(١) كتاب من آنى ، وكيل القنصيلة الإنجليزية، إلى اللورد هاوكسبورى : راجع المحفوظات الإنجليزية، وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، رقم ٢٤ مجلد ٣ .

(٢) راجع : ددول ، فصل « تولية محمد على » فى كتاب « مؤسس مصر الحديثه » : كان يميله فى الجيش طاهر باشا ، يحلم بسلطة مستقلة؛ أما مواطنه ، على ، باشا ياتينا فإنه حقق هذا الحلم فعلاً . ولقد عرض محمد على على الإنجليز ، مقترحات تحالف فى سنة ١٨١٢ ومثلها على الفرنسيين فى سنة ١٨١٠ ، بغية الاعتراف به سيداً على القاهرة . بل طلب إلى الديوان فى سنة ١٨١٠ معاملته على قدم =

ومع ذلك ففى وقت ما ، فكرت وزارة سانت جيمس ، على ما يبدو ، فى احتمال الاتفاق مع باشا مصر . فقد أرسلت حكومة الهند إلى مخا ، بعثة مكونة من مندوبين ، هما اليوزباشى روتلند وجول بلزوفى ، بغية « إنشاء اتصال بين الهند وإنجلترا عن طريق مصر ، وتدعيمه بمبادلات تجارية ذات فائدة عامة » . وعلى أثر ذلك ، شرع المندوب البريطانى ، صمويل بريجس ، فى مفاوضات مع محمد على ، ووقع معاهدة مؤقتة ، لم تحظ يوماً بالتصديق اللازم ، من حكومة لندن .

وقد ذكر دروفيتى أن محمداً علياً ، استقبله (١) فى سنة ١٨١٠ ، وفى خلال الحديث ، أخبره سراً بمشروعاته التجارية فى البحر الأبيض المتوسط وفى البحر الأحمر ، وخاصة برغبته فى الحصول على سفن تجارية ، تستطيع التمتع بالحياد فى حالة وقوع نزاع بين الباب العالى وإنجلترا . وعلى أثر ذلك ، لمح الوالى للوكيل الفرنسى عن أملة فى أن يصبح « فى عداد الدول المغربية » وطالب موافقة فرنسا على ذلك . ولكى يحقق أغراضه ، لم يتردد فى القيام بسعى مماثل لدى ذوى النفوذ من رجال الديوان فى الآستانة . وفى الخامس والعشرين من نوفمبر سنة ١٨١٠ ، كلف ممثله فى الآستانة ، نجيب أفندى ، بأن يعرض على الباب العالى الاقتراح التالى : فى حالة وقوع حرب بين بريطانيا العظمى والدولة العثمانية ، فإن الباب العالى يستطيع رفع إيالة مصر إلى درجة وحاك ، على نسق الدول المغربية ، وهكذا يتسنى

= المساواة بالدول المغربية ، لكن الفرنسيين والإنجليز رفضوا مقترحاته ، نظراً إلى الحالة السائدة فى أوروبا ، ومراعاة للمحالفات القائمة فعلا مع السلطان . بيد أنه كان يقدر دون قدره ، الثمن الذى طالب به الديوان لمنحه المنة المشار إليها .

لكن هذا الإخفاق المتوالى لم يغير آراءه بحال ، بل اضطره إلى إخفاؤها فى طى الكتان مدة من الزمان . إن امتناع وجود التحالف الأوروبى كان يحول دون حدوث أى قطع علاقات سافر مع الباب العالى . ولئن كان لم يقطع ، إلا فيما ندر ، أى أمر ، ما لم يجد فيه فائدة لمجده الشخصى فقد ظلت أحاديثه العامة تدل على أنه الخادم المخلص الموالى . وخلال كل تلك المدة ، ترى تناقضاً جلياً بين أغراض سلوكه الواضح ، ونواياه الحقيقية .

(١) كتاب روفيتى إلى وزير خارجية فرنسا فى الخامس من يونيو سنة ١٨١١ .

لمصر أن تظل على وفاق مع إنجلترا ، فتتولى تموين تركيا . ومن جهة أخرى ، لن تلاقى البعثة العثمانية فى الحرمين الشريفين أية عقبات تعرقل طريقها . وإذا ما انتهت الحرب ، فللسلطان الحق المطلق فى إعادة مصر إلى مركز الإيالة (١) .

والاقتراح لا يخلو من الحذق وسداد الرأى . لكن الباب العالى ، لسوء ظنه المعتاد ، تجاهله تجاهلاً تاماً . إذ عين ضيا باشا ، الصدر الأعظم السابق ، قائداً عاماً لحملة الحجاز ؛ وفى الوقت نفسه أصدر أمره إلى باشا مصر بالزحف على جدة . فأجاب الوالى قائلاً إنه سينتظر حتى يتحرك سائر الباشوات ، ثم يحدو حذوهم .

* * *

ليس فى نيتنا أن نصف هنا تاريخ حملات طوسون وإبراهيم فى الجزيرة العربية . فالذى يهمنا هو الأثر الذى أحدثته هذه الفتوحات المصرية ، فى العلاقات القائمة بين محمد على وأوروبا .

لقد لاحظ ميسيت أن محمداً علياً قد اعتبر ، حتى سنة ١٨١٣ ، متمرداً ، مما جعل الباب العالى لا يعترف له بلقب باشا إلا بشق الأنفس . ولولا الضعف الذى كانت تعانيه الحكومة التركية ، لما ترددت فى العمل على تقويض أركان سلطته . بل إن الباشا نفسه كان يعلم حق العلم ، على أى أساس ترتكز علاقاته بالباب العالى ؛ وهذا ما ضاعف فيه شعور التحدى للدولة العثمانية . ومع ذلك ، لاحظ ميسيت ، فى سنة ١٨١٦ ، حدوث تغير جوهري فى مركز الوالى . إذ أن استرداد الحرمين الشريفين ، اللذين اغتصبهما الوهابيون ، قد محا ما بقى من الأثر السيئ فى نفس السلطان ؛ فغمر محمداً علياً بالعطف السامى ، وآثره بالزلى والحظوة . ولعل هذا ما لاحظته ميسيت ، عن شعور العرفان بالجميل الذى أبداه محمود الثانى نحو محمد على (٢) .

(١) راجع : محمد صبرى - «الدولة المصرية فى عصر محمد على والمسألة الشرقية» (١٨١١-١٨٤٩) جوتنر - باريس ١٩٣٠ ومحفوظات القلعة بالقاهرة ، كتاب محمد على باشا إلى نجيب أفندى المؤرخ فى السادس والعشرين من شوال سنة ١٢٢٥ هجرية .

(٢) وزارة الخارجية البريطانية - مجلد ٤ وثيقة ٢٤ .

والمعروف أن حرب الجزيرة العربية قد تطلبت حملتين : الأولى ، تلك التي قادها طوسون ولم يبلغ من العمر ستة عشر عاماً . وقد كانت الحملة في أولها لا تبشر بالنصر ، لكنها اختتمت باحتلال الشاطئ ، وبفتح المدينة في الشهور الأخيرة من سنة ١٨١٢ . ثم بذلت محاولة للتوغل داخل البلاد فأوقفتها في ترابه فرقة وهابية ، بقيادة امرأة تدعى غالية . وإزاء بطء العمليات الحربية ، ذهب محمد على بنفسه في السنة التالية إلى ميدان القتال ليشير الشجاعة بين جنوده ، بعد أن أنهكهم جوالحجاز . وقد أصدر الوالي أمره بعزل الشريف غالب ، وقرر الزحف على نجد ، حيث توفي سعود آنئذ ، تاركاً الحكم لعبد الله ، أرشد أبنائه .

لكن السلطان محمودا ، بدلا من أن يكافئ محمداً عليا على الخدمات التي أداها للدولة العثمانية ، حاول أن يوجد للوالي منافساً في مصر ، منتهزاً فرصة غيابه في الجزيرة العربية . فأرسل إلى القاهرة لطيف بك ذا الذنوب في مهمة خاصة مع منحه لقب باشا . ولطيف بك هذا هو أحد محاسيب محمد على السابقين ، وكان قد صحب إلى الآستانة إسماعيل بن محمد على .

جاء لطيف بك حاملاً فرماناً سرياً بتعيينه حاكماً على مصر ، ووفق إلى جمع بعض الأنصار حوله . لكن لاظوغلي ، وزير الداخلية ، قبض عليه وأعدمه في شهر ديسمبر سنة ١٨١٣ .

وفي سنة ١٨١٥ ، تعرض محمد على مرة أخرى لخطر داهم . إذ تحين الباب العالي عودة نابليون وحكمه لمدة مائة يوم ، لكي يفكر - على ما قيل - في تنظيم حملة ضد مصر ، بقيادة قبودان باشا .

لكن محمداً عليا ظل مخلصاً لأشد سادته عقوقاً وإنكاراً للجميل . فقد أسند قيادة الحملة العربية إلى أرشد أبنائه ، إبراهيم ، وكان في العام السابع عشر من عمره ، وألحق به ، المسيوفيسير . الضابط الفرنسي ، بوصفه مستشاراً . وأخيراً خضع عبد الله المنتصر ، غير أنه رفض الذهاب إلى الآستانة ، إذ كان يعرف المصير المحتوم الذي ينتظره هناك . ثم استؤنف القتال ، على أثر رفضه ، ودخل إبراهيم المدينة فاتحاً في سنة ١٨١٦ . وقد استطاع في إحدى جولاته التي شهدت له

بالبراعة العسكرية والتفوق فى وضع الخطط الحربية، أن يكسر شوكة المقاومة فى نجد وأدرك دريه ، حيث اضطر عبد الله فى سنة ١٨١٨ إلى التسليم ، فولى الأدبار بعد حصار دام خمسة أشهر ، انكسرت فيه شوكته ، وكلت حذته وأخلقت جدته . ولم يمض زمن طويل حتى ظهر تركى بن عبد الله ، فأثار الوهابيين على الحاميات المصرية ، وأبازها تذييحاً وتقتيلاً ، ثم أقام عاصمته فى الرياض . أما الجيش المصرى الذى أرسل لغسل هذه الإهانة ، فقد ضل فى الصحراء الواسعة الأرجاء وأبيد عن بكرة أبيه ، وأصبح أثراً بعد عين . ثم اغتيل تركى فى سنة ١٨٣٠ فظهر فى الجزيرة على أثر موته ، شيخ يدعى عبد الله وقد قيض له أن يعيد إلى الحياة المملكة الوهابية ، تلك المملكة التى كان لها فى مصير الجزيرة العربية ، شأن ليس وراءه مطمع لطامع ولا زيادة لمستزيد .

أصبح محمد على موضع تقدير كريم فى نظر العالم الإسلامى ، بعد أن بذل أقصى جهده ، واستنفد ما فى وسعه ، فى سبيل الدفاع عن السنة المحمدية ، والشريعة الإسلامية . وأما إبراهيم ، فقد أنعم عليه السلطان بلقب باشا مكة مكافأة له على انتصاراته الباهرة ، وما أثره المتألقة الزاهرة فى ميادين النضال ، ومواقع القتال .

ولنتحدث الآن عن ذلكم الفاتح الشاب الذى لقي محمد على فى شخصيته الفذة الممتازة ، عوناً مكيناً ، وساعداً متيناً ، والذى استطاع أن يبرهن عن جدارة بأنه الخلف العتيد للوالى ، والمتمم لرسالته الإصلاحية .

ولد إبراهيم عام ١٧٨٨ فى قوله ، مسقط رأس أبيه . وعند ما عاد من الجزيرة العربية مكلاً بالغار ، كان لا يتجاوز السنة التاسعة عشرة من عمره .

وخلق بنا أن نشير إلى هذه العبارة المأثورة للقائد الفرنسى هوش وهى : « إذا كانت الروية هى التى تمهد الأمور فالصاعقة هى التى تنفذها » . ولا غرو فقد كان إبراهيم البوتقة التى تصهر الرجال وتبعث الحياة فى أوصالهم . لقد كانت ثقة جنوده فيه تضاعف قوته وتقوى عزيمته .



تهديدات محمد على لمدوبي الوهايين ، من رسم بوشي

ومن السجايا التي كان يتحلى بها ، ذلك التحفز والولع بالمجازفة وركوب الصعب من الأمور . كما كان يحيط نفسه بما في قلوب رجاله من الإخلاص والتفاني . فلم يكن في حاجة إلى المخاتلة والمماكرة . وإن طبيعته النافرة الجامحة لتتيح له استخدام الوسائل الصريحة بنجاح ما بعده من نجاح . ولم تكن تنقصه روح الفروسية ، كما كان يؤثر أن يتكلم ويعمل في وضوح النهار . أما معاونوه وجنوده فكانوا يجدون في شجاعة قلبه ، ورباطة جأشه ، ومتانة خلقه ، خير ما يلهمهم أصدق الوسائل لأبعد الغايات . وفكرة واحدة سيطرت على حياته : ألا وهي حبه المتفاني لوطنه المختار ، لمصر ، مصر العزيزة التي يريد أن يبعث فيها العظمة والمجد والسؤدد ، لتبوأ مركزها المرموق ومكانتها العظيمة ، في العالم العربي . ولقد عجمت عوده حياة المعسكرات المتقشفة الحشنة ، فحمل السلاح ملبياً دعوة كريمة ، هي دعوة الذكريات العتيدة ، ذكريات صلاح الدين وعهده الباهر وعصره الزاهر . كان يشعر بنار تلهب في جوانحه ، وبشعلة تتأجج في ضلوعه ؛ وقد كان الحرمان الذي فرضه على نفسه لوناً من ألوان البطولة . لقد ارتدى ثوب « الروعة التي لا توصف ، روعة أولئك الذين كتب لهم القيام بعظام الأمور » ... كان يعرف بلا شك أن مجد مصر متوقف على حظها في المعارك . وقد أثبت له انحطاط آل عثمان صحة قول ريتز : « إن القوانين المجردة من السلاح ، مصيرها السقوط في هوة الاحتقار » .

وفي خلال الحفلات المقامة لمناسبة انتصارات إبراهيم ، كان من حسن حظ محمد على أن وفق إلى معاون ، عثر عليه في طريقه ، بمحض المصادفة . هو أحد ضباط جيوش نابوليون القدماء ، يدعى سيف ، من مواليد مدينة ليون . وكان سيف هذا ياوراً للقائد جروشي ، ثم استغنى عن خدماته بعد معركة واترلو ، فهاجر بأمل الحصول على مركز في بلاد فارس ؛ ثم تقدم إلى محمد على في سنة ١٨١٩ ، حاملاً كتب توصية من الكونت دي سيجور ، فاستبنى الباشا هذا الضابط الذي أرسلته إليه المقادير . ذلك لأن حرب الجزيرة العربية قد علمته أن جنوده في حاجة إلى التدريب العسكري الحديث . وليس هنالك من يجهل أن

سيف ، الذى عرف بعدئذ باسم سليمان باشا ، استطاع أن يكون فى سنوات معدودة جيشاً أدهش أوربا . وقد كلف بادئ ذى بدء ، بالبحث والتنقيب فى السودان ، عن مناجم الذهب والأحجار الكريمة والوقود ، بعد أن أخفق فى ذلك فريدريك كايو ، وهو فرنسى من مواليد مدينة نانت . وقد استؤنف هذا التنقيب ، فى المدة من سنة ١٨٢١ إلى سنة ١٨٢٣ ، بمعرفة بورتون وروبييل وبروكشى ، فلم يصادفوا حظاً أسعد ممن سبقهم .

استقر سيف فى أسوان ، فى شبه مدرسة عسكرية ، وتولاها بهمة لا تعرف الكلل ، وقام بتعليم المجتدين الموفدين من جميع أنحاء البلاد ، وخاصة من السودان .

هذا وقد توغل النفوذ الغربى فى الجزيرة العربية على أثر الحملة المصرية . وما لبث الرحالون الأوربيون أن اتجهوا إليها ، لاستكشاف معالمها . وما قاله الكاتب الفرنسى الذائع الصيت ، لامارتين - وهو من لا يماثلون محمداً علياً - إن إبراهيم كان « الداعية المسلح للحضارة الأوربية فى الجزيرة العربية » .

ومع ذلك ، فلم يوفق محمد على قط ، فى إخماد نار الفتنة المضطربة ، والثورة المضطربة ، داخل الصحراء العربية . وحتى سنة ١٨٤٠ ، وهو تاريخ انتهاء سيطرته عليها ، كان مضطراً إلى الاستمرار فى إرسال حملات تأديبية هنالك . وهذا هو أحد الأسباب التى دفعته فى سنة ١٨٢٣ ، إلى التفكير فى غزو اليمن .

لقد أثار امتداد سلطة مصر إلى المناطق الواقعة بين البحر الأحمر والخليج الفارسى ، شعور القلق فى إنجلترا . وما هو ذا ميسيت ، ممثلها فى هذه البلاد ، يبدى أسفه إذ يرى « أن محمداً علياً قد استطاع الاستيلاء على المراكز التى قاومت طويلاً ، والتى كانت بمثابة الطريق المؤدى إلى النفوذ الوهابى فى الحجاز » (١) .

وبعدئذ ، فى سنة ١٨١٩ ، بادرت حكومة بومباى إلى إرسال اليوزباشى

(١) المحفوظات الإنجليزية - وزارة الخارجية البريطانية - رقم ٢٤ مجلد ٦ - كتاب ميسيت إلى كوك ، المؤرخ فى التاسع من مارس سنة ١٨١٥



القائد سليمان (عبدالرحمن زكي)

سادلير ، وكلفته بتهنئة إبراهيم على غزو دريه ، وبمفاوضته في عقد معاهدة تحالف وتعاون مع البريطانيين ، من أجل تهدئة المناطق الشرقية والجنوبية في اليمن ، بشرط الحصول على موافقة الإمام مقدماً (١) .

ولكن يبدو أن الوالى رفض المقترحات البريطانية ، عند ما عرضها عليه إبراهيم . وعلى كل ، فقد حذره الوزير العثماني درويش من هذا المشروع ، بكتابه المؤرخ في الثالث عشر من أكتوبر سنة ١٨١٩ ونبهه إلى أن « الغرض الأساسي الذي ترمى إليه إنجلترا ، هو دعم القوائم والأوتاد ، توطئة لغزو البلاد . » وبعد أن أخفقت إنجلترا في التحالف مع مصر ، أنزلت قواتها في منطقة مسقط ، لإخضاع القبائل التي أغارت على السفن التجارية المملوكة لبعض الرعايا البريطانيين ، نهياً ، وسلباً . ومن جهة أخرى ، حاصرت حكومة الهند ميناء محنا بأسطولها الحربي . وعندئذ أنهى محمد على إلى قنصل إنجلترا بأن هذه العمليات قد تؤثر في حسن العلاقات السائدة بين لندن والقاهرة ، في حين رفع الباب العالي احتجاجاً مماثلاً ، إزاء تصرفات القنصل البريطاني في محنا . وعلى أثر ذلك ، انسحب الإنجليز بعد ضرب الشاطئ بالقنابل ، وإنزال جنودهم لزمين قصير . لكنهم استطاعوا برغم هذا ، إبرام اتفاق تجارى لصالحهم مع إمام صنعاء (٢) .

* * *

عقدت مصر نيتها ، منذ عصر الفراعنة ، على أن تضمن لنفسها حكم وادى النيل ، من منبعه إلى مصبه . وكان محمد على يعلم علم اليقين أن وحدة وادى النيل السياسية ، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بوحدة الجغرافية . لهذا فكر في غزو السودان وإثيوبيا أيضاً . وكان يمثل إنجلترا آنئذ في مصر هنرى سولت ، وقد ألف كتاباً جديراً بالإعجاب عن بلاد الحبشة . فلم يتردد الوالى في الإفصاح عن

(١) راجع : محمد صبرى « الدولة المصرية في عصر محمد على » جوتتر - باريس سنة ١٩٣٠ ص ٦٢ ، ٦٣ وراجع أيضاً كندى - « رحلة اليوزباشى سادلير » ، ومانجين - « تاريخ مصر في عصر محمد على » .

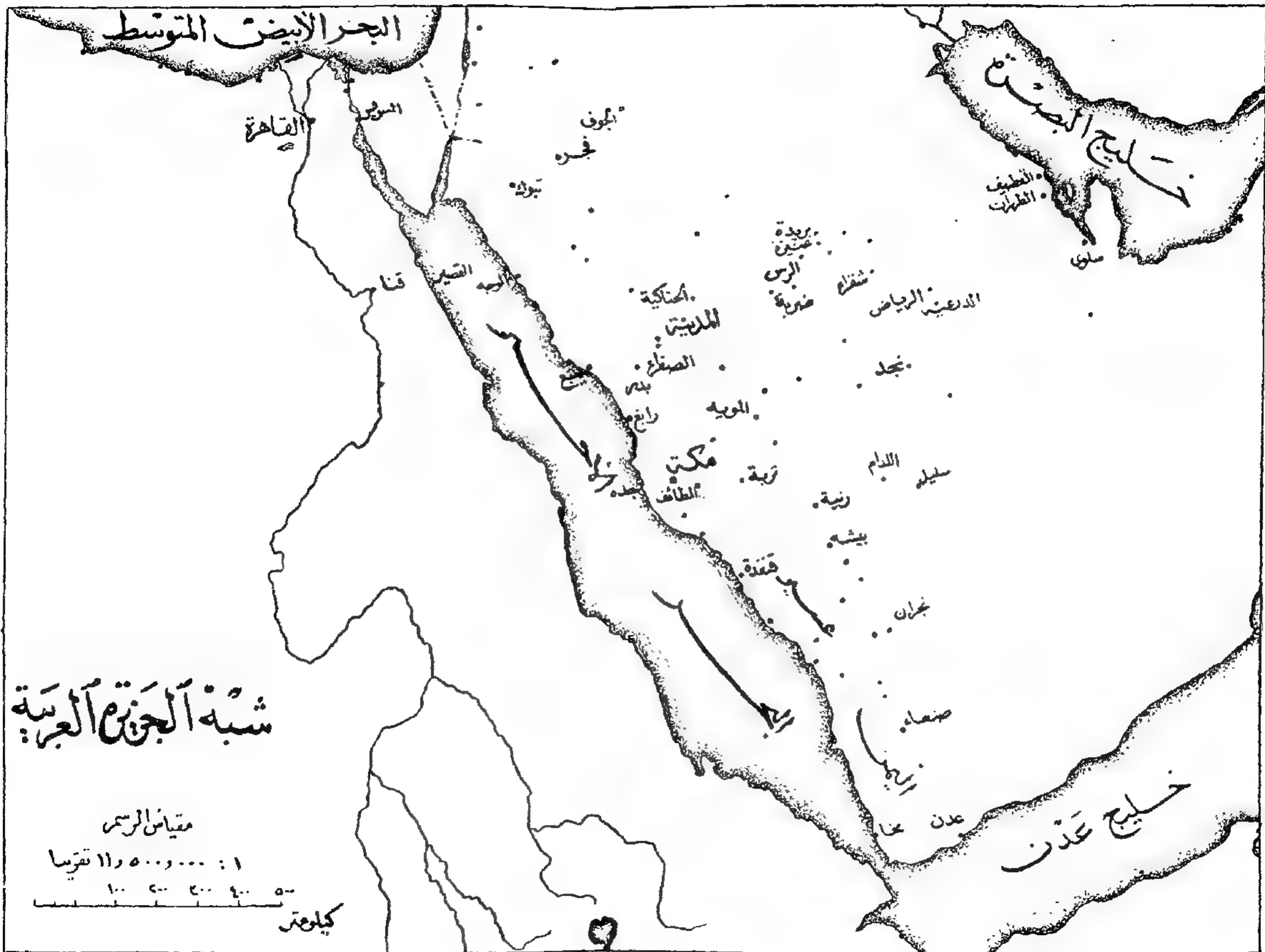
(٢) المحفوظات الإنجليزية : وزارة الخارجية البريطانية رقم ٧٨ مجلد ١٠٣ كتاب المستر بروس إلى المستر هنرى سولت المؤرخ في العاشر من يناير سنة ١٨٢١ .

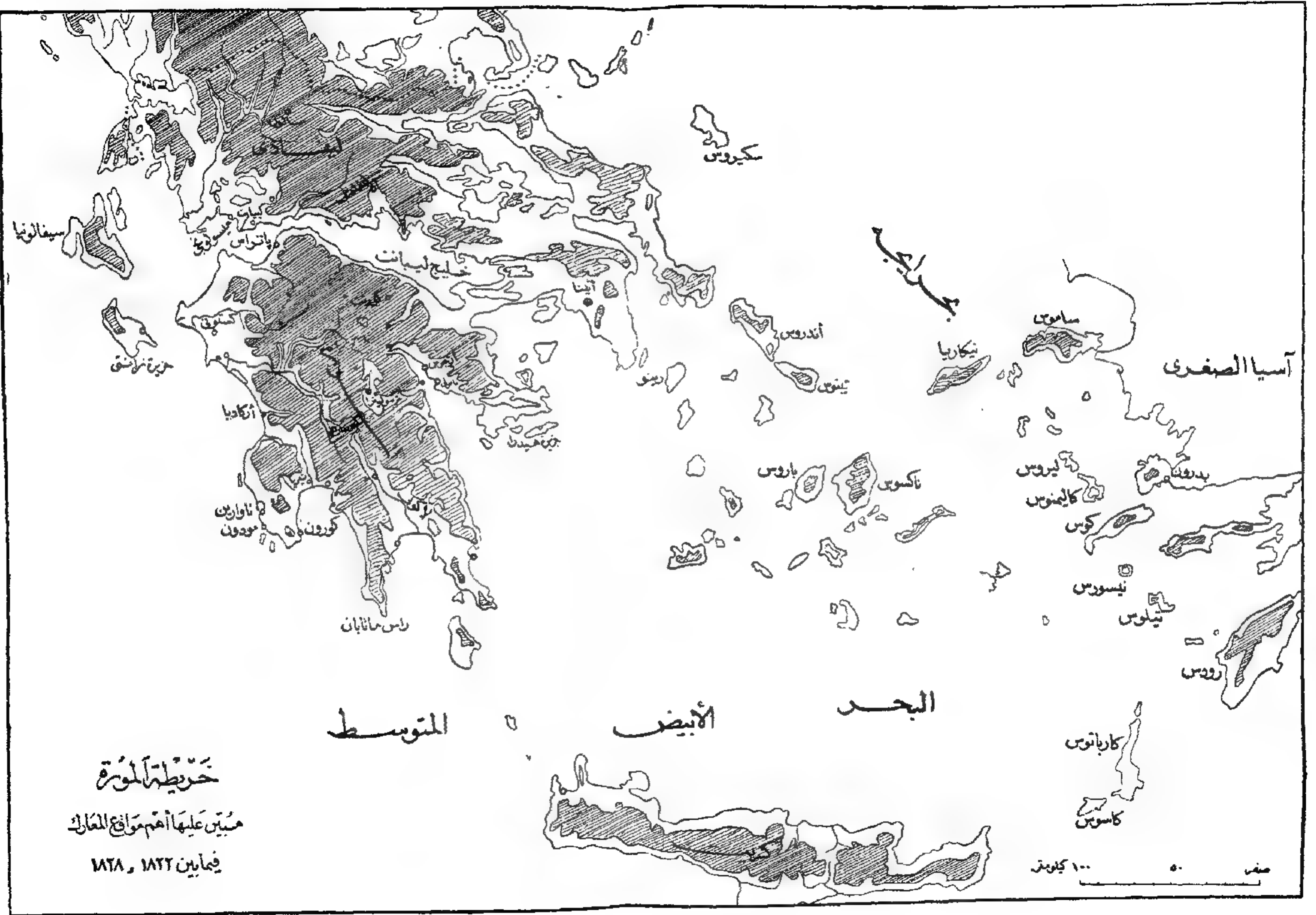
نيتة للقنصل . بيد أن سولت أعرب عن أسفه فذا المشروع . مؤكداً أنه سيفضب الحكومة البريطانية . إذ كانت تعتبر تلك المنطقة « موضوعة إلى حد ما تحت حمايتها » . وقد كانت الحبشة فعلاً هي البلد الوحيد في إفريقيا . الذى احتفظ بالعقيدة المسيحية . كما كانت الأمم الأوربية لا تستطيع أن تظل مكتوفة الأيدي إذا وجه إلى تلك الدولة أى اعتداء . دون أن يكون هناك أى سبب من أسباب الاستفزاز^(١) عندئذ أعلن محمد على من غير تردد أنه « على الرغم من أن هذه المنطقة تفيض ذهباً وأحجاراً كريمة . وعلى الرغم من سهولة غزوها . فقد عدل . من الآن فصاعداً ، عن كل مطمع فيها . حتى لا يفضب الحكومة البريطانية » . والحقيقة أن أحد الأغراض التى كان يرى إليها الوالى هو البحث عن منابع النيل الأبيض ودراسة نظام المياه . وجعل الشلالات صالحة للملاحة . وفتح الطرق التجارية إلى إفريقيا الداخلية . وهنا أيضاً . فكر محمد على فى تحقيق منهاج بوناپارت : « عن طريق النيل تتلقى شعوب إفريقيا النور والسعادة » . وربما لم يفصح الباشا عن فكرته بأكملها . فلإزاء عدم تمكنه من غزو الحبشة ، قرر فتح السودان . لا بأمل أن يعثر فيه على الذهب الإبريز . بل لأنه أراد أولاً التخلص من الجنود الهائمين . العائدين من الجزيرة العربية . وثانياً ، تجنيد الرجال والعمال لتنفيذ مشروعاته . نعم إن الوالى لم يحقق كل الآمال التى كان يطمح إليها . لكنه . مع هذا . استطاع أن يهب مصر دولة مساحتها خمسة ملايين كيلومتر مربع .

قام محمد على بحملة عسكرية فى النوبة . فقد أدرك بعقريته الفضة وقريحته النفاذة ، أن الذى يتبوأ عرش القاهرة لن يتسنى له ضمان الرخاء لمصر بأسرها ، إلا إذا كان سيداً على النيل الأبيض والنيل الأزرق ؛ فهما مصدر ثروة البلاد ، بما يجلبانه إليها من مياه فى فيضانهما السنوى .

فى سنة ١٨٢٠ تحرك جيشان تعداد كل منهما ٤,٠٠٠ جندي ،

(١) المحفوظات الإنجليزية - وزارة الخارجية البريطانية - مجلد ٩٦ - كتاب هنرى سولت إلى وزير الخارجية ، المؤرخ فى العشرين من نوفمبر سنة ١٨٢٠ .





ميممين شطر السودان . وكان يقود أحدهما إسماعيل ، ثانی أبناء محمد على ،
تصحبه بعثة علمية برياسة كايو . كما أسندت قيادة الجيش الآخر إلى محمد
الدفتدار بك ، زوج كريمة الولى وناظر ماليته .
غادر إسماعيل وادی حلقا ، وأخذ يشنت فلول المالیک اللاجئين في
دنقلة . ثم استمر في الزحف صوب مدينة سنار ، فاحتلها في سنة ١٨٢١ .
لكنه قتل على أشنع صورة في شندی ، حيث أحرق الزعيم السوداني نابر ، في
ظلمات الليل البهيم ، الكوخ المصنوع من القش ، الذي كان يقيم فيه إسماعيل .
ومنذ ذلك الوقت ، أصبح حكم السودان في أيدي السلطات المصرية ،
واستمر هكذا من غير انقطاع . وقد أنشئت مدينة الخرطوم في سنة ١٨٢٣ ،
في ملتقى النيل الأبيض بالنيل الأزرق ، فأصبحت عاصمة الإقليم ، ومركز
التجارة الاستوائية . وهكذا مهد السبيل للبحوث العلمية المتصلة بمنابع النيل ،
ولاستكشاف مناطق في إفريقيا الوسطى ، التي ظلت حتى ذلك الوقت مجهولة المعالم .
وقد رفع عنها النقاب ، في عصر محمد على ومن ولوا الأمر بعده ، بفضل الرواد
البسلاء المغامرين ، الوافدين من جميع أنحاء العالم .

الفصل الرابع

السلطان يستنجد بمحمد علي فينجده

تدخل أوروبا في شؤون اليونان

١٨٢٤ - ١٨٢٩

إن أشد الناس مقتاً للثورة الفرنسية ، وأعنفهم كراهية للإمبراطورية الفرنسية ، لم يسعهم إلا الاعتراف بأن مبادئ سنة ١٧٨٩ ، التي طوفت في أوروبا وفي الشرق الأوسط ، تركت أثراً عميقاً بالغ الأهمية ، بأن أيقظت روح القوميات في جميع أنحاء الدنيا . وقد اكتسح التيار الجارف ، الشعوب المسيحية القديمة في البلقان ، بسرعة لا تقل عن تلك التي اجتاحت أمم أوروبا الوسطى والشمالية . وهكذا لم تلبث الدولة العثمانية أن اهتزت من جراء تفاعل هذه الحركات الثورية . وربما كان من مفارقات التاريخ ، أن محمداً علياً ، المولود في مقدونيا والذي شب سمح القلب متفتح الذهن ، يجذب الابتكار والتجديد ، غير متردد قط في الاعتماد على معاونين أوروبيين أو مسيحيين شرقيين ، ممن كان يحلو له الاعتراف بكفايتهم الممتازة ، ومقدرتهم المتفوقة - أن محمداً علياً الذي انتخبه المصريون برغم أنف الباب العالي ، لأنه كان يمثل ، على عكس خسرو ، وخورشيد ، أمانى شعب مصر في الاستقلال الذاتي - أن محمداً علياً الذي لم يتردد في الاقتداء بيونابارت وترسم خطاه - أن محمداً علياً هذا ، قد دفعته الظروف القاهرة ، والمقادير الساخرة ، إلى قمع ثورة اليونان ، تنفيذاً لأمر السلطان ، ولى نعمته .

ومنذ فتح الآستانة ، في عصر محمد الثاني ، درجت الإدارة العثمانية على معاملة رعاياها ، من أبناء مذهب الروم الأرثوذكس ، معاملة أقرب إلى التسامح . نعم إن آيا صوفيا أصبحت مسجداً ، ولكن نظير هذا ما قى أمير المؤمنين

يرعى برعايته ، ويحيط بعنايته ، سلالة أسرات الفئار الشهيرة ؛ بل كثيراً ما اختار من بين أفرادها وزراءه ومستشاريه . ذلك أنه كان يوجد دائماً في الآستانة بطريك أرثوذكسى . وإن السلاطين قد اعتادوا اختيار أمراء يونانيين لوظيفة « هوسبودار » في فالاكيا ومولدافيا . وربما كان صحيحاً أن اليونانيين كانوا مساوين لسادتهم ، بل كثيراً ما كانوا سادة ساداتهم ، بفضل ثرواتهم الطائلة وتجارتهم البحرية الرائجة ، ومركزهم الأدبي الممتاز لدى الديوان في الآستانة ، هذا إلى أنهم كانوا يمثلون الصفوة المتعلمة ، والطبقة المثقفة في الدولة العثمانية .

ومما قاله لامارتين : إن « اللصوصية في جبال المورة ، والقرصنة على الشواطئ وفي الجزر ، هما وحدهما اللذان بثا الروح العسكرية بين قطاعى الطرق والبحارة ، المقيمين في هذه الأصقاع . وكانت العبقريّة اليونانية ماثلة في كل مكان . أما البطولة اليونانية ، فلم توجد إلا هنالك » .

ومن جانب آخر ، تكونت من التجار ومن صناع السفن البحرية اليونانيين جاليات مزدهرة ، قوية النفوذ ، في جميع مرافئ البحر الأبيض المتوسط . وقد لاقت تلك الجاليات تأييداً وسنداً من لدن قياصرة روسيا ، الذين أخذوا يعتبرون أنفسهم ورثة أباطرة بيزنطة ، منذ اقتران إيفان الثالث بصوفيا باليولوج . فضلاً عن أن أولئك التجار والصناع قد جمعوا ثروات طائلة ، في غضون حرب نابوليون . كل هذه العوامل جعلتهم يحلمون ببعث الدولة الإغريقية القديمة من مرقدها وإحياء مجدها الغابر . وفي قلب الآستانة بالذات ، أنشأت طبقة الفئار الأرستقراطية ، جماعة سرية اسمها « الهيتارية » . وفي جزر الأرخبيل خاصة ، حيث جبال التايجيت ، شكلت عصابات حقيقية ، يسيطر عليها « الكلفت » و « الباليكار » . أما المدن ، فقد منحها العثمانيون عدة امتيازات ، إذ كان يرأسها أعيان أرثوذكسيو المذهب ، ينتخبهم الشعب ويوافق على تعيينهم الباب العالى . وأحياناً كن لهذه المدن فرق جنود سرية .

لكن رجال الحكومة العثمانية أخذوا يصحون من غفوتهم ، ويتيقظون من غفلتهم . فقد أدركوا أن الوقت حان للضرب بيد من حديد على الوطنيين ، الذين

جرؤوا على مهاجمة جنود الدولة بإطلاق النار، عند اجتيازهم الوديان النائية . بل لم يتورعوا من العمل جهاراً ، فى سبيل إثارة اهتمام الطبقة الراقية الأوربية بقضيتهم ، عن طريق جماعات الصداقة اليونانية . ولقد ذهب الإسكندر ، قيصر روسيا ، إلى مدى أبعد ، إذ عين فى حكومته وزيراً من اليونانيين ، كان من سكان الجزر ، يدعى كابوديستريا ، فأخذ هذا الوزير يبعث إلى مواطنيه برسائل يذكى الأمل فى نفوسهم ، ويحجى الرجاء فى قلوبهم .

ولم يقف عصف رياح التمرد عند السكان المسيحيين فى البلقان . ففى سنة ١٨٢٠ ، شق على تبلىنى ، باشا يانينا ، عصا الطاعة على الدولة العثمانية ، واستنجد بنفس أولئك اليونانيين الذين كان قد أعمل فيهم الذبح والتقتيل قبيل ذلك . وفى سنة ١٨٢١ ، أصدر إسكندر إيسيلاتى نداء من مولدافيا ، حاضاً على الثورة والتمرد .

غير أن قيصر روسيا تخلى عنه ، ولم يسعفه بالعون المنتظر ، والمدد المرتقب . وقد كانت الدول العظمى تميل أحياناً ، من قبل الزهو والمفاخرة ، إلى تلقيب نفسها بحامية مسيحية الدولة العثمانية والمدافعة عنهم ومنقذتهم ، ولكن كثيراً ما كان يتغلب الخوف من الفتنة ، أو الأنانية المقدسة ، أو الرغبة فى إبعاد الشبهة ، على العطف الخالص ، المتزه عن الغرض والهوى . . . والمعروف أن أغلب الدسائس فى السياسة الأوربية ، كانت تحركها وقتئذ يد مترنيخ ، العدو اللدود لكل تغيير ، والمعارض بكل قواه لكل تعديل أو تعديل .

كان الإسكندر يريد من صميم قلبه ، التظاهر بأنه منقذ اليونانيين . وكان يود على الأخص دخول الآستانة ، واستغلال أحلام اليونانيين ، لصالح روسيا المقدسة . إلا أن هذا العاهل الماكر بطبيعته ، والماهر فى إخفاء مطامعه ومخاتلاته تحت ستار المثل الأعلى المصطنع ، قد عجز ، رغم كل هذا ، عن مقاومة النصائح الحكيمة المسداة إليه ، والآراء السديدة الموجهة إليه من النمسا ومن إنجلترا خاصة . ولا غرو ، فبريطانيا كانت آنئذ بعيدة كل البعد عن إبداء عطف قوى فعال ، نحو الحريات اليونانية ، ذلك العطف الذى جذبت إليه

جذباً فيما بعد ، دون أن تشعر .

اتخذ اليونانيون المورة حصناً حصيناً ، منذ سنة ١٨٢١ . فقد شكلوا حكومتهم في نوبلي ، ودفَعوا هجمات العثمانيين . وفي سنة ١٨٢٢ أرسل السلطان جيشاً مكوناً من ٦٠,٠٠٠ جندي لمحاربتهم .

وفي سنة ١٨٢٤ ، حدث أن استعبد السلطان بوالى مصر لإخماد الفتنة اليونانية ، وعرض عليه ، نظير ذلك ، لقب حاكم كريت والمورة . غير أن محمداً علياً تردّد طويلاً في القبول . وقد اتضح من مكاتبات سولت وباركر ، قنصلى إنجلترا ، أنه كان يفكر في إعلان استقلاله . والمعروف أن بريطانيا العظمى لم تفر في تشجيعه جهاراً ، على مناوأة الباب العالي . لكن الولى كان محترساً من الإنجليز . فقد جاء في كتاب للجنرال بوايه ، في سنة ١٨٢٥ ، أن محمداً علياً كان يكره إنجلترا ، إلى حد أن كان حديثه يتم دائماً عن تكدره منها . ورغم ذلك ، فقد كان يحسب لها حساباً .

أصبح محمد على ، منذ سنة ١٨٠٦ ، رئيساً مستقلاً استقلالاً داخلية ، في حدود الدولة العثمانية ؛ بل صار عاملاً بمعنى الكلمة . أما همزة الوصل الوحيدة التي ظلت بينه وبين الباب العالي ، فهي الجزية المؤداة إلى الآستانة . وكان له أسطول ، وكانت جيوشه خير الجيوش تدريباً في الشرق . فقد ألحق بخدمته ضباطاً أجانب أمثال : سيف ، ويسون ، وراى ، وبريه ، وفيسير إلخ

ولقد أدخل في وادى النيل زراعات جديدة ، كالقنب ، والقطن ، وتوسع في الصناعات ، ورفع شأو التجارة ؛ كما أنشأ احتكارات للدولة ، وحفر ترعاً ومرافئ ؛ وهكذا تحولت دولته تحولا عظيماً ، في السنوات العشرين الأخيرة ، فأصبحت في طليعة بلاد الشرق الأدنى رفاهية ، وفي مقدمتها رخاء . وقد أتاحت له انتصاراته أن يضم إلى دولته مقاطعات جديدة ، بعد إخضاعه الجزيرة العربية والنوبة وكردفان .

لقد قيل أكثر من مرة إن محمداً علياً لم يكن خصماً للدودا لليونان . وإذا كان قد حارب في المورة ، فما فعل ذلك إلا صليوفاً بأمر ولى نعمته ، الذى لم يلبث

أن ناصبه القطيعة والعداء . والمرجح أن السلطان محموداً لم يفكر في طلب المعونة من محمد على لصد تمرد اليونانيين إلا عملاً باقتراح مترنيخ ، إذ كان شبح الثورات يتردد بلا انقطاع في مخيلته فيقضى مضجعه^(١) .

وفي هذا الحادث المشؤوم ، حين فقدت مصر أسطولها في نافارين ، لم يكن موقف الدول الأوروبية العظمى مشرفاً ولا جديراً بالإطراء . فقد بعض الشعراء الإنجليز ، من أمثال بيرون ، يخال أن الشعب الفرنسى وحده ، هو الذى كان راغباً حقاً في تحرير اليونان . فما قى الرسامون والشعراء الفرنسيون يشيدون وقتئذ بذكر اليونانيين ، وآلامهم ومحنهم . وقد ضاعف مركز فرنسا دقة وتحرجاً ، أن حكومة باريس دافعت دائماً عن كيان الدولة العثمانية ، وأن رأى العام الفرنسى ما زال يشعر بعطف طبيعى صريح نحو شخص الوالى ، وأعماله الباهرة وإدارته الماهرة في مصر . وفي السادس عشر من يناير سنة ١٨٢٤ ، صدر فرمان شاهانى بالإتعام على محمد على بلقب « قاطع دابر الكفرة والمشركين » (وكان هذا بلا شك تخليداً لذكرى حملته ضد الوهابيين ..) وكلف في الوقت نفسه بالسعى في إقرار الأمن والهدوء في اليونان ، على أن يمنح نظير ذلك ، المورة وكريت . وبعد مضي ستة شهور ، أبحر إبراهيم باشا من الإسكندرية ، مصحوباً بسليمان ، صفيه الأمين ، وخدينه المخلص ، متجهاً صوب اليونان ، على رأس ستين سفينة حربية مجهزة بالمدفعية ، وستة عشر ألف من الجنود المشاة ، وثمانمائة من الخيول . وما كاد هذا الأسطول يصل مياه ساموس وجزر السيكلاد ، حتى منى بهجوم بحرى موجه إليه من القائدين اليونانيين مياوليس وكناريس . وقد لجأ إبراهيم مضطراً ، إلى جزيرة كانديا (كريت) ، ولم يبحر منها إلا في فبراير سنة ١٨٢٥^(٢) .

وعلى الرغم من الانتصارات الباهرة التي أحرزها أمثال كناريس ومياوليس ،

(١) كليمان فانسللاس نيوموسين لوثير ، كونت ثم أمير دى مترنيخ وينيورج (١٧٧٣ - ١٨٥٩) سفير في باريس سنة ١٨٠٦ ثم مستشار (رئيس وزارة) النمسا ووزير خارجيتها من سنة ١٨٠٩ إلى سنة ١٨٤٨ .

(٢) راجع : مكاتبات بليار وبوايه .



منظر عام للقائمة والجامع محمد علي . لوحة شيرانز

فقد وفق إبراهيم إلى فتح المورة ، بينما كان التركي رشيد باشا لا يزال مستمراً في محاصرة ميسولونجى .

وفى الغرب ، اشتد غضب الشعوب وازدادت دهشتها ، للموقف السلبي الذى اتخذته الدول العظمى . ذلك لأن الرأى العام عجز عن فهم الأسباب التى دفعت تلك الدول إلى إرجاء تدخلها ، وكان حتى شاتوبريان لا يقل حدة عن سخط الجنرال فوا . لقد أدرك بولينياك^(١) أنه يجب عرض الأمر على بريطانيا ، لتكون الحكم العدل ، وفى تلك اللحظة بالذات ، اعترف مترنيخ بأن حل المسألة اليونانية المعقدة لن يكون بعد الآن فى بطرسبرج أو الآستانة ، بل فى لندن .

وأخيراً انتصر كاننج^(٢) : فقد اضطر المحافظون وملك إنجلترا نفسه إلى الامتثال لرأى رئيس الوزراء ، رغم روح كراهيتهم له . لكن كاننج أوشك ، هذه المرة ، أن يصل إلى نتائج مفترقة للهمم مثبطة للعزائم . ويرجع ذلك إلى عدم دعم سياسته بمبادئ محددة ثابتة . وكيف يمكن التوفيق بين عطف إنجلترا الحرة ، إزاء الأمانى القومية اليونانية من جهة ، وسياسة بريطانيا العظمى التقليدية نحو الدولة العثمانية من جهة أخرى ؟ ومع هذا ، فقد اعتقد رئيس الوزراء أنه إذا أرسل قريبه ستراتفورد كاننج إلى نوبلى وتركيا ، فسيبرز فى الشرق « عهد جديد » . فقد كان يريد ، من جهة ، أن يقنع اليونانيين بقبول الاستقلال الذاتى فى المورة وفى الجزر تحت إمارة الباب العالى الاسمية ، ومن جهة أخرى ، كان يريد إقناع السلطان بالعفو عن الثوار . لكن الوزير الحر ، رغم السذاجة الظاهرية التى كان يحاول التستر بها ، عرف ، بكياسته ودقته ، كيف يجمع بين التهديد والمجامنة فى محادثاته مع الديوان . وحرصاً منه على المحافظة على السلام ، لم يتردد فى أن يلمح لتركيا بخطر اشتباك عالمى .

(١) جول أغسطس ارنومارى أمير بولينياك (١٧٨٦ - ١٨٤٧) سفير فى لندن من سنة ١٨٢٣ إلى سنة ١٨٢٩ ، ثم رئيس مجلس الوزراء فى سنة ١٨٢٩ .

(٢) جورج كاننج (١٧٧٠ - ١٨٢٧) وزير خارجية بريطانيا العظمى من سنة ١٨٠٧ إلى سنة ١٨٠٩ ، ومن سنة ١٨٢٢ إلى سنة ١٨٢٧ ، ثم لورد أول للخزينة .

ولا بأس من إرسال أسطول إنجليزى فرنسى روسى ، إلى البحر الأبيض المتوسط ، إذا تطلبت الحالة تأييد البراهين بقوة السلاح .

فالسيف أصدق أنباء من الكتب فى حده الحد بين الجد واللعب
أراد كاننج أن يضمن نجاح سياسته ، سياسة المواربة والمحاينة والوساطة ،
عاملاً بقول القائل : « إذا لم تغلب فاخلب » . فأرسل إلى بطرسبرج الدوق ولنجتون ،
الذى كان يعد حتى ذاك الوقت رمزاً حياً لبقاء مبادئ « التحالف المقدس » .
وانتهى الأمر بأن وقع نسلرود ولنجتون ، فى الرابع من أبريل سنة ١٨٢٦ ،
بروتوكولا اعترف فيه ، للمرة الأولى ، بمولد الأمة اليونانية الجديدة . وقد ضمن
لها هذا البروتوكول الحرية الدينية ، والحق فى أن تحكم نفسها ، كما ضمن لها
الحرية التجارية ، على أن تظل جزءاً لا يتجزأ من الدولة العثمانية ، وعلى أن تؤدى
إلى الباب العالى جزية سنوية ، بضمنان الدول العظمى . وهكذا أصبح مركزها
السياسى قريباً من مركز مصر (١) .

والشئ الذى لم يرد فى البروتوكول ، هو أن كاننج ، رغم هذره واصله ،
قد خضع لمطامع الروس ، فتركت لهم حماية مولدافيا ووالاكيا . وفى الرابع عشر
من مايو ، عمل السلطان بمشورة كاننج ، فقبل الإنذار النهائى الموجه من قيصر
روسيا ، بينما كانت جيوش إبراهيم ورشيد المنتصرة الظافرة تستولى على ميسولونجى .
ثم عقدت معاهدة اكرمان ، فثبتت لاروس ملكية ما حصلوا عليه . وعندئذ أنقذ
الأتراك من كل تهديد موجه إليهم من الشمال ، فتنسنى لهم تركيز قواتهم ضد
اليونان المسكينة . وهكذا لم ينفع مكر كاننج ودهاؤه الماكيافيلى ، إلا لخدمة
روسيا ، دون الحصول لبلادها على أية فائدة . فكان مثله مثل الرجل الذى يحرق
أصابعه بالنار ليلتقط ثمار الشاهبلوط (أبى فروة) ، فيأكلها غيره .

• • •

عندئذ تذكر كاننج أن هنالك دولة عظمى قد تركت حتى ذاك الوقت
فى شبه عزلة ، وقد يجنى من ورائها فائدة : تلك هى فرنسا . فسافر جورج كاننج

إلى باريس ، حيث استقبله الملك شارل العاشر ، في سبتمبر سنة ١٨٢٦ ، ووضعت أسس الاتفاق حول شؤون اليونان .

والغرض الذى كانت ترمى لإنجلترا إليه ، فى سنة ١٨٢٩ ، هو القضاء على تفوذ فرنسا فى اليونان ، أسوة بما فعلت فى سنة ١٨٢٤ ، حيث وفقت إلى تقويض أركان السيطرة الروسية . وقد أخذ بعض الفرنسيين من أمثال الكونت جوردان ، ينصحون إبراهيم بأن يعترف باستقلال اليونان ، وبأن يعلن فى الوقت نفسه استقلال مصر . وكان الذى يهم الإنجليز ، قبل كل شيء ، هو فصل مصر عن تركيا . فقد أرسل ستراتفورد كاننج^(١) إلى ابن عمه جورج كاننج ، كتاباً مؤرخاً فى الرابع من يولييه سنة ١٨٢٦ جاء فيه : « هل يمكن حمل والى مصر . . . على العمل لصالح الوساطة اليونانية ، وذلك بإحياء أمله فى الحصول على « باشا ليك » سوريا ، بدلا من المورة . وإذا سلك مسلكاً حسناً ، فقد يمنع بعض المساعدة لتحقيق مشروعات بناء السفن » . وشاطره هذا رأى هنرى سولت ، قنصل إنجلترا فى مصر^(٢) ، ظاناً أن فرنسا هى التى تدفع الباشا إلى إعلان استقلاله ، لكنه استطرد قائلاً : « إنه رجل ناضج رأى ، ولا يمكن أن يتخذ قراراً خطيراً كهذا ، دون أن يبحثه بدقة ، ودون أن يزن مقدماً جميع نتائجه المحتملة . والاحترام الذى يكنه للحكومة الإنجليزية سيحمله على وضع رأيا موضع الاعتبار ، قبل اتخاذ أى قرار »^(٣) . ويلوح أن محمداً علياً قد حاول التقرب من بريطانيا العظمى . ألم يقل العبارات الآتية فى حديث له مع سولت ؟ « . . . فى حالة حدوث قطع علاقات بين الدول الأوروبية ، ستصبح مصر ، بحكم مركزها ، خير حليفة لإنجلترا . وباعتبارهما صديقتين ، ستفيد كل منهما الأخرى . وتلك هى أعز آمالى وأحرها . ولكن إذا

(١) ستراتفورد كاننج « الفيكونت دى ستراتفورد دى ردكليف فى سنة ١٨٥٢ » (١٧٨٨)

- (١٨٨٠) دبلوماسى إنجليزى ، ابن عم جورج كاننج .

(٢) « حياة ر . ه . ستراتفورد كاننج » ذكره محمد صبرى فى كتابه « الدولة المصرية

فى عصر محمد على والمسألة الشرقية » (ص ١١٢)

(٣) المحفوظات الإنجليزية - وزارة الخارجية البريطانية - رقم ٧٨ - مجلد ١٤٧ .

(إنجلترا) فكرت في أى مشروع للاستيلاء على البلاد ، فسيكون لنا شأن آخر معها^(١). لم تكن أمانى محمد على آتتد سرّاً من الأسرار ؛ فكل ما كان يرجوه من إنجلترا ، هو أن نمده بما هو في حاجة إليه من السفن ، وأن تترك له الميدان حرّاً طليقاً في الجزيرة العربية .

* * *

عندئذ أوفد مترنيخ الكونت دى بروكيش أوستن في مأمورية إلى محمد على ، لحمله على مضاعفة جهوده في حرب المورة . وقد أشار المندوب الروسى إلى هذا الموضوع تلميحاً ، فأجاب الوالى : « ما فائدة المورة وكريت وجميع تلك الجزر ؟ كفى ما في مصر من المهام والمشاكل » .

وعلى كل ، فقد كان الوالى يلقى مسؤولية الركود السائد في حملة إبراهيم ، على موقف الباب العالى ، وخاصة أمير البحار خسرو ، الذى ظل ، كما كان بالأمس ، ألد أعداء محمد على في الآستانة ، وأشدّهم حقداً وحفيظة وغدراً . ولم يفت بروكيش ، في غضون مقابلاته العديدة للوالى ، أن يحذر مصر من دسائس إنجلترا ، قائلاً إنها تحاول وقف حركته بوعود كاذبة ، لا تنوى الوفاء بها . لكن حقيقة الأمر هي أن المستشار النمساوى المكيا فيلى الماكر ، كان كل همه هو منع مصر من إعلان استقلالها .

* * *

وفي الخامس من أغسطس ، غادر أسطول محمد على ، المكون من ٧٩ قطعة ، مدينة الإسكندرية ، بقيادة محرم بك ، ميمما شطر نافارين ، حيث انضم إلى السفن الحربية التركية ، فأصبح عددها ١٢٩ قطعة . وكان منصب أمير البحار مسنداً إلى خسرو ، كما ذكرنا . وقد رفض الباب العالى أى تدخل بينه وبين المتمردين ، وذلك نظراً إلى عدم اعترافه بوساطة الدول العظمى .

وفي العشرين من سبتمبر ، وصل كودرينجتون ورينى^(٢) إلى زاننا ، فطلب

(١) المحفوظات الإنجليزية - وزارة الخارجية البريطانية - رقم ٧٨ - مجلد ١٤٧ .
 (٢) أمير البحار (الأميرال) دى رينى (١٧٨٣ - ١٨٣٥) اشترك في حروب الإمبراطورية الفرنسية ، وسيصبح وزيراً للبحرية في سنة ١٨٣١ .

ربنى مقابلة إبراهيم في نافارين . وقد قرر إبراهيم أنه يستطيع سحق الثورة ، وضرب هيدرا ، معقل اليونانيين . فأجاب ربنى ، بالاتفاق مع كودرينجتون ، أنه سيمنع الأسطولين التركي والمصري من الاتجاه إلى أى مكان ، عدا الدردنيل والإسكندرية . وعلى ذلك تقرر ألا يقوم إبراهيم بأية عملية حربية أخرى . وقد صدق على الاتفاق في الخامس والعشرين . وإليك ما كتبه يومئذ ربنى : « إن الأسطول التركي ، المكون من ١٢٦ قطعة ، أصبح عديم الحركة في نافارين . فإذا خرج منها ، تنفيذاً لأوامر جديدة صادرة من الباب العالي ، فإننا سنلاقيه في الأرخبيل ، وعندئذ ستصبح عودته إلى المورة ضرباً من ضروب المحال وفي مكنتى أن أؤكد مقدماً — على ما أظن — أن مجرد مظاهر بسيطة ستكون لطرد هذه الحملة الضخمة ، إلى مصر وإلى الدردنيل . »

وفي الثالث عشر من أكتوبر ، وصل أمير البحار هيدن إلى زانتا ، على رأس فرقة من الأسطول الروسى . وقد قرر أمراء البحار الثلاثة ، إدخال بواخرهم إلى خليج نافارين ، وإكراه الأسطولين التركي والمصري على رفع الشراع ميممين شطر الآستانة والإسكندرية .

وعند تلاقى فرق الأساطيل الثلاثة أمام نافارين ، حيث كان الأسطولان التركي والمصري راسين ، وقع سوء تفاهم ، أطلقت على إثره الطلقة الأولى من إحدى البنادق . وقد حدث هرج ومرج واختلط الحابل بالنابل ، ثم انتهت المعركة ، التى ظلت غير مستقرة ، بتدمير جميع السفن المصرية والتركية . وقد قال محمد على ، معلقاً على هذا الحادث ، إن منظر الفرنسيين ، وهم يطلقون النار « على سفنهم » تلك السفن التى بنوها لمصر ، لحو منظر يثير الألم ، بل هو منظر يفتت الأكباد وييكى العين الجهاد . ورغم ذلك كله ، لم يتطرق اليأس والقنوط إلى نفس الوالى ، فقد كان يظن أن الدول الأوربية التى ساعدت اليونان على إدراك استقلالها الذاتى ، قد يتاح لها يوماً ما ، القيام بنفس هذا العمل في سبيل مصر .

كانت آثار معركة نافارين البحرية ، لا تخلو من الغرابة والشذوذ والتناقض

العجيب . ففي فرنسا مثلاً ، فرح الرأى العام لذلك الانتصار الذى أحيا فى قلوب اليونانيين بريقاً من الأمل ، وقبساً من الرجاء . وقد حدث هذا رغم ما لحمد على من الأصدقاء العديدين فى فرنسا . بعكس الإنجليز فقد تملكهم الحنق الشديد ، ولم يترددوا فى إعلان الغضب وإظهار اللائمة .

لقد فصل أمير البحار كودرينجتون واستقال الدوق دى كلارنس أمير الأسطول . وفى خطاب العرش الذى ألقى فى التاسع والعشرين من يناير ، اعترف الملك بحزنه العميق وأسفه الشديد لهذه الكارثة الأليمة . أما الوزارة البريطانية ، فقد تناولت موضوع نافارين كأنها تروى قصة حادث عارض ، وقع بفعل القضاء الذى لا يرد ، والقدر الذى لا يقهر . وفى الآستانة ، بلغ الغضب قمته وارتفع التذمر إلى ذروته . وفى اليونان تجددت الآمال فى حسن المآل ، بينما أخذت روسيا تصفق طرباً ، وتهتر فرحاً وسروراً .

عندئذ ، قررت فرنسا وإنجلترا العمل فى سبيل ضمان الجلاء عن المورة ، وقطع الطريق على الروس ، فأبرمت الدول الثلاث ، فى التاسع عشر من يوليو سنة ١٨٢٨ ، اتفاقاً يقضى بإنزال فرقة من الجنود فى المورة ، لإقامة حصار حول جيش إبراهيم . وقد كثفت فرنسا بتنفيذ هذا التدبير . كما تقرر إرسال بيان إلى الباب العالى ، يوضح فيه أن نزول الجنود فى المورة لم توغز به أية دوافع عداوية ، وأن الجنود الفرنسيين سيغادرون المورة ، بمجرد إبحار جيش إبراهيم . حشدت فى طولون فرقة مكونة من ١٥,٠٠٠ جندي ، تحت قيادة الجنرال ميزون (١) ونقلت إلى اليونان بوساطة سفن حربية إنجليزية . وفى غضون ذلك ، أوفد كودرينجتون إلى الإسكندرية ، فى التاسع من أغسطس ، فوق إلى الحصول من محمد على على اتفاق بتنظيم الجلاء عن المورة ، وإعادة العبيد الأرقاء . وتقرر إبقاء حاميات فى باتراس ، وكورون ، ومودون ، ونافارين .

صحيح أن الصدمة كانت عنيفة لمصر ، لكن محمداً علياً وإبراهيم تحملاها

(١) نقولا جوزيف ميزون (١٧٧١ - ١٨٢٥) أصبح ماريشال فرنسا على أثر حملة المورة ، ثم عين سفيراً فى فيينا وبطرسبرج .

بصبر جميل ، واستسلام للمقادير . بل إن إبراهيم لم يظهر أية حفيظة . فعند ما نزل الجنرال ميزون في خليج مودون ، استقبله القائد العام للقوات المصرية استقبالا رائعا ، وظل الفرنسيون والمصريون ، في خلال عدة أيام ، متأخين متحابين . وعند ما زار إبراهيم معسكر ميزون ، عرض الآلاى الثالث للخيالة الطرادين ، وأهدى سيفه إلى الأميرالاي ، بعد أن هنأه على حسن النظام السائد بين جنوده . وقد رد إبراهيم إلى السلطان ، المراكز الحربية التي كان قد احتلها في باتراس ، وتريبوليترا ، وكورون ، ونافارين ، كما وافق على ترحيل جنوده إلى مصر ، ابتداء من السادس من سبتمبر . وفي الوقت نفسه ، أمضى محمد على ، في الثامن من أغسطس ، اتفاقاً وعد فيه أمير البحار الإنجليزي ، السير بولتنى مالكولم ، باستدعاء القوات المصرية من المورة .

وعند ما رجع دروفيتي من فرنسا ، في السابع من ديسمبر ، استقبل في الإسكندرية استقبالا باهراً ، باعتباره رسولا للسلام والوفاق . وقد لقي من محمد على استعداداً حسناً نحو فرنسا ، فما كان يضر لها أى حقد . ذلك لأن الباشا ، بعد أن أدى واجبه نحو السلطان ، أصبح همه مقصوراً على تقوية أسطوله ، وطلب سفن جديدة من المصانع الفرنسية^(١) . أما في الآستانة ، فكانت الحالة الفكرية مختلفة كل الاختلاف . لقد استشاط السلطان غضباً ، وتميز غيظاً ، من جراء كارثة نافارين ، فأعلن الحرب على فرنسا وإنجلترا وروسيا . كان القيصر هو الوحيد الذي امتلأت نفسه اغتباطاً وارتياحاً ، فقاد جنوده حتى الدانوب والبلقان .

أخذت السفن الإنجليزية والنمساوية تنقل جنود إبراهيم إلى مصر ، وأبحر هو في الثاني من أكتوبر .

وقد عجزت تركيا عن الدفاع ضد روسيا ، إذ أن محموداً كان قد حل جيش الأنكشارية دون أن يفكر في الاستعاضة عنه بقوات أخرى . فلم يسعها إلا أن توقع مع القيصر ، في الرابع من سبتمبر سنة ١٨٢٩ ، معاهدة صلح

(١) سيريزى - « أسطول » .

أدرنة ، حيث اعترف باستقلال اليونان فى حدود ضيقة ، أى المورة ، واليونان الوسطى ، بما فيها ميسولونجى ، وأوبيا وجزر السيكلاد .

* * *

إن نزعة الاعتدال التى كثيراً ما أظهرها محمد على نحو اليونانيين ، ترجع غالباً إلى التأثير الشخصى لتوسيدزا ، الذى كان يشغل منصب القنصل العام لليونان فى مصر .

ففى خلال غزو إبراهيم لكانديا ، أوشكت المقاومة الشديدة المتعنتة العنيدة التى بذلها الكريدليون ، أن تثير ، مراراً عديدة ، حنق باشا مصر وحفيظته . وكانت كريت لا تكف عن التمرد والعصيان ضد العثمانيين ، ولكن عند ما فرضت مصر سيطرتها على تلك الجزيرة ، سادها شيء من الهدوء وعم ربوعها نوع من الهدنة . ولم يحرك الكريدليون ساكناً ، خلال حملة سوريا . فرغم رغبتهم الجامعة فى الانضمام إلى وطنهم الأسمى - وهى رغبة مشروعة بلا شك - كانوا يدركون أن الحكم المصرى أخف وطأة عليهم من الحكم العثمانى ، إذ أن محمداً علياً أصدر إلى ممثليه أوامر مشددة تقضى بانتهاج سياسة التسامح الدينى^(١) . ويؤخذ مما كتبه مانجين ، أنه فى خلال حرب المورة ، زيدت الضرائب المحصلة من المسيحيين فى جميع أنحاء سوريا ، وكان حاكم قبرس يسجن ويعدم الأفراد التابعين للكنيسة اليونانية ، وكان الناس يذبحون ذبح الشاة فى جزر الأرخبيل ، بل وفى الآستانة نفسها^(٢) .

وكان كل هذا يحدث هنالك . أما فى مصر ، فقد استمر الوالى يخصص اليونانيين برعايته ، ويشملهم بعنايته ، ولا يتعرض بسوء لتجارهم ، كما كانت وصية محمد على لابنه إبراهيم ، عند إبحاره إلى اليونان ، أن يكون رابط الجأش حلماً ، حسن السمعة ، وأن يكون رحيماً معتدلاً فى اتزان وحكمة . وقد أراد بذلك أن يشعر رعاياه بأن حقيقة نواياه ليست إشعال نيران الحرب والخصام ، بل نشر لواء السلام والوثام .

(١) راجع بوليتيس وادوار دريو .

(٢) راجع هـ . لوفيرن « ذكريات اليونان فى خلال حملة سنة ١٨٢٥ » .



محمد علی مستنداً علی دراع ابراهیم وهو یستقبل سلیمان باشا
رسم مائی لبوشی (جاستون فییت)

الفصل الخامس المسألة الشرقية ومحمد علي

مسألة الجزائر والحملة السورية الأولى ١٨٢٩ - ١٨٣٢

ظل محمد علي يتطلع إلى تأسيس دولة عربية ، واسعة الأرجاء ، قوية
البنيان ثابتة الأركان .

وحوالي سنة ١٨٢٨ ، كان قد عرض على وزارة سانت جيمس بعض
المقترحات ، لكنها قوبلت ، على ما يبدو ، بروح بعيدة كل البعد عن الرضا
والترحيب . ولقد أورد باركر ، قنصل بريطانيا العظمى بالقاهرة ، بياناً طريفاً
في هذا الصدد .

حدث أن بعض الأعراب الذين يعملون في خدمة الباشا ، اعتدوا على
رئيسهم وقتلوه ، ثم لجأوا إلى طرابلس ، فأرسل محمد علي إلى الداي بعثة مكونة
من نحو ألف رجل ، لإبلاغه بتسليم القتلة ، لكن الداي أجاب أن المذنبين
ليسوا في طرابلس . عندئذ أبلغه الوالي أنه إذا لم يسلم إليه الأعراب المجرمين ،
فسيستولى على البلاد . عندئذ أخرج القتلة من مدينة طرابلس ، ثم قبض عليهم
وأعيدوا إلى مصر .

ومن الوقائع التاريخية المعروفة ، أنه في الثلاثين من إبريل سنة ١٨٢٧ ،
احتدم النقاش بين حسين ، داي الجزائر وديفال ، وقنصل فرنسا فيها ، فضرب
الداي القنصل بمهشته . عندئذ طلبت حكومة شارل العاشر في إصرار إلى الداي
أن يعتذر ، فرفض .

وحينما وصلت السفينة الحربية الفرنسية « لافروفانس » حاملة شروط الصلح ،

استقبلتها حكومة الداي بإطلاق المدافع عليها . وإزاء ذلك ، صحت عزيمة فرنسا على غسل الإهانة الموجهة إليها .

وقد أرسل دروفيتى من الإسكندرية تقريراً إلى حكومته ، ذكر فيه أن لمحمد على جيشاً كامل المعدات ، صلب العود شديد البأس . ولهذا يمكن تكليف الوالى بغزو الدول المغربية .

تلقت الدوائر الوزارية الفرنسية هذا الاقتراح بالرضا ، لكنها رأت أن النظام يقضى بمخاطبة الباب العالى ، بادئ ذى بدء ، للحصول على موافقته . وقد استشير السلطان فى الأمر ، فأجاب بأنه يفضل إرسال خدينه الوفى ، طاهر باشا ، إلى الجزائر ، لحمل الداي على تقديم الاعتذار إلى ملك فرنسا .

وقد أراد محمد على أولاً ، استشارة إنجلترا فى الأمر ، وضمان قبولها وانضمامها إلى صفه . وفى هذه الأثناء ، أنبأ دروفيتى الحكومة الفرنسية بأن الوالى على تمام الأهبة لإرسال جيش ، تحت قيادة ابنه إبراهيم ، كى يغزو دول المغرب ، بالاتفاق مع فرنسا ، على أن يمدّه ملك فرنسا بأربع سفن صف ، وبثمانين مدفعاً من الطراز الحديث ، وأن يقدم له ، على سبيل القرض ، أربعة ملايين من الريالات ، فضلاً عن سعيه لدى الدول الأوروبية . وقد وافق شارل العاشر على المشروع ، لكنه رفض إعطاء السفن الفرنسية . ونظير ذلك ، ضاعف القرض بأن جعله ثمانية ملايين ، ووعد بتقديم جميع التسهيلات لبناء وتسليم أربع سفن حربية ، ثمن كل منها مليوناً ريال على أن يتم تجهيزها فى المرافئ الفرنسية .

وافقت كل من بروسيا وروسيا على خطة فرنسا ، وأبدت النمسا بعض التحفظات فى صددتها . أما إنجلترا ، فكانت تتوجس شراً من الضرر الذى سيعود على تركيا ، نتيجة لتوسع محمد على إقليمياً . استقر رأى فيينا ولندن على اعتبار المحالفة المبرمة بين فرنسا ومصر غير قانونية ، لعدم موافقة الباب العالى عليها . فلم يسع مجلس وزراء شارل العاشر إلا أن يعدل مشروعه الأول . ويقضى هذا التعديل بأن تتولى فرنسا غزو الجزائر ، تاركة لمحمد على مهمة فتح تونس ، مع منحه قرضاً مقداره عشرة ملايين من الريالات ، فضلاً عن المعونة البحرية أمام طرابلس .

عندئذ ، لم يسع محمد على إلا الرفض ، قائلاً إن الحملة يجب أن تحتفظ ، في نظره ، « باللون الإسلامى البحت » . وكان يهم الولى مجاملة إنجلترا ومداراتها ومراعاة شعورها ، كما أن فرنسا كانت غير راغبة فى إثارة ظنون تركيا . وعلى كل ، فرغم معارضة بريطانيا العظمى لمشروع الجزائر ، لم يفقد الولى الأمل فى توسيع سلطانه ، حتى يمتد إلى الشام . ففى شهر مارس سنة ١٨٣٠ ، صرح محمد على لباركر بأن « الوسيلة الوحيدة لتقوية السلطان » هى شد أزر مصر . وبذلك ، يجد لورد ابردين (١) ، تحت تصرفه « جيشاً مكوناً من مائة وخمسة وعشرين ألف جندى ، متأهبين لإقامة حاجز أمام الروس فى الآستانة وفى فارس » . ثم استطرد قائلاً : « لقد فقدت الشعوب فى أنحاء الدولة قاطبة ، كل ثقة بالباب العالى ؛ إنها تحبى وأن تتردد جميعها فى الانصواء تحت لوائى ، لو أن الإنجليز رغبوا فى تأييدى ، وضمان نجاح خططى ، وهى خطط رجل غيور على شرف ولى أمره ، وعلى دين بلاده . إن إنجلترا قوية ؛ ولقد تنبأت من زمن بعيد بأننى لن أستطيع القيام بأى عمل عظيم دون إذنها . فأياً كان الاتجاه الذى أتجه إليه ، أراها هنالك تعمل لإحباط جهدى (٢) . »

وانتهى محمد على من حديثه إلى اقتراح مؤداه عقد تحالف وثيق ، وصداقة متينة مع بريطانيا العظمى . وهذا ما يستخلص من كتاب لباركر ، عرض فيه الحديث الذى دار بينه وبين باغوص بك ، سكرتير الباشا . ويلوح أن محمداً علياً كان على استعداد للتقرب من الإنجليز ، إزاء الخطر البادى له من جراء العمليات الحربية الفرنسية . وإليك ما لاحظته فى هذا الشأن : « إن وجود جالية فرنسية على شاطئ بلاد المغرب ، مناف كل المناقاة لمصالح بريطانيا التجارية ، ولسيطرتها على البحر الأبيض المتوسط » . ومع ذلك فهو يعتقد أن وزارة سانت جيمس لن تترك لفرنسا الوقت الكافى لكى تستقر فى شمال إفريقيا . ويرى أيضاً أن هناك

(١) جورج هاملتون جوردون ، رابع كونت من سلالة ابردين (١٧٨٤ - ١٨٦٠) دبلوماسى إنجليزى ، وزير الخارجية فى سنة ١٨٢٨ فى وزارة المحافظين التى كانت يرأسها الدوق ولينجتون ، استقال فى سنة ١٨٣٠ ثم عاد وزيراً من سنة ١٨٤٤ إلى سنة ١٨٤٦ .
(٢) المحفوظات الإنجليزية - وزارة الخارجية البريطانية ، رقم ٧٨ مجلد ١٩٢ .

« ضرورة طبيعية » تحمل بريطانيا العظمى على التعاون معه فى سبيل إنقاذ الدولة العثمانية ، وذلك بالوقوف حيال التقدم الروسى (١) .
وأيضاً كان ، فقد وجد محمد على نفسه إذ ذاك مضطراً إلى توجيه اهتمامه مرة أخرى ، نحو بلاد الشام .

وفى شهر يونيه سنة ١٨٣٠ ، صرخ باركر بأن باشا مصر قد أخذ عدته ، وحزم أمره ، للدفاع عن نفسه ضد الباب العالى ، عند وقوع أية مهاجمة . وما كان السلطان محمود يجهل الأمر . فقد أوفد إلى مصر وزير الخارجية السابق برتو ، الصديق الوفى لمحمد على . وفى السابع عشر من أغسطس سنة ١٨٣٠ ، صدر فرمان بإسناد حكم جزيرة كريت إلى الوالى ، فلم يتردد محمد على ، بل أرسل ، فى الثالث عشر من سبتمبر ، الأسطول المصرى إلى تلك الجزيرة ، وعلى ظهره فرق من الجنود .

لم يخف باركر إعجابه إزاء هذه الحركة التى فاقت سرعتها لمح البصر ، وارتداد الطرف ، فقال عنها : « إنها جديرة بالمفاخرة ، وخليقة بأن تصدر عن أعظم حكومة أوربية » .

هذا وقد حاول محمد على إقناع برتو ، بأن كل زيادة فى القوات المصرية لن تضير الباب العالى ، بل تساعد على النهوض بتركيا ورفع شأنها ، وإعلاء شأنها . وتسهيلاً للأمور ، وتلافاً لضياح الوقت ، لم يتردد الباشا فى اتخاذ وسائل أخرى للضغط على الديوان فى الآستانة : إذ عرض عليه ستين ألف كيس ، نظير تعيينه باشا على سوريا .

لم يرق هذا فى عين محمود الثانى ، فعمد إلى خلق منافس لمحمد على ، فى شخص عبد الله ، باشا عكا . وقد أخذ السلطان فعلاً بتشكك فى نوايا تابعه ، ويتوجس منه خيفة ، خشية أن ينتزع منه لقب أمير المؤمنين ، فيعيد إلى القاهرة مركز الخلافة . لقد كان الأمر متأرجحاً بين الشك واليقين ، ورغم ذلك ، فقد أشار إليه ميمو وباركر فى رسائلهما .

(١) وزارة الخارجية البريطانية - مجلد ١٩٢ رقم ٧٨ .

قال محمد على وقتئذ ليمو : « إن الدولة العثمانية معرضة الآن لأزمة خطيرة من تلك الأزمات التي تقرر مستقبل الأمم . فهناك انشقاق وشيك الوقوع بين جزأين من الدولة ، تفصلهما بعضهما عن بعض ، الأحداث والأنظمة والضرورة واتجاه المصير . وإذا ما تم هذا الانشقاق ، استقر كيان البلاد العربية . إنها مهد الدين وبها الحرمان الشريفان ، وهى موطن الخلافة ؛ وقد تلقى محمد على من جميع أرجاء الدولة ، رسائل بطلب المعونة والمساعدة . »

نعم إن محمداً علياً كان يعز فرنسا ، لكنه كان يخاف بأس إنجلترا . ولقد تعمدت بريطانيا المقابلة بين هذا الخوف وذلك الإعزاز . وإليك ما كتبه وقتئذ باركر ، قنصلها العام : « ترى أى قيمة للصدقة التي يبدىها الباشا نحو الفرنسيين من الوجهة السياسية ؟

وإذا فرضنا جدلاً أنها بلغت أعلى شأو ، بحكم شعور العرفان بالحميل ، الناشئ عن المن والمكرمات ، والإجلال الشخصى ، فما هو أثرها ؟ لنضع إذا محمداً علياً يتذوق ، فى هدوء وهناء ، مزايا حبه لفرنسا ، وسنستطيع السيطرة عليه بالخوف والوجل : وهكذا يجب أن يكون أساس سياستنا . لنضع إذا فى إحدى كفتى الميزان قوة إنجلترا الهائلة ، وفى الكفة الأخرى ، عطف الباشا على متملقيه الفرنسيين . عندئذ ، سنعرف لمن الغلبة والرجحان (١) .

• • •

وفى هذه الأثناء ، أخذ ساعد السلطان يهن ، وبدأت قواه تضعف ، بسبب مقاومته للحركة الرجعية ، التي جاءت تعطل تنفيذ ما رسمه من مناهج الإصلاح . ولقد سنحت لمحمد على الفرصة المواتية ، للتدخل فى الشام ، متذرعاً بالمشكلات التي حدثت بينه وبين عبد الله ، باشا عكا . ذلك أن عبد الله رفض تسليم بعض الجنود الهاربين من مصر ، واللاجئين إلى عكا ، فقال محمد على باشا بلهجة التهكم : « إنه يعرف كيف يعيد إلى مصر هؤلاء الستة الآلاف فلاح زائدين واحداً ! » .

(١) راجع : اس . ب . ب باركر « سوريا ومصر فى عصر السلاطين العثمانيين الخمس الأخيرين » جزآن - لندن سنة ١٨٧٦ ، الجزء الثانى ص ٥١ - ٥٢ كتاب إلى مستردى ، قنصل إنجلترا فى أزمير .

لكن الوالى اضطر إلى إرجاء تنفيذ ما رسمه من الخطط بسبب انتشار وباء الكوليرا ، فى سنة ١٨٣٠ . وما كاد الوباء تخف وطأته ، حتى بادر الوالى إلى إرسال جيش مكون من ٣٥,٠٠٠ جندى ، بقيادة ابنه إبراهيم ، يعاونه سليمان . وقد حوصرت مدينة عكا ، وفى خلال حصارها ، الذى طال أمده ، انضم الأمير بشير ، زعيم الدروز فى لبنان ، إلى جيش إبراهيم .

وكان الاعتقاد السائد عند المراقبين الأوربيين ، أن إبراهيم سلك سيلا وعرأ من غير ما تردد أو تبصر ، وأنه ، بمغامرته التى لا تخلو من المخاطرة والمجازفة ، قد سعى إلى حتفه بظلفه . ألم يشهد هذا الحصن الحصين فى سالف الأيام إخفاق بونابارت نفسه ، إخفاقاً تحدثت به الركبان ؟ (١) لقد تدارك إبراهيم الأمر ، فاصطحب فريقاً من المهندسين الإيطاليين والكورسيكيين . وبدى أنه كان من الميسور على الباب العالى ، استغلال الموقف لمصلحته . لكنه ظهر بمظهر الجمود والاستكانة ، كما هو شأنه فى جميع الظروف والمناسبات . وهناك أمر لا يمكن إنكاره ، وهو أن العثمانيين كانوا ، رغم ضعف الباب العالى ، يحاولون تحريض سكان الشام على إبراهيم . وقد أدرك القائد المصرى أن خير البر عاجله ، فعمل بالحكمة المأثورة : « لا تؤجل إلى الغد ما يمكنك عمله اليوم » . فبدأ ضربته القاضية ، بأن منع الاتصال بالمحاصرين ، ثم زحف بجيشه إلى طرابلس وحمص ، فأحرز أول انتصار له ، إذ هزم جيش عثمان باشا ، وأخيراً عاد إلى عكا واستأنف الحصار ، الذى استمر ستة شهور ، وانتهى بالهجوم على المدينة المحصنة ، فى السابع والعشرين من مايو سنة ١٨٣٢ . وعلى أثر هذا النجاح المنقطع النظير ، ذاع اسم إبراهيم وانتشر فى الخافقين ، وأصبحت بطولته مضرب الأمثال فى أوربا .

وفى الثالث والعشرين من أبريل ، كان الباب العالى قد أعلن عزل محمد على ، وتعيين حسين باشا بدلاً منه . وهكذا أضحي الوالى منبذاً ، ومغضوباً عليه ، وعد خارجاً على القانون .

(١) راجع المحفوظات الفرنسية - المكاتبات السياسية - مصر ، الجزء الثانى . ومحفوظات الدولة التركية ، سنة ١٨٣٢ ، وتقرير روسيى قنصل توسكانا المؤرخ فى السادس عشر من مارس سنة ١٨٣٢ .

كان الفريقان المتنازعان في هذه الحرب ، هما مصر وتركيا . وقد كانت فرنسا تعاون مصر ، كما كان قيصر روسيا يسند تركيا . وقد كشف بالمرستون^(١) خلف هذا النزاع يداً فرنسية تلعب في الخفاء لعباً خطيراً ، كما رأى وراءه بعثاً للروح البونابارتية في الشرق الأدنى ، حيث ظلت مصالح بريطانيا تتعارض مع مصالح فرنسا . ولا غرابة في صدور مثل هذا الحكم من بالمرستون ، المعروف بعدائه الشديد وبغضه العنيف لحكومة باريس .

ولقد أتمت فرنسا آنئذ المرحلة الأولى من فتح الجزائر . وها هي ذى وزارة سانت جيمس تشعر بالخطر الداهم ، من جراء السيطرة الفرنسية التي أخذت تهددها في شمال إفريقيا ، وفي طريق الهند على السواء . فهل من وسيلة لدفع المهالك المحيطة بها ، والمهاوى المحيطة بها ؟

إن الطريقة المثلى هي الاتفاق مع فيينا وبطرسبرج ، لحمل المنتصر على الانسحاب انسحاباً مشرفاً . وقد تألفت الظروف السيئة وتحالفت المقادير التعسة ، فرجحت مخاوف بالمرستون على مصالح إنجلترا الحقيقية . ولولا تلك المخاوف ، لاستطاعت إنجلترا أن تتفق مع فرنسا ، فتفرض الصلح فرضاً ، دون أن تحقق مأرب الروس . ودون أن تخدم أغراضهم . ولكن ، بدلا من الاتصال بفرنسا ، قررت الوزارة البريطانية الاشتراك مع متريخ ، لإرغام محمد على ، على قبول مقترحات الباب العالي . وفي فبراير ، أوفدت فيينا إلى محمد على ، الكونت بروكتش أوستن ، كما بعثت لندن بالمستر كامبل ، لكي ينهيا إليه بأن الأسطول البريطاني سيحاصر ميناء الإسكندرية ، إذا لم يخضع للشروط التي وضعها السلطان محمود ، ومؤداها أن يقتصر حكم محمد على على سوريا ، دون سواها .

(١) هنري جون تمبل ثالث فيكونت من أسرة بالمرستون (١٧٨٤ - ١٨٦٥) وزير حرية من سنة ١٨٠٩ إلى سنة ١٨٢٨ ، ووزير خارجية (في وزارة جراي) من سنة ١٨٣٠ إلى سنة ١٨٣٤ ثم من سنة ١٨٣٥ إلى سنة ١٨٤١ ومن سنة ١٨٤٦ إلى سنة ١٨٥١ ، ورئيس وزارة من سنة ١٨٥٩ إلى سنة ١٨٦٥ .

والمعروف أن قصر رأس التين قائم على مدى يتيح للسفن الإنجليزية إطلاق النار عليه .

وبينما كانت هذه المحادثات مستمرة ، استولى إبراهيم على دمشق ثم على حمص وحما وحلب وبيلان ، واجتاز جبال طرروس ، والتقى فى قونية (أكونيوم القديمة) بالجيش التركى المكون من ٦٠,٠٠٠ جندى ، بقيادة رشيد باشا (١) وقد أصبح طريق الآستانة مفتوحاً أمامه . هذا وكانت شعوب الدولة العثمانية تمنى انتصار محمد على ، إذ أن السلطان محموداً أمسى مكروهاً فى نظر المسلمين ، بسبب نزعاته الإصلاحية ، وارتكابه مذبحه الإنكشارية . ولما ضاق بهم ذرعاً ، لم يتردد فى طلب معونة قبصر روسيا ، عدو العثمانيين اللدود ، والمتنكر لهم ، والمتنفر عليهم منذ أزمنة بعيدة .

* * *

قدم الكونت مورافيف من بطرسبرج ، واقترح على السلطان معونة القوات الروسية ، فلم يرفض الباب العالى وأغمض عينه على الذل ، وأغضى على الضيم . وعندئذ أبحر مورافيف ، غير متردد ، إلى مصر ، فاستقبله محمد على بلطفه المعهود ، وأدبه المشهود .

حاول المسير دى فارين (٢) القائم بأعمال السفارة الفرنسية فى الآستانة ، إقناع السلطان محمود بعدم قبول معاونة القيصر ، ناصحاً إياه بأن يرسل خليلاً باشا فى مهمة إلى محمد على ، ثم بعث بكتاب إلى إبراهيم ، طالباً إليه وقف زحفه . وقد احتنى الوالى بخليل احتفاء منقطع النظير ، وصفه ميمو (٣) بما يلى : « ذهب عثمان باشا وجميع ضباط البحرية العظام ، لاستقباله على ظهر السفينة واصطحباه إلى القصر . وقد أدت له مدافع الأسطول والحصون ، التحية العسكرية

(١) رشيد محمد (١٨٠١ - ١٨٣٦) حاكم روميليا سابقاً ، والمتنصر على اليونان فى ميسلونجى سنة ١٨٢٦ وفى اثينا سنة ١٨٢٧ .

(٢) جاك إدوار بارون بورينيو دى فارين (١٧٩٥ - ١٨٧٢) .

(٣) جان فرانسوا ميمو (١٧٧٤ - ١٨٤٧) قنصل فرنسا فى الإسكندرية سنة ١٨٢٦ ، ورقى قنصلاً عاماً فيها سنة ١٨٢٩ .

وخف الوالى لاستقباله ، وسط مراقبة المقصورة التى يقيم فيها المقابلات ، وذلك رغم ما بذله خليل باشا من الجهود ، لمنعه عن التقدم نحوه . وقد حاول خليل باشا ثم يده ، فسحبها الوالى . وعندئذ تعانقا تعانقاً حاراً . وقد تبادلا منذ تلك اللحظة ، أصفى العلاقات ، علاقات الأب بالابن ، كما كان يلقب أحدهما الآخر . وكم سهرا معاً ليالى رمضان الطويلة .»

لم يفت محمد على الإعراب إلى خليل باشا ، عن أمله فى أن يسند إليه السلطان حكم الشام ، مع مقاطعة أطنة ، الكائنة على سفح جبل طوروس . وعلى ذلك ، أصدر أمره إلى ابنه بالكف عن القتال ، فى الحادى والعشرين من فبراير سنة ١٨٣٣ .

وصل إبراهيم إلى كوتاهية فى الثانى والعشرين من فبراير ، حيث توقف عن التقدم . لكن ضباطه استمروا فى الزحف حتى بروسا ، العاصمة القديمة لآل عثمان . وفى العشرين من فبراير ، وصل الأسطول الروسى إلى مياه الآستانة^(١) . أما الأميرال البارون روسين ، المعين سفيراً لفرنسا لدى الباب العالى ، فسبقه إليها فى الرابع عشر من فبراير^(٢) . ولقد تلقى تعليمات من حكومته قبيل سفره من فرنسا ، لكنه طبقها بشدة وبأس ، وقوة شكيمة ، فكادت تؤدى إلى أoxم العواقب وأسوأ النتائج ، إذ أئذر محموداً بطرد الأسطول الروسى ، وأنهى إلى إبراهيم بوقف زحفه ، وإلى محمد على بمنع إبراهيم من الاستمرار فيه ، وظل يرغبى ويزيد ، ويتهدد ويتوعد . ولكن عند ما وصل بونسونبى^(٣) من لندن ، تناول الموضوع بهدوء وكياسة . . .

(١) بعد أن نجحت مهمة مورافيف ، وبعد أن أصدر محمد على أمره إلى إبراهيم بوقف الزحف ، طلب السلطان إلى الأسطول الروسى البقاء فى القرم ، تحقيقاً لرجاء مثل فرنسا ، المؤيد من النمسا وإنجلترا . ولكن يبدو أن هذا الأمر الصادر بإلغاء الأمر الأول ، لم يصل قط إلى الأميرال بوتينييف .

(٢) البين رين بارون روسين (١٧٨١ - ١٨٥٤) كان تلميذاً فى البحرية ولم يتجاوز الثانية عشرة . وأصبح مساعداً لأمير البحار فى سنة ١٨٢٢ وقائداً لفرقة الأسطول التى اجتاحت نهر التاج فى سنة ١٨٢٢ ، وعين عضواً فى مجلس الأعيان الفرنسى ، ثم سفيراً فى الآستانة فى سنتى ١٨٢٨ و ١٨٢٩ .

(٣) جون فيكونت بونسونبى (١٧٧١ - ١٨٣٥) سفير فى الآستانة ثم فى فيينا (١٨٤٨ - ١٨٥١) .

أوفد روسين المسيو أوليفيه إلى الإسكندرية ، وكلفه بأن يتنبه الوالى إلى الرعوية والتبعية التى تربطه بالباب العالى ، فخلق به ألا يلجئ فرنسا إلى أن تتخذ نحوه تدابير حاسمة ، وإجراءات حازمة ، وهو أمر يؤسفها جد الأسف ، ويؤلمها أشد الإيلام . ثم قال للوالى إنه حاد عن طريق الحق والصواب ، إذ ترك إبراهيم يحتاز جبال طوروس .

فأجاب محمد على بأنه أصدر الأمر فعلا إلى جيشه بالوقوف فى مراكزه . أما إذا كانت هنالك نية مبيتة لإذلاله ، فهو سيعرف كيف يحذو حذو بعض أبطال التاريخ فيموت كريماً ، رافعاً سيفه فى يده .

غير أن الحكومة الفرنسية رأت من الملائم إيفاد البارون دييوا ليكونت (١) إلى مصر ، لكى يصلح بكياسته ولباقته ما أفسده سوء تصرف الأميرال . وقد استقبل بوالىكونت للمرة الأولى فى قصر رأس التين ، فى اليوم الأول من مارس سنة ١٨٣٣ ، ورضى محمد على بأن يترك الأمر إلى رحمة الباب العالى وعطفه . خرج بوالىكونت وقلبه مفعم فرحاً وفخراً ، لنجاحه فى إصلاح الأمر ، ورأب الصدع ، ورتق الفتق ، وما هو ذا يتلقى نبأ مؤداه أن الباب العالى قد نزل عن أطنه

وعلى أثر ذلك ، يعم بوالىكونت شطر القاهرة ، حيث سبقه إليها محمد على . وقد أخذت باريس ولندن تتنافسان لنيل حظوة الوالى . أما هو ، فلم يخف شعور تفضيله لفرنسا واصطفائه إياها .

لقد أدلى الوالى لمدوب فرنسا بالتصريح التالى : « ليس أمامكم فى الآستانة وسيلة لموازنة النفوذ الروسى . وهأنذا أعرض عليكم أمراً ، يؤدى إلى هذه النتيجة : إتنى أضع تحت تصرفكم ما لدى من القوات . ولنجعل اتحادنا أوثق واتلافنا أقوى ؛ وإذا ما عرفت الآستانة أن فى مكتتكم إثارتى أو منعى ، فتأكدوا أن اعتباركم ونفوذكم لن ينقصا أو يتضاءلا ، بل سيزدادان ، ويتضاعفان » .

(١) بارون ثم كونت دييوا ليكونت (١٧٥٦ - ١٨٦٣) قائم بأعمال فى فينا ، وبطرسبرج ، ومدريد ، ولندن على التوالى ، وموفد فى مهمة دبلوماسية فى تركيا ومصر وإسبانيا وهولندا ، سفير فى برن سنة ١٨٤٦ .

أبلغ بواليكونت هذا العرض إلى وزير الخارجية في باريس ، الدوق دي بروجلي ، وأردفه بالعبارة الماثورة التي وردت في سنة ١٨٢٥ على لسان الجنرال جيليمنوه ، سفير فرنسا في الآستانة : « إن استعادة نفوذنا السياسي والتجاري في الشرق متوقف على علاقاتنا بمحمد علي » .

وفي السادس والعشرين من شهر يونيو ، أرسل الدوق دي بروجلي^(١) الرد التالي : « مما لا ريب فيه أن القوة التي بلغها محمد علي ، قد تصبح وسيلة مفيدة للموازنة ؛ ومن الممكن أن يواجه بها ، أحياناً ، النفوذ الروسي القوي الواقع على الباب العالي ، وذلك نظراً لحالة الضعف والاستكانة والخنوع ، التي أدركت الدولة العثمانية . وربما وجد هذا التدبير موضعاً له ، في تقدير سياستنا الخارجية نحو الشرق . فلا يمكن إذاً أن نضرب صفحاً عنه . لكننا نعتقد ، في الوقت الراهن ، أنه لا يزال من قبيل سبق الحوادث . وإلى حين صدور أوامر أخرى ، نرى أن عوامل الحيلة والحذر ، تفرض علينا تجنب كل عمل من شأنه إثارة الاشتباه في وجود نوع من الاتفاق بيننا وبين باشا مصر ، ضد روسيا » .

وفي هذه الأثناء ، نزل ١٥,٠٠٠ جندي روسي على أبواب الآستانة ، فأبدى إبراهيم باشا استعدادَه لنجدة محمد الثاني .

ألح بونسونبي وروسين على الباب العالي ، لكي يطلب انسحاب المصريين والروس . وفي الخامس من مايو سنة ١٨٣٣ ، وقع السلطان اتفاق كوتاهية ، تحت ضمان الدول الغربية . وهو يقضي بمنح محمد علي سلطة الحكم في بلاد الشام بأسرها ، حتى جبال طوروس . ولم تكن إنجلترا وفرنسا راغبتين في نزول تركيا عن مقاطعة أطنة . لكن محمداً عالياً دفع قيمة تزيد قليلاً عما كان يجب أن يؤديه من أجل الشام ، فنال أطنة . وما لبث إبراهيم أن عاد إليها على رأس جيشه .

(١) اشيل ليونس فيكتور شارل دوق دي بروجلي (١٧٨٥ - ١٨٧٠) حفيد المارشال دي بروجلي ، عضو مجلس الأعيان في فرنسا في سنة ١٨١٤ ، وزوج كريمة مدام دي ستال ، الكاتبة الفرنسية الشهيرة ، ووزير المعارف في سنة ١٨٣٠ ، ووزير الخارجية ابتداءً من الحادي عشر من نوفمبر سنة ١٨٣٢ إلى الثاني من إبريل سنة ١٨٣٤ ، ورئيس مجلس الوزراء في سنتي ١٨٣٥ و ١٨٣٦ وسفير فرنسا في لندن ، في سنتي ١٨٤٧ و ١٨٤٨ ، عضو المجمع اللغوي الفرنسي (الأكاديمية الفرنسية)

انسحب الروس فى العاشر من يولييه . فقد عرف يومئذ أن أورلوف (١) خدين القيصر الأمين ، كان قد وقع فى الثامن من ذاك الشهر ، معاهدة انكيار سكيليسى السرية . فرغبة فى ضمان استقرار الدولة العلية ، واستقلالها التام ، تعهدت روسيا بأن تمدّها بكل معونة تطلبها إليها ، برّاً وبحراً . ونظير ذلك ، تعهد الباب العالى بإغلاق الدردنيل ، وعدم الترخيص لأية قطعة حربية أجنبية بدخوله . وهذا هو العمل الذى نتجت عنه حرب القرم ، ومشكلة المضائق .

اتحدت لندن وباريس فى معارضة هذا اللون من ألوان الحماية الروسية ، على الدولة العثمانية ، فأرسلتا أسطوليهما إلى مدخل الدردنيل ، للاستقرار هنالك . ولا كانت معاهدة انكيار سكيليسى مبرمة لمدة ثمانى سنوات (من سنة ١٨٣٣ إلى سنة ١٨٤١) فستظل الدول الغربية متخذة موقف المراقبة . ومجمل القول أنها مجرد هدنة .

هكذا أوجدت معاهدة كوتاهية دولة جديدة . فالفرمان الصادر على أثر هذا الاتفاق ، منح محمداً علياً حكم مصر ، وكريت ، ودمشق ، وطرابلس ، والشام ، وصيدا ، وصفد ، وحلب ، والقدس ، ونابلس . أما إبراهيم ، فقد ثبت له السلطان لقب « رئيس الحرمين » ومنحه ، بصفته الشخصية ، « ما يجبى من الضرائب والأموال فى أطنة » . فهى دولة ممتدة الأنحاء ، واسعة الأرجاء ، تزيد مساحتها على مائة ألف فرسخ ، ويقرب تعداد سكانها من سبعة ملايين . وقد أصبح لهذه الدولة جيش وبحرية ونظم إدارية ، وتشريع ومكوس الخ ...

لكن هذه المعاهدة لم تصلح أساساً لأمن دائم وسلام مقيم . ذلك لأن محموداً كان شديد التحرز ، مما جعله يتوجس شراً من بقاء محمد على نهائياً ، سيداً على الشام ومصر والجزيرة العربية .

(١) اليكسيس فيدوروفتش كوت - ثم بعدئذ أمير - أورلوف (١٧٨٦ - ١٨٦١) هو الذى تفاوض فى عقد صلح أدنة سنة ١٨٢٩ . وسيصبح بعدئذ رئيساً لمجلس الوزراء ورئيساً لمجلس الإمبراطورية .

وكثيراً ما قال : « الموت خير من العجز عن هدم تابع متمرّد ! » . وكان الوالى يستعد أيضاً ، وما زال متمتعاً بعطف فرنسا السابع ؛ ولكم سمع وهو يردد هذه العبارة : « إتنى تقدمت فى السن ، فيجب الإسراع » . هذا وكان أمير البحار ستوبفورد ، قائد الأسطول البريطانى فى البحر الأبيض المتوسط ، قد كلف بمراقبة حركات الأسطول المصرى ، بينما دأب مندوبو الباب العالى ، على إذكاء روح التذمر ، وإضرار نار السخط فى الشام .

وفى التاسع من مايو سنة ١٨٣٣ ، وصل رشيد بك إلى كوتاهيه ، حاملاً فرماناً بإعادة إحلال السلام . وما كادت تشرق شمس الصباح التالى ، حتى صدرت الأوامر بترحيل الجيش ، على أن يتم تدريجاً . وكان على الجيش أن يغادر كوتاهيه ، مجتازاً جبال طوروس . وفى الحادى عشر من مايو ، بعث إبراهيم إلى الصدر الأعظم بالرسالة التالية :

« . . . ستعلمون سموكم ، أننى أصدرت أوامر صريحة إلى فرق الجيش المختلفة ، الموزعة فى الضواحي ، بالهلاء عن الأماكن التى تحتلها ، وبالإسراع فى إدراك أطنه ، دون أن تتوقف فى الطريق . وأنا نفسى ، إن كتب الله لى عمراً ، سأغادر كوتاهيه بعد أيام معدودة ، وبذلك سأبرهن على همى فى الصدوع بالأوامر الشاهانية ، وفى تنفيذ الإرادة السنية » .

ويتضح مما تقدم أن إبراهيم ، رغم محاربته الباب العالى ، كان يصر على مراعاة الأوضاع والعادات والتقاليد . لقد ظل القائد المصرى العظيم عند وعده ، إذ عجل فى سحب جيوشه ، وغادر هو نفسه كوتاهيه ، فى الرابع والعشرين ، ثم اجتاز جبال طوروس ، فى أوائل أيام يونيه ، فبلغ أطنه فى الثلاثين . وقد ظل فيها بضعة أيام ، ثم استقر فى طرسوس ، حوالى أوائل يوليه . وقد دعا إلى طرسوس فريقاً من أعيان لبنان ، وعكا والقدس ودمشق لاستشارتهم . وعلى أثر الأحاديث التى دارت بينه وبينهم ، وضع إبراهيم الخطة التالية : ضمان حدود الدولة الجديدة ، وإنشاء معسكرات حصينة على طول خط جبال طوروس ، وإقامة حاميات قوية الأركان ، متينة البنيان ، فى أطنه وأنطاكية وحلب ومرعش . أما المناطق الأخرى

من الشام، بما فيها دمشق وعكا ، فلا يحتفظ فيها بأكثر من اثني عشر ألف رجل ، اعتماداً على معونة زعماء السكان المحليين ، وخاصة الأمير بشير .

• • •

لم تقابل تسوية كوتاهيه بمظاهر السرور والارتياح ، فقد ظل الفريقان متذمرين غير راضيين . فمن جهة ، كان محمود يحلم فى استرداد الشام ، بينما أخذ وزيره خسرو يعلل النفس بإذلال عدوه اللدود وغريمه الحقود . ومن جهة أخرى ، لاحظ محمد على أنه ، رغم اتساع نطاق بلاده اتساعاً عظيماً ، فهو لم يضع يده على ممتلكاته الجديدة إلا بمقتضى امتياز يحدد سنوياً ، وقابل للإلغاء فى أى وقت من الأوقات (١) .

وكلما تقدم الباشا فى السن ، كان يتحقق من أن أعماله وإصلاحاته معرضة للزوال بعده ، إذا أسندت الأمور فى الشام إلى حكام عثمانيين ، ربما استأنفوا هنالك عهد الإدارة التركية ، ووسائلها القديمة البالية ، المشوبة بالظلم والمشوهة بالرشوة .

هذا وقد كان تصلب رأى متغلباً على الحكمة والتبصر عند المرستون وبونسونبى ، فأخذوا يظهران المخاوف من توسع سلطة محمد على . وقد بلغت تلك المخاوف مدى جعلهما يتقبلان احتمال قيام نزاع جديد ، مفضلين ذلك على التسليم لوالى مصر .

• • •

ولنتناول الآن بعض نتائج الحملة السورية . فقد حلت معاهدة كوتاهيه

(١) نعم إن انتصارات إبراهيم لم تسفر عن منح مصر ما كانت تنتظر ، لكن نجاحه فى ميادين القتال رفع سمعته ، وأعلى مكانته . فقد نزلت مصر بعثة من أنصار مذهب سان سيمون ، يرأسها افغانتين ، وكانت البعثة تضم عدداً من المهندسين والأطباء والزراعيين ورجال الفنون . وأخذ المهندسون من أعضاء البعثة يعمدون بحث فكرة حفر برزخ السويس .

وكان من جراء تهديدات إنجلترا التى لم تكف عن محاربة هذا المشروع ، أن اضطر محمد على إلى العدول عنه . ولكن الفكرة عادت بعد مضي خمس وعشرين سنة ، فنبئت فى ذهن فردينان دى ليسبس . وقد أوحى بها إليه أنصار مذهب سان سيمون ، الذين أسسوا منذ سنة ١٨٤٦ جماعة للبحوث الخاصة بقناة السويس .



استقبال الامير مكسيميليان امير بافاريا في قصر شبرا من رسم مير

المسألة المصرية رديحاً من الزمن ، وحددت العلاقات بين السلطان وتابعه ؛ لكنها لم تسو المشاكل الناشئة عن الخلاف .

وقد استمر تنازع النفوذ بين فرنسا وروسيا ، ولم تخف وطأته أو تهدأ حدته . وبالرغم من الجهود التي بذلها الميسو دي فارين ، وأمير البحار روسين ، استطاعت روسيا توطيد أقدامها ، وتثبيت مراكزها في الآستانة ، على اعتبار أنها دولة حامية . وفي شهر يولييه سنة ١٨٣٣ ، كان الأسطول الروسي راسياً في البوسفور ، ولم يستقر الرأي على مغادرة مياهها ، إلا عند ظهور السفن الحربية الإنجليزية والفرنسية أمام أزمير .

هذا وقد أبرم الروس في الثامن من يونيه سنة ١٨٣٣ — أى قبل انسحابهم — معاهدة انكيار سكيليسى ، وهي المعاهدة التي منحت القيصصر نفوذاً عظيماً في الشؤون العثمانية ، واعترفت له بحق التدخل . وقد تعهدت روسيا بإمداد السلطان بالجيوش ، لصد الهجمات الموجهة إليه . كما أن تركيا أخذت على نفسها تعهداً مماثلاً تجاه روسيا . وكانت نفقات تموين القوات ، واقعة على عاتق البلاد المنتفعة بالمساعدة . وأيدت تركيا المعاهدات السابقة (معاهدات جاسنى وبوخارست ، وأكرمان ، وأدرنة ، والآستانة) المبرمة مع روسيا . ووقعت في نفس اليوم وثيقة سرية تم فيها التراضى على ما يأتى : لكي تتجنب تركيا إرسال جيوش إلى روسيا ، ستكتفى هذه الأخيرة بإغلاق المضائق ، ضماناً لها . وظلت هذه الشروط المخجلة قائمة حتى حرب القرم .

هكذا لم تقتصر روسيا على جعل الدولة التركية مجرد بلاد واقعة تحت الحماية ، بل ضمنت لنفسها منافذ البحر الأسود ، وأصبحت في مأمن من هجمات الأسطولين الإنجليزي والفرنسي .

لقد قوبلت معاهدة انكيار سكيليسى بفتور شديد . ولا غرو ، فقد أدت إلى اضطراب التوازن الأوربي ، لصالح روسيا . ولم تعد إنجلترا وفرنسا هذه المعاهدات فشلاً ذريعاً لسياستهما فحسب ، بل اعتبرتها بمثابة فرض للوصاية الروسية على الآستانة . أما النمسا ، فإن شعور القلق الذي اعتراها إزاء

نتائج هذه المعاهدة ، لم يكن أقل شأناً من شعور الدولتين الآخرين (١) . وقد وجهت فرنسا إلى وزارة بطرسبرج احتجاجاً قررت فيه « أن نصوص هذه الوثيقة ستؤدى فى المستقبل إلى تدخل عسكرى من جانب روسيا فى شؤون تركيا الداخلية ، وأن الحكومة الفرنسية تحفظ لنفسها الحرية التامة فى اتخاذ الخطوة التى ستوحىها إليها الظروف ؛ وأنها فى تصرفاتها ستعتبر المعاهدة المشار إليها كأنها لم تكن » .

فأجاب نسلرود (٢) قائلاً إنه لا يرى موجباً لمظان فرنسا السيئة ، إذ أن الغرض الوحيد المقصود من معاهدة انكيارسكيليسى هو المحافظة على كيان الدولة العثمانية . ومهما كان من أمر ، فهذه المعاهدة قد أبرمت « بين دولتين عظيمتين مستقلتين ، متمتعين بحقوقهما كاملة غير منقوصة » . فلن تستطيع فرنسا معارضتها إلا إذا كانت تطمح إلى تقويض أركان الدولة العثمانية (أكتوبر سنة ١٨٣٣) .

وبدهى أن فرنسا ما رغبت يوماً فى المساس بكيان الدولة العلية ، ولكن لم يسعها التسليم بمبدأ التدخل الروسى . فقد خافت من أن روسيا لن تتحرك ولن تخرج إذا ثبتت أقدامها ، وشيدت دعائمها فى الآستانة ، وهذا على وجه التحقيق هو ما أخذت تخشاه الوزارة البريطانية (٣) .

لقد ظلت المسألة الروسية مطروحة وعرف محمد على الفوائد التى يمكن أن

(١) أورد سانت أولير الحديث الذى دار فى فيينا بينه وبين الكونت مترنيخ . وإليك ما قرره مستشار النمسا : « لا يمكن أن تسوى مشاكل الشرق إلا بالاشتراك بين الجميع . وإذا كانت الدول العظمى الأربع تنافس بعضها من بعض ، ويضطرب الشك بينها ، فحرى بها أن تراقب بعضها بعضاً . ولكى تراقب بعضها بعضاً ، يجب أن تسير سوياً . ولما كانت كل منها منهمكة فى مصلحة خاصة بها ، إن لم تكن متعارضة بمصالح الدول الأخرى ، فلن تتقابل ولن تتفق إلا على أساس خطة مشتركة ، توضع وتناقش وتسوى مقدماً . إننى لا أريد مؤتمرات ولا بروتوكولات ، بل أقترح أن يوجد ، فى مكان ما ، رجال ملمون بالموضوع ، محاطون علماء بنوايا حكوماتهم ، مفوضون ، إن لم يكن لإبرام اتفاق ، فعلى الأقل لتبادل الرأى فى الوسائل المؤدية إلى إعداده . » سانت أولير « ذكريات ص ٦١ .

(٢) شارل روبر كونت دى نسلرود (١٧٨٠ - ١٨٦٢) دبلوماسى روسى ، صديق القيصر إسكندر الأول ، وكبير المفوضين فى مؤتمر فيينا (١٨١٤ - ١٨١٥) دعى إلى الاشتراك مع كابو ديستريا فى إدارة وزارة الخارجية (١٨١٦) وقد ظل وزيراً من سنة ١٨٢٢ إلى سنة ١٨٢٦ .

(٣) راجع : كتاب بالمرستون إلى جراففيل ، المؤرخ فى الثامن من يونيو سنة ١٨٣٣ .

يجنبها من تحرز الدول البحرية إزاء القيصر . وقد بذل مترنيخ جهده واستنفد وسعه ، في سبيل الحد من روح التحرز هذه . إذ كان يتوحيس خوفاً من أن تسفر معاهدة انكيار سكيليسى عن تحالف بين فرنسا وإنجلترا ؛ لذلك أخذ على نفسه مهمة التوفيق .

وفي غضون المؤتمرات المنعقدة سنة ١٨٣٣ بين الملوك المطلقى التصرف (الأوتوقراطيين) في تبليز وسيتم وميونخ وجراتز ، حصل مترنيخ من القيصر على تعهد باحترام كيان الدولة العلية ، وإبقاء آل عثمان على عرش الآستانة .

هذا وقد وعدت روسيا بالالتجاء إلى وساطة النمسا ، إن دعت الحالة ، كما تعهدت بعدم استخدام حقها في الحماية الفعلية على الآستانة ، إلا إذا فشلت النمسا في وساطتها ، أو إذا تعذر استبعاد الخطر . وهكذا استطاع مترنيخ أن يطمئن وزارات الدول الغربية ، ويثلج صدورهم . إلا أن معاهدة انكيار سكيليسى ظلت المبدأ المسيطر على المسألة الشرقية ، حتى سنة ١٨٤٠ ، فبقيت السياسة الروسية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمقادير البلاد المصرية .

* * *

احتاج محمد على بعد صلح كوتاهيه ، إلى موارد وجنود . فقد كان كفاحه ضد السلطان غالى النفقات ، باهظ الالتزامات . فالجزيرة العربية تستوعب عدداً كبيراً من الرجال ، وهو لا يستطيع إنهاك قواته ومعداته ، دون أن يتعرض لفقد ثمار انتصاراته .

وكان يعلم علم اليقين أن نزاعاً جديداً سيظهر في الأفق وينفجر في الجو ، إن عاجلاً وإن آجلاً . فأراد أن يكون على استعداد كامل لمواجهة . فما حل عام ١٨٣٤ حتى طالب رعاياه بالحدود ، بالمال والرجال ، وأنشأ احتكار الحرير وقرر جزية شخصية عامة على جميع السكان ، دون تمييز بين دين ودين ، وفرض الخدمة العسكرية على ولايات الشام الجنوبية .

وقد أثارت هذه التدابير هياجاً شديداً ، اضطرت إبراهيم إلى مقاومته . وأخذت الدولة العلية تراقب عن كثب ما يحدث في الشام ، وتدفع المتذمرين إلى

الثورة ، بتقديم المساعدات والأسلحة . وفى خلال المدة من سنة ١٨٣٣ إلى سنة ١٨٣٩ ، تطور شعور الأهالى تطوراً مفاجئاً . فبعد أن استقبلوا محمداً علياً مهللين مرحبين ، أخذوا يفكرون فى طرده .

وفى الثالث من سبتمبر سنة ١٨٣٤ ، قدم محمد على إلى حكومات لندن وباريس وفيينا ، مذكرة شرح فيها بإفاضة وإسهاب ، فى شواهد صادقة ودلائل ناطقة ، خطر النفوذ الروسى فى الآستانة . ثم عرض عليها أن يقوم على رأس جيش مكون من ١٣٠,٠٠٠ جندى ، فيفتح السيل ، ويمهد الطريق ، لعمل تقوم به الدول العظمى ضد روسيا ، وذلك على شريطة أن يعترف له بحقه فى الاستقلال . وكان يرغب فى التخلص من سيادة الباب العالى ، مع وعده بأن يظل الحليف المخلص ، والصديق الأمين للسلطان ، بمجرد إنقاذ الدولة العثمانية من النفوذ الروسى .

ولم يكن محمد على يجهل احتراس إنجلترا منه ؛ لذلك أسرع فى إبلاغ المذكرة إلى وزارة سانت جيمس . وقد ساد الدهول الدوائر الدبلوماسية الأوربية . أما مترنيخ ، فاقصر على تهذئة روع الباشا ، وتبديد مخاوفه من نوايا القيصر ، ثم قام بنفس هذه المهمة فى لندن وباريس ، حيث بلغ القلق ذروته ، والاندحاش قمته .

وقد جاء رد فرنسا أشدها جفاء . وما من ريب فى أن وزارة التويلرى قد أسفت ، لأن محمداً علياً لم يخبرها بنواياه ، قبل إبلاغ المذكرة إلى إنجلترا . ولما كان لويس فيليب راغباً فى استعطاف بلاط فيينا واستمالته ، فلم يرفض مقترحات محمد على ، نظراً إلى ما توحى به من روح التحرز إزاء روسيا . وهكذا تذرعت كل من الدول العظمى ، وبأسباب مختلفة متباينة ، لكى تفهم الوالى أن بقاء « الحالة الراهنة » ضرورى ، وأنه إذا حاول تحقيق استقلاله ، فلن تتردد تلك الدول قاطبة ، فى إسداء معونتها وإزجاء مساعدتها ، إلى السلطان محمود . وعندئذ شعر محمد على أن الدول ستنظر إلى الباب العالى بعين لا تخلو من الارتياح ، إذا قرر محاربته أخذاً بالثأر ، وأن مصر لن تستطيع عندئذ الاعتماد على معونة أية دولة منها .

الفصل السادس

بين حربين

فشل الوساطة الأوربية

(١٨٣٤ - ١٨٣٩)

أخذت الوقعة والدس والوشاية تعمل عملها في سراى السلطان محمود ، وقد أصبح اتفاق كوتاهيه في نظره ، مجرد هدنة عابرة . ومن جهة أخرى ، احتدمت نيران الثورة وحمى وطيس الهياج في الشام ، منذ سنة ١٨٣٤ ، بتحريض وإيعاز مبعوثى الآستانة ولندن .

لقد تملك اليأس والقنوط محمداً عليّاً ، على أثر ما لاقته مذكرة سنة ١٨٣٤ من الخفوة . ففكر في التفاوض مع الباب العالي ، اختصاراً للطريق ، وتسيلاً للأمر . فهو لا يرغب في أى توسع إقليمي جديد ، وكل ما ينشده هو تثبيت ممتلكاته على دعائم قوية ، وضمان انتقالها بالوراثة .

وفي سنة ١٨٣٦ ، أرسل حرم أحد أبنائه إلى الآستانة وكلفها بأن تكسب له سرّاً ، عطف السراى ، بينما شرع في مفاوضات رسمية ، بوساطة الهيئات الدبلوماسية الفرنسية . وقد بدأ المسير ميمو في القاهرة ، والأميرال روسين في الآستانة ، يشعان بقرب هبوب العاصفة الهوجاء ، تقصف بالتهديد والوعيد .

ورغبة في تجنب أى تدخل جديد ، استطاع سفير فرنسا إقناع السلطان ، بأن الخير كل الخير في التعامل مباشرة مع تابعه . وعلى أثر ذلك عقد مؤتمر برياسة روسين ، فعين الباب العالي عضوين في لجنة المفاوضة ، هما سعيد بك ومصطفى أفندى ، سكرتيرا السلطان الخاصان . وكان الأميرال الفرنسي مؤمناً بتأكيدات الصداقة والوفاء ، وعهود الإخلاص والإخاء ، الصادرة من الفريقين ، فظن أنه

سيوفق في نهاية الأمر ، إلى ضمان النظام الوراثي ، لباشا مصر ، نظير التزول عن بعض الامتيازات الإقليمية . لكنه سرعان ما تبين أن ما استنفد من وسع ، وما بذل من جهد ذهب سدى . فقد رفض السلطان محمود التزول عن أى شىء ، ما دام لم يسلم بمبدأ عودة الشام إلى تبعيته المباشرة . وهنا وقفت المفاوضات ، وتذرع الباب العالى بحجة الاضطرابات السائدة فى الشام ، لكى يسحب من محمد على حكم هذه الولاية . ثم عرض السلطان على الولى ، مقابل ذلك ، وراثته الحكم لمصر والسودان . لكن السلطان عاد فادعى أن كرامته لا تسمح له بأن يتعامل مع أحد أتباعه ، بوساطة دولة ثالثة . وعلى ذلك رفض الخليفة استئناف المحادثات .

والواقع أن بريطانيا كان لها اليد الطولى ، والقدح الممل ، فى إخفاق هذا الأخذ والرد . فالمعروف أن بالمرستون كان بينه وبين فرنسا حقد وعداء أوغرا صدره وألها فى قلبه نار البغضاء ، وهل كان هنالك من يستطيع ، خير من بونسونبى ، سفير بريطانيا فى الآستانة ، محاربة النفوذ الفرنسى ، ومقاومة السيطرة الفرنسية ؟ لقد رسم فرنسا فى صورة قائمة ، صورة الصديقة المداجية الخصال ، المرائية الطباع ، الموارية فى المودة ، تلك المودة التى تملؤها الأنانية ، ويسيرها حب الذات ؛ وكثيراً ما كان يدفع السلطان إلى الاحتجاج على الاحتلال الفرنسى فى الجزائر ، وكثيراً ما كان يوقد فيه روح الشك والحفيظة بالإشارة إلى العطف الوثيق ، والصلات المتينة ، التى تربط لويس فيليب بمحمد على .

وفى أواخر سنة ١٨٣٥ ، عرض اللورد درهام^(١) وساطته على تركيا ، ليحصل من روسيا على خفض الديون المتأخرة على الديوان ، بمقتضى معاهدة سنة ١٨٢٩ ، فوافق القيصر . وهكذا استطاعت إنجلترا اصطياذ عصفورين بحجر ، وضرب هدفين بسهم واحد ، إذ قدمت إلى الباب العالى دليلاً على حسن الصداقة ، واتخذت من وساطتها ذريعة للتقرب إلى روسيا . وليس من العسير

(١) اللورد درهام (ى . ج لامبتون ، ١٧٩٢ - ١٨٤٠) زوج شقيقة بونسونبى ؛ كلف بمهمة لدى بلاط روسيا فى سنة ١٨٣٢ ، وكان سفيراً فى بطرسبرج من سنة ١٨٣٦ إلى سنة ١٨٣٨ .

علينا فهم الصعوبات ، وتقدير العقبات ، التي أخذ يلاقيها روسين ، للوصول إلى مراده ، وإدراك مرامه . ورغم هذا ، فقد ظل بونسونبي يعمل بلا هوادة ، على وضع العراقيل ، وإقامة العقبات في سبيله .

* * *

وعلى أثر إخفاق محادثات الآستانة ، تعب محمد على من تلك المناقشات الفارغة والمجادلات العقيمة ، فأظهر استعداداه للاستجابة لنداءات الباب العالي الملحة ، وطلب إسناد مهمة المفاوضات إلى أحمد فوزى باشا ، الذى كان متمتعاً برضا محمود الثانى وحائزاً على ثقته . فأبدى السلطان رغبة صادقة ، فى الموافقة على هذا الاختيار . لكن الديوان وقف حجر عثرة فى طريقه . فقد تذرع الوزراء بحجة تعيين فوزى فى وظيفة قبودان باشا ، وأقنعوا محموداً الثانى بأنه لا يجوز لأمير البحار ، بحكم وظيفته ، الابتعاد عن الآستانة . وسلم السلطان بما أورده مستشاروه من براهين ، وعملاً باقتراح الصدر الأعظم ، أسند مهمة المفاوضات إلى صارم أفندى ، المهدار بوزارة الخارجية .

ثم افتتحت جلسات المؤتمر بالقاهرة ، فى السابع من يناير سنة ١٨٣٨ . فاتضح لصارم أن محمداً علياً ليس مستعداً كل الاستعداد للاستمرار فى المحادثات . فلقد صرح له باشا مصر بأن أمنيته الوحيدة الآن هى الراحة والاطمئنان ، وأنه أصبح لا يفكر إلا فى استثمار المقاطعات التى منحها بمقتضى معاهدة كوتاهيه . ولكن إذا شاء السلطان إحداث أى تعديل فى الحالة الراهنة ، فإن الباشا لن يتردد فى الإذعان للإرادة السنية . لقد تحقق صارم من أن كل مناقشة أصبحت عبئاً لا طائل تحته ومضیعة لا فائدة منها ، فاقترح على الوالى السفر شخصياً إلى الآستانة .

ولم يظهر محمد على باشا أى استعداد للإلقاء بنفسه بين يدى خصميه العتيدين وغريميه العتيدين ، السلطان محمود الثانى والصدر الأعظم خسرو . كما أنه لم يشأ منح سلطته إلى أحد المفوضين . فبعد أن كان الوالى ينشد المفاوضات ، أضحي يتهرب منها . وهكذا اضطر صارم إلى البدء بالتسليم ، فعرض على الوالى ،

نظير المقاطعات التى نزل عنها فى كوتاهيه ، الحكم الوراثى فى مصر والجزيرة العربية . لكن الباشا رفض وقرّر أنه راض « بالحالة الراهنة » . وعندئذ عرض عليه عكا وطرابلس الشام . فأصر محمد على على مطالبه : وهى الحكم الوراثى فى جميع ممتلكاته . وقد أبدى استعدادده لدفع جزية باهظة ، لكنه امتنع عن التسليم بأى جزء من أراضيه ، مخافة أن يجد السلطان فى ذلك إغراء لانتزاع الشام منه . وهكذا غادر صارم القاهرة بنحى حنين ، يجر أذيال الخجل ، والخيبة والفشل . عاد محمود الثانى فحرر إلى الباشا رسالة عرض عايه فيها النظام الوراثى فى مصر والجزيرة العربية ، والحكم فقط فى عكا وطرابلس الشام ، دون أن يوافق على التسوية التى لمح إليها مبعوثه . وكان جواب محمد على أنه لم يلتمس شيئاً ، وأنه متمسك « بالحالة الراهنة » .

ولهذه المناسبة ، لا يصعب علينا فهم الأسباب التى دفعت محمداً عليّاً إلى محاولة التقرب من روسيا . فقد أخذ ممثل القيصر فى مصر ، يغرس فى نفسه حسن الاستعداد نحوها ، وما فتئ يشيد أمام الباشا بدقة نظام الدفاع الذى أسسه إبراهيم فى الشام ، وما انفك يذكر لمحمد على أن المهمة الخليفة به هى أن يظل محتفظاً بموقف الدفاع ، حتى لا يمكن اتهامه بالاعتداء ، أية كانت المآخذ الأخرى التى قد تؤخذ عليه .

وكثيراً ما قال له الباشا : « ثق بأتى لا أنوى مهاجمة الباب العالى ، ولكن على الباب العالى أيضاً ألا يفكر فى مهاجمتى ، إننا أعضاء أسرة واحدة ، ولن يحدث أى شىء من شأنه تعكير السلام فى الشرق ، على شريطة ألا تتدخل الدول الأوروبية فى شؤوننا ، فتضرم نار الخلاف بيننا » (١) .

لقد كانت منافسة الدول آنئذ عنيفة حادة ، وقد عمدت كل منها إلى البحث عن المزايا والفوائد التى من شأنها تشجيع تجارتها ، وتوسيع نفوذها .

* * *

وفى صيف سنة ١٨٣٦ ، أخذت فرنسا تسعى سعياً حثيثاً ، فى القاهرة وفى

(١) راجع : كتاب الكولونيل (الأميرالاي) دوهايل إلى نسلرود ، رقم ٥٠ ص ١٢٣-١٤٥

الآستانة على السواء ، بغية التقريب بين محمد على وولى أمره (١) . وكان المشروع المقترح من حكومة التويلرى ، يقضى بما يأتى : « أن يرد محمد على قنديا وأن ينخفض جيشه البرى والبحرى ، وأن يزيد الجزية المدفوعة إلى الباب العالى . وقد تأخذ فرنسا على نفسها أن تضمن له ، مدى حياته ، التمتع بجميع ممتلكاته الأخرى ، وبأن تنال عدا ذلك ، موافقة الباب العالى ، وسائر الدول العظمى ، على هذه التسوية . »

« ويبدو أن الباشا أجاب بأن قنديا لاغنى عنها ، لسبب وجود ميناء السود فيها . ورغبة فى الحصول على ضمان لبعض الفوائد التى لا يمكن حرمانه منها ، فإنه لا يمانع فى رفع قيمة الجزية المدفوعة سنوياً ، بمقدار ألتى كيس . لكنه ربما يقبل توضيحات أخرى ، أبهظ كثيراً من التزول عن جزيرة قنديا ، إذا ضمن له ولذريته بعده ، حكم مصر والشام ، تحت ولاية الباب العالى ، وإذا تركت له فى الوقت نفسه ، حرية التصرف التامة ، فى الجزيرة العربية ، وفى سنار ، وفقاً لمصلحته . »

واستطرد دوهاميل قائلاً : « لا يدهشنى أن أرى حكومة التويلرى تعمل فى سبيل تدعيم قوة محمد على ، وضمان مستقبله . فلسنوات خلت ، أبدت فرنسا نحو مصر اهتماماً خاصاً ، وما زال العالم قاطبة يذكر تحيزها الواضح الجلى ، فى خلال القتال السجال الذى اضطر الباب العالى إلى الاشتباك فيه ، مع تابع متمرد . »

« لقد تولى ضباط فرنسيون تنظيم الجيش المصرى ؛ وقام مهندسون فرنسيون ببناء سفن الوالى ، وبقى عدد كبير من الفرنسيين ، على اختلاف مهنتهم وصناعاتهم ، يعملون فى خدمة مصر ؛ وإن قل عددهم عن ذى قبل . لقد اعتبرت فرنسا دائماً — إن صواباً وإن خطأ — أن احتفاظ مصر بقوتها وبأسها ، ضرورى لصون نفوذها فى الشرق . ومنذ احتلال الجزائر ، زادت استمساكاً بضرورة إسناد حكم مصر ، إلى عاهل مخلص كل الإخلاص لمصالحها . »

(١) راجع : كتاب الكولونيل (الأميرالاي) دوهاميل إلى نسلرود رقم ٦٤ ص ١٧٥ وما يليها .

« لقد أكدوا لى أنه ، عندما أراد الوالى إعلان استقلاله ، وعندما أخذت الحكومة الفرنسية تجاهر فى رسائلها باستنكار مشروعاته الإقليمية ، أنهى إلى الوالى سرّاً بأنه لن يمضى وقت طويل ، حتى تتحقق آماله بطريقة أخرى ، وبوسائل مختلفة . ولا يدهشنى إذ أرى الوالى يتقبل بارتياح عظيم ، مقترحات قنصل فرنسا العام . ولا غرو ، فكل تصرف يرى إلى مساعدته على إدراك مركز مختلف عن مراكز باقى الباشوات ، ليس من شأنه استرضاء أنانيته وكبريائه بالتملق والمداهنة فحسب ، بل ويجلب له فوائد لا يستهان بها . فإذا ما أقطعت مصر وسوريا لمحمد . على وأسرته إقطاعاً دائماً ، لاستطاع أن يعتبر نفسه رأساً لأسرة مالكة جديدة ، وسيكون ، إلى حد ما ، على حق فى ذلك . . . »

« لكن الذى يدهشنى ، هو موقف عدم الاكتراث الذى يقفه الباب العالى فى مثل هذه المباحثات الدقيقة ، خصوصاً وأنها ستؤدى إلى تعديلات من الخطورة بمكان ، بل هى من أخطر التعديلات التى منى بها الباب العالى منذ نشأته . وفى الختام أشار دوهاميل إلى أهمية مصر ، فى نظر الباب العالى ، فقال : « جميع الخسائر التى تحملتها تركيا منذ ثلاثين سنة ، بما فيها ارتفاع اليونان إلى مستوى الممالك المستقلة ، كل هذا لا يعد شيئاً بذكر ، بالنسبة إلى التجزئة التى نشاهد حدوثها اليوم » (١) .

* * *

أصبحت الأزمة قاب قوسين أو أدنى . فقد أخذت تركيا تحشد على حدود الشام ، جيوشاً تتضخم يوماً فيوماً . ويبدو أن الحكومات المختلفة — وخاصة حكومتى لندن وفيينا — قد صحت عزيمتها ، وصدقت نيتها فى تسوية المسألة المصرية ، عن طريق عقد مؤتمر . ولكن روسيا كانت هى الوحيدة التى نظرت إلى هذا المشروع بشيء من التحرز ، إذ أنه يعرضها لفقد المزايا التى جنتها من معاهدة انكيار سكيليسى ، فبعثت فى نفس الباب العالى الخوف والوجل ، من أن مثل هذا المؤتمر قد يسفر عن نتائج كذلك التى تربت على المعاهدة التى

(١) كتاب دوهاميل إلى نسلرود ، رقم ٦٤ ، ص ١٧٥ وما يليها .

قررت ، من قبل ، مصير اليونان . (١)

بإدراك الباب العالي إلى تحقيق رغبة روسيا ، والامتنال لإرادتها . وفي ديسمبر سنة ١٨٣٧ ، أخذ الاستعداد للحرب والتأهب لها ، يسير على قدم وساق ، من جانبي حدود الشام . ولقد أثارت تلك التدابير روح القلق في الدوائر الوزارية الأوربية ، خاصة في بلاط سانت جيمس . ذلك لأن النزاع ، إذا تفاقم واشتد ، فسيوفر غالباً عن توتر العلاقات بينه وبين روسيا ، دون أن تستطيع إنجلترا التقرب إلى فرنسا . ولا غرو ، فقد كانت باريس ترعى باشا مصر برعايتها الخاصة ، وتغمره بعطفها السابغ . أما لندن ، فقد أخذت تبث الألغام لتقويض أركان سلطته . إذ أبدى بالمرستون اهتماماً كبيراً باستعدادات محمد على ، فكلف الكولونيل كامبل بطلب إيضاحات (٢) . وعندئذ ، بعث القنصل بتأكيدات صريحة تفيد أن الوالي لا ينشد أى توسع إقليمي ، وأنه لم يجد ضرورة لنصحته بالاعتدال (٣) وأن غاية الباشا كانت تسير في اتجاه آخر : ألا وهو الحصول من الباب العالي على حق الأيلولة بالميراث لجميع ممتلكاته . فبعد أن أخفق مع الديوان ، ها هو ذا يحاول كسب تأييد الدبلوماسية الأوربية .

ومع هذا ، فقد بذل محمد على أقصى ما في وسعه ، لإقناع ممثل القيصر الكونت ميدم ، الذى خلف آنثد الكولونيل دو هاميل في منصبه . وقد عرفنا مؤدى الحديث الذى دار مع الباشا ، من نص التقرير الذى بعث به ميدم إلى نسلرود من القاهرة ، في العشرين من مارس سنة ١٨٣٨ ؛ وإليك ما قاله محمد على : « أؤكد لك بشرى ودينى أنتى يوم أتسلم تأكيداً بعدم مهاجنتى من الباب العالي ، سأستدعى من الشام رجالى الثمانين ألفاً ، ولن أترك إلا بعض الحاميات . وعندئذ ستسلح جيوشى بالمعازق بدلا من البنادق ، وستستخدم في أعمال حفر الترع ... فإذا وافقت الدولتان البحريتان على منحى الاستقلال — أو على الأقل حق الوراثة لذريتي — وإذا اعتبرنا ذلك أقوى وسيلة لضمان السلام في المستقبل ، أفلا تظنون

(١) راجع : الملحق السادس .

(٢) خطابان من بالمرستون إلى كامبل ، مؤرخان في السادس من فبراير وفي السادس عشر من مارس .

(٣) خطاب من كامبل إلى بالمرستون ، مؤرخ في السابع من فبراير .

أن الإمبراطور سيوافق على مثل هذا التدبير؟» .
 أجاب ميدم أنها مسألة خارجة عن الموضوع ؛ فاستطرد محمد على قائلاً :
 « يا للعجب ! أأست تابعاً موالياً مطيعاً ؟ ... لماذا نجد هذه الحكومات الأوربية
 التى وافقت على انفصال أمريكا ، واليونان ، وأخيراً على انفصال بلجيكا ،
 لا تعترف بانفصال مصر ؟ أرني فى التاريخ تابعاً بلغ من القوة ما بلغت ، واكتفى
 بمركز الرعية ، ولم يشق عصا الطاعة ؟ إنه من الظلم أن يرغب فى إبقائى هكذا
 زمناً أطول » (١) .

وفى الخامس والعشرين من مايو سنة ١٨٣٨ ، استدعى محمد على كلاً
 من كامبل وكوشليه (٢) على حدة - وكان أولهما قائماً بأعمال إنجلترا ، والثانى
 قائماً بأعمال فرنسا - وأنهى إليهما برغبته فى أن يصبح مستقلاً . وفى اليوم التالى ،
 تحدث الباشا مع ميدم ، القائم بأعمال روسيا ، ولورين ، القائم بأعمال النمسا ،
 حديثاً لا يخلو ، فى معناه ومبناه ، عما تقدم . وقد أكد الباشا للدول الأوربية أنه
 لن يتخذ أى تدبير ، قبل وصول إجاباتها . فأسرع كامبل فى إرسال كتاب إلى
 بالمرستون ، ينبئ فيه بأن قرار محمد على يبدو حاسماً لا رجوع فيه ، ولا عدول
 عنه . وقبل أن يتسلم بالمرستون هذه الرسالة ، التى لم تصل إلى لندن إلا فى
 السابع عشر من يونيه ، كان قد كتب فى التاسع منه إلى كامبل ، وكلفه
 بفهام الوالى بأن بريطانيا العظمى لن تتسامح ولن تنهون فى أى مساس بسيادة
 الباب العالى .

وحقيقة أن موقف الوالى قد شغل بال مترنيخ ، لكن الوزير النمساوى ظل رغم
 ذلك متفائلاً . ومما قاله إن الباشا « يلعب مع الدول دوراً سياسياً على الطريقة
 الشرقية ، وغرضه هو إحداث هزة فى حكوماتها ، ثم سبر غورها ، وجس نبضها ؛
 فإذا انفصلت عراها ، وتشعب صدعها ، تسنى له الولوج فى الفجوة لعدم

(١) المحفوظات الدبلوماسية بالامتانة ، ١٨٣٨ - ذكرها صبرى فى كتابه عن « الدولة المصرية »

(٢) كوشليه ، ولد فى شارلويل سنة ١٧٨٨ ، وكان قبل ذلك قنصلاً لفرنسا فى فارصوفيا وفى

لشبونة ، وأصبح بعدئذ قنصلاً عاماً فى لندن .



قصر رأس التين . من رسم بواتو (جاستون فييت)

تماسك تلك الدول . أما إذا واجهته باتحادها الأدبي ، فإنه سيظل هادئاً ، لا يحرك ساكناً (١) .

* * *

هذا وقد بادرت روسيا إلى تهدئة روح القلق السائد في فرنسا وإنجلترا ، إذ صرح ميدم بأنه ، لو عمدت هاتان الدولتان إلى إكراه محمد على على العدول عن الاستقلال ، فإن روسيا لن تتدخل . أما إذا تركناه يعمل في هذا السبيل ، فإن روسيا ستنفذ نصوص معاهدة انكيار سكيليسى . والواقع أن صالح روسيا كان متعادلاً بين إعلان الحرب ، واستقرار السلم . فالمعاهدة جعلت لها مركزاً ممتازاً . ولكن إذا اشتجرت الأُسنة ، واحتدم القتال ، فإنها ستتدخل لتجنى من الفوائد أعظمها ، ومن الثمار أينعها ، ولما كانت تزهر وتفخر بأنها حامية الباب العالي والمدافعة عن حياضه ، فلا يسعها إلا مقاومة طمع محمد على ، وطموحه . ما كتنى بالمرستون بالضغط على حكومة القاهرة فحسب ، بل رغب في تهدئة التهديد المصرى والتهديد الروسى معاً . فلقد كان يتنبأ بانهزام الجيش التركى أمام جنود باشا مصر ، مما سيؤدى إلى تدخل القيصر ، وإذا ما استولى الروس على الآستانة وعلى دمشق ، فإنهم لن يغادروها قط .

وكانت نية بالمرستون منصرفة إلى وضع اتفاق موجز بين إنجلترا وفرنسا من جهة ، وتركيا من جهة أخرى . وبمقتضى هذا الاتفاق ، تتعهد الدولتان الأوليان إلى أجل غير مسمى ، بإمداد الدولة الأخيرة ، بمعونة بحرية ، بغية حماية أراضيها من اعتداء ما . . . (٢)

ورغبة في تلافي التهديد المصرى ، اقترح بالمرستون أيضاً حلاً آخر ، إليك ملخصه : الوصول إلى اتفاق بين الدول الخمس الأوروبية — أى روسيا ، والنمسا ، وبروسيا ، وفرنسا ، وإنجلترا — للحيلولة بين محمد على وإعلان استقلاله . وبما

(١) خطاب إلى الكونت ابونى ، مؤرخ في العشرين من يونيو سنة ١٨٣٦ .

(٢) خطاب إلى اللورد جرانفيل ، سفير إنجلترا في باريس ، مؤرخ في الثامن من يونيو

لا شك فيه أن هذا الاتفاق كاف لجعل حقوق السلطان جديدة بالاحترام . وإلا فتتعهد الدول البحرية بالدفاع عن تركيا بحراً ، بينما تتدخل النمسا برّاً في الشام (١) . فعقد المؤتمر من شأنه أن يستبعد الخطر الروسى ، وأن يتيح في الوقت نفسه للندن ، الاستغناء عن خدمات باريس . وفى تلك الظروف ، لم تكن فرنسا قادرة على إغاثة محمد على إغاثة جديدة ، بل إن صداقتها للوالى ، كان من شأنها إيقاظ الشك والتحرز في دوائر لندن والآستانة على السواء . وهكذا أصبحت معزولة محرومة من الأصدقاء . أما الكونت موليه (٢) ، الذى حل محل تيير في رئاسة الوزارة الفرنسية ، اعتباراً من سنة ١٨٣٦ ، فقد عمد إلى طريقة تحايل خرقاء ، للتقرب إلى فينا ، مما جعل الصداقة الإنجليزية محفوفة بالأخطار ، وشبكة الانهيار ، دون أن يكسب ثقة الدول الشمالية . ونذكر أخيراً أن حكومة لويس فيليب ، المعروفة باسم حكومة يوليه الملكية ، فقدت نفوذها فقداً تاماً في الآستانة ، حيث كان بونسونبى يشن عليها حرباً عواناً سافرة . فقد أخذ يدفع الباب العالى إلى الاحتجاج على غزو الآستانة ، وبطالب فرنسا بالاعتراف بولاية السلطان على الجزائر . وفى مثل هذه الظروف ، أصبحت باريس عديمة الفائدة للبasha ، رغم استمرارها في تأييد مطالبه .

* * *

وفى إبان الأزمة القربية الحلوث ، ستكون فرنسا هى الوحيدة التى ستكافح عداء بطرسبرج العلنى ، وصغينة لندن المكبوتة ، وتحرز فينا المتحفظ ، واحتراس برلين المتيقظ . وسيعمد محمد على إلى تغيير خططه ، بعد تحقيقه من أن مساعيه في سنة ١٨٣٨ ، لن تصادف قبولا ، أحسن من ذلك الذى لاقته في سنة ١٨٣٤ . وسرعان ما قرر أنه سيعتبر نفسه راضياً ، إذا قبل عرضه الخاص بأيلولة أملاكه

(١) خطاب إلى اللورد جرانفيل ، سفير إنجلترا في باريس ، مؤرخ في السادس من يوليه سنة

١٨٣٨

(٢) استمرت وزارة موليه في الحكم من إبريل سنة ١٨٣٧ إلى مارس سنة ١٨٣٩ ، وقد اتهمت بتمثيل سياسة الملك لويس فيليب الشخصية ، فأصبحت هدفاً لمهاجمات جيزوه وتيير . وحل مجلس النواب مرتين في عهدها . وفى الثالث من مارس ، شكلت حكومة مؤقتة . وبعد انتهاء الاضطرابات ، ألف الماريشال سولت ، دوق دالماسيا ، الوزارة في مايو سنة ١٨٣٩ .

عن طريق الميراث . وسرعان ما تعهد بالألا يكون البادئ في إعلان الحرب أو المبادر إلى شن الهجوم . وفي الخامس من يولييه ، جاء كامبل ، حاملاً كتاباً من بالمرستون مؤرخاً في التاسع من يونيه ، وقد دعاه في هذا الكتاب إلى احترام « الحالة الراهنة » ، وأوضح له ما كان عليه موقف إنجلترا قبل الاطلاع على تفاصيل مقابلة القناصل ، التي حدثت في الخامس والعشرين من مايو . لكن محمداً علياً لم يتفهم ، بل وعد كامبل بانتظار الجواب على كتاب ٢٥ مايو ، قبل اتخاذ أى تدبير لإزاء السلطان . ورغم هذا ، فقد أكد عزمه على بذل جهده ، « حتى لا يترك ذريته بلا وراثة مقررة » (١) .

وفي الثاني عشر من يولييه ، أنهى إلى القناصل نبأ سحب سفنه الحربية من قنديا ، وباتخاذ هذه التدابير ، كان يرى إلى عدم تحمل مسؤولية أى نزاع متعجل ، مع قوات السلطان . لكنه ترك سفينتين خفيفتين في كريت وفي رودس لمراقبة العثمانيين ، عاقداً العزم مجمعاً الرأى على ملاحقتهم ، إذا اجتروا على مشاكسته ، بمهاجمة شواطئ مصر والشام (٢) . هذا ولم يعلل الباشا نفسه بآمال عريضة ، بل كان كل ما يتوقعه من إجابة الدول هو مجرد حل وسط ، لا أكثر ولا أقل . وفي حالة الترقب والانتظار هذه ، اضطر الوالى إلى إبقاء قوات مسلحة لا يستهان بها ، مما أثقل كاهل ميزانيته ، فضاعف الضرائب إلى حد لا يحتمل . وكان الباشا صريحاً في اعتبار الدول مسؤولة عن سوء الحالة ، ورغم هذا ، كان على تمام الأهبة للتفاوض مباشرة مع الباب العالي (٣) .

وها هو ذا يحاول أيضاً كسب القناصل إلى صفه . فنذ أوائل شهر أغسطس ، بدأت ترد إجابات الحكومات الأوروبية ، على تصريحه الصادر في الخامس والعشرين من مايو . عند ذلك ، أخذ بالمرستون يناشده - باسم مجده التالد ، الذي قد يشوبه اعتداء مفاجئ وباسم أفراد أسرته الذين قد تؤدي بهم سياسة المغامرة إلى الحرمان

(١) كتاب من كامبل إلى بالمرستون ، مؤرخ في التاسع من يولييه سنة ١٨٢٨ .

(٢) كتاب من كامبل إلى بالمرستون ، مؤرخ في الثاني عشر من يولييه سنة ١٨٢٨ .

(٣) كتاب من كامبل إلى بالمرستون ، مؤرخ في السابع عشر من يولييه سنة ١٨٢٨ .

من تراشهم - بأن يوافق على بقاء الحالة الراهنة . وقد قال له إنه إذا عمد إلى مهاجمة السلطان ، فستتحد الدول ضده وتتألب عليه ، للدفاع عن الباب العالى ، وأن عمله هذا سيصاب بالخيبة ، ويعنى بالفشل ، مما سيقذف بحظه فى ظلمات النسيان ، ويجعل مصير أسرته فى خبر كان . ولقد جاءت إجابة الدول (١) مؤيدة لنص كتاب الوزير الإنجليزى ، المحرر فى التاسع من يونيه سنة ١٨٣٨ . وقد سلم كامبل صورة منه إلى الباشا ، ثم عاد فى السابع من أغسطس لتلقى الرد ، وسبر غور الوالى ، وكشف نياته . لكن الباشا وعده بأنه سينتظر حتى تعجب الدول مطالبه ، مؤملاً من وراء ذلك فى كسب عطفها . ثم أكد أنه لا ينوى ارتكاب أى عمل من شأنه أن يعتبر عدائياً ، وأنه سيظل ملازماً حدود بلاده ، وسيظل أسطوله ظاهراً للعيان ، على مرأى من الجميع فى الإسكندرية . فلا يمكن إذاً أن يشتبك مع أسطول السلطان (٢) . وأخيراً أكد تأكيداً ملحاً أن الباب العالى ينشط لمشاكسته ، ويعمد إلى تدبير الاضطرابات فى ولاياته ، وهو يعلم علم اليقين أن الدولة العثمانية لها كل الأثر فى إثارة بلاد الشام . أما تمرد نجد ، فلديه الدليل القاطع على أن الديوان هو الذى أشعل سعيه . وتحت يده صورة كتاب حرره باشا بغداد ، يحض فيه المتمردين على الهياج ، باسم ولائهم للباب العالى . وقد أبلغ نص هذا الكلام إلى القناصل .

لم يشأ محمد على أن يستسلم للحالة الراهنة ، فأخذ يبحث فى حل مسألتى الاستقلال والوراثة . وبالرغم من إخفاقه فى محاولاته الأولى ، فقد التمس من فرنسا تعاوناً وتأيداً . ولكن حكومة لويس فيليب ، المعروفة باسم حكومة يوليه الملكية ، أوجست شراً من الارتباكات التى قد يؤدى إليها العدول عن « الحالة الراهنة » ، ففضلت الاستمسك بسياسة التحفظ ، إزاء مطالب الوالى . ومع هذا ، فقد أحيط محمد على بهالة من الإعجاب فى أوساط الرحالين الأجانب ،

(١) كتاب من كامبل إلى بالمرستون ، مؤرخ فى السابع من يوليه سنة ١٨٣٨ .

(٢) كتاب من كامبل إلى بالمرستون ، مؤرخ فى الحادى عشر من أغسطس سنة ١٨٣٨ .

نخص منهم بالذكر البرنس بوكاير - موسكاو .

وإليك ما كتبه يوماً ، هذا النبيل البروسي ، عن أماني الباشا :

« لكي يضمن محمد على مستقبله ، ومستقبل أسرته ، وليطمئن على مصير الأعمال الجلية التي أداها في حياته ، كان يرغب في أن يعترف له اعترافاً قانونياً ، بالاستقلال الذي كسبه بنفسه . وبدهى أنه كان على حق حين علل النفس بآمال من هذا القبيل . فالدول قد عملت في كل مكان ، وفقاً لهذه الروح .

« ألم تكن اليونان مملوكة للسلطان ملكاً شرعياً ، كمصر سواء بسواء ؟ ومع ذلك فهل الملك أوتون تابع حتى الآن للباب العالي ؟ وقد كان للسلطان حقوق شرعية على الجزائر ، كحقوقه على مصر . ورغم هذا ، فهل يعترف الآن لويس فيليب بسيادة تركيا على هذه الأراضي ، بحجة أنها كانت تزاو لها فيما مضى إزاء الداي ؟ لقد أصبح لمحمد على سلطة بلغت الغاية في القوة والاستقرار . فهو هذا العاهل الحقيقي للبلاد التي يحكمها ، حيث يتمتع بحرية واسعة ، واحترام عظيم ، أكثر من ذلك الذي يتمتع به الملك أوتون في اليونان ، أو الفرنسيون في الجزائر ، أو حتى السلطان في دولته بالذات .

« فلو أنه عرف كيف يستغل الظرف المواتي ، ولو أنه ، بعد أن كسب الحرب ، اتخذ اللقب المتفق مع الحقيقة ، باعتباره منتصراً ، ولو أنه وضع التاج على رأسه في قوة واستعلاء ، لعجز السيف ولعجزت الدبلوماسية ، عن انتزاعه ، بل ولما اجتريأت على محاولة انتزاعه . لكن الالتجاء إلى المفاوضة للحصول على أمر بعد أن عدل عن تحقيقه بوسيلة الجراءة والإقدام ، هو دليل على ضعف لا يدع مجالاً لأى أمل في النجاح ، ولو كان في جعبة صاحبه أسطع البراهين قاطبة .

« ورغبة في تشجيع استقلال اليونان ، استجابت الدول إلى نداء الشجاعة والفروسية . فتحفزت ، واعتقدت أن من حقها اقتحام معركة نافارين ، بينما كان السلام يعم العالم بأسره . فخلق بنا أن نتساءل ، هل كانت الدول على استعداد لإبداء مثل هذا العطف نحو استقلال مملكة الفراعنة ؟ ...

« ربما عمل بعض علماء الآثار وبعض هواة الاستطلاع التاريخي والجغرافي ،

مدفوعين بإخلاصهم للقضية . لكن الأساطيل والجيش لم تكن متاعاً حراً لأولئك الرجال وأمثالهم . ففى سبيل راحة أوروبا وآسيا ، وفى سبيل صالح الفنون والعلوم والحضارة الناهضة التى بزغ فجرها الحديد فى الشرق ، وأخيراً فى سبيل مصر نفسها ، دعونى أردد كلمات شاعرنا ومؤرخنا شيلر ، وكل ما أخشاه أن تنطبق على محمد على : « إن الذى رفضت قبوله من الزمان ، لن ترده لك الأبدية » (١) .

ما كان يخاف على الباشا أنه ترك الساعة المناسبة تفوت ، دون أن يجنى منها ثمراً . ورغم هذا ، فقد أخذ يتوهم أن فى مكتبته استغلال المنافسات الواقعة فى أوروبا ، عسى أن يجد بين ثناياها مخرجاً . بيد أن الحكومات الأوربية ، على الرغم من الانقسامات الشديدة والتحالفات العديدة القائمة بينها ، واجهته متحدة الكلمة ، مجتمعة الرأى ؛ بينما كان العداء المستحكم الحلقات الذى يضمه السلطان لمحمد على ، قد عمل عمله فى حل مصر على « التماس العدالة من الدول العظمى » . وقد أخذ السلطان محمود ينشد الأسباب والمعاذير ، لتبرير اعتدائه ، فقطع عليه الوالى السبيل ، بأن أبلغه استعداداه لأداء الجزية السنوية . ومن جهة أخرى ، أراد الباشا بعث الاطمئنان فى نفوس الإنجليز ، فأنبأ كامبل منذ شهر أغسطس ، بأنه يزعم زيارة مناجم الذهب فى سنار ، فى غضون أكتوبر ، ثم قرر أنه سيكون راضياً قنوعاً ، إذا وافق الديوان على الاعتراف بأبلولة مصر عن طريق الميراث ، إلى ذريته الذكور من بعده . ونظير هذا الثمن دون سواء ، سيعدل عن المطالبة بالاستقلال .

كانت إجابة الدول مطابقة لما ورد من حكومة سانت جيمس معنى ومبنى . لم يتمالك محمد على على شعوره فتميز غيظاً ، واضطرم حقدًا ، على أثر فشل مساعى ٢٥ مايو . وعندئذ أخذ يتحدث بلهجة شديدة لاذعة عن موقف الحكومات الأوربية .

وفى مذكرته المؤرخة فى الخامس من سبتمبر سنة ١٨٣٨ ، أكد الوالى أن

(١) بوكلى ، موسكاو « دولة محمد على » ثلاثة أجزاء (بالألمانية) سنة ١٨٤٤ وترجمة إنجليزية عنوانها « مصر فى عصر محمد على » لندن سنة ١٨٤٥ .

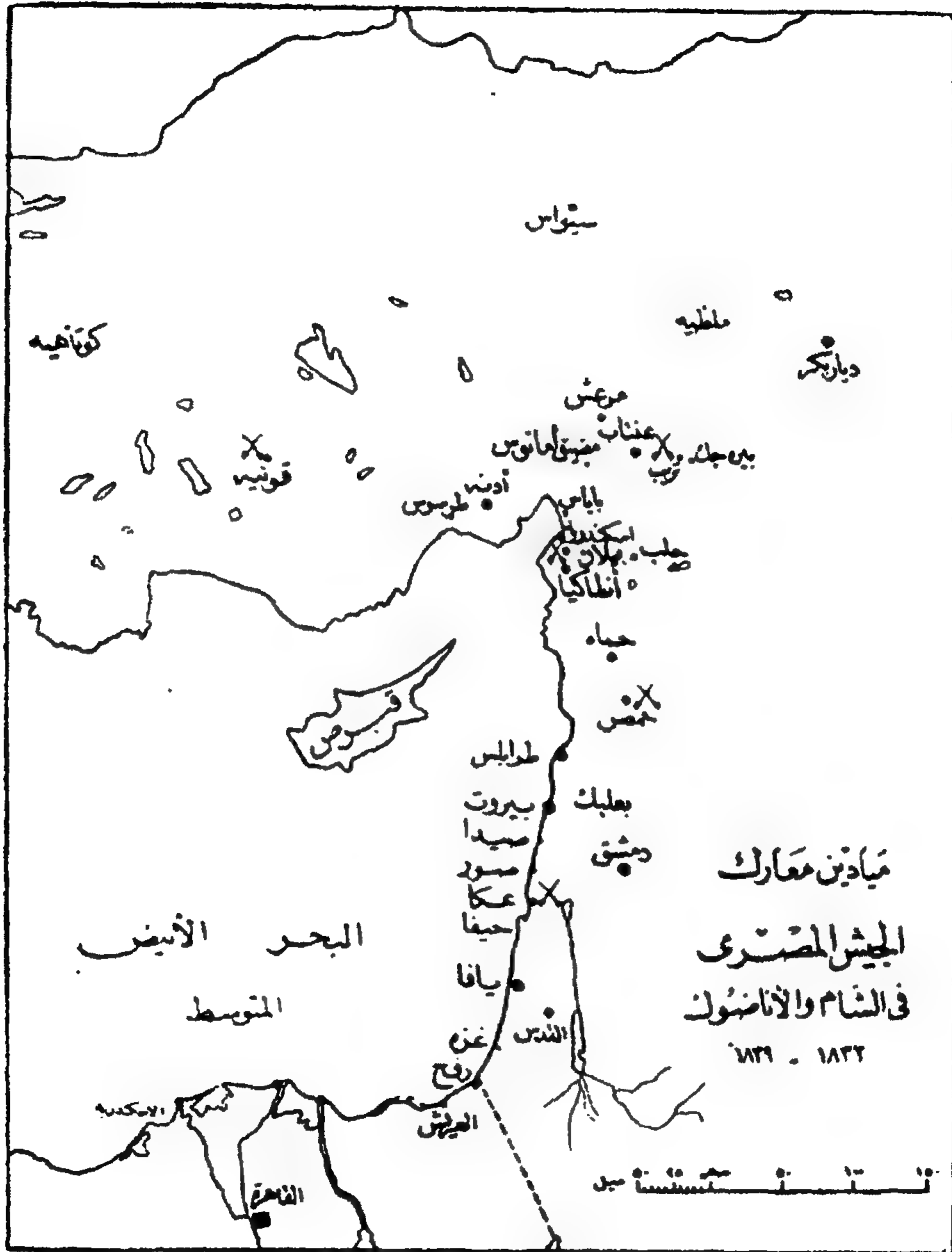
النظام الوراثى هو القمين بتحقيق آماله وأمانه جمعاء؛ فهو سيثبت مركزه ،
وسيجعل لسيادته أساساً قانونياً ، بأن يضمن انتقال مصر لورثته انتقالاً منتظماً .
واستطرد الوالى قائلاً فى مذكرته : « يأمل الباشا أن تحل مسألة الوراثة حلاً
موفقاً . وسيرضى بذلك إذا سويت المسألة ودياً ، عن طريق المفاوضة . ولكن
إذا لم ينجح واضطر إلى استلال السيف ، وامتشاق الحسام ، والتزول إلى ساحة
القتال ، فعندئذ لن يقتصر على إعلان نظام الوراثة فحسب ، بل واستقلال
مصر التام » .

كان هذا النداء هو المحاولة الأخيرة التى بذلها الوالى لكى يكسب أوروبا إلى
صفه ، ويحولها نحو تأييد دعواه . وهو يقدر بلا مرأى عجزه عن مقاومة الدول ،
إذا ما اتفقت ؛ وربما اختار لنفسه آئذ الاستشهاد فى ميدان الحرب وبذلك
تخلد ذكراه ، ويكتب اسمه بحروف من ذهب فى سجل الأبطال . ولكن مهما
تباينت الظروف ومهما اختلفت المناسبات ، فإن عزمه قد صبح على وضع حد
لحالة عدم الاستقرار هذه ، التى ناء أولاده بكلكلها وأثقلهم عبئها .
سافر محمد على إلى سنار ، فى الخامس عشر من أكتوبر ، كما أشار إلى
هذا فى حديثه إلى كامبل

* * *

وها نحن نرى روسيا ، وقد بدأت تفقد مركز « الدولة الأولى ذات الشأن »
فتبوءه إنجلترا . بل ها هى لندن تأخذ بيد الباب العالى فى دعواه ، بعد أن
استعرت نار الغضب فى نفسها ضد محمد على وبذلك . خدمت مصالحها
الخاصة أيضاً ، فحققت غرضين ، وأدركت هدفين .
وبدهى أن عطف الوالى على فرنسا كان يوغر صدر إنجلترا . وقد أخذ
التشكك والارتباب يملكان الإنجليز عند ما رأوا إحدى الدول البحرية تقترب
إلى طريق الهند .

كان فى مكنة فرنسا ، بوصفها حامية باشا مصر وحليفته ، أن تعتمد — فى
حالة وقوع نزاع — لا إلى قطع المواصلات بين بريطانيا العظمى ومستعمراتها



فحسب ، بل وإلى إقامة قاعدة بحرية شرق البحر الأبيض المتوسط ، مما يضمن لها السيادة على هذا البحر . ولكن ، منذ غزو الجزائر ، كسب الفرنسيون امتيازاً عظيماً ظاهراً غربى البحر الأبيض المتوسط ، فلم يسع لإنجلترا إلا التماس المعاذير لإضعاف باشا مصر ، فأخذت تتوسل بشتى الوسائل لإدراك غرضها . لقد حدثت احتكاكات عديدة بين حكومة سانت جيمس والوالى ، أثناء تقدم القوات المصرية نحو الخليج الفارسى ، مثال ذلك أن هذه القوات كانت قد دخلت فى سنة ١٨٣٤ فى وسط بلاد نجد ، فطلب بدو الخليج الفارسى معونة مصر ، للتخلص من القراصنة المنتشرين على الشاطئ ، انتشار الوباء فى جسم المريض . وقد استولت جيوش محمد على على جزيرة البحرين الكاثنة فى ذلك الخليج ، فقدمت بغداد عندئذ فروض الإخلاص والولاء إلى القائد المصرى خورشيد . لم تستطع إنجلترا أن تظل مكتوفة اليدين ، إزاء تقدم مصر فى منطقة شط العرب ، خصوصاً وأنها من أهم المراكز ، فى الطريق المؤدية إلى الهند . وما كان فى مقدورها السكوت على غزو محمد على لمنطقة القرات . وهكذا اضطر الوالى إلى النزول عن البحرين وعن العراق معاً .

وبينا رخصت الآستانة لبريطانيا العظمى ، بإنشاء خط حديدى يمتد من برزخ السويس ، تسهيلاً لمرور جنودها ، وتمهيداً لإنشاء مراكز دفاع فيها ، نرى محمداً علياً يرفض للإنجليز النزول فى أراضيه .

عجزت إنجلترا عن إيجاد منفذ عن طريق البر إلى البحر الأحمر ، فلم يسعها إلا محاولة الحصول على قاعدة لسفنها ، بالاستيلاء على منطقة عدن . لكن ملكيتها ما فتئت أن تزعزعت ، من جراء إغارات عصابات البدو الرحل . ورغبة فى درء محاولات الإنجليز الانتقامية ، عرض اليمنيون على محمد على ، بوساطة إمامهم ، منطقة صنعاء ، وهى على مقربة من عدن . وهناك أيضاً أقامت إنجلترا شتى العراقل والعقبات فقد عهد بالمرستون إلى الكولونيل كامبل ، إشعار الوالى تلميحاً ، بأن إنجلترا لن تسلم بوجوده فى اليمن ، فعليه الاكتفاء بالحجاز والحرمين الشريفين . وإزاء ذلك نزل محمد على عن صنعاء رغم أنه .

وفى استهلال سنة ١٨٣٨ ، بينا كان محمد على يتفاوض مع أوربا ، أخذ السلطان محمود يحشد تجمعات من جنوده فى سيواس ، عند حدود الشام ، ردًّا للمهانة والإذلال والتحقير ، التى نالته من جراء معركة كوتاهيه . وفى الآستانة أدرك السفراء أن الأزمة أصبحت قاب قوسين أو أدنى : لقد شحذ روسين همته ، وبذل أقصى طاقته للدفاع عن السلام . وكانت النمسا تتوجس شرًّا من احتمال حدوث حرب جديدة . وكانت إنجلترا ، على عكس ذلك ، مستمرة فى التحريض لنقض « الحالة الراهنة » . ولقد فاقت روسيا فى التحمس ، وبذتها فى هذه الناحية ، وأخذت تتمنى من صميم قواها وقوع نزاع بين الباشا والسلطان . ولا غرابة فقد نصت معاهدة انكيار سكيليسى على أن « الحالة الراهنة » من شأنها أن تتيح لروسيا المحافظة على وظيفة الدولة الحامية . أما إذا وقع اشتباك ، فلن تصبح وحدها صاحبة السيادة ؛ بل سيتسنى للسلطان ، بعد أن يتخلص من تهديد تابعه ووعيده ، أن يتفرغ للدفاع عن حدوده الأوربية ، ويمكِّن مركزه فى ولايات الدانوب .

بدأت إنجلترا تحاول تبرير تدخلها . ولما كان بونسونبى حائزاً على ثقة بالمرستون ، كاملة غير منقوصة ، فقد أخذ يعمل فى الآستانة مستقلاً برأيه ، حرّاً طليقاً ، لا تربطه أية قيود . بل ولم يحجم عن مخالفة تعليمات وزارة الخارجية البريطانية . فهو يكره باشا مصر ، ويعتبره العوبة فى أيدي فرنسا . لذلك لم ين فى بذل كل غال ومرتخص لينال عطف الديوان . وقد أخذ يتملق السلطان ، بأمل إبرام معاهدة تحالف هجومية دفاعية بين إنجلترا والباب العالى .

لكن هذا التقرب أحدث شعوراً من القلق فى روسيا ، إلى حد جعلها توجه لتركيا تحذيراً بمذكرة سرية ، صادرة فى شهر مارس سنة ١٨٣٦ ، ومستندة إلى معاهدة انكيار سكيليسى . ولم تمالك روسيا غضبها عند ما رأت إنجلترا تحصل على حق الملاحة فى الفرات ، وحق إنشاء خط حديدى يجتاز برزخ السويس . فهددت السلطان بالانضمام إلى صف محمد على ، ومؤازرته ومناصرته ، إذا ما أدى هذا الاحتكاك إلى نزاع بين مصر والإنجليز .

بيد أن الاتفاق بين السفير البريطاني والديوان يسهل لإنجلترا وتركيا مكافحة روسيا مكافحة فعالة . وفي أغسطس سنة ١٨٣٨ ، وقع بين إنجلترا وتركيا اتفاق تجارى ، كان غرضه الحقيقى هو إيقاع الضير والضميم بباشا مصر . ومنذ سنة ١٨٣٦ ، حاول الأميرال روسين ، مراراً وتكراراً ، تجديد الامتيازات . لكن المفاوضات أخذت تسير فى مهل وبطء . وها هو بونسونبى يضمن التجديد بإضافة مادة تجارية : ذلك لأن السفير البريطانى قد بين للباب العالى أن إلغاء الاحتكار التجارى فى الدولة العثمانية ، سيعترب عليه تقويض الدعائم المالية لباشا مصر ، ونضوب أهم منهل لموارده ، فيضعف نفوذه من جراء ذلك . ولا غرو ، فقد أسس محمد على نظام الاحتكار التجارى فى بلاده ، فأصبح هو الشارى الوحيد ، وهو البائع الوحيد . كان يصدر دون سواه جميع السلع إلى أوروبا ، وكانت الديون المستحقة له فى البلاد الشارية ، تيسر له الحصول على المهمات الضرورية لتقوية أسطوله .

لم يتردد السلطان فى إبرام كل ما طلب إليه إبرامه ، توقعاً لانتهيار موارد تابعه المالية . وقد نال أيضاً زيادة فى رسوم المكوس ، نظير إلغاء رسوم الامتياز ورسوم المرور (ترانزيت) .

لم تصدق فرنسا على تجديد الامتيازات إلا فى الثالث عشر من نوفمبر سنة ١٨٣٨ . أما باشا مصر ، الذى وضع هذا الاتفاق للمساس به ، فتقبله عن طيب خاطر ، فلن يعدم وسيلة لدرء نتائجه : ولقد حظر عليه أن يكون التاجر الوحيد فى البلاد ، لكن أحداً لم يمنعه من أن يكون المالك الوحيد ، وأن يبيع ما يشاء وما يروق له من محصولات أراضيه . ورغم ذلك ، فإن المعاهدة المبرمة أدت إلى توثيق عرى الصداقة بين إنجلترا والباب العالى ، مما ساعد بونسونبى على الاستمرار فى سياسته .

كان بونسونبى يأمل فى استخلاص ثلاث فوائد ، من الخلاف الواقع بين السلطان والباشا . الأولى هى أن يهدم النفوذ الروسى ؛ والثانية أن يفرض على مصر فرمانات ملائمة للمصالح البريطانية ؛ والثالثة أن يسىء إلى مركز فرنسا فى الشرق

الأدنى ، عن طريق إضعاف باشا مصر .

وحقيقة الأمر أن تأييد بونسونى لمراعى الباب العالى الحرية لم يطبع بطابع رسمى . فقد كان يعمل بطريق غير مباشر ، مقتصرأ على إشعار الدولة العثمانية بأن إنجلترا لن تعارض فى اتخاذ أى تدبير ضد محمد على . وعند ما ستستعر نار الحرب ، سيقول مترنيخ عن بونسونى : « لا نستطيع الشك فى أن قسطه كان الأوفر ونصيبه الأجزل ، فى إثارة السلطان على بقاء « الحالة الراهنة » ، وعلى استمرار معاهدة صلح كوتاهيه . . . وتحقيقاً لهذا الغرض ، لمحع للسراى بأمل الوصول إلى عقد معاهدة هجومية دفاعية بين الباب العالى وبريطانيا العظمى ، وهى المعاهدة التى كانت - وفقاً لتقديراته - ستؤدى إلى موازنة التحالف الدفاعى المبرم فى انكيار سكيليسى بين الباب العالى وروسيا ، بل وستنتهى إلى إلغائه» (١) . وذكر أيضاً ما يأتى : « إن مشكلة الساعة ناشئة عن ألوان التحريض التى عمد إليها اللورد بونسونى فيما مضى ، وعن تهاون اللورد بالمرستون ، المشترك معه فى ذلك » (٢) .

والحقيقة التى لا مرأى فيها ، هى أنه إذا لم يكن فى مقدور بالمرستون أن يقحم نفسه فى هذا الطريق الخطر الوعر . فأقل ما كان يستطيعه هو أن يغمض عينه عما يحاك فى الآستانة من الدس وما يدبر فيها من الإيقاع . فرغبة فى استبعاد الخطر الروسى والخطر المصرى على السواء ، درج الوزير الإنجليزى على سياسة رسمية قوامها إدماج معاهدة التاسع من يولية سنة ١٨٣٣ ، فى اتفاق عام . وإليك ما كتبه فى هذا الصدد إلى بونسونى (٣) : « إن تهديدات محمد على الحادثة الآن ، تتيح على ما يبدو ، فرصة ثمينة مرتقبة ، وظرفاً مواتياً ينبغى أن يغتنم ، للقيام بمحاولة من قبيل ذلك . فربما تذرع الباب العالى بهذه التهديدات ليطلب إلى إنجلترا وفرنسا والنمسا وبروسيا وروسيا الاشتراك معه فيما تطلبه الحالة من تسويات ، للمحافظة على استقلال الدولة العلية . »

(١) كتاب إلى الكونت أبونى ، مؤرخ فى الرابع عشر من يولية سنة ١٨٣٩ .

(٢) كتاب إلى الكونت أبونى ، مؤرخ فى الحادى والعشرين من يولية سنة ١٨٣٩ .

(٣) كتاب من بالمرستون إلى بونسونى ، مؤرخ فى الثالث عشر من ديسمبر سنة ١٨٣٨ .

تلك كانت سياسة إنجلترا: سياسة سلم في لندن وسياسة حرب في الآستانة ... وهكذا بعد أن بذل بونسونبي النصيح إلى السلطان بامتشاق الحسام واستلال السهام ، عاد فأنذره بالخنوح إلى السلام ، عملا بتعليمات الوزارة البريطانية . والله در المستشار النمساوى الذى لاحظ فى حسرة ومرارة « أن مثل هذه السياسة قمينة بتعكير الصفاء والسكينة والهدوء فى العالم قاطبة » (١) .

(١) كتاب من مترنيخ إلى الكونت ابوفى ، مؤرخ فى الحادى والعشرين من مايوسنة ١٨٣٩

الفصل السابع

تدخل أوروبا في المسألة الشرقية

الحملة السورية الثانية - محادثات فيينا ولندن

١٨٣٩ - ١٨٤٠

أخذت شؤون الشرق ، ابتداء من شهر مايو سنة ١٨٣٩ ، تثير الفزع وتحدث الهلع في أوروبا . فها هي إنجلترا تعزز قواتها شرق البحر الأبيض المتوسط ، وما هو وزير بحرية فرنسا يطلب فتح اعتماد مقداره عشرة ملايين لتقوية الأسطول ، بينما ترددت الشائعات ، وتواترت الذائعات ، بأن ربحي القتال بدأت تدور فعلا في بلاد الشام .

وفي سبيل تهذئة الخواطر ، نشر كتاب مرسل من باغوص بك (١) إلى أرتين بك ، أمين السر الأول لمحمد علي ؛ لقد كشف هذا الكتاب أن القوات العثمانية الميممة شطر بيرلتنحصن فيها ، هي التي بدأت بالاعتداء . ولكن باشا مصر شاء أن يظل الحق إلى جانبه ، والقانون في صفه ، فحظر على ابنه إبراهيم ، اتخاذ أى تدبير ، قبل التيقن من نوايا خصمه . ولكن الأقاويل ما زالت تنتشر ، مؤكدة أن خمسين ألف جندي من جيش السلطان قد اجتازوا نهر الفرات ، متجهين إلى بير .

لقد ظل محمد علي محتفظاً في الشام بنصف قواته ، أى بحوالى مائتى ألف رجل ، وهي تمتاز على الجيوش العثمانية ، بالقيادة الحازمة ، والتدريب المماز ، والمران الطويل . ويقال إن الأتراك قد ساروا قدما حتى بلغوا شط العرب ، وعلى

(١) باغوص بك وهو من أصل أرمنى ، شغل وظيفة وزير الخارجية في عصر محمد علي ، وسيصبح ابن أخيه ، نوبار باشا ، وزيراً للخارجية في عصر الخديو إسماعيل .

رأسهم خورشيد باشا ، الذى ما قئى يناصب محمدا عليا العداء ، ويضممر له الحقد والبغضاء .

وكان لإنجلترا مآخذ جديدة ضد الوالى . فقد رفض الباشا طلب القنصل الإنجليزى العام ، المستر كامبل ، الخاص بمرور ستة آلاف جندى من الجيش البريطانى ، فى الأراضى المصرية . ومن جهة أخرى ، لم يسع وزارة لندن إلا الاحتجاج على زحف خورشيد نحو الخليج الفارسى ، مهددة بقطع العلاقات السياسية مع الباب العالى ، إذا استمر تقدم الجيوش العثمانية .

هذا وقد فتحت السياسة البريطانية فى الشرق ، مجالا للنقد اللاذع . فأخذوا يقولون إن لندن روعت من تقدم الروس صوب بلاد فارس ، فعمدت إلى فتح طريق أقصر إلى الهند ، بالسيطرة على برزخ السويس .

وتناول هذا الموضوع المحرر السياسى لمجلة العالمين « رينى دى دو موند » فذكر أن هذا الطريق « التجارى العسكرى فى آن واحد ، يجب أن يمتد من شاطئ البحر فى مصر ، إلى البحر الأحمر » . وبديهي أن هذه الفكرة هى التى دفعت إنجلترا إلى المحاولتين اللتين أشرنا إليهما — واللتين منيتا بالفشل الذريع والإخفاق المريع — وهما الطلب الخاص بمرور ستة آلاف جندى ، ومشروع إنشاء خط حديدى من القاهرة إلى السويس ، على حساب بريطانيا العظمى . وقد استند هذا الطلب الأخير ، على أهمية البريد المرسل من لندن إلى الممتلكات البريطانية فى المحيط الهندى . لكن باشا مصر رأى أن هذا « الطريق التجارى » معرض للتحويل يوماً ما إلى « طريق عسكرى » . بيد أن بريطانيا العظمى ، إذ استولت على عدن ، أرادت أن تضمن لنفسها ، عند مدخل البحر الأحمر ، مركزاً استراتيجياً منيع المرتقى ، شامخ الذرا . وقد جاء فى « مجلة العالمين » أن « الرأس الثانى لهذا الخط هى الإسكندرية ، إذ ستتيح لإنجلترا إذا امتلكتها ، أن تدرك السويس عن طريق النيل ، من رشيد إلى القاهرة ، أو بإنشاء خط حديدى . كما ييسر لها الوصول إلى الفرات باجتياز الشام إلى بير ، حيث يقع آنذاك الاشتباك بين الأتراك والمصريين . وإذا ما أدركت الفرات ، استطاعت مد مواصلاتها إلى

خارق ، وهى التى استولت عليها : فى الخليج الفارسى . وإننا لا نعيد قيد أنملة عن الصواب . إذا وجهنا النظر إلى الارتباك الشديد الذى منيت به المسألة الشرقية ، من جراء مرامى إنجلترا الحالية ، ومقاصدها الراهنة ، (١) .

وهذا المقال يدل دلالة واضحة على ما اتصفت به السياسة البريطانية من ثبات لا يوهنه مرور الأيام . ومثابرة لا يضعفها كر الأعوام . فالأغراض التى لم توفق إلى تحقيقها فى سنة ١٨٣٩ . ستدركها باحتلال الإسكندرية ووادى النيل ، سنة ١٨٨٢ . ثم بالاستقرار فى فلسطين . سنة ١٩١٧ . وأخيراً بعد مغادرتها رسمياً القاهرة والقدس ، بإبقاء حاميات فى العقبة وعلى قناة السويس ، وبمحالفات مبرمة مع شرق الأردن ، ومصر والجامعة العربية .

• • •

وفى مايو سنة ١٨٣٩ . كانت الآمال معقودة فى استمرار « الحالة الراهنة » بين السلطان ومصر . وقد عمدت إنجلترا إلى مضاعفة قواتها فى بحار الشرق ، بينما أخذت تجمعات الجنود فى روسيا تحشد . وتحركاتها تنظم .

وفى الخامس والعشرين من مايو . ذاع الخبر فى صحف الغرب كلمح البصر وخطفة البرق ، ينبئ باستئناف القتال بين الجيش التركى والجيش المصرى . ثم جاء كتاب أرتين بك ، فبدد بعض المخاوف ، مؤكداً أن الجيش العثمانى هو الذى تقع عليه تبعه الاعتداء ، باجتيازه الفرات . ولقد قسمت جنود السلطان إلى ثلاث فرق ، اتجهت الأولى صوب بير . والثانية إلى الشاطئ الأيسر للنهر ، فى انتظار الإمداد ، الذى وعد به باشا بغداد . أما الثالثة . فكلفت بحراسة مضائق جبال طوروس .

وما كاد السلطان يتحقق من قوة استعدادده . حتى أصدر أمره إلى حافظ باشا بدخول الشام . وبدأ تحرك الجيش فى الثالث عشر من أبريل . فوصل الفرات فى الحادى والعشرين . وعندئذ أخذت جنود إبراهيم تتقدم ، مركزة قواتها حول حلب . ثم التقى الجيشان فى الرابع والعشرين فى سهول نزيب . حيث وقعت معركة

(١) راجع : « مجلة العالمين » ، ١٥ مايو سنة ١٨٣٩ .

حامية الوطيس . تقاربت فيها الفئتان ، وتدانى الفريقان ، واختلط الحابل بالنابل وانتهت بتدمير الجيش التركي . وإبادته عن بكرة أبيه . وقد فر حافظ باشا والضباط البروسيون . تاركين أسلحتهم وأمتعتهم في ميدان القتال . وهكذا استطاع إبراهيم أن يرسل إلى والده نشرة رسمية عن الانتصارات جاء فيها : « أردت ملاحقة العدو ، لكنني لم أجده » . وقد ترقى السلطان محمود بعد مضي يومين ، في الثلاثين من يونيو . دون أن يعرف شيئاً عن الكارثة التي لحقت بجنوده فتجاوبت أصداؤها ، وتحدثت عن هولها الركبان . وقد خلفه على العرش عبد المجيد ، أرشد أبنائه ، ولم يتجاوز السادسة عشرة من عمره (١) .

وقد كان اعتماد الأتراك الوحيد منوطاً بتسامح المنتصر ، وكرم الفاتح . لكن صلحاً يملئ شروطه محمد على ، سيهدم آمال الدول العظمى ، ويقضي قضاء مبرماً على الخطة التي اتفقت عليها وقتئذ إنجلترا وفرنسا والنمسا .

لقد أصبح مركز إبراهيم قوياً ثابتاً لا يتزعزع ، بعد انتصاره في نزيب (٢) . فاحتلال أورفة أتاح له قطع المواصلات المؤدية إلى ولاية ديار بكر ، العظيمة القدر ، الجليلة الخطر . وهكذا ، فتح أمامه طريق بيزنطة . لقد جن الجيش التركي رعباً ، وارتعدت فرائصه ، فعجز الجيش المصري عن ملاحقة فلوله الضئيلة ، ولم يدركها إلا في قيصرية . ويقال إن إبراهيم كان في إمكانه ، غداة موقعة نزيب ، الاستمرار في الزحف حتى يصل إلى أبواب الآستانة . لقد كان

(١) لقد أنهك السلطان محموداً الإفراط على اختلاف أنواعه ، فاضمحلت صحته ، وضعت بنيته . ثم سلم نفسه إلى أيدي بعض الدجالين فمجلوا منيته ، وقربوا نهايته . أما عبد المجيد ، فبالرغم من تكوينه الهزيل ، فقد امتد عهده إلى سنة ١٨٦١ . وكان هو آخر صنو من سلالة آل عثمان . ويقول سانت أولير إن إعلان توليته باديشاه وأميراً للمؤمنين ، قوبل بدهشة عظيمة . فقد عجز عن القيام بالحكم لحداثة سنه ، فاختر للصدارة العظمى خسرو باشا ، خد م محمد على المتيد .

وقد زاول خسرو وصاية حقيقية على العرش ، وشرع في إعادة تنظيم الديوان .

(٢) ويرى المسيو فرنسوا شارل رو أن الماريشال سولت تحمل مسؤولية جسيمة بمنحه إبراهيم من اجتياز جبال طوروس ، وإيفاده الكابتن كاي ياوره ليحول بينه وبين قطف ثمار انتصاراته . فبتصرفه هذا ، قد وجه ضربة قاضية إلى أعمال محمد على ، «دون أن يستغل لمصلحته هذا الامتثال لرغبة الدول » . وقد ظهرت فيما بعد نتائج الخطأ الذي ارتكبه آنفذ الحكومة الفرنسية . راجع : فرنسوا شارل رو « مصر من سنة ١٨٠١ إلى سنة ١٨٢٢ » ص ١٨٤ . ١٨٨ .

نقوده الأدبى لا يقاس به نقود ، وصيته الرنان لا يضارعه صيت . بيد أن أوربا كانت مأخوذة بمركز إبراهيم الحقيقى ، كما يتبين من شهادة برييه^(١) .
ربما صبح القول بأن الأتراك لم يكن فى مقدورهم بذل أية مقاومة فى طريق كوتاهيه . غير أن العقبة التى كان يخشاها إبراهيم هى تلك التى تنتظره فى أثناء تقدمه نحو عاصمة الدولة العلية .

لقد أعلنت وفاة السلطان محمود فتغير وجه التاريخ . وإليك ما كتبه برييه فى هذا الصدد : « ربما كان سكان الأناضول ، منذ أيام معدودة ، على أهبة لإعلان الثورة ، عند اقتراب إبراهيم باشا ظافراً منتصراً . لكن هذا الحادث ، أى وفاة السلطان محمود ، أخذ همتهم وثبط عزيمتهم . ولا غرو ، فقد كان لهم لدى السلطان المتوفى ، مأخذ أصبح لا وجود لها ، فضلاً عن أن تولية السلطان عبد المجيد ظهرت لهم كبارقة أمل فى الأفق ، وكضمان لحسن المصير . هذا ولو أن إبراهيم اندفع فى طريقه ، لترك وراءه ثورة مشتعلة ، قد تؤدى إلى تمرد سكان الشام جميعاً ، عقب مغادرته الحدود السورية .

« ولقد بدت نتيجة انتصار نزيب عجيبة فى نظر الأهالي ، فتملكتهم الدهشة ، وانتابهم الذهول ؛ فما كادوا يصدقون أنه حدث ، حتى بعد مضي زمن طويل على وقوعه . ولا غرابة فالذين انغمسوا فى الثورات السابقة ، أخذوا بالانتصارات الضئيلة التى سجلها الأتراك بادئ ذى بدء فى عيتاب ، والتى بولغ فى أهميتها ، فاندفعوا فى طريقهم اندفاعاً جعلهم يفضلون المخاطرة بكل شئ على الخضوع والتسليم »^(٢) .

وعدا هذه الأسباب التى كما يقول برييه ، لا يستطيع تقديرها حق قدرها إلا من شهدوا المواقع بأنفسهم ، فقد كان إبراهيم مفتقراً إلى وسائل الانتقال افتقاراً

(١) فردينان برييه (١٨١٢ - ١٨٨٢) ، ولد فى استافاييه ، وهو ضابط سويسرى ، أصله من ولاية فريبورج ، انخرط فى ملك الجيش المصرى ومنع رتبة اليوزباشى ، وكان ياوراً لسليمان باشا . وقد وضع عدة مؤلفات ، منها قصة لحملة الشام الثانية التى اشترك فيها ، ولانتصار نزيب (راجع الملحق السابع) .

(٢) راجع ف برييه - وصف لم يسبق نشره للحرب بين تركيا ومصر فى سنة ١٨٢٩ .

تاماً ، الأمر الذى جعل تقدمه عسيراً ومتعذراً ، جم المآزق والمهالك ، وسط بلاد مرت فيها الجيوش العثمانية فجعلتها خراباً يباباً ، وتركها أطلالا تنمى من بناها .

« لقد كان إبراهيم حازماً وحصيفاً ، عند ما اكتفى باحتلال بعض المراكز الضرورية لتموينه ، احتلالاً مؤقتاً ، وذلك قبل قدوم كاجي ، مبعوث الماريشال سولت ، طالباً وقف تقدم الجيوش المصرية . ولا غرو فلو أن تدبيراً واحداً أخطأه التوفيق ، لاكتسح انتصاراته الباهرة ، وهو أمر أدركه إبراهيم تمام الإدراك ، وفهمه حق الفهم ، رغم شعوره بقوة الخارقة ، وبتفوقه العظيم . أما الاعتقاد السائد ، بأن الجيش المصرى توقف عن السير من قلب آسيا الصغرى ، إلى ضفاف البسفور ، نتيجة لتدخل الحكومة الفرنسية ، دون سبب آخر ، فهو خطأ جسيم ، رغم ذبوعه بين العامة . لم يكن قصد إبراهيم قط ، توسيع ممتلكاته فى الشام بغزو مناطق لا يستطيع الاحتفاظ بها . بل كان كل همه ، منذ تلك الآونة ، هو الوقوف عند ممتلكاته الحالية ، على أن يتخذ من التفرع الأخير لجبل طوروس ، بجوار الفرات ، حداً طبيعياً لبلاده شمالاً . ولقد كانت مضائق قلق بوغاز محصنة تحصيناً محكماً منيعاً . وكان القائد المصرى يريد ، إلى جانب ذلك ، تأمين الدفاع عن الطريقين الوحيدين من جبل طوروس إلى الفرات ، وهما مضيقا الأرصوصى وكوجوك بوغاز »

* * *

تخرج مركز الحكومة التركية ، فبلغ بها الضيق أشده ، ووصل بها الضنك أقصاه ، بعد أن انقلب عليها الدهر ، وألتم بها حوادث الزمان . وكان فى مقدور محمد على أن ينال اعترافاً بانتصاراته وإقراراً بفتوحاته . ولكن الدول العظمى عادت فتدخلت لتنازعه ما غزته جيوشه المظفرة ، وما كسبته جنوده المنتصرة . وفى تلك الآونة ، لقيت مقاومته عامل تشجيع بمحض المصادفة ، ألا وهو الحياة التى ارتكبتها أمير البحار العثمانى أحمد باشا ، عند ما يم بشراعه صوب الإسكندرية ، لتسليم الأسطول التركى بأسره إلى والى مصر . وكان هذا الأسطول يشمل ثمانى سفن كبيرة واثنى عشرة فرقاطة . وقد بادر الصدر الأعظم خسرو باشا ، دون

تردد ، إلى إيفاد الرئيس أفندى عاكف ، ليعرض على الوالى شروط الصلح .
وعاكف هذا هو الذى كان استبعد قبل ذلك ، تحقيقاً لرغبة بونسونى . ويرمى
بداً انهيار تركيا يدنو رويداً رويداً .

لكن إنجلترا كانت تتوجس خوفاً من وجود إبراهيم فى الآستانة . أما فرنسا ،
فقد أخذت تخشى على محمد على من أن يؤدى به الطمع إلى خسارة ما جمع ،
فيذهب الطريف بالتالد . وهكذا تدخل سفراء الدول العظمى فى الآستانة ،
بين المتحاربين ، عند ما شرعوا فى المفاوضة . لقد طالب محمد على ، فى إلحاح
وإصرار ، بإقالة خسرو ، وتعيين آخر فى منصبه . وما لبث الصدر الأعظم
أن شعر فجأة بقوة شكيمه ، وشدة بأس ، للدفاع عن مستقبله المهدد ،
وعن مصير تركيا الذى أصبح على كف القدر . ورغبة فى تشجيع الباب العالى ،
بعث مترنيخ إلى السفير النمساوى فى الآستانة ، بكتاب طالباً إليه وقف المفاوضات
إلى أن يدعى مؤتمر للانعقاد فى فيينا . وقد كتب بوفيل بهذا المعنى إلى بونسونى .
واستخدم سانت أولير نفوذه^(١) ، لإقناع روسين بالانضمام إلى زملائه .

وفى السابع والعشرين من يوليو سنة ١٨٣٩ ، سام روسين إلى الديوان ،
باسم فرنسا وإنجلترا وبروسيا والنمسا وروسيا ، مذكرة مشتركة^(٢) هذا نصها :
« لقد وردت إلى موقعى هذه المذكرة ، تعليمات من حكوماتهم مرخصة لهم بأن
يقرروا أن الاتفاق على المسألة الشرقية تام بين الدول العظمى الخمس . لذلك
ينصحون الباب العالى بوقف كل تصميم نهائى وبانتظار نتيجة الاهتمام الموجه
إليه من حلفائه . »

أعرب الصدر الأعظم خسرو لروسين عن شكره الجزيل ، واعترافه بالجميل ،

(١) سانت أولير (لويس كلير دى بوبوال كونت دى) دبلوماسى وكاتب فرنسى (١٧٧٨ -
١٨٥٤) سفير فى فيينا ، من سنة ١٨٣٤ إلى سنة ١٨٤١ وفى لندن من سنة ١٨٤١ إلى سنة
١٨٤٧ . ترك « ذكريات » طريقة تولى نشرها المسيو تيسو فى سنة ١٩٢٥ .

(٢) فى الثالث والعشرين من يولييه ، أى قبل ذلك التاريخ ، كان سانت أولير وبوفيل
ومترنيخ قد تبادلوا المذكرة الآتية : « تتمهد الدول الثلاث تعهداً صريحاً بالمحافظة على كيان الدولة العثمانية ،
وبعدم التوسع على حساب أراضيها ، أية كانت ما قد تؤدى إليه حوادث الحرب القائمة مع باشا مصر ،
أو وفاة السلطان محمود ، من ثورات فى الشرق »

في عبارات صادرة من أعماق قلبه ، ومن صميم قواده . ثم بعث إلى محمد على بكتاب جاء فيه ، أنه بعد جهد الدول العظمى الخمس وسعيها الحثيث ، ولا يستطيع الباب العالي صرف النظر عن نصيح حلفائه ، دون الإخلال بالاحترام الواجب نحوهم . فهو إذاً يترك الأمر لتحكيمهم .

* * *

ظلت المفاوضات مستمرة في فيينا ، تحت رئاسة مترنيخ ، حتى صدور المذكرة المؤرخة في الخامس والعشرين من أغسطس ، (وهي التي وجه فيها بالمرستون تعليماته إلى بوفيل^(١) بأن يعمل ، بالاتفاق مع باقي السفراء ، على حل المسألة المصرية ، وإعادة الأسطول التركي) . ولكن انقلاباً سياسياً حدث سريعاً وسيحول دون عقد الاتفاق الأوروبي جلساته في النمسا فيلثم في لندن .

وفي غضون شهر أغسطس ، تبين للوزارة في بطرسبرج أن احتكاكاً حدث بين باريس ولندن . فقد اعتقد نسلرود أنه من الميسور عليه فصح الاتفاق بين فرنسا وإنجلترا لصالحه . وبينما أحاط القيصر نقولا وزارة سانت جيمس بعطفه السابع ، كان موغر الصدر على لويس فيليب ، وكان يعتبره مجرد مغتصب للعرش ، جالس عليه عنوة واقتداراً .

ولا غرابة في ذلك ، فقد كانت حكومة يولييه الملكية متحرزة من روسيا ، إلى حد يفوق تحرز إنجلترا . وسبق أن طالبت ، في شدة وإصرار ، بحرية دخول الدردنيل ، للسفن الحربية الفرنسية والإنجليزية . ومنذ اليوم السابع والعشرين ، أنهى إلى اللورد كلانريكارد^(٢) ، بأن مندوباً خاصاً ، هو البارون برونو^(٣) سيبحر إلى لندن ، للمناقشة في وسائل العنف ، المزمع اتخاذها لإزاء باشا

(١) السير فردريك لامب ، الذي أصبح بعدئذ لورد بوفيل (١٧٨٣ - ١٨٥٣) ، دبلوماسي إنجليزي ، شقيق زوجة بالمرستون (الذي اقترن بشقيقته في سنة ١٨٣٠) قائم بأعمال في نابولي ، سكرتير مفوضية في فيينا ، وزير مفوض في بافاريا ، وفي إسبانيا وفي البرتغال ، سفير في فيينا (١٨٣١ - ١٨٤١) وكان أيضاً شقيق رئيس الوزراء ، اللورد ملبورن .

(٢) الريك جون لورد كلانريكارد (١٨٠٢ - ١٨٧٤) وكيل وزارة الخارجية من سنة ١٨٢٦ إلى سنة ١٨٢٧ ، ثم سفير في روسيا .

(٣) أرنست فيليب بارون دي برونو ، ولد في درسدن سنة ١٧٩٦ ، توفي في دارمستادت =

مصر . هذا وكان نسلرود قد وعد بأن روسيا لن تخذل إنجلترا .
وعند وصول تعليمات بالمرستون إلى فيينا ، في الخامس والعشرين من أغسطس ،
تبين لبوفيل أنه هو الوحيد الذى يحمل تفويضاً لاتخاذ إجراء ما ، ضد الباشا .
فقد كان على سانت أولير أن يرجع إلى حكومة باريس ، لتلقى تعليماتها ، بينما كان
المارشال سولت^(١) يرغب عن حل المشكلة في فيينا . وما زالت النمسا منساقة
لروسيا ، في جميع الشؤون المتعلقة بالبوسفور . وبدهى أن فيكلمونت^(٢) - الذى
حل محل مترنيخ في أثناء مرضه - ما فتئ يقول إنه على استعداد لتطبيق وسائل
العنف ، بالاتفاق مع إنجلترا ، كما أنه متأهب لحمل روسيا على الانضمام إليهما .
لكن شيئاً واحداً وقف حجر عثرة في طريقه ، وعقبة كأداء في سبيله ، ألا وهو
وجود الأساطيل الإنجليزية والفرنسية في الدردنيل . فإذا ابتعدت ، قدمت روسيا
معونتها^(٣) . ثم أخذ يبذل لبوفيل النصيح ، ويزجى له الإرشاد ، عسى أن يقوم
بمحاولة أخرى لدى فرنسا ، فيتسنى لسانت أولير أن يعمل حرّاً طليقاً في فيينا ،
ويوجه تعليماته إلى السفن الحربية . فإن فشل ، انفردت إنجلترا والنمسا بالعمل .
ولقد اتضح لبوفيل تعذر الوصول إلى أى اتفاق . ولما كانت التعليمات الصادرة في
الخامس والعشرين من أغسطس غير كافية ، فقد طلب إلى بالمرستون موافاته
بأخرى .

وفي لندن ، أخذ سياستيانى ينشد اتفاقاً مع وزارة سانت جيمس ، وقد أبلغه
بالمرستون في الرابع من سبتمبر ، التعليمات الواردة إلى بوفيل ، في الخامس
= سنة ١٨٧٥ ، دبلوماسى روسى من أصل ألماني ، سكرتير مفوضية في لندن ، ومستشار في الآستانة ، ثم
وزير في برلين ، ثم سفير في لندن من سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٨٥٤ ، ثم من سنة ١٨٥٨ إلى سنة
١٨٧٤ .

(١) سولت (نقولا دوق دى دالماسيا) مارشال فرنسا ، ولد في سانت امانس لاباتيد ،
وكانت له اليد الطولى في انتصار أوسترليتز ، وامتاز في أسبانيا وفي يوم تولوز (١٨١٤) كان وزيراً
للخارجية في عصر الملك لويس فيليب (١٧٦٩ - ١٨٥١) .

(٢) الكونت دى فيكلمونت (١٧٧٧ - ١٨٦٧) ضابط ودبلوماسى نمسوى ، قاد فرقة
فرسان في إسبانيا ضد نابليون ، وزير في السويد (١٨١٦ - ١٨٢٠) مبعوث ثم سفير في بطرسبرج
(١٨٢٨ - ١٨٣٩) ، وزير دولة في سنة ١٨٤٠ .

(٣) كتاب من بوفيل إلى بالمرستون ، مؤرخ في الثامن من سبتمبر .



المستقبل الكهربائي كالمسحوق في قصبته من السحابة : بيتا اليو فيريش

والعشرين من أغسطس . ورغم رغبته الصادرة في التعاون مع فرنسا ، لم يستطع الوقوف موقفاً سلبياً . بيد أن امتناع أية دولة من الدول العظمى لا يعنى ، على ما يقول ، أن هنالك اختلافاً في وجهات النظر . بدليل أن فرنسا تدخلت وحدها في بلجيكا ، بينما امتنعت باقي الدول ، فلم يعتبر تدخلها سبباً في وقوع شقاق ، أو حدوث خلاف .

وقد قرر سياستيانى أن الحكومة الفرنسية مستعدة لمطالبة الباشا بإعادة الأسطول العثماني ، لكنها ترفض جعل الأولوية لهذه المسألة ، خوفاً من استفاد الطرق الفعالة ، ومن إيجاد نزاع . ولقد ساد عند بالمرستون اعتقاد راسخ ، بأن إعادة الأسطول ستحيي روح الثقة والاطمئنان لدى الباب العالي ، وتزيل عنه كل رغبة في التفاوض مباشرة مع الباشا . فضلاً عن أن الموقف الحازم الذي ستقفه الدول العظمى ، من شأنه أن يحدث لمصر خوفاً ووجلاً ، وستصبح وسائل القمع سهلة التنفيذ . هذا ولو تبين أن بعض التدابير — كاحتلال قنديا وحصار الإسكندرية — يزيد خطرهما على أثرها ، فسيقتصر بالمرستون على حجز سفن الوالى .

وعند نهاية هذه المحادثة ، أدرك سياستيانى أن برونو ، (الذى قفل راجعاً من لندن في الخامس عشر) قد يستفيد من تباعد وجهات النظر بين وزارتي لندن وباريس . ورغم هذا ، فإن سولت كان ممتنعاً عن الاشتراك في التدابير التي قد تتخذ ضد الباشا ، حتى في حالة رفض الاتفاق الذي تعهدت فرنسا بحمل الوالى على قبوله^(١) . لقد وجد سفير فرنسا نفسه بين نقطتي خلاف متباعدتين متعارضتين ، فاتخذ لنفسه طريقاً شخصياً^(٢) . إذ بدأ يبحث عن أساس صالح للاتفاق حول المسألة المصرية بالذات ، آملاً أن سهلت لن يتأخر عن الاشتراك في وسائل العنف المتخذة ضد الوالى ، إذا ما حلت هذه العقدة الشائكة . وفي العشرين من سبتمبر ، قدم سياستيانى إلى وزارة الخارجية البريطانية مشروعاً مؤداه أن يمنح

(١) كتاب من بولوير إلى بالمرستون ، مؤرخ في الخامس عشر من سبتمبر .

(٢) كتاب من بولوير إلى بالمرستون ، مؤرخ في السادس والعشرين من سبتمبر .

محمد على جنوب الشام ، على أن يرسم لحدودها خط يسير من بيروت إلى دمشق .
وقد أجاب بالمرستون أن التسوية المقترحة لاتعدو عن أن تكون كوتاهيه
جديدة . وعلى كل ، فمحمد على لن يقبل أى حل وسط ، فلا مندوحة إذاً من
الالتجاء إلى وسائل العنف .

هنا أشار سياستيانى إلى أنه ليس من العسير على الحكومة الفرنسية أن تضمن
تأييد مجلسى البرلمان ، وموافقة البلاد بأسرها ، إذا دعت الحالة إلى التضحية بباشا
مصر . وقد رفض بالمرستون عرض مقترحات جديدة ، لأنه كان يجهل نية الدول
الثلاث ، من حيث قبول وجهة النظر الميينة فى تعليمات الخامس والعشرين من
أغسطس أو رفضها . فلو تم الاتفاق بين الدول العظمى الأربع ، لواجهت فرنسا
معارضة داخلية شديدة . وما من حل إلا أن تعتمد تلك الدول إلى تطبيق
المبادئ المسلم بها من فرنسا . وعندئذ ستقتصر مهمة فرنسا على التدخل
لتسوية المسألة الإقليمية ، دون أن تكون قد اشتركت فى وسائل العنف . وربما
كان فى مقدور وزارة التويلرى ، إقناع بالمرستون بالتساهل فى شروطه ؛ لكن
سولت ظل صلب المراس ، شديد البأس ، شأنه فى ذلك شأن زميله البريطانى .
ولا غرو ، فقد كان يؤمل دائماً فى حمل الدول العظمى على قبول تسوية مؤداها
منح باشا ليكات الشام بالوراثة إلى أبناء محمد على ، وعند انقراض كل سلالة ،
تعود تلك الباشاليكات إلى الباب العالى . أما قنديا وأطنه ، فتردان فى الحال إلى
السلطان (١) .

(١) اقترح سولت ما يأتى : « نظير وراثة الحكم فى مصر والشام ، الذى سيضمن لأسرة محمد
على ، يتعهد الوالى بأن يرد إلى الباب العالى ، أطنه وطرسوس ، وجميع أراضى قيليقيا القديمة . وعند وفاة
محمد على ، ترد جزيرة قنديا إلى الباب العالى ، وتقسم مصر والشام بين أبنائه ، دون أن تجمع ،
يوماً ما ، تحت تاج واحد » وبفضل هذه الأحكام ، يستطيع الباب العالى ضمان الحدود الضرورية
لسلامته ؛ فلن يخشى فى المستقبل ، من قوة أى تابع من أتباعه ، إذا تجاوزت حداها . لكن المارشال
لم يوضح وسائل العنف التى قد تصبح لازمة ، إذا رفض محمد على الشروط المقترحة . فكان هذا نقصاً
فى خطته . ومع ذلك ، فقد وافق عليها السيودى فيكلمونت ، دون إثارة صعوبات تذكر . وفى الثامن
من أكتوبر ، تلا دى فيكلمونت على سانت أولير نص الرسالة البرقية التى رخص فيها للكونت أبونى ،
بإبلاغ الحكومة الفرنسية انضمامه لهذه الشروط والأحكام .

راجع : الكونت سانت أولير ، « ذكريات » ص ٢٧٥ .

وفيما يتعلق بالتدابير الواجب تطبيقها للدفاع عن الآستانة، فقد كان سولت يعتقد أنه لا يمكن الوصول إلى أى اتفاق، ملقياً المسؤولية على روسيا، دون سواها. فعلى ذلك، يتعين تأجيل وسائل العنف. غير أن مهمة برونو هي، على وجه التحقيق، أن يبحث عن أساس للاتفاق في شأن حماية البوسفور من جهة، ومن جهة أخرى في شأن الإجراءات المقتضى اتخاذها ضد محمد على، لإكراهه على أن يرد إلى السلطان جزءاً من ممتلكاته.

وإذا كان بالمرستون قد شعر بالارتياح إلى النصيب الذى نالته إنجلترا، فإنه إلى جانب ذلك، ما كان ليتردد في الانضمام إلى روسيا ضد باشا مصر، مستغنياً عن معونة فرنسا. ولقد عرض برونو تسوية مؤداها أن يترك لإنجلترا «حرية العمل كما يترأى لها، على شواطئ الشام وفي مصر أيضاً، بشرط أن يعسكر جيش روسي لا في الآستانة، بل في سينوب، فيحصى من هنالك العاصمة، في حالة تقدم إبراهيم. وقد ظن أن هذا التساهل سيتيح لروسيا الاستمرار في حظر دخول الدردنيل على السفن الحربية الأوربية»^(١).

أراد برونو إقناع بالمرستون بأن تحرز لندن إزاء بطرسبرج أصبح لا محل له، وأن ترصدها كذلك أضحي لا موجب له، بعد أن أتاح روسيا لبريطانيا جنى الفوائد، واستخلاص المزاي، من أعمالها في الشام.

ولقد علق الأمل وعقد الرجاء في أن فرنسا لن تعارض إجراءات الإكراه ووسائل العنف، إزاء هذا المسعى، المشرب بروح التسامح والتصافح. وقد رضى المبعوث الروسي، بالتدابير التي اقترحتها لندن: أى الحصار، وقطع المواصلات بين روسيا ومصر، والحجر على سفن الباشا، واحتلال قانديا. لكنه رأى من الضروري أن تتفق الدول على الوسائل المؤدية إلى إقناع الوالى. وأراد أيضاً — كما أراد سولت — تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها في حالة زحف إبراهيم صوب البوسفور. بيد أن حماية الآستانة كانت واقعة على كاهل روسيا، بحكم مركزها الجغرافي. فيتعين إذاً إنزال القوات الروسية على الشاطئ

(١) راجع، مورييه، الجزء الرابع.

الآسيوى ، وإرساء الأسطول أمام الآستانة ، على أن يتم عمل روسيا هذا ، لا بمقتضى معاهدة انكيار سكيليسى ، بل بالإجابة عن جميع الدول ، وعلى أن يبرم مقدماً اتفاق بتنظيم تعاون تلك الدول .

ولما كانت روسيا ستعمل فى آسيا الصغرى ، بينما تعمل الدول الثلاث الأخرى فى سوريا ، فسيكون النفوذ متوازناً ، وسيظل مبدأ إغلاق الدردنيل قائماً . وقد أضاف برونو أن معاهدة انكيار سكيليسى لن تجدد ، وأن روسيا على أهبة للعمل بدون فرنسا (١) ثم أكد وجود شيء من الاشتراك والتوافق فى وجهات النظر بين القيصر وحكومة لندن ، حول الشروط المزمع عرضها على محمد على . فكلاهما يعتبر أنه من واجب الدول حماية السلطان حماية فعالة . لذلك ، بدأ الاقتراح الإنجليزى أقرب إلى العقل والصواب من غيره ، فى نظر حكومة بطرسبرج .

فإذا أسفرت المفاوضات عن نجاح وتوفيق ، فسيترتب على ذلك تثبيت روسيا فى وظيفة الحامية للبوسفور ، لا أكثر ولا أقل ، خصوصاً وأنها كانت عاقدة الأمل على تكرار هذا التصرف ، فى جميع الظروف والمناسبات .

وقد أبلغ اقتراح برونو إلى باريس ، فرفضه سولت ، وأنهى إلى بولوير بأن دخول روسيا البوسفور باسم الدول ، سيؤدى إلى تقوية نفوذها ، وتثبيت أقدامها ، مما سيجعل لها سلطة متينة ، وسيطرة مكيئة .

وفى الثامن والعشرين من سبتمبر ، بعث سياستيانى إلى وزارة الخارجية البريطانية ، بمذكرة صادرة من حكومة لندن ، أعلن فيها أن اقتراح برونو غش وخداع ، ومكايدة ، بل ما هو إلا تثبيت مقنع ، لمعاهدة انكيار سكيليسى . وقد أكدوا فى دوائر التويلرى أنه : « لن يظهر أى أسطول أجنبى فى البوسفور ، دون أن يبين الأسطول الفرنسى . أن روسيا لا تبغى وضع حد للمصاعب الناشئة عن المسألة الشرقية . وأنها تريد الحصول على اعتراف من الدول ، بحقها فى التدخل . ولن يقبل أى استثناء لمبدأ إغلاق المضائق ، ما لم يسلم بدخول فرنسا فيه .

(١) كتاب إلى بالمرستون ، مؤرخ فى السابع والعشرين من سبتمبر .

« وأن قرارها نهائى لا رجوع فيه ، أية كانت نتائج ما يقع من خلاف يؤسف له ، ولو أدى هذا الخلاف إلى تحقق المشروع الذى تعتر به روسيا : ألا وهو عزلنا عن حلفائنا . ومثل هذا العمل لن تقع تبعته على كاهلنا » .

وإزاء إصرار إنجلترا وروسيا ، لم يكن فى وسع فرنسا إلا أن تقف موقف المتفرج ، وأن تلزم مركز المشاهد ؛ اللهم إلا إذا استقر قرارها ، وحزمت رأيها على مناصبة الدولتين الحرب والقتال ، والوقوف منهما موقف الخصم والنضال . ومنذ السابع والعشرين من سبتمبر ، شعر بولوير بأنه إذا تم الاتفاق بين لندن وبطرسبرج ، فستظل فرنسا محايدة ، ولن تعمل إلا بقصد الظهور فى الآستانة ، فى حالة دخول الروس هنالك .

وقد وردت إجابة سولت إلى لندن ، فكانت موضع التفكير والتدبير . وصحيح أن بالمرستون قال : « سواء انضمت فرنسا إلينا ، أم لم تنضم ، فقد استقر رأى الوزارة على العمل بالاتفاق مع الدول الثلاث »^(١) . لكن زملاءه ، وهم أقل منه تطرفاً ، وأكثر اعتدالاً ، انتهوا إلى إقناعه ، وتحويله نحو طريق الحكمة الرشيدة ، والحصانة السديدة . وهكذا رفض أى عرض ، ما لم يكن مؤسساً على إلغاء معاهدة انكيارسكيليسى . وقد بعث إلى برونو^(٢) بكتاب جاء فيه أنه راض إذ رأى روسيا توافق على الخطة الإنجليزية ، من غير إصرار على اشتراك فرنسا . ثم أعرب عن سروره لقبول بطرسبرج الاعتراف بإغلاق المضائق^(٣) . ولكن إذا فتح البوسفور للروس ، فإنه لا يستطيع الحيلولة دون فتح المضيقين الآخرين ، أى الدردنيل وبحر مرمرة ، لباقي المتدخلين من الدول المتعاهدة ، والحكومات المتعاقدة . بذل بالمرستون جهده ، لاجتذاب زملائه إلى الاشتراك معه فى العمل . غير أن مسعاه لم يغن فتيلاً ، وذهبت جهوده أدراج الرياح . فقد قررت الأغلبية ما يأتى : « بما أن الحكومة الفرنسية لم تنضم إلى مقترحات روسيا ، فقد امتنعت إنجلترا عن

(١) كتاب بالمرستون إلى بولوير ، المؤرخ فى الرابع والعشرين من سبتمبر سنة ١٨٤٩ .

(٢) كتاب إلى كلانريكارد ، مؤرخ فى الخامس والعشرين من أكتوبر .

(٣) معاهدة مع الباب العالي ، فى سنة ١٨٠٩ .

قبولها ، وأصررت على المطالبة - متفقة في ذلك مع فرنسا - ألا تحتفظ روسيا بأى امتياز في بحر مرمرة . ويجب أن يظل البوسفور والدردنيل مغلقين للجميع ، أو أن يفتحوا في نفس الوقت للجميع ؛ هذا إذا استدعت الحالة تقرير استثناء للمبدأ العام .

تسلم برونو هذا الرد ، معلقاً على شرط رفعه إلى حكومته ، وغادر لندن في الحال ، مدعياً أنه لا يملك السلطة اللازمة للمفاوضة في أمر وجود الأساطيل في الدردنيل ، والواجب أن يطلب تعليقات في هذا الصدد . وبدهى أنه كان يتمنى من صميم قواده المبادرة إلى إبرام معاهدة ؛ بيد أن بالمرستون ، على تقيض ذلك ، كان في حاجة إلى التظاهر بالارتباط مع فرنسا ، حتى يحمل روسيا على التزول له عن بعض الامتيازات . وكان برونو قد اقترح ، قبيل سفره ، أن يترك لإنجلترا فرصة العمل على انفراد . إذ أن اتخاذها وسائل العنف من شأنه أن يؤثر في الباشا ، وهو كسب على كل حال . وقد بلغ به الأمر إلى تقديم المنهاج الآتى إلى الوزير الإنجليزي :

بعث الطمأنينة في نفس الآستانة ، وإثارة الخوف في قلب البالى ، بمواجهته بالاتفاق الإنجليزي الروسى ، وقطع المواصلات بين جيش الشام ومصر (١) . والواقع أن الغرض الحقيقى كان إخراج إنجلترا في نظر فرنسا . وقد عاد بالمرستون فاستبعد الاقتراح ، بعد أن فطن إلى خطره وشعر بضرره . فما دام كان هناك أمل في إقناع باقى الدول ، سيظل الوزير البريطانى مترقباً وجانحاً إلى سياسة الانتظار .

سافر برونو حوالى الثانى عشر من أكتوبر ، مقتنعاً بأن حكومة لندن ستترك فرنسا وشأنها ، وستهمل أمرها ، إذا وافقت روسيا على منح الإنجليز بعض الامتيازات .

ورغم كل هذا ، فقد سجل سياستيانى ، سفير فرنسا في لندن ، انتصاراً باهراً ، كما قال سانت أولير ، إذ استطاع أن يهزم وزير الخارجية البريطانية ،

(١) تقرير برونو إلى نسلرود ، المؤرخ في الخامس والعشرين من سبتمبر سنة ١٨٣٩ .

داخل مجلس وزراء الملكة فيكتوريا ؛ وقد تقبل الوزير الهزيمة بإباء وشمم ، وتلقاها بعزة وكرم ، فأعلن ذلك إلى سياستيانى قائلا : « لكى تقدم الدليل الأوفى ، على القيمة التى تقدرها إنجلترا لتحالفها مع فرنسا ، قد عدلت الوزارة قرارها السابق ، الخاص بعدم منح محمد على أية بقعة أخرى سوى مصر ووراثتها . وقد وافقت على إضافة باشاليك عكا ، عدا الحصن والجزء الأعلى من الشام ، الواجب إعادتهما فى الحال إلى الباب العالى » (١).

حيال هذه العروض والمقدمات ، استطاعت فرنسا أن تظهر ، شيئاً من المسالمة نحو إنجلترا ، من غير تجريح لكرامتها . بل إن الماريشال سولت قرر النزول عن مزايا أعظم شأنًا ، وامتنيازات أبعد مدى ، إزاء هذا السلوك الكريم وهذا التصرف السامح من جانب الحكومة البريطانية . فأصدر أمره إلى الجنرال سياستيانى بأن يقرر « أن فرنسا ما زالت عند قرارها السابق ، وأنها لن تعدل عن الحدود التى رسمتها لنفسها » .

• • •

وفى التاسع من ديسمبر ، أرسل نسلرود إلى بوتينييف إذناً بالتعاون مع سائر السفراء ، لمحاولة حل المسألة الشرقية ، على شريطة أن يتم الاتفاق بين الدول الخمس ، وأن يعرب الباب العالى عن قبوله بحرية تامة لا تشوبها شائبة ، وألا تستخدم سوى وسائل إكراه فعالة ، حتى لا تتعرض كرامة الدول ويتعرض نفوذها للإحراج . فإذا رفض الباشا رد الأسطول التركى ، سحب الوكلاء القنصلون من مصر . أما إذا زحف إبراهيم على الآستانة ، فستحاصر الإسكندرية ومرافئ بلاد الشام . هذا ولم يكن نسلرود عميق الإيمان ، ولا عظيم الثقة ، بقوة هذه التدابير ، لكنه أشار إلى « أن هنالك بعض أشياء قد تكون أثقل وزناً إذا روقبت مما هى عليه إذا نفذت » . ولقد صرح نسلرود ، فى هذا الصدد ، أن الغرض الوحيد للتعليمات الصادرة إلى بوتينييف ، هو « طبع التدخل الأوروبى فى شؤون مصر ، بطابع القوة ، من شأنه أن يقمع كل مقاومة من جانب محمد على » .

(١) راجع : الكونت دى سانت أولير ، « ذكريات » (فينا ١٣٢ - ١٨٤١ ، ص ٢٧٨ .

استند نسلرود على أثر هذا التهديد ، أكثر من اعتماده على تنفيذه ، فحاول جاهداً كسب معاونة فرنسا الخالصة ، وموازرتها الصادقة ، لعله يوفق إلى حل المسألة الشرقية ، بالسرعة المرجوة ، والسهولة المبتغاة ، دون المساس بشروط معاهدة انكيار سكيليسى .

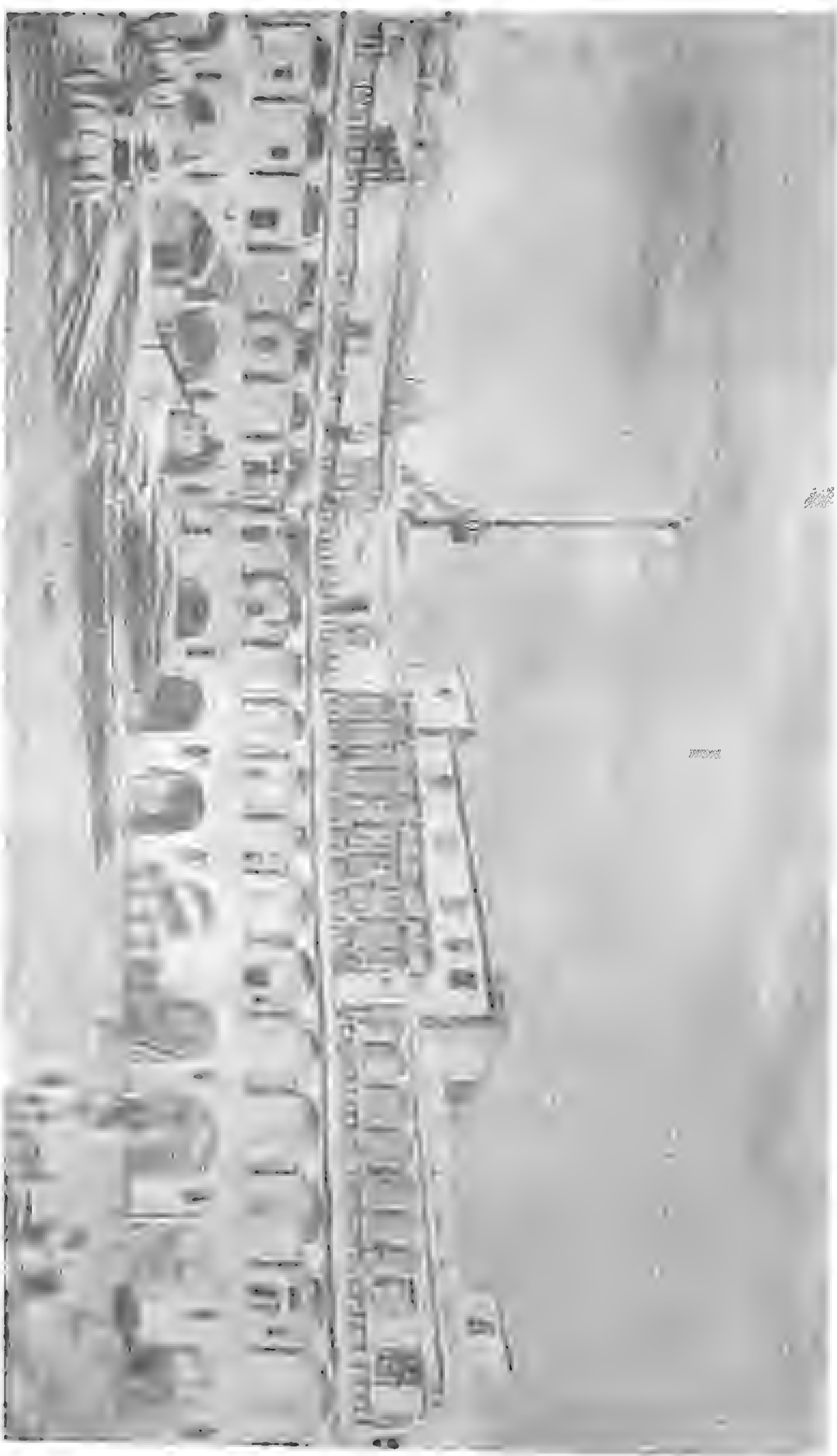
وقد سبق أن رفض بالمرستون عروض التسوية المقترحة من سياستيانى ، فهل يعقل أن يرضى بعدئذ بالحل الذى قدمه سولت إلى الحكومات الأوربية ، ذاك الحل الذى يقضى بالتزول إلى باشا مصر عن أوسع الامتيازات ، اكتفاء بحرماته من قنديا وأطنه ، على أن تنتقل باقى ممتلكاته إلى ذريته عن طريق الوراثة ؟ لقد أجاب بالمرستون ، فى السادس والعشرين من سبتمبر ، قائلاً لسياستيانى : «إن ذلك يتنافى مع مصالح الباب العالى ، ويؤدى سراعاً إلى تجزئة الدولة العثمانية» . وما زالت الحكومة الفرنسية عند رأيها ، وهو أنها توافق على أى اقتراح حقيق بأن يلقى من لدن الباشا حسن القبول ، فضلاً عن أنها لم تفكر يوماً ما فى تسوية كتلك التى تقدم بها سياستيانى . (١) كما كان بولوير يدرك حق الإدراك ، أن الحكومة الفرنسية لن تصر على مطالبة محمد على بتضحيات جسيمة ، ولن تحمله على الاعتراف بتسوية إقليمية مخالفة لرغباته . نعم إن سولت لم يكن من أنصار الوالى الغيورين ، ولا من مريديه المتحمسين ، لكنه خشى إثارة رأى العام الفرنسى . غير أن رفض مقترحات برونو ، قوبل فى فرنسا بارتياح كامل ، وسرور شامل (٢) .

ولئن شعرت فرنسا بأن الدول تتنكر لها ، وتعرض عنها ، فقد ظن بولوير أن حكومة التويلرى لن تتردد فى الانضمام إلى خطة تلك الدول ، بشرط عدم الالتجاء إلى وسائل لا توافق هى على تنفيذها .

إذاً فمن الحكمة وسداد رأى ، عدم انتظار فرنسا لإبرام الاتفاق بين الدول . إذ أن المبادرة إلى عقده ستحمل فرنسا على شد أزر المتعاقدين . ويمكن فى

(١) كتاب بولوير إلى بالمرستون ، المؤرخ فى العاشر من أكتوبر .

(٢) كتاب جرانفيل إلى بالمرستون ، المؤرخ فى العشرين من أكتوبر .



مبنى دار الفنون

اللحظة الأخيرة ، التزول لحكومة التويلرى عن بعض الامتيازات ، تبريراً لتدخلها (١) .
وقد رأى بالمرستون أن لا حرج عليه إذا تقدم لسولت بمقترحات جديدة ،
رداً على مقترحاته ؛ فقد كان يعلم علم اليقين أنها سترفض . وبهذه الوسيلة ،
سيظهر بمظهر التسامح المتساهل ، الجانح إلى الوفاق والوثام ، وبهذا يتجنب مسؤولية
قطع العلاقات بين فرنسا وإنجلترا . ومن يدري ؟ ربما ظن بالمرستون أن فرنسا
سترضى بحل وسط ، مما سيوغر صدر الباشا ، ويلهب حفيظته ضد حليفته إذا
خانت العهد ونكثت الوعد . وعندئذ سيصبح النفوذ الفرنسى فى مصر مهدداً أيما تهديد .
وفى مستهل أكتوبر ، اقترح بالمرستون على سولت أن يترك للباشا ولاية عكا ،
مع استثناء المدينة نفسها . فأجاب سولت أن محمداً علياً لن يتزل عن الميناء بحال
من الأحوال ، لأن حرمانه منها سيجعل الولاية عديمة القدر ، تافهة الأثر .

وقد رفض سولت هذا العرض ، مع تقديره لروح التسامح والوفاق ،
ولتزعة التساهل والوثام ، التى اتصف بها الوزير البريطانى (٢) .

كما كانت روسيا آتخذ هي الدولة الوحيدة ، القادرة على كسر شوكة
إبراهيم ، وقمعه وإخضاعه ، بما لها من الجيوش الحارقة ، والجنود المدربة ، والأسلحة
الفتاكة . لكنها لو فعلت ، بلحاء الدواء شراً من الدواء ، ولتأثرت مكانة السلطان ،
أكثر مما لو ناصبها الوالى العدا (٣) . أما فى فيينا ، فقد نظر إلى مقترحات
سولت بارتياح عظيم ، إذ أن الدوائر النمساوية كانت تعتبر إعادة أطنه فى الحال ،
أمراً من الأهمية بمكان . ولكم ودت أن ترد كريت أيضاً . أما فيما يتعلق ببلاد
الشام ، فقد كانت الفكرة القائلة بتجزئة السلطة الوراثية ، موضع ثناء ، ومدح
وإطراء ؛ فقد استأنف ميترنيخ العمل بعد إيلاله من مرضه ، وما كاد يعود إلى
منصبه ، حتى أبدى ارتياحه للاقتراح ، ولم يتردد فى قبوله ، على شريطة أن تظهر
فرنسا استعدادها للعمل . وقد أسرع فيكلمونت فى إبلاغ موافقته إلى باريس .

(١) كتاب بولوير إلى بالمرستون ، المؤرخ فى الرابع من أكتوبر .

(٢) كتاب بولوير ، المؤرخ فى السابع من أكتوبر .

(٣) كتاب جرانفيل إلى بالمرستون ، المؤرخ فى الخامس والعشرين من أكتوبر .

لكن ميترنيخ وقف الإبلاغ ، على سبيل الاحتراس والحيلة . ثم قرر أن النمسا ستنضم إلى الخطة التي تراها أكثر ملاءمة للباب العالي . وقد لاحظ سانت أوليفر التغير الكبير ، والتبدل الخطير ، الذى حدث فى موقف المستشار ، منذ أن اقترسته العلل ، وأضنته الأسقام .

وفى العاشر من أكتوبر ، وصل اقتراح سولت إلى بطرسبرج . ويبدو أنه لم يصادف ارتياحاً ما . إذ انطلقت الشائعات ، مؤكدة أن جيوش القرم ستعزز ، وأن حاميات سيياستروبول وأوديسا لن تخفض ، كالمعتاد سنوياً عند حلول فصل الشتاء (١) .

وفى التاسع والعشرين من أكتوبر ، أبلغ بالمرستون رسمياً إلى جرانفيل ، رده على مقترحات التويلرى . وقد شرح أسباب رفضه قائلاً : إن تنفيذ تلك المقترحات سيمكن الباشا من الاستقلال ، طبقاً لرغبته ، ووفقاً لمشيئته . وهكذا ستعمل الدول على تجزئة الدولة العثمانية ، مما يخالف مبدأ عدم المساس بكيانها . ومن جهة أخرى ، كان بالمرستون يعتقد أن قوة إبراهيم ستتمكن من احتلال مركز أبيه ، وعدم التزول لإخوته عن بلاد الشام (٢) . وذكر الوزير البريطانى أنه ، رغبة فى ضمان معونة فرنسا ، وافق منذ أوائل شهر أكتوبر ، على منح الباشا ولاية عكا ، باستثناء المدينة (٣) ، وعدل عن جعل الأسبقية لمسألة رد الأسطول . لكن حكومة سولت رفضت العرض البريطانى . وإزاء ذلك ، رجا بالمرستون من فرنسا أن تعتبر اقتراحه باطلاً ، كأنه لم يكن . وهنا استمسكت إنجلترا باقتراحها الأول — أى رد سوريا بأكملها — فقطع سولت المحادثات . وتخلص بالمرستون من مسؤولية قطع العلاقات ، بعد السعى الودى الذى قام به . لذلك بادر إلى سحب اقتراحه . فحيال رفض سولت ، فضل عدم التضحية بأى شيء من أجل صداقة فرنسا . ولاغرو فكثيراً ما وجه إلى فرنسا النقد اللاذع ، واللوم الشديد لأنها رفضت المطالبة بأسطولها ،

(١) كتاب كلانريكارد ، المؤرخ فى الثامن عشر من أكتوبر .

(٢) كتاب إلى بوفيل ، مؤرخ فى السادس عشر من أكتوبر .

(٣) عل أن تبدأ حدودها من جبل الكرمل ، مارة ببحيرة طبرية ، سائرة على سفاف الأردن والبحر الميت إلى خليج العقبة .

رغم المذكرة المؤرخة في السابع والعشرين من يولييه سنة ١٨٣٩ .

• • •

كانت المسألة الرئيسية من غير شك ، هي وجود السفن الحربية الفرنسية والإنجليزية عند مدخل الدردنيل . فقد ظلت السفينة الروسية ، « النجم القطبي » راسية في البوسفور ، على تمام الأهبة والاستعداد ، لنقل المندوب الروسي ، بمجرد وصول أول نبا عن اجتياز المضائق .

وفي الحادى عشر من سبتمبر ، أعلن ستوبفورد^(١) أنه لا يستطيع الاستمرار في خليج بشيكا ، وأنه يريد اتخاذ الدردنيل مأوى ، خلال فصل الشتاء القارس ، من غير أن يعتبر ذلك ، بحال من الأحوال ، تهديداً لممرات الخلجان .

وفي الثامن والعشرين من سبتمبر ، لاحظ الديوان شيئاً من التهاون والإهمال من جانب الدول ، فجدد من تلقاء نفسه ، مذكرته المؤرخة في الثانى والعشرين من أغسطس ، يطالب الدول فيها بتنفيذ وعودها . ولقد قرر الباب العالى أنه سيمنع الباشا— إلى جانب العفو عنه — حكم مصر الوراثى ، دون أن يشير أية إشارة إلى بلاد الشام . تخرج مركز تركيا بعد مذكرة السابع والعشرين من يولييه . فإذا لم تف الدول بوعودها ، سيأدر السلطان إلى الاتفاق مباشرة مع تابعه ، وسيبعد السفن الحربية الأجنبية أيضاً . ولكم كانوا يفضلون رؤية تلك السفن في الإسكندرية وفي أزمير على وجودها في الدردنيل .

وقد حرر كل من بونسونبى ، في الثلاثين من سبتمبر وفي الثامن من أكتوبر ، وروسين ، في العشرين من أكتوبر ، إلى السلطان ، كتباً ترمى إلى بعث السكينة في قلبه ، وبث الهدوء في نفسه . لقد قالوا فيها قالا إن الأساطيل لم توجد هنالك إلا « من أجل إسداء المعونة لعظمته ، لا من أجل إحداث متاعب له » . وعلى كل ، ففى سبيل ضمان وحدة العمل ، وتجنب الاحتكاك ، قررت الحكومات أن تكون جميع التعليمات صادرة من فيينا .

(١) أمير البحار (الأدميرال) ستوبفورد (١٧٦٨ - ١٨٤٧) لحق بالبحرية في سنة ١٧٨٠ وأصبح أميراً للبحار في سنة ١٨٠٥ ، واشترك في الهجوم مراراً ضد الأساطيل الفرنسية ، وقاد حملة جابه في سنة ١٨١١ .

وقد تلقى بوتينييف فى الثامن والعشرين من سبتمبر ، تعليمات يرجع تاريخها إلى التاسع من ذاك الشهر ، فبادر إلى مفاتحة بونسونى فى أمر اتخاذ تدابير فى زمن واحد . وفى الخامس عشر من أكتوبر ، ابتعدت السفينة « النجم القطبى » ، لتبرهن على أن الثقة متبادلة بين إنجلترا وروسيا .

وفى التاسع والعشرين من أكتوبر ، أصدر بالمرستون تعليمات ، تقضى بذهاب السفن الحربية الإنجليزية إلى أزير ، لتمضية فصل الشتاء ، بدلا من الاتجاه صوب شاطئ « الصخور البيضاء » . ألقى ستوبفورد أنجره فى فورلا . بيد أن لالاند تلقى فى الرابع والعشرين من نوفمبر ، أمراً بأن يرسو على شاطئ أزير ، حتى تسود الطمأنينة التامة فى الديوان .

* * *

وقد أبلغ القناصل إلى الباشا مذكرة السابع والعشرين من يولييه ، لكنه لم ينتظر قرارات الدول ، لاعتقاده أن الوصول إلى اتفاق مباشر مع السلطان ، سيهدم أثر تدخلها .

إلا أن محمدا عليا ، رغم موقفه الودى المتسم بروح الوفاق والوثام الذى اضطّر أن يقفه إزاء الصدر الأعظم ، لم يعدل عن إظهار الشدة والاستمساك بحقوقه تجاه الدول الأوروبية . وعند ما قرر له كوشليه ، فى الرابع عشر من أغسطس ، أن السفن الحربية الفرنسية والإنجليزية ستلقى تعليمات بالاستيلاء على سفن الأسطول العثمانى ، أجاب الوالى أن إبراهيم سيسير فوراً ، عند أول تهديد . لكنه استطرد قائلاً : وفى حالة فصل خسرو من منصبه ، سيعيد الأسطول التركى ، بقيادة ابنه سعيد نفسه .

وكلف كامبل ، من جهته ، بأن يقيم للباشا الدليل الساطع على أنه سيعجز عن العمل ضد القرار الذى أزمعت الدول على إصداره (١) . وعند ما عاد كارييه إلى مصر ، فى الثانى من سبتمبر ، تبين له أن إبراهيم سيفضطر إلى اتخاذ

(١) مذكرة كامبل إلى محمد على ، المؤرخة فى العشرين من سبتمبر ، وفقاً لتعليمات بالمرستون الصادرة فى السابع عشر من سبتمبر .

ديار بكير مركزاً شتوياً لجيشه ، تيسيراً للتموين . ويبدو أن الباشا كان على وشك السماح لابنه بأن يتقدم في آسيا الصغرى ، حتى يضمن زاد الجنود . كان محمد على يهدد ويتوعد من جانب ، بينما كان يتظاهر بالتسامح والصفح من الجانب الآخر . فلقد قرر لكوشليه أن الوالى عدل عن المطالبة بإبعاد الصدر الأعظم ، لعله يصل إلى اتفاق مباشر مع الديوان . وفي الخامس عشر من سبتمبر ، بعث الباشا بكتاب إلى خسرو ، ينهى إليه بتغيير موقفه . ولم يعامل الصدر الأعظم في هذا الكتاب ، معاملة العدو الشخصى ، بل اكتفى بتوجيه العتاب إليه ، لأن عرضه كان مقصوراً على حق وراثة الحكم في مصر ، ولأنه اتهم أحمد باشا بالحياة . ثم قرر أنه مستعد كل الاستعداد لحسم النزاع والخصام ، والتمس إرسال مبعوثين من الباب العالى ، على أن يكون رائدهم ومبتغاهم صالح الإسلام ، دون سواه من الأغراض والأهداف .

وما كاد هذا الكتاب يصل إلى الآستانة ، حتى عاد القلق يساور بونسونى (١) . ذلك لأن خطة الوفاق والوثام التى رسمها محمد على قد تحمل الديوان على المفاوضة بعيداً عن وساطة الدول .

وها هم الوزراء العثمانيون ، فى الثامن والعشرين من سبتمبر ، يذكرون السفراء بالوعد التى قطعوها على أنفسهم ، فى شهر يوليه المنصرم .

* * *

وفى مستهل سبتمبر ، عاد إلى الآستانة رشيد باشا ، السفير العثمانى فى لندن (٢) . وكان رشيد باشا نصيراً مخلصاً لسياسة التعاون مع الدول الغربية ، على النقيض من خسرو ، ذلك المملوك الرقيق الشركسى الهرم ، المتحفظ المتشكك . وقد وفق بالمرستون إلى عقد عرى الصداقة مع الدبلوماسى التركى ، فاكاد هذا يعرض على ذاك وجهات

(١) كتاب بونسونى إلى بالمرستون ، المؤرخ فى الأول من أكتوبر .

(٢) رشيد باشا (١٨٠٢ - ١٨٥٨) السفير العثمانى فى لندن ، وزير الخارجية ، ثم سفير فى باريس . تولى ست مرات منصب الصدر الأعظم ، وسبق أن تفاوض فى عقد صلح كوتاهيه ، وشغل فى سنة ١٨٢٥ منصب السفير فى لندن ، وكان وزيراً للخارجية فى سنة ١٨٣٧ ، ثم عينه السلطان محمود للمرة الثانية سفيراً فى لندن سنة ١٨٣٨ .

نظره ، حتى وضع لكليهما وضوح الشمس أن آراءهما متفقة ، وأفكارهما متلاقية . ومنذ هذه اللحظة ، أصبح رشيد باشا رجل الإنجليز ، وصنيعتهم المتفاني . بدأت فيينا تشعر بالخوف ، من اتخاذ إبراهيم آسيا الصغرى مشتي لجنوده . فكلف لورين بإبلاغ الباشا أن أى تقدم لحيوشه فى الشام ، لن يحدث أى تعديل فى شروط الدول . وقد كان فيكلمنوت يخشى من أن تهديد القوات المصرية للبوسفور ، قد يحمل الديوان على الاتفاق مباشرة مع الباشا . وفى الخامس من أكتوبر ، بعث ستورمر ، سفير النمسا فى الآستانة^(١) إلى لورين ، تعليمات حكومة فيينا . ورغبة فى تأييد النمسا فى مسعاها والعمل على تقويته وإنجاحه ، أرسل بونسونى فى اليوم نفسه ، تعليمات مماثلة إلى كامبل . ولم تمنح للورين فرصة مقابلة الباشا إلا فى السادس عشر من أكتوبر . فصرح محمد على أنه لا يستطيع الإجابة عن المذكرة النمساوية ، لأن الادعاءات الواردة فيها ، لا تستند على أية واقعة معينة واضحة^(٢) .

قام كامبل بمسعاها فى الثامن عشر من أكتوبر ، فكرر له الباشا ما سبق أن وعد به كوشليه ، بشأن إعادة الأسطول ، مع إصراره على مطالبه الأخرى . وفى لندن ، حامت الشبهات حول كامبل ، واتهم بأنه لا يقف مع الباشا موقفاً حازماً حاسماً ، فتقرر استدعاؤه ، فى السادس والعشرين من سبتمبر ، وعين بدلا منه الكولونيل هودجس ، القنصل العام فى بلاد الصرب .

وقد كان أسلوب كوشليه مطابقاً لتعليمات باريس ، وموافقاً لإرشاداتها . لكن الجالية الفرنسية فى مصر ، نهجت نهجاً آخر . فقد أخذت تؤكد لمحمد على أن فرنسا لن تخون الوعد ولن تحنث بالعهد^(٣) وكان لدى الباشا من الأسباب الشديدة ، ومن البواعث السديدة ، ما يحمله على الاعتقاد بأن لريس فيليب ما زال يكن له الإخلاص والوفاء . فضلاً عن أن الدول منقسمة بعضها على

(١) كان يشغل هذا المنصب آنذ الكونت ستورمر (١٧٨٧ - ١٨٦٣) وسبق أن عين مندوباً (قوميديراً) للنمسا فى جزيرة القديسة هيلانة سنة ١٨١٦ .

(٢) تقرير مقدم من ميدم إلى نسلرود .

(٣) تقرير مقدم من ميدم إلى نسلرود .

بعض ، في تنافر وتنافس ، الأمر الذى يجعل مطالبها واهية ، ومقاصدها واهنة . بيد أن الكونت ميدم أخذ يحاول فصم العرى ، وقطع الصلة بين إنجلترا وفرنسا ، خشية فشل السياسة الروسية في البوسفور ، من جراء الاتفاق بين هاتين الدولتين . فقد كانت مصلحة روسيا تقضى بالألا يرد محمد على الأسطول إلى تركيا . إذ لو فعل ، لانهار أحد أسباب الخلاف والشقاق ، القائم بين الدول البحرية . ولذلك أخذ ميدم يزجى للبasha النصيح ، بعدم إعادة السفن الحربية العثمانية . ورجاء إقناعه ، كشف له بصورة لا تخلو من المواربة والرياء ، والمخاتلة والمخادعة ، المشروع الفرنسى الذى يرمى إلى اغتصاب قنديا وأطنه ، وربما غيرهما من البلاد خيانة وغدراً (١) . وقال فيما قال إن البasha ، باستبقائه الأسطول ، يستطيع الاعتماد على مزايا أعظم ، وفوائد أهم ، وقد كان الوالى يتقبل باحترام وتقدير ، نصائح القناصل وإرشاداتهم . لكنه ما فتئ يحاول التفاوض مع الباب العالى . وهكذا ، جاءت مذكرة الديوان إلى الدول مفاجأة غير سارة لمحمد على . فقد كان يأمل ويرجو أن يقبل خسرو الدخول في المفاوضة ، فوردت إجابة الصدر الأعظم مبتسرة ، ومقتصرة على المطالبة بتدخل أوروبا تدخلا فعلياً (٢) . وقد استندت إلى أن الوزراء لم يتلقوا إلا مجرد وعود جوفاء ، لا تقدم ولا تؤخر .

وفي هذه الأثناء ، عمد محمد على إلى كسب الأنصار والمريدين ، واستمالة المؤيدين والمعضدين ، من بين رجال السراى ، مما جعل الاتفاق المباشر مع السلطان ممكناً ومحملاً .

وقد أثار استئناف نشاط القوات المصرية في أورفه ، تدمير الباب العالى ، فأخذ يشكو منه مر الشكوى . وفي الحادى والعشرين من أكتوبر ، استفسرت حكومة الآستانة من الدول ، عن التدابير الواجب اتخاذها لوقف تقدم إبراهيم ، الذى عمد إلى احتلال الضياع والقرى خلال زحفه ، إما لاقتفاء أثر الفارين من الجندية ،

(١) محادثات الثامن من أكتوبر .

(٢) كتاب كاميل المؤرخ في الثامن عشر من أكتوبر . كان البasha يؤكد أن خسرو قدم إليه عرضاً مباشرة ، بكتاب مؤرخ في الثالث من سبتمبر ، وأن كتابه المؤرخ في الخامس عشر ما هو إلا رد على هذه العروض .

أو لإقامة معسكرات فى المناطق الشتوية .

وقد ورد كتاب ستورمر فى الرابع والعشرين ، ينصح الديوان بتجنب أية حركة . وفى السادس والعشرين ، تسلمت حكومة الآستانة كتاباً مطمئناً من بونسونبى ، يشير فيه إلى أن مركز محمد على أصبح حرجاً ، وأن موقفه أصبح دقيقاً فى سوريا ؛ وألح على الباب العالى بعدم التزول عن شىء للوالى ، مؤكداً أن أى تساهل من جانبه سيؤدى حتماً إلى تجزئة الدولة العثمانية وانهارها .

أما فى أوروبا ، فكانت المفاوضات جارية على قدم وساق . وها هى روسيا سائرة فى مثابرة وثبات ، فى طريق المحالفة الإنجليزية الروسية ، مبدية استعدادها التام لاستئناف محادثات لندن . وها هو سولت يكشف التلاعب الذى عمد إليه بالمرستون ، لإلقاء مسؤولية فقم الصلات على فرنسا . ورغبة فى إزالة ما قد يتطرق إلى الأذهان من اللبس والخطأ ، بعث سولت بكتاب مطول إلى الوزير البريطانى ، فند فيه التهم الموجهة منه إلى حكومة التويلرى ، ومؤداها أن فرنسا تشد أزر الوالى ، مخالفة بذلك مبدأ المحافظة على كيان الدولة العثمانية . وما كان رئيس الوزارة الفرنسية ليستطيع تحمل هذا اللوم والتعنيف ، فاحتج قائلاً : أليست فرنسا هى أولى من تدخل فى الشرق ؟ ألا يرجع الفضل إلى بعثة كاييه (١) فى وقف إبراهيم عند مرعش ، وعدم تجاوزه إياها ، رغم اعتداء السلطان ؟ ثم أليس التصريح الخاص بالمحافظة على كيان الدولة العثمانية صادراً من حكومة باريس ؟ ألم يعمل السفراء الفرنسيون بالاتفاق مع باقى الدول ، فى السابع والعشرين من يولييه ؟ وإذا رفضت فرنسا الخطة الإنجليزية ، فالسبب هو ، على وجه التحقيق ، أن تلك الخطة ستضر بكيان الدولة العلية ، من جراء التدخل الروسى . بعكس الخطة الفرنسية ، فقد كانت مزدوجة الفائدة ، إذ أنها ، مع عدم مساسها بالمبدأ ، كانت ستحول دون خطر قيام روسيا بإفساد التوازن فى الشرق .

وقال سولت فيما قال : « إن فرنسا تراعى خاصة الجانب الأوروبى من المشكلة ؛ بعكس إنجلترا ، فقد وجهت اهتماماً زائداً إلى اعتبارات متعلقة بمركز كل من الباب العالى والوالى » .

(١) كتاب من جرانفيل إلى بالمرستون ، مؤرخ فى الثامن عشر من نوفمبر .

وستظل الحكومتان عند موقفهما إلى نهاية النزاع ، دون أن تتقاربا قيد أنملة . وما كان سولت ليتردد في محاولة الانضمام إلى وجهة النظر الإنجليزية إزاء المسألة المصرية ، لو حصل على تأكيدات مطمئنة بشأن التهديد الروسي ، وذلك رغم تعرضه لإثارة حفيظة الرأي العام في فرنسا . ولكنه ما كان يستطيع ، لمجرد استرضاء إنجلترا ، أن يغضب في آن واحد مجلسي البرلمان في بلاده ، وأن يعدل عن سياسته إزاء روسيا . فالحلاف بين لندن وباريس لم ينشأ عن عطف سولت نحو الباشا ، بقدر ما كان راجعاً إلى تحرز فرنسا من روسيا .

وحدث أن تلقت حكومة لندن عندئذ نبأ مؤداه أن قيصر روسيا مستعد للتزول عن مزايا معاهدة انكيار سكيلىسى ، والتعاون مع سائر الدول ، حتى يحقق الدفاع عن الآستانة . وقد أبلغ بالمرستون هذا النبأ من غير تردد إلى سولت (١) معللاً الرجاء بأن فرنسا قد لا تعارض في اتخاذ تدابير ضد الباشا . فأجاب سولت : إذا كانت نصوص الاتفاق من شأنها « أن تشمل من جانب روسيا نزولاً فعلياً عن المركز الاستثنائي الذي عمدت إلى اتخاذه لنفسها في الآستانة ، أية كانت أسبابه ، ففي هذه الحالة نستطيع أننا نتحدث بارتياح عظيم » . لكن هذا التزول يجب ألا يكون مصحوباً بأي شرط تحفظي ، من شأنه تعطيل نتائجه الظاهرة الجلية . ويتعين مراعاة وجهة نظرنا في صدد الجانب الذي بدا لنا دائماً من الخطورة بمكان في المسألة الشرقية ، كما يجدر أن يصل بنا إلى النتيجة التي قصدنا تحقيقها في بادئ الأمر ، والتي فقدنا الأمل في إدراكها من زمن بعيد . « وتعلمون بلا شك أننا منذ مبدأ المفاوضات ، قد وجهنا جهودنا نحو تحقيق إلغاء الحماية التي تفرضها روسيا على السلطان ، دون سواها من الدول ، وما زلنا نقول مراراً وتكراراً إن ضمان استقلال الباب العالي لن يتحقق إلا في الآستانة على الأخص ، وإن عقدة الصعوبة تركز في هذا الجانب من المسألة . والذنب ليس ذنبنا إذا كانوا قد ظلوا زمناً طويلاً مكابرين معاندين على رؤية العقدة في غير موضعها الحقيقي ، أي في تلك المسألة التي تعد ثانوية نوعاً بالنسبة إلى أوروبا ، وهي مسألة العلاقات

(١) بوساطة جرانفيل في التاسع من ديسمبر .

بين السلطان والوالى . وهكذا ضاعفوا الارتباكات إلى حد جعلها متعذرة الحل ... فاتفق مبرم على مثل هذه الأسس سيغير الوضع من حال إلى حال ، وستجد فيه حكومة الملك سبباً كافياً لتعود فتشرع فى دراسة المسألة بأكملها (. . .) حتى فى الأجزاء التى يخيل أن الدول قد استقر رأيها استقراراً مطلقاً بشأنها (. . .) ودون استثناء الجانب الذى أبدت الحكومات المختلفة بصدده وجهات نظر متباينة ، إلى حد جعل كل مفاوضة حوله عديمة الجدوى»^(١) .

هذا وفى العاشر من نوفمبر ، بعث نسلرود إلى كيسيليف بكتاب جاء فيه : « نظراً إلى خطورة ما يستند إليه بالمرستون من الاعتبارات لإثبات الضرورة التى جعلت إنجلترا تصر على أن يشترك جزء من قواتها البحرية ، فى حالة حدوث خطر داهم من شأنه أن يدفع الباب العالى إلى طلب تدخل روسيا العسكرى ، فإن الإمبراطور على أتم الاستعداد للانضمام فى هذا الصدد ، إلى الرغبة التى أعربت عنها حكومة لندن ، وهو على استعداد أيضاً للتسليم (إذا ما تحقق الافتراض الذى ذكرناه) ، بأن يمثل علم كل من الدول التى تريد القيام بنصيب فى العمل المشترك ، وذلك بإرسال بعض القطع الحربية . وهكذا ستبين أنها تبارت كلها فى سبيل الدفاع عن عاصمة الدولة العثمانية ، وحمايتها . وتوضع تسوية خاصة ، لتحديد عدد هذه السفن ، وتعيين الجهات التى يجب أن تسير فيها ، فى بحر مرمره ، بجوار مضيق الدردنيل ، تجنباً لكل اتصال بالقوات الروسية ، المخصصة لحماية الآستانة من أى اعتداء آت من جهة البوسفور » .

وبعد زمن وجيز ، عاد برونو إلى لندن ، مزوداً بتعليقات مطابقة لهذه المذكرة ، وقد ورد فيها تفنيد لجميع الاعتراضات التى أثارها بالمرستون ضد المقترحات الروسية الأولى .

لم ينتظر بالمرستون حتى يعرف النص الدقيق الصحيح للمقترحات الروسية ؛ بل أسرع فى إبداء استعداده للموافقة على اقتراح برونو^(٢) ، وصارح جرانفيل

(١) كتاب سولت إلى سياستيانى .

(٢) كتاب إلى بولوير ، مؤرخ فى الرابع والعشرين من سبتمبر سنة ١٨٣٩ ، وكتاب إلى جرانفيل ، مؤرخ فى السادس من ديسمبر .

بنيته هذه . ومهما يكن من أمر ، فإن بالمرستون كان مصرّاً على الاستغناء عن معونة فرنسا ، بمجرد التيقن من أى اتفاق مع روسيا . وقد كان يعلم حق العلم أن النمسا وفرنسا ستسيران متهاككتين في ركاب القيصر ؛ ولما كانت سياستهما لا تتصل بالمسألة من حيث المصالح المباشرة ، فمن الطبيعي أن تنضما إلى حليفتهما المطلقة التصرف (الأوتوقراطية) . وهكذا استطاع بالمرستون ، بعد أن كسب روسيا إلى صفه ، أن يضم إلى خطته ثلاث دول . وبديهي أن اتفاق أربع منها ، جعل العمل ممكناً ومتاحاً ، دون حاجة إلى فرنسا .

وفي السادس عشر من نوفمبر ، قرر ميترنيكخ الانضمام إلى الاقتراح الأكثر ملاءمة للباب العالي ، مع إعرابه عن الأمل الخالص والرجاء الصادق ، « بأن إنجلترا والنمسا وروسيا ستستطيع العمل متآزرة متضامنة » .

وقد كان الخطأ الذي ارتكبه سولت ، هو اعتقاده بأن الاستغناء عن فرنسا في تسوية المسألة الشرقية ، ضرب من ضروب المحال ، وبأن الدول الأخرى ستبادر إلى تلبية رغبتها ، لضمان مؤازرتها ومعاضدتها . وقد ساد عند لويس فيليب اليقين الراسخ بأن إنجلترا لن تفلح في الاتفاق مع روسيا ، كما خيل إليه أن في إمكانه الاعتماد على النمسا^(١) كان الملك واقعاً آنئذ تحت تأثير ميترنيكخ ، فهو ما زال يتبادل معه المكاتبات دون وساطة وزرائه . فإزاء تأكيدات الصداقة والوثام التي ما فتئت روسيا تظهرها نحوه ، حسب لويس فيليب أنه قمين بالثوق بمحالفتها ، وخلق بالاستناد إلى معاونتها . وإذا كان « الملك الحضري » (البورجواه) لم يفلح في اغتنام الظرف المواتي ، وانهاز الوقت المناسب ، للتزول لإنجلترا عما رغبت فيه من المزايا ومن الامتيازات ، فالسبب كل السبب هو أنه أراد انتهاج سياسة شخصية . بل ذهب به الأمر إلى نصيح وزرائه بلزوم خطة التشدد .

وإليك ما قاله سانت أولير ، عن الاعتبارات التي دفعت لويس فيليب إلى اتخاذ هذا الرأي ، وهو الملك المشهور بحكمته ، المعروف بحصافته . قال الملك فيما قال : « لا تعني فرنسا مباشرة بأمر استقرار الباشا في بلاد

(١) خطاب تيير في مجلس النواب الفرنسي ، في يناير سنة ١٨٤٠ .

الشام ، سواء اتسع هذا الاستقرار ، أو ضاق ؛ فالموضوع الذى يهمها حقاً ، هو صون الدولة العلية من الانهيار ، وإنقاذ أوربا من حرب عامة . فتلك الحرب لا محيص عنها إذا فرضت على الوالى شروط مبالغ فى شدتها ؛ فهو لن يتردد ، والحالة هذه ، فى إصدار الأمر إلى ابنه ، باجتياز جبال طوروس ، وبالزحف على الآستانة . ولما كانت روسيا لا ترضى بمعونة سائر الدول فى بحر مرمرية ، فالحرب ستشتعل نارها ويستعر لهبها ، وسيكون خراب الدولة العثمانية فى مقدمة نتائجها المحتمة . إذاً فى سبيل إنقاذ الدولة العلية ، يتعين استرضاء محمد على ، بل ويجب العمل على كسب هذا العنصر العظيم من عناصر القوة الإسلامية ، وضمه إلى صف الباب العالى . هذا ومهما بلغت المزايا والامتيازات التى سيحصل عليها من سيده ، فستكون زهيدة القيمة ، نظير ضمان مثل هذا العون ضد روسيا^(١).

* * *

أخذ بالمرستون ينظر بعين الحسد والارتياب ، إلى تفوق الأسطول الفرنسى فى البحر الأبيض المتوسط ، على الأسطول الإنجليزى عدداً وعدة ، مما شجع حكومة سولت على الاستمرار فى المقاومة . وها قد أنهى إليه بأن فرنسا تجهز فى طولون ثمان قطع بحرية ، فضلاً عن ثمانين أخرى ، تمخر عباب اليم . فبادر إلى مخابرة سولت لاستيضاح الأمر . وبدى أنه رأى فيه تهديداً لبريطانيا العظمى . إذ لا يعقل ان تتخذ مثل تلك الاستعدادات ضد تركيا أو مصر ، أو روسيا ، وهى المحصورة فى البحر الأسود . وهكذا سترى إنجلترا نفسها مضطرة إلى العمل على تقوية أسطولها ، بالرغم من الاتفاق الودى . ولم يخف بالمرستون على سياستيانى أن المقصد الذى تنشده والغرض الذى ترمى إليه السياسة الفرنسية ، هو ، كما يبدو ، إنشاء إمبراطورية عربية ، مكونة من مصر والشام

(١) ويقال إن رأى الملك كان مستنداً إلى مشورة المسيو ديساج ، مدير الشؤون السياسية فى وزارة الخارجية ، وهو الذى قضى زمناً طويلاً فى الشرق ، فظن أنه لم بأمره إلماً كبيراً ، عارف بأحواله معرفة تامة . وإذا كان قد أوصى بعدم استخدام وسائل العنف فى بلاد الشام ، فليس السبب فى ذلك هو إيمانه بقيام إمبراطورية عربية فى المستقبل . بل هو ظنه ، على نقيض ذلك ، أن « ما أسسه محمد على لن يعيش بعده » . وهذا كاف للدلالة على مدى خطأ ذلك الحير فى صدد مستقبل مصر والشرق الأدنى .

والجزيرة العربية ، وموضوعة تحت النفوذ الفرنسي . وليس في وسع إنجلترا إلا أن تعترض على تحقيق مثل هذه النوايا ، الواسعة النطاق ، الممتدة المطامع (١) .

ورغبة في القضاء على ما دار في خلد بالمرستون من القلق ، وما ساوره من الاضطراب ، بادر سولت إلى التصريح بأن الأسطول الفرنسي لا يشمل إلا ثلاث عشرة قطعة ، منها قطعتان مخصصتان لنقل الجنود إلى الجزائر (٢) . وفي الثالث والعشرين من ديسمبر ، خفض أسطول الشرق إلى ست سفن ، بينما أصبح ذاك الراسي في طولون لا يتجاوز هو أيضاً نفس العدد . أما إنجلترا ، فقد عززت أسطولها بثلاث سفن ، فأضحى أقوى من الأسطول الفرنسي . وفي وسط تلك الظروف البعيدة كل البعد عن الملازمة ، شرعت باريس في المفاوضات : لقد هجرتها حليفها وسارت في سبيل مضاد لها ، ونسجت على منوال مخالف لمنوالها . ولكن رغم هذا ، ما زال الملك يعتمد على النمسا ، ولم يقطع وزراؤه الأمل نهائياً في إنجلترا . بيد أن كليهما قد خانت العهد .

* * *

وعند ما علم ميتزنيخ أن المسيو دي برونو قد غادر ستوتجار في طريقه إلى لندن ، استدعى إليه البارون نيومان ، صفيه الأمين ، وخدينه الودود ، وظلامعاً يومين في مكتب المستشار ، يرسمان الخطط ، ويناقشان الوسائل . ثم غادر نيومان فيينا ، وقد تلقى أمراً — على ما يقول سانت أولير — بالوصول إلى لندن مع برونو في آن واحد ، إن أمكن . وقد تسنى لنيومان اللحاق ببرونو في كاليه ، فاجتازا المانش معاً ، وما إن أدركا لندن ، حتى كان الاتفاق سائداً ، والتفاهم تاماً بينهما .

عاد برونو بلا تردد ولا إبطاء ، فاستأنف محادثاته مع بالمرستون ، بعد أن وقفت رديحاً من الزمن . وقد انتهت إلى وضع مشروع لاتفاق ، أعلنت فيه الدول مرة أخرى ، عدم المساس بكيان الدولة العثمانية ، على أن يعترف لمحمد علي بالملكية

(١) كتاب إلى جرانفيل ، مؤرخ في العاشر من ديسمبر .

(٢) كتاب من جرانفيل إلى بالمرستون ، مؤرخ في الثالث عشر من ديسمبر .

الوراثية للقطر المصرى ، تحت ولاية السلطان ، وذلك نظير أداء جزية . أما الشام وأطنه ودمشق وحلب وكريت ، فترد إلى الباب العالى ، ويعود الأسطول إلى الآستانة . وفى حالة رفض الوالى هذه الشروط ، يلجأ إلى وسائل العنف . وبمجرد سحب إبراهيم جيوشه ، تغادر أساطيل الدول الدردنيل ، ويعلن إغلاق المضائق . وقبل عرض هذا المشروع على الوزارة البريطانية ، أرسل بالمرستون إلى سياستيانى كتاباً ، أوضح فيه أهم شروطه وأحكامه ، دون أن يشير إشارة ما ، إلى تلك المتعلقة بأساطيل الحلفاء . وبعد الثالث عشر من يناير بزمين وجيز ، أنهى إلى سولت بهذه الشروط والأحكام ، فأجاب أن فرنسا لن تقبل تحديد عدد سفنها الحربية فى الدردنيل ، بينما يظل الروس أحراراً فى إبقاء ما يرونه من القطع الحربية بلا قيد ولا شرط .

وقد تردد سولت فى الانضمام إلى المشروع البريطانى . بيد أنه كان يجهل ما يدور فى الخفاء . فنذ الرابع عشر من يناير، دعا بالمرستون بروسيا إلى المناقشة فى شؤون الشرق ، وإلى المفاوضة فى إبرام اتفاق نهائى ، مع الدول والباب العالى . هكذا عمد بالمرستون من جهة ، إلى إشعار سولت بأنه هو الوحيد الحديـر بثقته ، والمؤمن على أسرارهِ ، بينما أخذ وزير الخارجية البريطانية يخبر بسونونى بمراحل تقدم المحادثات ، الدائرة مع روسيا والنمسا . وقد حول مندوباها تفويضاً مطلقاً لتوقيع أى اتفاق . فالمؤامرة التى كانت ترمى إلى إبعاد فرنسا عن الاتفاق الأوروبى أصبحت إذاً وشيكة النجاح .

وبينما كانت فرنسا ترغب فى تثبيت دعائم النفوذ المصرى، أخذ بالمرستون يؤكد أن أى بتر فى أراضي السلطان لصالح باشا مصر ، سيؤدى حتماً إلى إضعاف الدولة العثمانية . وأخيراً كانت روسيا تخشى قيام دولة فتية قوية فى الآستانة ، على أنقاض الإمبراطورية المحتضرة ، التى باتت تلفظ أنفاسها الأخيرة .

بيد أن الحكومة الفرنسية ، أرادت اتخاذ موقف أشد عطفاً نحو محمد على ، فاستدعت الأميرال روسين ، وعينت مكانه فى الآستانة الميسو دى بونتواه .

وما انفكت فرنسا تبذل جهدها ، في سبيل ضمان الموافقة على أكثر المقترحات ملائمة للوالى . ولكن بغية عدم المساس بروح الوثام السائدة بينها وبين إنجلترا ، ورغبة في إفهام بالمرستون نوايا الحكومة وأمانها إفهاماً تاماً ، أرسل جيزوه إلى لندن ليشغل منصب السفير (١) .

وإليك ما قاله جيزوه بالمرستون : « أظنون أنكم ستريدون الإمبراطورينا العثمانية قوة بتوسيع أراضيها ؟ لا تتركوا الغرور يملك نفوسكم ؛ نعم إن هذه الإمبراطورية لم تمت ، لكنها في طريق الاحتضار والزوال . إنها تتمزق إرباً ، وقد نستطيع إطالة حياتها ، ولكن ليس في مكنتنا بعثها إلى الوجود فعلاً . فإذا رددتم لها الشام ، فإنكم لم تعيدوا لها بذلك القوة اللازمة لحكم تلك البلاد ، والمحافظة عليها . فالقوضى والنهب والسلب والقسوة والعجز التي عرفت بها تركيا ، ستعود أدراجها ، وتسيطر على هذه الولاية . وعندئذ سيقع سوء مصيرها على عاتقكم ، إذ ستضطرون تارة إلى قمع القوضى ، وتارة إلى مساندة العثمانيين هنالك . » ومع هذا ، لم يشأ بالمرستون ترك طريق الهند بين يدي أحد أصدقاء فرنسا . أما روسيا ، وقد أثلج صدرها إعادة عقد المحالفة المقدسة ، فإنها أصبحت لا تفكر إطلاقاً في المطالبة بالقرن الذهبي . وهكذا وقعت السياسة الفرنسية في الارتباك والاضطراب ، من جراء مذكرة السابع والعشرين من يوليو سنة ١٨٣٩ ، التي عهدت إلى « اتفاق الدول الخمس » ، حل المسألة الشرقية . وقد عمد بالمرستون إلى اتهام فرنسا بالحض على اتفاق مباشر ، مخالف للاتفاقات السابقة . ثم جاءت ثورة الشام مشجعة له على مباغته الأمور ، فقد

(١) فرانسواه بيير غليوم جيزوه ، ولد في نيم سنة ١٧٨٧ ، وتوفي في فال ريشيه سنة ١٨٧٤ كان من أسرة فرنسية بروتستانتية (هوجنو) فتلق علومه في جنيف . وكان أستاذاً للتاريخ في جامعة السوربون (١٨١٢) . ثم هاجر إلى جان (بلجيكا) في غضون المائة يوم (عودة نابليون بونابارت إلى الحكم) وكان عضواً في مجلس الدولة ورئيساً للحزب المذهبي ، ووزيراً للداخلية (١٨٣٠) ووزيراً للمعارف (١٨٣٢ - ١٨٣٧) وسفيراً في لندن (١٨٤٠) ووزيراً للخارجية (من العشرين من أكتوبر سنة ١٨٤٠ إلى الثالث والعشرين من فبراير سنة ١٨٤٨) ورئيساً لمجلس الوزراء ابتداء من التاسع والعشرين من سبتمبر سنة ١٨٤٧ .

وجد فيها الفرصة المواتية لتجنب تدخل روسيا ، ولترك فرنسا منعزلة . وإليك ما لاحظته جيزوه فى هذا الصدد : « إنهم يعدّون ، بشأن المسألة ذاتها أو بشأن طريقة العمل ، مقترحات سيبلغونها إلينا ، بعد أن يكونوا قد انتهوا من تسوية كل شىء (إذا سوا كل شىء) ، وذلك لمجرد الحصول على رضانا أو رفضنا » .

الفصل الثامن

أزمة سنة ١٨٤٠ وبعثة فالفسكى

أسقط مجلس النواب الفرنسى حكومة سولت ، فى التاسع والعشرين من فبراير ، فاضطر لويس فيليب إلى دعوة تيير^(١) لتأليف الوزارة ، فى اليوم الأول من مارس^(٢). وقد استمر جيزوه سفيراً فى لندن، حيث كان محاطاً بجميع مظاهر الإجلال والتقدير. ولا غرو فأصله البروتستانتى ، وعينه الزرقاوان النجلاوان المعبرتان عن هدوء الماء وصفاء السماء ، ومحياه الذى يشع نبل المقصد ، وينم عن كرم المحتد ، وملاحمه الجدية ، كل هذه الصفات جذبت إليه القلوب ، وجمعت حوله النفوس . ولكنه رغم ذلك ، لم يوفق إلى إدراك مزايا جديدة من جانب وزارة الخارجية البريطانية . . . والمعروف أن وزارة تيير كانت مبالغة إلى اتخاذ تدابير حازمة ، وتواقة إلى تطبيق إجراءات حاسمة ، محافظة منها على شرف فرنسا ، وصيانة لسمعها ، وإعلاء لكلمتها. بيد أن خطر استعمار الملاحم ، واشتعال الحرب وامتدادها إلى سائر الأصقاع والبقاع ، كان ما يزال من الأمور المحتملة الوقوع ، بين آن وآخر . لكن المعروف أن لويس فيليب كان نزاعاً إلى الإبقاء على الاتفاق القائم مع إنجلترا ، وعدم المساس به .

وكان هنالك توحس من أن ينتهز الروس فرصة ضعف الأتراك ، فيحتلوا

(١) ولد لويس أدولف تيير فى مرسيليا سنة ١٧٩٧ ، وتوفى فى سان جرمان أن لاي ، سنة ١٨٧٧ . كان عضواً يمثل مقاطعة اكس أن بروفانس فى مجلس النواب الفرنسى سنة ١٨٣١ ، وأصبح وزيراً للداخلية ثم للتجارة والأشغال العامة ، من سنة ١٨٣٢ ، وقد عاد إلى الحكم فى اليوم الأول من مارس سنة ١٨٤٠ ، وخلفه سولت وجيزوه فى العشرين من أكتوبر سنة ١٨٤٠ . وكان رئيس حزب الوسط اليسارى . وقد أصبح رئيساً للسلطة التنفيذية فى فبراير سنة ١٨٧١ ورئيساً للجمهورية فى الحادى والعشرين من أغسطس . وهو مؤلف كتاب « تاريخ القنصلية والإمبراطورية » .

(٢) نظراً إلى ميولها الحربية ، نعتت هذه الوزارة بلقب « وزارة مارس الأول » نسبة إلى مارس إله الحرب .

بيزنطة ، التى ما فتوا يرمقونها بنظرات الشهوة الجامحة ، والرغبة الكادحة . فما العمل ؟ أترك باشا مصر فى مهب الريح ، تلعب به المقادير ؟ وفى هذه الحالة ، يثور الرأى العام الفرنسى أیما ثورة ؟ أهـ ى تمد يد العون للوالى ؟ إذاً تتدلع النيران فى أوربا بأسرها ! لقد انتابت تیر الشدة والحيرة فأثقلنا ظهره ، وأجهدنا نفسه ، فتخرج موقفه وارتيك اتجاهه . وإليك ما قاله ، فى شهر يوليه ، للمسيو دى سيجور : « ها نحن قد أخرجنا السيف من الغمد ، وامتشقنا الحسام ضد إنجلترا ، بل وربما ضد ائتلاف جديد ! » ؛ ذلك لأن إنجلترا والنمسا وروسيا وبروسيا ، قررت الانفراد بتسوية النزاع القائم بين تركيا ومصر ، دون أن تخبر فرنسا بالأمر .

أرسل جيزوه من لندن أحد مبعوثيه إلى باريس ، لينبه تیر ، وليوجه نظره ، إلى قرب إتمام هذه التسوية . أما تیر ، فقد أجاب بلهجة السخرية والتهكم والاستخفاف أنه طالما هو رئيس للوزارة ، فلن يجرؤ بالمرستون على معاملة فرنسا بهذا اللون من المعاملة ، بل أنه هو الذى سينجح فى إحباط الخطط المنسوجة بخيوط الغدر ، وجبائل المكر ، وسيرى بالمرستون إلى الخضيض ، ويلقيه فى الوهدة العميقة ، والهوة السحيقة .

عندئذ عمد تیر إلى تمهيد الطريق للمفاوضة المباشرة بين السلطان والباشا . وقد بذل هذا المسعى دون علم ميتريخ وبالمرستون ، فاستشاطا غيظاً ، وتملكتهما الحسرة والكدر ، عند ما أنبأ بالخبر .

هذا وقد بعث كوشليه بكتاب « سرى جداً » طلب فيه التأكد من أن الوالى لن تضعف همته ، ولن تفر عزيمته ، ولن يتزل عن أى شىء من مطالبه . وإلا ، فإن فرنسا سيضطرب أمرها ويتبلبل فكرها (١) . وقد ذكر سانت أولير (٢) نفسه — وهو أحد الفرنسيين القليلين الذين لم يظهروا عطفاً كبيراً على دعوى محمد على —

(١) كتاب عثر عليه المسيو فرانسوا شارل رو ، وهو قيد النشر ضمن مؤلف عنوانه : « تیر ومحمد على » . . .

(٢) كونت دى سانت أولير « ذكريات » (فيينا ١٨٣٢ - ١٨٤١) لما رسيل تيبو ، كالمان ليق ، باريس سنة ١٩٢٦) .

أن «الرأى العام المصرى» فى باريس بلغ أعظم شأن ، وأرفع شأو ، إلى حد يعلو على كل خيال ، ويسمو على كل تصور . فإن أية وزارة تبدى عداء ، أو تظهر عدم اكتراث ، أو قلة اهتمام بمصالح محمد على ، كانت تهم فوراً بالحياة والإخلال بالشرف .

فليس إذاً من المتعسر ، أن نتصور الأثر الذى أحدثه فى فرنسا نبأ الاتفاق الموقع فى لندن ، فى الخامس عشر من يولييه سنة ١٨٤٠ ، بتسوية المسألة الشرقية ضد صالح محمد على ، دون علم باريس .

ولعمري فقد كانت هذه صفقة أليمة، وإهانة غير كريمة موجهة لا إلى تير فحسب ، بل وإلى حكومة شهر يولييه الملكية بالذات . ويؤخذ من أقوال سانت أولير ، أن معاهدة الخامس عشر من يولييه أحدثت هياجاً فى الدبلوماسية الأوربية وعرضت السلام العام لخطر لم يعرفه منذ سنة ١٨١٥ .

هذا وقد تعهدت الدول بأن تتوسط لدى محمد على ، لعله يقبل شروط المعاهدة . فإذا أقام المصاعب والعراقيل ، فعلى الدول المتعاقدة أن تتخذ التدابير الكفيلة بإكراهه . وفى هذه الأثناء ، تشرع أساطيل إنجلترا وفرنسا ، فى قطع المواصلات البحرية بين مصر وبلاد الشام . أما إذا أدار محمد على دفة جيوشه صوب الآستانة ، فعلى موقعى المعاهدة أن يتعاونوا ، لوضع المضائق والآستانة فى مأمن من كل اعتداء . ويعتبر هذا التعاون إجراء استثنائياً ، ولا يعد إخلالاً بالقاعدة القائلة بأن دخول السفن الحربية الأجنبية فى الدردنيل والبوسفور محظور فى كل آن وحين . وبدهى أن هذا الاتفاق لا يعدو أن يكون إلغاء لمعاهدة انكيارسكيليسى ! وقد منح محمد على بمقتضاه ما يأتى : حكم باشا ليك مصر ، له ولذريته من الذكور ، قيادة عكا ، مدى حياته ، وحكم جنوب الشام . ويجب على الوالى ، نظير ذلك ، أن يسحب فى الحال جيوشه من الجزيرة العربية ، ومن الحرمين الشريفين (مكة المكرمة والمدينة المنورة) ومن أطنه . وقد حددت له مهلة عشرة أيام لقبول هذه المقترحات . فإذا انقضى هذا الموعد دون أن يجيب ، نزعته منه عكا ، وبعد عشرة أيام أخرى تمر من غير إجابة ،

تعرض لفقد القطر المصرى بأسره .

وبدهى أن توقيع اتفاق لندن قوبل بارتياح عظيم فى الآستانة ، حيث كان الاعتقاد سائداً بأن الباب العالى سيضطر إلى معالجة الأمر مع محمد على ، رغبة فى الخروج من مأزق مالى حرج ، والتخلص من متاعب اقتصادية دقيقة . وقد أرسل رفعت بك إلى الباشا لإبلاغه بإرادة الباب العالى ، وصدرت تعليمات بهذا المعنى إلى قناصل الدول الأربع فى مصر .

وعندئذ أجاب محمد على مهدداً بإعلان الحرب على أوربا قاطبة ، « وبهدم الدولة العلية رأساً على عقب ، وبدفن نفسه تحت أنقاضها ، وأن ذلك عنده أهون من التسليم . »

وفى السابع عشر من أغسطس ، استقبل الباشا ، رفعت بك وقناصل الدول الأربع ، فعرضوا عليه : « مصر بالوراثة وباشاليك عكا مدى حياته » . وقد أمهل عشرة أيام للإجابة . ويبدو أن رأى محمد على وإبراهيم كان قد استقر على مجابهة الدول الأربع ، وكانت فرنسا تشجعهما وتشحذ حماسهما وتلهب جرأتهما . وإليك ما قاله هوجس : « لقد صرح قنصل فرنسا ، أمام الباشا فى القصر ، على مرأى ومسمع من شخصيات عديدة ، أن قوة الرأى العام فى فرنسا بلغت حدّاً ، يصعب معه التكهّن بتجنب الحرب . وليس من العسير على سموكم أن تدركوا الآثار الضارة التى يحدثها مثل هذا الأسلوب ، لا فى نفسية محمد على فحسب ، بل وفى نفوس جميع المحيطين به . »

ثم استطرد قائلاً : « إن أفراد الجاليات الأوربية فى هذه المدينة قاطبة يرفعون صوتهم عالياً ، مستنكرين الوسائل القهرية ضد الباشا . ولا يوجد بين عناصر سكان البلاد ، فريق أشد عنفاً ، وأوغر صدرّاً فى توجيه النقد لحكومة صاحب الجلالة ولشخصى ، من طائفة التجار الإنجليز المتوطنين فى الإسكندرية » (١) .

(١) من الأمور الطريفة الجديرة بالذكر والحليقة بالتسجيل ، أن التجار البريطانيين فى مصر وفى الهند ، ومثلهم جميع الأوربيين ، كانوا يظهرّون عطفهم للوالى ويستنكرون عمل حكوماتهم . وقد أخذ هذا الموقف الذى وقفه الرأى العام فى مصر وفى فرنسا ، يحى الأمل فى قلب محمد على ، ويبعث الرجاء فى نفسه .

لكن الوالى لجأ إلى ضفاف النيل فى المنصورة ، بعيداً عن مساعى الدبلوماسيين الملحة . وقد أعلن لقنصل فرنسا من غير موارد قائلًا : « لن أرد إلا بالسيف ما غزوته بالسيف » . وفى الرابع والعشرين من أغسطس أدلى لميدم بالتصريح الآتى : « لقد توكلت على الله وسأدافع عن نفسى إلى النهاية ! ، لقد غزوت ما أملكه منذ ثمانى سنوات بعون الله العلى القدير ، فلن ينتزع منى إلا بحكمه عز وجل » .

وقد ترك محمد على المواعيد المحددة تمر وتنقضى دون أن يحرك ساكناً . وعلى أثر ذلك ، أصدر الديوان قراراً بعزله ، وأبلغ إليه فى الحادى والعشرين من سبتمبر . ثم اشتعلت نيران الحرب ودارت رحى القتال ، وقد ظهر الأسطول الإنجليزى فى مياه الشام ، ولم يتعرض له الأسطول الفرنسى ، المنسحب إلى سالامين ، « خشية أن تنطلق نار المدافع من تلقاء نفسها » . ولما ضربت بيروت ، قرر إبراهيم الجلاء عنها . أين نحن ، وأسفاه ، من بوادى السلام التى كانت سائدة فى ربيع ذلك العام ، المقعم بالأمانى ، المليء بالآمال ؟ !

كان كوشليه قد بعث آنثذ إلى تيير ، بكتاب مؤرخ فى السادس من مايو سنة ١٨٤٠ ، جاء فيه : « إن جميع قوات إنجلترا وروسيا ، من برية وبحرية ، ستخفق إيماناً إخفاق ، أمام قوة محمد على العظيمة ، التى تؤيدها قوتنا ! . . . لكنك يا سيدى الوزير ، قد أصبت كبدا الحقيقة ووقفت على عين الصواب ، عند ما قلت إن فرنسا ، المتأهبة للقيام كرجل واحد من أجل مصلحة على شواطئ الرين ، أو عند سفح الألب ، لن تظهر مثل هذا الحماس المتوثب ، إزاء الحوادث التى قد تقع على ضفاف النيل . ومع ذلك ، فربما تأثرت إذا رأيت ظلماً جسيماً يرتكب ضد محمد على ، أو شهدت اغتصاباً إقليمياً تقتطفه روسيا أو إنجلترا . هذا هو السبب الذى دفعنى إلى التحدث فى أمر التدخل المحتمل » (١) . ظلت وزارة أول مارس ملازمة خطة الاحتراس والتحفظ . ولكن موقفها أصبح

(١) راجع : دريو ، والمحفوظات الفرنسية ، وزارة الخارجية الفرنسية ، مكاتبات سياسية ، مصر ، المجلد العاشر .

جريئاً غشوماً ، بعد اتفاق الخامس عشر من يولييه .
أصدر تيير تعليماته إلى كوشليه ، فى التاسع والعشرين من يولييه سنة ١٨٤٠ ،
قائلاً : « إن الغرض الذى يجب أن يرمى إليه كل من الوالى والحكومة الفرنسية ،
هو العمل على إحباط الآثار التى تتوقعها الدول الأربع ، من الاتفاق المبرم بينها .
والوسيلة المثلى لتحقيق هذا الغرض ، هى إخضاع سوريا . فالثورة التى اندلعت
فى لبنان ، هى السبب الرئيسى لقرار الدول الأربع . وما دامت مستمرة تلك الثورة ،
ستتصر تلك الدول على موقفها . . . »

« فإذا عمل الوالى على تهدئة لبنان ، وإذا وضع الإسكندرية وعكا فى مأمن
من أى خطر ، وإذا حشد قواته فى الشام لكبح جماحها ، وعلى جبال طوروس
لوقف تقدم أعدائه ، وتهديدهم بالإغارة عليهم ، فإن مركزه سيصبح منيعاً ،
وعندئذ لن يتمكن أحد من إضعافه ، أو حمله على التسليم . وإزاء هذا ، ستفشل
مشروعات الدول الأربع وتتلأشى من تلقاء نفسها ، إذ أن تلك الدول لا تملك
أية وسيلة مباشرة لإكراهه . وهكذا سيحقق أغراضه وأغراضنا . بيد أن الأمر لن
يكون كذلك لو عدل محمد على عن سياسة الاحتراس ، واندفع وراء أحقاد
الكامنة ، وضعفائه الدفينة ، فيظهر نشاطاً وجرأة مبالغاً فيهما . . . »

« والواجب عليه أن يقصر همه على جعل بلاده منيعة فى الداخل ، قادرة
على صد الهجمات ، كما يجب عليه عدم التسليم بحال من الأحوال ، وأخيراً
يجدر به أن يهدد الدولة العلية ، دون أن يجتاز الحدود التى تفصله عنها . . . »
إن تأكيد تيير ، بأن الدول الأربع « لا تملك أية وسيلة قهرية مباشرة » ،
لهو غش وخداع من شأنه أن يبعد عن ذهن محمد على الخطر المحيى به ،
والحرج المحدث به ، فالواقع أن الوالى ما كان يستطيع إلا الإجابة ، إما بالقبول
أو بالرفض ، وكان رفضه يودى حتماً إلى « حالة الحرب » .

فهذا الشيخ الكريم المحتد ، النبيل المقصد ، الذى لم يكف منذ نعومة
أظفاره ، عن الكفاح والنضال ؛ هذا الجندى الباسل الشجاع المقدام الذى لم
يذق فى حياته مرارة الاندحار والهزيمة ، هذا الإدارى الحازم التريه ، المتزن النبيه ،

الذى وجد مصر قاحلة ماحلة ، من جراء حروب المماليك الداخلية الطاحنة النبيه ، وانقساماتهم الماحقة ، فاستطاع فى مدى خمسة وثلاثين عاماً ، أن يحولها إلى مملكة مزدهرة كالحديقة الغناء ، إلى مملكة منظمة آمنة مطمئنة . هذا السياسى المحنك الحاذق ، الحصيف الذى رسم خططاً قويمه ، ومناهج عظيمة لخير بلاده ، ورقاهية أهلها ؛ أبصر حتى يرى أعماله الضخمة تنهار ، ومآثره السنية تتقوض بين عشية وضحاها ، بسبب أهواء أوربا ، ثم يرى أن ما شرع فيه من غرس يديه الكادحتين يحرم هو وبلاده من ثمره اليانع ، وبهذا تعود القوضى إلى ضفاف النيل ضاربة أطناها كسابق عهدها ، فى ظل سيطرة الحكم العثمانى الواهنة ، وإدارته الضعيفة الواهية .

ترى ماذا سيفعل تيير ، المولع بالقتال ، الشغوف بالنضال ، وهو الذى قال له تاليران : « هلم ! إن أوربا ترتقبك ! » وكان يعتقد أن لدى محمد على قوة كافية للدفاع عن نفسه . لكنه أراد « أن يحمل فرنسا على تذوق الحرب واختبار أمورها ، رغم استقرار عزمه على عدم إطلاق قذيفة واحدة » .

واليك رأى بالمرستون فى تيير ، وقد كان يعرفه لكنه لا يستسيغ طباعه : « يرجح أن تيير سيسمعنا جمعجة ولا يرينا طحنأ ، وأنه سيحاول أن يظهر للملأ شجاعته المصطنعة ، وبسالته المقنعة ، وهى شنشنة نعرفها من أخزم . ألا فليعلم أننا لن نترك للهلع سييلا إلى نفوسنا ، على أثر تهديد أو وعيد خاو كالطبل الأجوف » . وما كان ميتينخ ، من جهته ، يعتقد أن فى نية تيير إقحام نفسه حقاً فى حرب سجال . فإذا تظاهر الوزير الفرنسى هزلاً ، فليذكر أن المزارع مع شعب ملتهب حماساً كشعبه ، هو أشد خطراً من اللعب بالنار . ولقد تبين جلياً ، بعد مرور سورة الغضب الأولى ، أن تيير ليس خير من يستطيع الخروج من المأزق ، خصوصاً فى موضوع مرتبك ، كان استهلاله غير موفق . ولا غرو ، فقد اشتهر تيير بمقدرته فى تكوين المحالفات لكنه كان عاجزاً عن التنبؤ بحدوثها (١) .

لم تسفر مقابلة تيير بلجيزوه ، عن تقدم فى الأمور أو تحسن فى الأحوال .

(١) راجع : جاستون فييت « قناصل فرنسا فى مصر عصر محمد على » فى مجلة القاهرة (فرنسية)

وقد قال تيير وقتئذ إن باريس ستصبح « صرحاً ضخماً تعجز عن اختراقه جميع المحالقات القائمة بين أنصار الحكم المطلق » وكتب آنتذ إلى سانت أولير .
السفير في فيينا ما يأتى : « إنتى نصير السلام من صميم قوادى ، وجانح إليه من كل جوانحي ، لكن فرنسا لن تقبل الإذلال والضميم . ولن تتحمل الإهانة والضمير وهى صامته متساعحة . كما حدث في عصر لويس الخامس عشر » (١) .
وقد حاول الخروج في لباقة وشرف من الأزمة التى أقحم البلاد فيها . ودفعها إليها .

كيف سيتسنى لهذا الرجل أن ينقذ فرنسا من المأزق الذى أوقعها فيه ، من جراء استخفافه ، وعدم تبصره وإسفافه ؟
لقد عمل تيير كالطبل الأجوف . فأبفظ بصيحته وضجيجته « ألمانيا الطيبة النية من سيئاتها العميق » (٢) وإليك ما لاحظته ميتينخ : « يحلو للمسيو تيير أن يتشبه بنابوليون ، والحق يقال إن المحاكاة تامة بينهما فيما يختص بألمانيا : بل إن للمسيو تيير قصب السبق في الميدان ، فقد تسنى له . في زمن قصير . ووقت يسير . أن يصل بهذه البلاد إلى الغاية التى لم يدركها الإمبراطور في أقل من عشر سنوات » .
وهكذا أوشك تيير أن يكون السبب في إشعال النار . ونشر الخراب والدمار في أوروبا ، من جراء سياسته الخرقاء المندفعة .

• • •

وفي مستهل شهر أغسطس : غادر جيزوه لندن لمقابلة الملك في قصر « أو » ، لتبادل الرأي حول الحوادث الأخيرة ، التى وقعت في الشرق . وقد حاول تيير جاهداً : الحصول على تأييد لسياسته ، وتوكيد لخطته ، إذ أن نجاحهما كان متوقفاً على ثقة أوروبا من أنه يعمل بموافقة الملك . وقد أخذ الوثام يبدو تاماً آنتذ بين لويس فيليب ووزيره ؛ فما كان أحدهما يعتقد في احتمال نشوب حرب . لكن هذا وذاك . كما قال جيزوه . « كانا » يشعران بالقلق في قرارة

(١) راجع : مكاتبات تيير الخاصة - كتاب تيير إلى دي سانت أولير ، المؤرخ في العشرين

من أغسطس سنة ١٨٤٠ .

(٢) كما قال هنرى هابن .

نفسهما ، الأول لأنه سيضطر يوماً إلى مقاومة طبيعة بلاده المتدمرة ، والثاني « لأنه سيدفع يوماً إلى الاشتراك معه في ذلك » . وقد اعتقد كلاهما أن الموقف السلبي الذي سيقفه الباشا ، قد يثير للدول الأربع الصعوبات ، وينشر في طريقها العقبات ، مما يتيح لفرنسا أن تعود فتبوء مركزها في الاتفاق الأوربي .

وكان ليوبولد الأول ملك البلجيكيين ، وزوج كريمة لويس فيليب ، تواقاً إلى إحلال الوفاق محل الشقاق ، بين فرنسا وإنجلترا . لذلك عمد إلى الدول باذلاً ما في وسعه ، عسى أن ينجح في إبرام اتفاق ، من شأنه أن يؤكد بقاء « الحالة الراهنة » .

لكن تيير قرر أنه لن يقبل هذا الحل إلا إذا انتفع باشا مصر أيضاً ، بمزايا « الحالة الراهنة » وأبدلت التدابير الواردة في اتفاق الخامس عشر من يولييه . عاد جيزوه إلى مركزه في العاصمة البريطانية ، مزوداً بتعليمات سرية . وكان هناك مشروعان على بساط البحث : الأول مؤداه أن تترك للباشا ممتلكاته دون حق الوراثة (وكان هذا من وضع الملك ليوبولد ، ولا يختلف في معناه ومبناه ، عن « الحالة الراهنة » المنصوص عليها في معاهدة كوتاهيه) والثاني كان مرماه أن تقبل وساطة فرنسا ، على أساس حكم مصر وراثياً ، وسوريا مدى الحياة (وهو مشروع تيير) . واشترط ألا تعرض فرنسا وساطتها ، بل تلتمسها الدول منها .

* * *

ولم يقتصر تيير على إعلان وجهة نظره . بل بعث إلى الباشا برجل يتمتع بصفات عظيمة ومزايا ممتازة لاجتذاب قلب الوالي ، المعجب بيونابارت : ألا وهو الكونت فالفسكى ^(١) ابن نابوليون غير الشرعى ، من الكونتس ماري فالفسكا .

أشار فالفسكى في تقريره الأول إلى أنه لمح للوالى بالأمل في تأييد فرنسا ،

(١) فلوريان جوزيف كولونا كونت فالفسكى ، ولد في قصر فاليفيس في الرابع من مايو سنة ١٨١٠ ، وتجنس بالجنسية الفرنسية ، وأصبح بعدئذ وزيراً مفوضاً في فلورنسا (١٨٤٩) وفي نابولي وفي مدريد ثم سفيراً في لندن (١٨٥١) وعضواً بمجلس الشيوخ ، ثم وزيراً للخارجية (١٨٥٥) ورئيساً لمجلس الوزراء (١٨٥٦) وتوفي في سنة ١٨٦٨ .

وأن محمداً علياً كان مغترّاً بقوته الدفاعية . وأيا كانت الظروف والأحوال ، فالواجب على فرنسا مؤازرة الباشا ، بشتى وسائل المعونة الحربية . وبضباط البحرية ، إذ أن الحالة السيئة التى آلت إليها بلاد الشام ، لن تمكنه من مقاومة الدول .

هذا أهم ما تضمنه التقرير الأول ، المرسل من الإسكندرية إلى تيير ، فى الثامن عشر من أغسطس . وقد رأينا من الملائم اقتباس بعض مقتطفات منه .

ذكر فالفسكى ، بادئ ذى بدء ، أن هودجس ، قنصل إنجلترا ، ذهب إلى حد التأكيد : « بأن القبول أو الرفض متوقف على بعثة الكونت فالفسكى » .

ثم استطرد قائلاً : « إزاء هذه الحالة ، قد بدا لنا - كوشليه وأنا - أنه من الملائم ، تأجيل زيارتنا لمحمد على ، ريثما يجيب عن الإنذار التهاثى ، الذى كلف رفعت بتسليمه إليه . وقد كان ضرورياً التأثير فى رأيه ، خشية أن يصدر أمره إلى إبراهيم باجتياز الطوروس فى سورة من سورات الغضب ، حيث يتغلب التسرع على الفطنة السليمة ، والروية الحكيمة . . . وتنفيذاً لتعليماتكم ، لمح كوشليه لمحمد على بأن يلجأ إلى حماية فرنسا ، ويطلب وساطتها ، ذاكرًا له أن هذا التلميح صادر عما يمكنه هو ، أى كوشليه ، من الإخلاص نحو الوالى قائلاً انه لا يعلم هل ستلبى حكومة الملك طلبه ، وتحقق رغبته ، مؤكداً أنها على كل حال لن تعمل إلا لخير الباشا . ولقد كلل هذا المسعى بالنجاح المقصود ، والتوفيق المنشود ، بل إن كوشليه قد أملى بنفسه على رجل من ثقاته ، الكتاب الذى أزمع الباشا إرساله ، طالباً إلى القنصل العام حماية فرنسا ووساطتها .

« رجع محمد على إلى الإسكندرية مساء الرابع عشر ، واستقبل مبعوث الباب العالى صباح السادس عشر . وفى تمام الساعة الرابعة من بعد ظهر ذاك اليوم ، ذهبنا إلى السراى ، وكان حديثنا مع الوالى طويلاً مستفيضاً . وبدهى أن أمارات الثورة والهياج قد ظهرت على عيائه ؛ لكن الفرع والجزع لم يملكاه ، بل ظل رابط الجأش . وقد بذلت جهدى لأفهمه ، أنه لا أمل فى كفاح ناجح لدى الدول التى وقعت اتفاق لندن . ثم ذكرت له أن حكومة الملك تعنى بأمره ، وأنى مكلف بإقناعه ،

كى يتخذ موقف الترقب المصحوب بالتهديد ، والتحفز المشوب بالوعيد، فيلقى مراسى أسطوله على الشاطئ ، ويكسو سفنه بغطاء من الرمل والقطن ، حتى لا تتعرض للاحتراق بفعل قنابل أسطول من أساطيل الأعداء ، ويعزز قواته في الإسكندرية ، للحيلولة دون نزول الجنود ، ثم يحشد في بلاد الشام عدداً وافياً من الآليات النظامية ، لقمع محاولات العصيان التي قد يثيرها أعداؤه . ثم يجمع في مرعش عند جبل طوروس ، جيشاً كامل العدد والعدة ، لتهديد تركيا ، دون أن يعرض سفينة واحدة في البحار ، ودون أن يرسل جندياً واحداً إلى الأناضول . وقد أثبت له بالبراهين القاطعة والأدلة الساطعة ، أنه إذا اجتاز الطوروس ، فستزلزل الأرض زلزالها ، وتذهب الآستانة والقاهرة معاً .

« وافق الباشا بلا عناء على النظام الدفاعي ، ولكن إلى حين .

« بيد أن المحادثات أخذت تمتد وتطول ، دون أن يستقر رأيه ، على طلب وساطة فرنسا . وعبثاً حاول كوشليه ، بشتى الوسائل الملتفة ، والطرق الملتوية ، دفعه إلى القيام بهذا المسعى ، المتفق عليه مقدماً . فقد كان محمد على يحول دفة الحديث قائلاً : «إنها مسألة نافهة جداً ، بالنسبة إلى فرنسا ، فلا يصحح أن تتدخل فيها ؛ وإذا كان لدى حكومتها أى أوامر فلتصدرها ، وهأنذا على استعداد للخضوع والامتثال . وإذا أرادت التعاون في هذا الشأن ، فسأقبل قدميها ، واضعاً تحت تصرفها ، كل ما أملك ، ابني وسفنى . وربما كان من الجرأة الفائقة ، أن ألتبس مساعدتها . وخير ما تفعله هو أن تترك الآخرين يضعفون وينهكون ، أما هي فلتظل مكتوفة اليدين .

« وفي غضون هذا النقاش الطويل ، ترك محمد على للمتحدثين إليه ، المجال متسعاً لإدراك نيته ، واستقراء طويته . فلم يكن في حاجة غالباً ، إلى التماس حماية فرنسا ، إذ لو بادرت إلى نجدته ، لفعلت ذلك ابتغاء مصلحتها ، لا مصلحته . وفي هذه الحالة ، يجب أن تكون هي البادئة في مفاوضاته . ومن جانب آخر ، كان يخشى أن تتخذ فرنسا من وساطتها سلاحاً تستند إليه ، لتعرض شروطاً قد لا يقبلها . وفي هذه الحالة ، ربما انضمت فرنسا إلى الدول ، متآلبة عليه . وأخيراً ، فقد كان شعور العظمة والفخر مسيطراً عليه سيطرة واضحة جليلة .

إنه يريد الزهو والتفاخر أمام أوربا بشجاعة الرجل الصنديد ، الذى لا يغتر بوعده ، ولا يثنى لوعيد ، بل ينتظر فى استسلام ، ويرتقب فى ثقة ، وقوع الخطر والتهلكة . وأن الالتجاء إلى فرنسا ، إذا ما دق الناقوس ، وأزفت الساعة ، وحن الحين ، هو أمر تسمثر له كرامته ، ويتنافى مع سجيته .

« وبعد إلحاح شديد ، فيه كثير من الكياسة واللباقة ، تسنى لكوشليه إقناع محمد على بأن يحزر باغوص بك ، وزير خارجيته ، كتاباً يطلب فيه إلى القنصل العام حماية حكومة الملك ووساطتها . وجلى أن كوشليه لم يحقق هذه النتيجة إلا بفضل ثقة الباشا فيه ، واطمئنانه إليه ، عن جدارة واستحقاق » .

واختتم فالفسكى تقريره قائلاً : « يستخلص من البيان المتقدم ، أن الموقف الدفاعى الذى حملت محمداً علياً على اتخاذه ، وفق تعليماتكم ، قصير الأمد ، وجيز المدى . والواقع أنه إذا شاء الأسطول الإنجليزى حرق مدينته وإضرار اللهب فى قصره ، وجعل مخازنه ، ومصانعه الحربية ، وأسطوله ، فريسة للنيران ، فلن يستطيع منعه إلا بإخراج سفنه الحربية إلى عرض البحار ، وعندئذ سيكون مصيرها الدمار . وإذا أنزلت جنود تركية ونمسوية فى بلاد الشام وأيقظت الفتنة من رقدتها ، فإنه لن يقدر على مقاومتها ، إلا بتضحية جيش سليمان باشا ، تضحية مؤكدة ، أو شبه مؤكدة . وإزاء كل هذه الاحتمالات ، وجميع هذه الافتراضات ، لا يوجد إلا حل واحد : هو أن يجتاز جيشه جبال طوروس . فهناك سيفتح أمامه مجال جديد للتوفيق . ومما لا ريب فيه ، أنه يفهم الأمر حق الفهم . فإذا استدعت الحالة أن يجرب حظه تجربة أخيرة ، فسيلعب بالورقة الوحيدة المضمونة الربح ، المؤكدة الكسب . »

« أما إذا بادرت فرنسا إلى نجدة محمد على مباشرة ، فأنا واثق بأن حمله على الصدوع بالأوامر الموجهة إليه ، سيكون سهلاً ميسوراً . والذى أقصده من النجدة المباشرة ، هو إرسال أربعين أو خمسين ضابطاً بحرياً ، على أن يراقب الأسطول الفرنسى السفن الإنجليزية عن كتب ، لمنع ضرب الإسكندرية ، ولإحيلة دون

نزول العثمانيين أو النمساويين أو الإنجليز ، سواء في مصر أو في الشام . وبهذه الشروط يمكننا ، كما ذكرت ، حمل الباشا على الخضوع بدقة لجميع الأوامر الصادرة من فرنسا . وإلا ، فربما أمكن منعه من القيام بأى عمل ، ولو إلى حين . هذا إذا اقتضت الدول الأربع على مجرد الحصار . أما إذا تجاوزت هذا الحد ، فليس هنالك من يستطيع الحيلولة دون زحف إبراهيم على الأناضول » (١) .

وجه تيير كل جهده لوقف الآثار المترتبة على اتفاق لندن ، أو بالأحرى أراد أن يتيح لفرنسا الخروج من عزلتها . وتحقيقاً لهذا الغرض ، كان يود أن يحمل محمداً علياً ، على التماس وساطة فرنسا ، لكى تسنح لها الفرصة المواتية للتدخل ، وبذلك تعود فتصبح طرفاً متعاقداً مع سائر الدول .

والمعروف عن خصوم تيير أنهم درجوا على اتهام فرنسا بسلوك سياسة ترمى إلى توسيع نفوذها في مصر . وكان ميتزنيخ يشير إلى ذلك غمزاً ولزاً ، حتى يتقرب إلى إنجلترا على حساب فرنسا . هذا وسبق أن أرسل المستشار النمساوى ، في غضون أزمة سنة ١٨٣٣ ، إلى سفيره في لندن ، كتاباً جاء فيه : « إن فرنسا تشعر ولا ريب بضرورة العمل على تجنب انهيار النفوذ العثمانى ، أو الحيلولة دونه . ورغم ذلك ، فهى تعتمد إلى تقديرات لا تتلاءم من حيث حسن السياسة ، مع هذا الشعور . فالذى تريده الحكومة الفرنسية اليوم ، قد أرادته ورغبت فيه دائماً جميع الحكومات المتعاقبة خلال السنوات الثلاثين الأخيرة . فنذ زمن بعيد ، كانت هذه الحكومات المختلفة ، تعتبر مصر بلاداً مضمونة الغزو لفرنسا . ولو لم تتعرض محاولة الغزو هذه لشتى العقبات التى أقامتها فى سبيلها دول معنية عناية مباشرة بعدم امتلاك فرنسا لتلك البلاد ، إذاً لتوصلت فرنسا ، منذ زمن بعيد ، إلى تحقيق مآربها الطامحة ، ومقاصدها الطامعة . وليس لنا أن ندعى المقدرة على تلقين الوزراء الإنجليز أموراً يعرفونها مثلنا ، فى هذا الصدد ، بل أحسن منا . وإذا كانت المسألة المصرية مسألة نمساوية ، فهى بلا مرأى أكثر منها إنجليزية .

(١) المحفوظات الفرنسية - وزارة الخارجية الفرنسية - مكاتبات سياسية - مصر - المجلد

لكن الحكومة الفرنسية تريد فى إصرار أن تلون المسألة « المؤجلة » بلون من ألوان الحماية التى يحلو لها أن تتباهى وتفخر بها حبال وإلى مصر ، مدفوعة إلى ذلك بتزق حماسى لا يسعنا إلا أن نسميه طبيعياً ، وذلك بحكم روح التزاهة والتجرد من الغرض التى اتخذناها مثالا يحتذى ، ونبراساً به يهتدى ^(١).

والحق يقال إن مصر ما جهلت يوماً ماهية المصالح الفرنسية فى وادى النيل ، ولكن كان هناك بين البلدين ، نوع من التعاطف والتآلف الطبيعى ، جعل والى وابنه يلتمسان تدخل فرنسا ، دون أن يتوقعا منه شراً . وإليك ما جاء فى كتاب مرسل من إبراهيم إلى محمد على ، فى العشرين من أغسطس سنة ١٨٤٠ :

« فى حالة وقوع حرب ، ستقدم فرنسا إلى مصر ، بحريتها ودبلوماسيتها ، على سبيل المعونة . وإذا كان رجال الآستانة قد رضوا بحماية الدول الأربع ، فما من حرج علينا أن نقبل مساعدة فرنسا ، التى تؤيد دعوانا ، والتى لها مصلحة كل المصلحة فى تعصيدنا وتأبيدنا . فلا يصح إذاً أن نظهر نحوها أى إعراض أو عدم اكتراث » .

وقد أصر فالفسكى على نجدة محمد على من غير ما إبطاء . وقال فيما قال إن بحرية والى يعوزها الضباط ، وإن جيشه البرى فى حاجة إلى المال ، وإن الأسطول البحرى الإنجليزى قادر على إحراق السفن المصرية ، وإن فى مكنة الدول المتحالفة إنزال قواتها إلى شواطئ الشام ، وإضرار نار الثورة ، مما سيضطر إبراهيم إلى اجتياز الطوروس . وفى تقريره الثانى ، أبدى فالفسكى بعض الشكوك فى إمكان استمرار المقاومة زمناً طويلاً . وألح مرة أخرى فى المطالبة بإرسال إمداد مباشر إلى محمد على ، لعجزه عن مواجهة وسائل العنف وطرق الإكراه .

وفى الرابع والعشرين من أغسطس ، بعث فالفسكى بكتاب جاء فيه :

« منذ رسالتى الأخيرة ، لم نتقدم قيد أنملة . لقد بدأ الباشا يقتنع بضرورة الركون إلى خطة الدفاع ، ووافق بارتياح عظيم ، وسرور كبير ، على رأيكم بأنه : إذا اتخذ موقف الترقب المصحوب بالتهديد ، والتحفز المشوب بالوعيد ، لتسنى

(١) مذكرات ميتريخ ، الجزء الخامس ، كتاب مؤرخ فى الخامس عشر من يولييه سنة ١٨٣٣ .

له أن يتحدى الدول . وقد تحدث أمس الأول عن كتاب وارد من إبراهيم ، جاء فيه أنه لو أذن له بدخول آسيا الصغرى ، فسيتيسر له في أقل من شهر تجنيد جيش قوامه مائة ألف رجل ، يضاف إلى جيشه . وقد أجاب الولى أنه يحظر عليه التقدم خطوة واحدة ، ولو جند مائتي ألف رجل .

« ثم أكد لي أنه مطمئن كل الاطمئنان ، بشأن المحاولات التي تقوم بها الدول ، لتحريض بلاد الشام على العصيان . وإليك تدليله : ماذا عساها تفعل ؟ أنتشر نداءات ؟ أتوزع نقوداً وأسلحة ومهمات ؟ كل هذا لا يغنى فتيلًا . . . وعلى أية حال ، فإن جنودى تحتل السهول ، والأمير بشير مخلص لى كل الإخلاص ، متفان كل التفانى ، وهو يحتل قمة الجبل ، على رأس ثلاثة أو أربعة آلاف رجل صرفت لهم البنادق . فإذا حاول الجلبليون التمرد ، فسيصبحون بين نارين ، ويقعون بين المطرقة والسندان . ومن ذا الذى سيشد أزرهم ؟ أهم الستة آلاف ألبانى الذين سيقذف بهم الإنجليز على الشاطئ ؟ . . . »

« وحقيق بنا أن نتساءل : أليس محمد على مغروراً في تقديره ؟ مما لا ريب فيه أن الستة آلاف ألبانى الذين سيتزلون على شواطئ الشام لا يخشى منهم ، على شريطة ألا يؤيدهم ألفان أو ثلاثة آلاف من البحارة الإنجليز . لقد هددهم سليمان باشا قائلاً إنه سيلقى بهم فى البحر ، إذا اجتروا على التزول . وأنا على ثقة من أنه يعنى ما يقول ، وسيحققه إذا أراد . ولكن ما من وسيلة لتسليح الدروز والموارنة . وهل إخلاص الأمير بشير يرقى فوق الشبهات فلن تكذبه الأحداث ؟ وأخيراً ، ألا يحتمل إرسال جيش أوربى إلى بلاد الشام ، قبل الموعد الذى يتوقعه محمد على ؟ وفى حالة تحقق هذا الفرض الأخير ، فستستعر النار فى تلك الأصقاع ، وتمتد الثورة إلى تلك البقاع ، ولن يسعه إلا اجتياز جبال الطوروس ، بجيوشه ومعداته (١) .

اختتم فالفسكى رسالته ، مشيراً إلى جانب المسئولية الواقعة على تيير فى حوادث الشرق ، حيث قال : « لقد توجس محمد على خوفاً فى بادئ الأمر من مؤتمر

(١) المحفوظات الفرنسية - وزارة الخارجية الفرنسية - مكاتبات سياسية - مصر - المجلد العاشر .

لندن ، لكنه ما لبث أن شعر بالاطمئنان يغمر نفسه ، والهدوء يملأ فؤاده ،
 حيال عطف الرأى العام الفرنسى . ويغلب على ظنى أنه لو كانت فرنسا
 قد اشتركت فى أعمال المؤتمر ، وحصلت له على حكم مصر بالوراثة ، والشام
 مدى الحياة ، لما تردد فى القبول . بل ويخيل إلى أنه لو كان اتفاق الخامس
 عشر من يوليو ممهوراً بتوقيع فرنسا ، لخضع له محمد على . وسأذهب إلى مدى
 أبعد فأرجح أخيراً ، أنه لو كنت تلقيت تعليمات باستخدام « جميع » الوسائل ،
 لحمل الباشا على قبول الاتفاق ، لكلل مسعى بنجاح تام ، وتوفيق عظيم . وإن كان
 قد أصر على الرفض ، وصمم على الإعراض ، فالسبب كل السبب هو ما رآه
 من تأييد فرنسا ، وما أدركه من أن هذا التأييد الأدبى كاف لكى يضمن له حكم
 مصر وراثياً ، بأى حال من الأحوال . وعلى ذلك ، فقد قام رباشاليك عكا مدى
 الحياة ، بغية كسب سوريا بأسرها » (١) .

وبالرغم من الجهد الذى بذلته الوزارة الفرنسية لمنع ذبوع الذائعات ،
 واستطارة الشائعات فى باريس ، فقد انتشر النبأ فى المدينة ، فى السادس
 والعشرين ، وتأيد فى السابع والعشرين ، وكان أثره فى النفوس عظيماً ، وعظيماً جداً .
 أزمع تيير ولويس فيليب تحويل إخفاقاتهم الشخصى إلى إخفاق وطنى ، وطبعه
 بالطابع القومى ، وذلك بمشاطرة الشعب سخطه ومشاركته فى استنكاره ؛ إذ أخذ
 تيير يقول : « الترقب المسلح والمسلح تسليحاً قوياً : تلك هى سياستنا » .

لم يتأثر بالمرستون وميتزنخ بهذا التهديد والوعيد ، لعلمهما حق العلم برغبة
 لويس فيليب فى السلام ، وجنوحه إلى الوثام ؛ ومع هذا ، فما فتى الملك ورئيس
 وزرائه يعتقدان أن مقاومة الباشا ، « ربما تؤدي إلى حل الائتلاف دون حاجة
 إلى الشدة » . على حد تعبير ثورو دانجين .

ظل تيير إذاً بغض الطرف ، ويصم الأذن ، عن مقترحات فالفسكى ،
 مكتفياً ببذل الوعود لمحمد على ، رجاء تشجيعه . أما لويس فيليب ، فقد أدلى

(١) راجع دريو ، والمحفوظات الفرنسية - وزارة الخارجية الفرنسية ، مكاتبات سياسية -
 مصر ، المجلد الحادى عشر .

بالتصريح الآتى ، عند استقباله لسفراء الدول ، للمرة الأولى بعد توقيع المعاهدة :
« إنكم قوم جاحدون ، ناكروا الجميل والمعروف ؛ إياكم والظن ؛ هذه المرة ،
أننى سأنفصل عن وزارتي وشعبى ؛ أتريدون الحرب ؟ فلتكن ؛ سأنزع الكمامة
من فك النمر إذا دعت الحالة ، وسيكشر عن أنيابه ؛ إنه يعرفنى وسألاعبه ،
وسوف نرى إن كان سيحترمكم بقدر احترامه لى » .

لم يدع ميتريخ وبالمستون مجالاً لتطرق الاضطراب إليهما ، فقد كتب تيير إلى
الكونت أبونى ما يلى : « أظهروا أوفر قسط من الهدوء ورباطة الجأش إزاء تيير ،
وحذار أن يضلكم السبيل بأقواله ؛ وإذا حدثكم حديث الحرب ، فوجهوا نظره
إلى أن القيام بها يتطلب اشتراك اثنين على الأقل فى مضمارها » (١) .
أما عن مهمة رفعت بك ، فقد كتب المستشار النمساوى ما يأتى ، فى
العشرين من أغسطس :

« إن وقوف فرنسا موقفاً حازماً حاسماً سيضع الأمور فى نصابها . فليس محمد
على بالرجل المخبول المعتوه ، بل إنه كذلك إذا رفض بناء مستقبله على الدعائم القوية
الأركان ، الواسعة الأرجاء ، التى يعرضها عليه السلطان . وإذا سار الحال على
غير هذا المنوال ، ثبت لأوروبا أن الحكومة الفرنسية عاقدة النية على أن تخضع
لهواها ، المصالح البعيدة عن التراع ، فى هذه البقعة من بقاع العالم . وقد يجوز
للمرء أن يرغب فى مثل هذا الهدر - فىكون بلا شك على غير حق - إما أن
يضعه موضع التنفيذ ، ثم يكلل بالتوفيق ، فهذا شئ آخر . إن الميدان الذى فى
متناول يد المسيو تيير (لاحظوا أننى لا أقول « الملك ») هو ميدان الثورة ؛ الذى
سيودى بعرش يوليو وبأنظمة فرنسا ، (هذا على فرض أنه سيحدث آثاره فى
الخارج) (٢) .

ويؤخذ من تقرير لورين ، المؤرخ فى السادس والعشرين من أغسطس ،

(١) كتاب ميتريخ إلى الكونت أبونى ، المؤرخ فى الرابع من أغسطس سنة ١٨٤٠ .
(٢) كتاب من ميتريخ إلى الكونت أبونى ، مؤرخ فى العشرين من أغسطس سنة ١٨٤٠ . هذا
ويقول سانت أولير إن لويس فيليب كان قد اعترف للكونت أبونى بأنه لن يستسلم لرغبات رئيس وزرائه
فى إعلان الحرب على أوروبا - محفوظات وزارة الخارجية بالآستانة سنة ١٨٣٩ .

أن إبراهيم أخذ يتأهب للزحف على الأناضول . وقد سأل قنصل النمسا محمداً علياً عن استعدادات إبراهيم ، فاعترف له الولى بأن الأوامر صدرت فعلاً منذ ثلاثة أسابيع ، بالتقدم ، إذا لم تسو الخلافات مع السلطان فى مدى شهر . وقد كان محمد على مصرًا كل الإصرار على تحدى روسيا ، جاعلاً استقرار السلام والوثام فى الشرق معلقاً على شرط استبعاد خسرو .

وفى الثالث والعشرين من سبتمبر ، شرح الولى لكوشليه ، أسباب سخطه واستنكاره قائلاً : « عند ما أمرت ابنى بالتوقف ، انتظاراً للتسويات التى قد تشرع فيها الدول العظمى ، كان السلطان محمود على قيد الحياة ، وكان على أن أترك مصيرى بين يدى الدول العظمى ، وخاصة فرنسا ، التى أوقفت زحف جيشى ، وأخطرتنى بالانتظار ، ريثما يعاد السلام على أسس عادلة متينة ، ودعائم ثابتة مكينة . وبعد وفاة محمود الثانى ، عرض على الباب العالى مقترحات ، أعطيت فيها أقل مما منحنى السلطان ؛ ولقد كشف لى هذا الحادث جلياً عداء خسرو ، وحقده وحفيظته . وعند ما وصل قبودان باشا ، أتيح لى أن أحصل على أكثر من ذى قبل . طلبت إقالة الصدر الأعظم ، ولكن لما كان مستمسكاً بالمحافظة على سلطته ، فقد عرض على مقترحات جديدة ، وكان على وشك أن يمنحنى كل شىء ، عند ما تدخل ممثلو الدول العظمى » (١) .

واليك ما كتبه فالفسكى إلى حكومته ، فى الرابع والعشرين من أكتوبر سنة ١٨٤٠ : « قد يظن لأول وهلة أن الزهو وحسن التقدير ، يتناوبان التأثير فى توجيه مقاصد محمد على ومراميه . والواقع أن هذا خطأ بين . وربما كانت العجرفة وحب الذات والزهو ، هى الخافز الحقيقى لأول ميل من ميوله ، لكن قراراته مستندة دائماً إلى تقدير مؤكد عميق للأمور . إنه بعيد كل البعد عن التهور ؛ وإذا كان نازعاً إلى الجراءة ، فالسبب كل السبب هو إدراكه أن الجراءة المجردة من التهور ، كثيراً ما تكون ضرباً من ضروب الحنكة والخذق . وهو متصف بحسن التبصر ، وبعد النظر ، ودقة التقدير ، متمسم بقوة إرادة

(١) راجع دريو - المحفوظات الفرنسية - وزارة الخارجية - مكاتبات سياسية - مصر - المجلد الثامن .

ومثابرة لا يلبثها الزمان، وجلد لا يضعفه مرور الأعوام، ثم هو على الأخص أريب جداً . ولكي ألتخص ففكرني عن محمد على بمثل وتشبيه ، سأقول إنه لو كان قد ولد في وسط حضارتنا، لاستطاع أن يضارع ميترنيخ أو تاليران ، أكثر من مشابهته لنابليون . إذ أن سلوكه السياسي في غضون السنوات العشر الأخيرة ، يؤيد كل التأييد ما ذكرته عن طبائعه ، وما أكدته عن سمائاه . فلو كان متهوراً، لما توقف عند قوئيه في سنة ١٨٣٣ ؛ ولو كان عبقرياً ، لما توقف عند نزيب في سنة ١٨٣٩ .

« لم يجرؤ على التطلع صراحة إلى عرش السلاطين . وربما فكر أحياناً في إدراك هذا الغرض ، لكن حظه في تلك المحاولة كان محاطاً بالشكوك ، إلى حد جعل تفكيره لا يستقر صراحة على مجابهتها . ولقد وقفت مطامحه دائماً عند تحقيق الحكم الوراثي لمصر، ثم لبلاد الشام . ومع هذا ، فقد سلك الطريق في تحفظ وبقظة ، متوخياً عدم المجازفة بالكل في سبيل الكل . وإن ما أخذ يتظاهر به من عناد وحزم في عدم التنازل عن مطالبه، كان مرجعه حقاً إلى معرفته النامة بموقف كل من الحكومات الأوروبية حيال الأخرى » .

وفي الثاني من نوفمبر ، تقدمت سفن الأساطيل الإنجليزية والفرنسية والعثمانية أمام عكا، وأطلقت النار عليها . وقد أحدث ضربها أثراً هز أركان المدينة، وأوقع الرعب في قلوب أهلها . وعندئذ اضطر الجنود المصريون إلى الجلاء عنها، بعد أن دمر نصفها فأصبح أثراً بعد عين .

وفي الثامن من أكتوبر ، قرر تيير في مذكرة صادرة منه ، أن الحكومة الفرنسية لن تتخذ من مسألة سوريا سبباً لإشهار الحرب ؛ ولكن إذا جاوز القتال ضد الباشا هذا الحد ، وإذا شرع في انتزاع مصر منه ، فعندئذ ستتدخل .

لم يتألك الكومودور نابيير^(١) غيظه وحنقه نحو سليمان باشا الذي كان يقود

(١) السير شارلز نابيير الذي صار بعدئذ اللورد نابيير دي مجدله (١٧٨٦ - ١٨٦٠) كان قد انتصر قبل ذلك في سنة ١٨٣٣ على أسطول دون ميغيل البرتغالي (في رأس سان فنان) وسيصبح قائداً لأسطول بحر البلطيق في سنة ١٨٥٤ .

الجيش المصرى فى بيروت . فأخذ ينحى عليه بالائمة والتقريع والتعنيف ، إزاء مسلك السلطات المصرية نحو ثوار لبنان . ولكنه جلب على نفسه ردّاً لا ذعاً ، وجهه إليه سليمان باشا .

وفى الشهر التالى ، أنبىء نابيير بأن نصوص اتفاق لندن ستبلغ إلى محمد على . وقبل أن يتم هذا الإبلاغ ، أخذ نابيير على عاتقه إنذار القيادة المصرية باتباع أحكامه ، واستولى على اثنتى عشرة سفينة حربية مصرية ، فى ميناء بيروت . وأصدر أيضاً إعلاناً ، داعياً سكان الشام إلى الثورة والمصريين إلى الفرار من الجيش . (١) وكان نفوذ سليمان باشا عظيماً إلى مدى جعل الدول المتحالفة تعرض عليه سرّاً حكم أحد الباشاليكات حكماً وراثياً (باشاليك قانديا أو قبرص بل والشام) ظناً منها أن خيانتة ستساعد كثيراً على حل مسألة الشام ، لكن سليمان باشا أظهر تعلقه بمحمد على ، إذ رفض هذه العروض المقدمة باسم السلطان من قنصل إنجلترا ، وبضمان الدول العظمى الأربع ، الموقعة على اتفاق لندن .

وأخيراً اضطر إبراهيم مع الأسف إلى إبعاد جنوده عن الشاطئ ، واستخدامها فى مقاومة الثوار . أنهكت هذه الحملة رجاله ، وأوهنت عزيمتهم ، وأضعفت نفسياتهم ، فأصبحوا فى حالة يرثى لها . وفى هذه الأثناء ، تقدمت الأساطيل الحربية المتحالفة أمام الموانئ فى بلاد الشام ، وأرغمتها على التسليم .

(١) لقد حدث بعدئذ أن قام نابيير نفسه ، فوجه اللوم إلى الحكومة البريطانية ، فى خلال إحدى جلسات البرلمان ، متهما إياها بأنها أصدرت إليه الأوامر بتنظيم الحركات الثورية .

الفصل التاسع

اتفاق لندن ومركز مصر النهائي

أصبحت فرنسا منعزلة ، المرة تلو المرة . وقد قال جيزوه : « ليست العزلة حالة ينشدها المرء طائعا مختاراً ، بمحض إرادته ورغبته ، وما هي بحالة يستقر فيها المرء استقراراً تاماً نهائياً . ولكن إذا وجد فيها ، فقمين به الإخلاد إلى الهدوء والسكينة ، حتى يتسنى له الخروج منها رابح الصفقة ، وافر النفع » .

وما كان في نية فرنسا ، ولم يدر في خلدتها يوماً ، أن تظل مبتعدة عن شؤون أوربا ، نائية عن أمورها . ولئن استغنى عنها ، فيجب أن يؤسف لغيابها وأن يشعر بأن الاتفاق الأوربي أمر لا بد منه « بين الحكومات العظمى » . فالانشقاق والانقسام ، واتساع الهوة ، ليست من حسن السياسة ، ولا من الفطنة والكياسة . وهل يمكن تحقيق الاتفاق الأوربي ، دون أن يكون لفرنسا فيه أوفر سهم ، وأسبق قدم ؟ هذا هو ما أخذ الوزير يفكر فيه ، آتاء الليل وأطراف النهار . ولكن ارتقاباً لساعة الأمن ، وانتظاراً للحظة الاطمئنان ، رأى جيزوه من الملائم أن يشرع في تسليح فرنسا .

ومنذ بدأت المسألة الشرقية ، كان بين الوزراء الإنجليز فريق أظهر نحو التحالف الفرنسي عطفاً لا تشوبه شائبة ، وإخلاصاً لا تشينه شائنة . وكثيراً ما وجهوا عنايتهم نحو تأييد المساعي السلمية ، التي يقوم بها الدبلوماسيون الألمان . ولكن مما يؤسف له أن عطف أولئك الساسة - وفي مقدمتهم اللورد كلارندون - كان غير مجد رغم صدوره من أعماق القلوب وقرارة النفوس . وإليك رأيهم في هذا الصدد : « إن الوزارة التي شكلت أخيراً في باريس ، للمحافظة على السلام ، لا يمكن أن تعيش ما لم

تضع في سبيل حياتها الدول التي وقعت معاهدة الخامس عشر من يولييه .
وقد أجاب البارون دى بوركيني (وهو الذى تركه جيزوه في لندن ،
وكلفه بهذه المهمة الدقيقة) قائلاً : « نعم ، ولكن يجب أن يتزل لفرنسا عن شىء :
خارج هذه المعاهدة » (١). ترى ، ماذا يقدم لباشا مصر ابتغاء مرضاة فرنسا ؟
وقد عرضت طرق عديدة مثل : ترك جزيرة قنديا لمحمد على ، ومنح أحد أبنائه
باشاليك طرابلس ، ووقف القتال مع إبقاء « الحالة الراهنة » الإقليمية في الشام ،
ربما تنتهى المفاوضات العتيدة .

وبينا كان الدبلوماسيون الملتثمون في لندن يبذلون هذه المحاولات ، ويختبرون
هذه الوسائل ، تقريباً لوجهات النظر ، وتحقيقاً لجمع الشتات ، ورأب الصدع ،
أخذ جيزوه يؤكد ، في باريس ، أن الوسيلة المثلى لإصلاح ما أفسدته معاهدة
الخامس عشر من يولييه ، هي أن يبرهن لفرنسا عن مدى تعلق الدول بمعونتها
وتقديرها لمساعدتها . عندئذ ، وعندئذ فقط ، سيسود الوفاق ، ويحل الوثام محل
الشقاق . وعلى كل ، فإن فرنسا تفضل العزلة على المساومة . ولئن كانت على
استعداد « للمفاوضة حقاً مع اللورد بالمستون ، لا للمفاوضة ضده » ، فهي تريد بذل
كل ما في وسعها حتى يؤثر الجو الذى يعيش فيه اللورد بالمستون على شخصه
فيوجهه توجيهاً ملائماً لفرنسا .

وفي تلك الآونة ، وقع حادث جديد ، أثاره بالمستون ، فجعل التقارب أبعد
مجالاً ، والتوافق أصعب منالاً . فالمعروف أن تيير أرسل في الثامن من أكتوبر ، بلاغاً
إلى الوزارة البريطانية ، قرر فيه « أن فرنسا على استعداد للاشتراك في أية تسوية مقبولة ،
على أن يكون أساسها ضمان وجود السلطان ، ووالى مصر ، وأنها لن توافق على تنفيذ
قرار العزل ، الصادر ضد محمد على في الآستانة ، في الرابع عشر من سبتمبر » .
لقد أحدث إذاً الإبلاغ أثره في بالمستون ، فأصدر إلى بونسونبي تعليمات تقضى
بأن يتفق مع زملائه في الآستانة ، « لتوصية السلطان توصية ملحة لا بإعادة محمد
على إلى مركز الوالى في مصر فحسب ، بل وبمنحه الحكم الوراثى لهذا الباشاليك ،

(١) راجع : جيزوه - « مذكرات مفيدة في تاريخ عصرنا » ، المجلد السادس ، صفحة ٣٨ .

وفقاً للأحكام الواردة في معاهدة الخامس عشر من يولييه ، وعلى شريطة أن يقدم فروض الخضوع والولاء للسلطان ، وأن يتعهد بإعادة الأسطول العثماني ، وبسحب جيوشه من بلاد الشام بأسرها ، ومن أطمته ومن الحرمين الشريفين . فاعتماداً على هذا السعى الذي قامت به الحكومة البريطانية ، أصبح من حق جيزوه — عندما تولى زمام وزارة الخارجية في التاسع والعشرين من أكتوبر — أن يعتبر الاعتراف بالحكم الوراثي لمحمد على ، موضوعاً مفروضاً منه ، على أن ينفذ الباشا الشروط المنصوص عليها . ولكن حدث في الخامس من نوفمبر أن قدم اللورد جرانفيل إلى جيزوه رسالة من بالمرستون ، مؤرخة في الثاني من نفس الشهر ، كان الغرض منها ، على ما يبدو ، هو حرمان فرنسا من هذه الوسيلة ، وسد السبيل أمامها . فقد رجع الوزير البريطاني إلى رسالة تيير المؤرخة في الثامن من أكتوبر ، وبعد مناقشة البراهين الواردة فيها ، وصل إلى نتيجة مؤداها أن « السلطان ، بوصفه صاحب السيادة في الدولة العثمانية ، له وحده مطلق الحق في أن يقرر إلى أي من رعاياه يسند حكم هذه أو تلك من أجزاء ممتلكاته ، وأن الدول الأجنبية أية كانت أفكارها في هذا الصدد ، ليس لها إلا أن تسدى مجرد نصائح إلى السلطان ، وما من حق أية منها أن تعوقه في مزاوله أحد الاختصاصات الأساسية ، المرتبطة بسيادته المستقلة ، مزاوله الأمر الناهي » .

كان هذا من حيث المبدأ ، بمثابة هدم وإلغاء للنصيحة التي وجهها بالمرستون فعلاً إلى الباب العالي ، بل كان بمثابة تأييد لقرار العزل المطلق ، الصادر ضد محمد على ، ذاك القرار الذي بذلت المساعي لدى الباب العالي في سبيل إلغائه ، لخمس عشرة يوماً خلت .

نشرت رسالة بالمرستون في جريدة « مورننج كرونكل » في العاشر من نوفمبر ، فأحدثت في أوساط فرنسا رنة حزن وأسى ، أضربت قلبها وأقضت مضجعها . وإليك ما كتبه جيزوه إلى البارون دي بوركيني في الرابع عشر من نوفمبر : « لقد اعتبرت هذه الوثيقة هنا ، نقضاً مقنعاً ، وإخلاقاً مبرقماً ، للسعى الذي تم منذ شهر أو دونه ، لدى الباب العالي ، لحملة على عدم الاستمسك بعزل محمد على .

لكنتى أحارب هذه الفكرة ، مؤكداً أن الورد بالمرستون لم يقصد سوى معالجة مسألة مبدأ ، وعرض مبادئته عرضاً واضحاً جلياً ، كما ذكر فى نهاية رسالته . بيد أن الأثر قد حدث ، رغم ذلك . وها هم أعداؤنا يستغلون الموقف . أما أصدقاءنا ، فقد اضطربت نفوسهم ، وتبليت أفكارهم . هذا هو الإبلاغ الأول الذى أرسله بالمرستون إلى الوزارة الجديدة ، فما الفرق بينه إذاً وبين ما كان سيبحث به إلى الوزارة السابقة ؟ وكيف نشرت الرسالة فى جريدة « المورننج كرونكل » وبمثل هذه المبادرة ؟ أعرب ، يا عزيزى البارون ، للوزارة الإنجليزية ولأصدقاءنا فى لندن ، عن الشعور الذى عبرت لك عنه ، وشرح لهم مدى الإساءة التى وجهوها إلينا .

لاحظ بوركنى ، عند ما أبلغ شكوى جيزوه إلى لندن ، أن أنصار السلام هنالك ، لم يقلوا دهشة عن أندادهم فى باريس . فقد عمدوا يتساءلون ، هل المقصود من هذه الرسالة هو الذهاب بمصير محمد على إلى أقصى حدود الخراب والدمار ؟ أما بالمرستون ، فقد أبدى أسفه لما حدث ، قائلاً إن إجابته التى كانت موجهة إلى تيير وصلت خطأ إلى جيزوه ، نظراً إلى تغيير الوزارة . ثم أكد أن تصريحاته السابقة مازالت قائمة ، وأن محمداً علياً حر فى الاحتفاظ بحكم مصر وراثياً . وبينما كان الدبلوماسيون فى لندن ينشدون تسوية من شأنها أن تضع نهاية لعزلة فرنسا ، أخذت الثورة التى أضرمها بالمرستون فى سوريا ضد قوات محمد على تحتدم نارها ، ويشتد أوارها ، ويتأجج سعيها . وها هو الأمير بشير ، حاكم لبنان ، يقلب ظهر المحن لمصر ، فينكث عهده ، وينقض شرطه ، ويث لها المكاييد ، وينصب لها الشباك .

وفى الثانى من نوفمبر سقطت عكا ، على أثر هجوم الأميرال ستوبفورد . فكتب ميترنيخ إلى البارون دى نيومان ، متولى المسألة المصرية فى لندن ، قائلاً : « دعنا من الآمال الكاذبة ، والأمانى الخادعة ، التى تعلل بها فرنسا نفسها فى بلاد الشام . لقد انتهت الشام ، انتهت وقضى عليها قضاء محتوماً ، لا نقض فيه ولا إبرام . والآن يجب التفكير فى مصر ، فالشر كل الشر آت من هنالك .

لنسرع في حمل محمد على على الخضوع ، ودفعه إلى الانصياع ، ولنبادر إلى ذلك في لمح البصر ، وخطف البرق ، فالمرکز جد خطير .

وكان من أثر هذه الأنباء المتواترة ، والأخبار المتتالية ، أن عظم نفوذ بالمستون على زملائه الوزراء . أما في باريس ، فقد سادت الدهشة لما منى به إبراهيم في بلاد الشام ، إذ انكشفت أمور لم تكن متوقعة ، وأحوال لم يكن مرتقبة . وقد عمد بعض أصدقاء جيزوه ، ومنهم الدوق ديكاكاز ، إلى اتخاذ موقف متأرجح متردد ، فنصحوه بإرسال مراقب حر إلى لندن ، غير السفير . وقد كلف جيزوه بتلك المهمة صديقه البارون مونييه . فسافر مونييه في الرابع والعشرين من نوفمبر ، وسرعان ما علم علم اليقين أن الوسيلة المثلى لضمان السلام هي إخضاع محمد على .

وإليك ما قاله ماكولي (١) ، الذي كان يشغل آنئذ منصب وزير الحرية : « أتريدون منا عدم الاستمرار فيما بدأناه ؟ فلو سار محمد على قدماً إلى الحرب ، متبادراً متبادياً فربما حالفه الحظ فاسترد بلاد الشام غزواً وفتحاً . بيد أننا لو لم نحفظ من جانبنا ، بفرصة انتراع مصر منه ، لانعدمت المساواة ، وانهارت العدالة ، ولاضطربت السياسة . فلا يجوز ترك الباشا حراً في وقف القتال أو استئنافه ، وفقاً لمشيئته واختياره . بل يجب أن يرد الأسطول ، وأن ينزل عن جميع مطالبه ، عدا مصر . »

وفي هذه الظروف ، حرر ميتزينخ ما يأتى إلى استرهازى ، سفيره في لندن : « خليك بنا أن نفكر في احتمال عدم خضوع محمد على ، إذا استرد سوريا . عندئذ سنتساءل . ما العمل ؟ » ومن جهة أخرى ، أخذ المستشار النمساوى في فيينا يقول لسانت أولير : « أكد للمسيو جيزوه أننا سنلجأ إلى كل الوسائل ، حتى يقف كل شيء عند حد بلاد الشام . وفي اليقين أنني متفق في هذا مع إنجلترا . وإذا أتحدث اليوم باسم النمسا ، أقرر لك أنها ستمتنع عن أى هجوم

(١) ماكولي (توماس باينجتون بارون) ١٨٠٠ - ١٨٥٩ ، مؤرخ وناقد إنجليزى ، ولد في روثلى تمبل . وقد وضع كتاباً عن « تاريخ إنجلترا » ، يمتاز بالإطناب في الأسلوب .

ضد مصر ، وأنها ستفعل ذلك ، مراعاة لفرنسا . وإذا كان المسيو جيزوه يرى آية فائدة في الإنهاء بهذه الحقيقة إلى مجلس البرلمان ، فليعلنها ، وليعلم حق العلم أنى لن أكذبه .

وفى هذه الآونة . ، كان أمراء البحر الإنجليز قد حسموا الأمر ، إذ وصل نابيير أمام الإسكندرية ، فى الخامس والعشرين من نوفمبر ، على رأس جزء من أسطول ستوبفورد . وقد حرر ما يأتى إلى باغوص بك ، كبير مستشارى محمد على ، دون أن يكون حائزاً على ترخيص بذلك : « إن الباشا يعرف ولا شك رغبة الحكومات الأوربية فى أن تضمن له حكم مصر الوراثى . إذاً فليسمح سموه لبحار قديم محنتك ، أن يقترح عليه وسيلة سهلة ، للتصالح والتصافح مع السلطان . وليبادر سموه من غير إبطاء إلى إعادة الأسطول ، وسحب جنوده من الشام ، بمحض إرادته ، ودون فرض أى شرط . وعندئذ ستنتهى الحرب ونكباتها ، وتخبونارها ، وتضع أوزارها ، وسيصبح لسموه متسع لتحقيق رغباته ، وشغل أوقاته ، فى السنوات الأخيرة من حياته ، فيغرس للفنون أشجاراً يانعة ، ليبنى منها ثماراً ناضرة . وربما وضع الأساس لتجديد مجد عرش البطالمة العتيد . وحيال ما حدث فى بلاد الشام ، قد شعر سموه بلا شك ، فى قرارة نفسه ، أن وسائله هنا ضيقة محدودة ، خصوصاً وأن الشعب ساخط على الحكومة ، وممتعض منها ، وموغر الصدر عليها . ومن ذا الذى يستطيع القول إن مصر معصومة من الغزو؟ فليست الإسكندرية أصعب منالاً من عكا . وبعد أن كانت آمال سموه معقودة على تأسيس أسرة مالكة ، سينتهى به الأمر إلى أن يصبح مجرد باشا بسيط . »

عمد محمد على إلى استشارة أخصائه ، وبعض القناصل والتجار الأجانب . وقد توجس خوفاً من أن تضرب الإسكندرية بالقنابل ، فتعهد بإعادة الأسطول العثمانى ، وبالجلاء عن بلاد الشام . وفى السابع والعشرين من نوفمبر ، أبرم مع نابيير اتفاقاً ، لكن بالمرستون رفض التصديق عليه . وقد أنحى ستوبفورد باللائمة على نابيير ، واستنكر عمله ، مما جعل هذه المفاوضة غير القانونية عديمة الجدوى . بيد أن الباب العالى كلف الأميرال ستوبفورد ، بعد أيام معدودة ، بإبلاغ محمد على أنه

سيصفح عنه ، ويمنحه حكم مصر الوراثى ، إذا خضع لولى نعمته وأعاد بلا إبطاء إلى الآستانة الأسطول العثمانى ، المحجوز لديه منذ ستة شهور .

بعث الأميرال ستوبفورد بالكابتن فلوشو إلى الإسكندرية ، فى الثامن من ديسمبر ، حاملا مذكرة تتضمن هذه المقترحات ، فقبلها محمد على ، فى العاشر من نفس الشهر . وفى أثناء ذلك ، وصلت تعليمات من جيزوه إلى كوشليه ، بأن يقرر للبasha ، أن الوسيلة المثلى للنجاة من الخراب والمضيق ، هى التسليم بلا قيد ولا شرط . لقد أدرك محمد على ذلك ، فامثل لأمر القضاء وحكم القدر امثال الرجل الحكيم ، ذى العقل الصائب ، والفكر الثاقب . لقد رضى بالعفو السلطانى ، دون أية مساومة فى الشروط . وهكذا انتهى نزاع قديم العهد ، طويل الأمد ، وكان على وشك أن يضرم النار ، ويحدث الدمار ، فى أوروبا قاطبة .

تعهد الوالى بإعادة الأسطول إلى الآستانة ، بمجرد ضمان الدول لحكمه الوراثى فى مصر . ثم أبحر مندوب مصرى على ظهر سفينة حربية بريطانية ، ليسلم إلى إبراهيم أمراً بالخللاء عن بلاد الشام ، هو وجيشه بأسره . وسوف يبرم اتفاق صريح ، بتنفيذ هذه التسويات .

أحدثت هذه الأنباء وقعا عظيما فى لندن ، حيث دلت الشواهد على أن بالمرستون خرج من المعركة مكلا بالغار . ولقد انحلت إمبراطورية محمد على ، وانقرط عقدها ، فأصبحت أثرا بعد عين . بيد أن بوركنى كتب ما يأتى إلى جيزوه ، من لندن : « لست أرجح أن نايبير تلقى تعليمات بحمل البasha على إحياء عرش البطالة العتيد ، وعصرهم المجيد ، ولا أنه تلقى أوامر بتهديده بضرب الإسكندرية . فلو كان أحد وكلاء فرنسا قد تفوه بالعبارات الأولى ، لما تردد اللورد بالمرستون فى التهديد بالويل والثبور وعظائم الأمور ، ضد هذا الاحتقار لحقوق السلطان . ولو كان نايبير قد نفذ وعيده ، على أثر رفض البasha ، لحق لى ، أنا ، أن أتهم بالمرستون بنكث العهد ، ونقض الشرط . إذ وعدنى وعداً صريحا ، بعدم القيام أو الشروع فى أى عمل أو إجراء ضد مصر ، دون أن يصدر به

تصريح رسمى صحيح ، من الدول الموقعة لمعاهدة الخامس عشر من يولييه .
وموجز القول أن فرنسا خودعت ، وكانت مخلب القط . فلقد تصافحت
لندن مع الإسكندرية ، على حساب باريس .

سارع جيزوه فى تحرير كتاب إلى دى بوركينى ، جاء فيه : « إذا ما
اتهى من إبرام معاهدة الخامس عشر من يولييه ، ستبقى المسألة الكبرى ، مسألة
العلاقات بين الدولة العثمانية وأوربا . هذا وأن العلاقات بين السلطان وباشا
مصر ، هى فى نظر الدولة العلية ، مسألة داخلية ، كان لنا فى صدددها
فكرة مخالفة لفكرة حلفائنا هـ مما جعلنا نفصل عنهم . ولا غرو ، فعلاقات الدولة
العثمانية بأوربا هى مسألة خارجية ، عامة ، دائمة ، ما زلنا عازمين ومجمعين على
الاشتراك فيها ، ولا يمكن أن تحل حلاً نافذاً ، فعلاً ، دون مشاركتنا
فما أصررنا يوماً على لزوم العزلة . بل كانت نظراتنا دائماً متجهة إلى إعادة قيام
الاتفاق الأوروبى ، ونحن لا نجهل السبيل إليه ، بل ونعرف الباب الذى
سنختاره ، كبيراً أكان أم صغيراً . »

وسرعان ما جاءت الحوادث مؤيدة لرأى تيير ، ومؤكدة أنه كان على صواب
وحق حين ظن أن المسألة المصرية لم تسو بعد ، تسوية نهائية . فاكاد نبأ الاتفاق
الذى أبرمه أمراء البحار يصل إلى الآستانة ، حتى أحدث فى الديوان حنقاً
عظيماً ، وسخطاً شديداً .

وإليك ما كتب بالمرستون إلى بونسونبى ، خلال شهر يناير سنة ١٨٤١ :
« إن الأفضل للسلطان ، من غير ريب ، أن يكون من حقه المطلق اختيار حكام
مصر العتيدين ، بنفس الحرية التى يتمتع بها ، إزاء انتخاب حكام سائر ولايات
دولته ؛ ولكن فى جميع الأمور ، يجب الاكتفاء بما هو ممكن ميسور ، وعدم
تعريض أمور تحققت فعلاً للضياع ، سعياً وراء أخرى بعيدة المنال ، عسيرة
الإدراك . »

رفض الباب العالى ما قدمه الوالى من عروض الخضوع ، بعد أن أوعزت إليه
إنجلترا بذلك سراً . بيد أن بروسيا والنمسا وروسيا وافقت عليها . ثم أخذت

المفاوضات تدور على هذا الأساس . وفي نهاية المرحلة ، أوصت إنجلترا الديوان بالقبول .

أصدر السلطان : في الثاني عشر من فبراير سنة ١٨٤١ « خطأ شريفاً » ، اعترف فيه لمحمد على بلقب والى مصر ، مع حق الوراثة . لكنه وضع بعض قيود ، وقد نصحته الدول – وخاصة فرنسا – بتخفيف وطأتها ، والتهوين من شدتها . وعلى أثر ذلك ، صدر في الأول من يونيو فرمان التقليد ، فأصبح محمد على عاملاً لمصر والنوبة ، مع انتقالهما وراثياً إلى ذريته من الذكور . واحتفظ الباب العالي بحق تعيين الضباط ، من ذوى الرتب التى تعلو على الأميرالاي . وتعهد الولى أيضاً باتباع القوانين العامة للدولة ، وبالتماس موافقة السلطان ، لكل زيادة في قواته البرية والبحرية . أما موضوع الجزية ، فقد نظم بفرمان خاص .

ومما لاحظته المسيو فرنسوا شارل رو^(١) أنه إذا كان محمد على قد احتفظ بمصر ، وإذا كانت الشروط المتفق عليها في الإسكندرية ، في العاشر من ديسمبر ، لم يعدل عنها بعدئذ ، فقد حدث ذلك على مضض من المرستون وبونسونبي . فضلاً عن أن الدول الوسطى ما كانت راغبة بحال من الأحوال ، في الضغط على فرنسا إلى حد دفعها نحو طريق الحرب .

وقال فيما قال : « ومن مآثر فرنسا أيضاً ، وأياديها البيضاء على الولى ، أن منحه الحكم الوراثى لمصر ظل كاملاً ، فلم تنل منه نصوص فرمان التقليد ، الذى نوقش فيما بين شهرى يناير ويونيه سنة ١٨٤١ . لأنه على أثر إيعاز اللورد بونسونبي إلى رشيد باشا ، وزير خارجية الدولة العثمانية – الذى كان ينفذ إرادة اللورد في تدلل وخنوع – أصدر السلطان فرمان الثالث عشر من فبراير سنة ١٨٤١^(٢) ، وقد جاء فيه أنه يحفظ لنفسه الحق في اختيار من يشاء من ذرية محمد على المذكور لتوليته باشاليك مصر ، عند وفاة محمد على نفسه ، ثم عند وفاة خلفائه . وبدهى أن هذا النص من شأنه أن يأتى على المزايى التى تصاحب كل نظام من أنظمة الحكم

(١) راجع : فرنسوا شارل رو ، « مصر من سنة ١٨٠١ إلى سنة ١٨٨٢ » ، ص ٢٢٦ – ٢٢٧

(٢) راجع الملحق التاسع .

الوراثى . ذلك لأنه يتيح للسلطان فرصة اختيار الخلف كلما خلا مركز الحكم في مصر ، مما يفتح باب المنافسة والمخاصمة بين أفراد أسرة الوالى ، فضلاً عن أنه سيجعل الأولوية لأكثرهم امتثالاً لمشئته السلطان ، وأطوعهم تنفيذاً لشروطه .

« وإذا كانت هذه الدسائس ، التى أحكمها اللورد بونسونبى ورشيد باشا قد فشلت ، فالفضل يرجع لحيزوه ، إذ أرجأ عودة فرنسا إلى حظيرة الاتفاق الأوروبى ، ريثما تجاب جميع الشروط الواضحة التى وضعها . هذا وقد أدرك ميتزنيج أخيراً أنه يتعين وضع حد لما تنوء به أوروبا من الاضطراب ، وذلك بإعادة ضم شمل فرنسا إلى سائر الدول الأوربية ، كما قرر إعلان الآستانة ولندن من غير موارد ، بأنه من الضرورى فض هذه المشكلة فى الحال ، وذلك بمنح محمد على حق الوراثة ، غير مشوب بأى قيد . وقد أقال السلطان وزيره رشيد باشا ، وعين بدلاً منه رفعت باشا ، السفير السابق فى فيينا ، ثم فوض الأمر إلى ممثلى الدول الأربع المجتمعين فى هيئة مؤتمر بلندن ، لبحث ما يجب إدخاله على نص فرمان من التعديلات . ولقد استحكم الخلاف بين بالمرستون ، المؤيد لوجهات نظر بونسونبى ، وبين مفوضى النمسا وبروسيا ، الراغبين فى إزالة العقبات التى تعترض طريق عودة فرنسا ، مما جعل إجابة لندن تبطئ .

« وأخيراً استقر رأى السلطان على إصدار فرمان ثان ، فى التاسع عشر من إبريل ، بتعديل فرمان الأول . وقد منح فيه محمد على الوراثة ، بنفس الشروط المتبعة فى الأسرة العثمانية المالكة ، أى وفقاً لقانون الأرشد فالأرشد ، هذا القانون الذى يضمن الوراثة لأكبر الذكور سنّاً فى الأسرة . وجعل تعيين ضباط الجيش المصرى من حق باشا مصر ، حتى رتبة الأميرالاي . وحددت الجزية التى يؤديها الوالى إلى الباب العالى ، بمبلغ معين يتفق عليه فيما بعد بالتراضى بين الطرفين .

« ولكن بعد أن صدرت هذه المنح والامتيازات من السلطان ، ظل بالمرستون مصرّاً على عدم اعتبارها نهائية ، طالما لم يقبلها محمد على قبولاً صريحاً . بيد أن حيزوه استمر فى إرجاء توقيع فرنسا للاتفاق الذى أعد فى لندن ، لتقرير نظام

المضايق ، وفض الأزمة الشرقية . ومع هذا ، فقد أرسل ينصح الوالى بقبول
الفرمان الشاهانى الجديد ، من غير تردد .

« وفى العاشر من يونيه سنة ١٨٤١ ، استقبل محمد على رسمياً مبعوثى السلطان
عبدالمجيد ، وتسلم الفرمان يدأ بيد . وبعد أن تلى عليه ، ثمة ورفعته إلى جيبته . وقد قرر
هذا الإجراء الرسمى التقليدى ، الاتفاق بين السلطان وحاكم مصر الوراثة . »

وبعد مضى بضعة أسابيع على منح فرمان التقليد ، استسلمت بريطانيا
العظمى للأمر الذى لا مفر منه ، ودعت إلى عقد مؤتمر لتنقيح معاهدة
انكيار سكيليسى . وفى العاشر والثالث عشر من يوليه سنة ١٨٤١ ، وقع
اتفاقان دبلوماسيان ، أحدهما مبرم بين النمسا وإنجلترا وبروسيا ، وقد قرر فيه
أن المسألة المصرية قد حلت^(١) . والآخر معقود بين هذه الدول وفرنسا ، وقد ضمن
حياد المضايق ، فأصبحت منذ ذاك التاريخ مفتوحة لسفن جميع الأمم .

وسيطل هذه المعاهدة أثر لا يمحى فى التاريخ الحديث . وأما بالنسبة إلى
مصر ، فإنها ستسجل نهاية حالة عدم الاستقرار التى ظلت تثقل كاهلها ردىاً
من الزمن . فبعد أن كانت مجرد ولاية منذ الفتح العثمانى ، فى سنة ١٥١٣ ،
أصبحت تستظل بحكم أسرة ذات حقوق شرعية مقررة . بل ها هى تتمتع بنظام
خاص ، يمنحها حكماً ذاتياً ، قريباً من الاستقلال . وقد عاش محمد على ، منذ
ذلك الحين ، فى سلام ووثام مع الدول الغربية ، ومع الدولة العثمانية على السواء .

(١) راجع الملحق الثامن - بروتوكول لندن ، الموقع فى العاشر من يوليه سنة ١٨٤١ .

الفصل العاشر

نهاية عهد عظيم

كان لأزمة سنة ١٨٤٠ أثرها العميق في نفس الباشا . ذلك لأن صحته الواهنة وطاقته المجهدة ، لم تعد تحتل قسوة هذه التجربة ، ولا عنف هذه المحنة ، اللتين خلفتهما أزمة سنة ١٨٤٠ ، فضلاً عن أن الباشا مقبل على تسع سنوات يقضيها جالساً على أريكة مصر .

ثقل اليأس على نفس الباشا ، واستبد به القنوط ، مما زاد في بلبلة فكره ، واضطراب الرأي بين يديه . ولقد كان لهذه الأعوام التي تربى على السبعين ، والتي تحمل في طياتها الأسقام والأوصاب والعلل ، أسوأ الأثر في شيخوخة هذا الرجل . الذي جالد الأيام وعركها في صبر وقوة وشجاعة .

لقد تحمل وحده تبعه الحكم ، ومسؤولية اتخاذ القرارات ، وإصدار الأوامر مما أقص مضجعه ، وباعد بينه وبين الراحة والإخلاء إلى الهدوء والاستقرار . كان صباحه كسائه ، نصباً ، وقلقاً ، وتفكيراً ، فما عثم أن خان النوم أجفانه ، ومجر الكرى مآقيه ، وأطال السهاد لياليه ، وكأنه القائل لهذا البيت العربي القديم :
ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح وما الإصباح منك بأمثل .
وكثيراً ما كان يفلت منه زمام أعصابه ، فيفقد السيطرة على نفسه الثائرة ، حتى إذا عاد إليه هدوءه ، واطمأن خاطره ، سرعان ما يفسدهما عليه ، عبث الحكام ، وخيانة الموظفين .

اكتشف خلال سنة ١٨٤٤ بعض الاختلاسات والتصرفات المريبة في الإدارات الحكومية ، فاشتد سخطه وحنقه وأثير في شدة وعنف ، فأصيب ، وهو في قصر رأس التين ، بنوبة شغلت بال أخصائه وخلصائه ، وساورهم القلق

عليه. لكنه سرعان ما أبدى للمحيطين به ، رغبته في السفر إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج ، وأمر رجال حاشيته ، بأن يذهبوا به إلى منزله الريفي ، على ضفاف ترعة المحمودية ، فقد درج على السفر من هناك إلى القاهرة في سفينة نهرية . ثم خلا بنفسه . وعند ما توسل إليه قنصل فرنسا ليخبره عما يجب أن يبعث به في تقريره إلى حكومته ، أجاب الباشا بوساطة أحد رجاله : « إن ما فات مات وكل ما هو آت آت » . وفي اليوم التالي ، أزمع السفر ، وما كاد يصل إلى القاهرة حتى اعتكف في قصر شبرا . فبادر الدكتور كلوت بك طبيبه الخاص ، إلى عيادته هنالك . وكانوا يتوقعون نبأ وفاة الباشا ، بين الفينة والفينة . وفجأة أبل من سقمه ، وخلص من علته ، وانقشع السحاب عن ذهنه ، بفضل قوة بنيته الخارقة ، وما بذل كلوت بك من عناية فائقة (١) .

وفي هذه الأثناء ، أخذت العلاقات تتحسن تحسناً محسوساً بين مصر وبريطانيا العظمى . وقد نشأ هذا التحسن ، بلا شك ، عن سقوط وزارة الأحرار في سنة ١٨٤١ ، وعن وجود قنصل إنجليزي في القاهرة ، ممن وفقوا إلى كسب عطف الباشا وتقديره (٢) . وقد وجه اللورد أبردين عنايته في سبيل التقرب إلى محمد على ، وخطب وده ، فلم يتردد في توجيه اللائمة نحو الخطة السياسية التي نهجها أسلافه . وفي سنة ١٨٤٣ ، أهدت الحكومة البريطانية إلى الوالي سفينة بخارية ، إعراباً له عن شعور الأمة البريطانية (٣) . ثم قدمت شركة الهند إلى الباشا

(١) راجع : بارفت ، الثامن عشر من أكتوبر سنة ١٨٤١ ، (وزارة الخارجية البريطانية ٧٨ - ٤٥١) وستودارت ٦ و ٧ سنة ١٨٤٤ ووزارة الخارجية البريطانية مجلد ٧٨ - ٥٨٢ و . ددول في كتاب : « مؤسس مصر الحديثة » .

(٢) راجع : فرانسوا شارل رو - « مصر من سنة ١٨٠١ إلى سنة ١٨٨٣ » ص ١٥٣ . كتب قنصل فرنسا العام وقتئذ يقول : « إن المستر باورنج أوفد من الحكومة الإنجليزية . وقد أثرت في محمد على شخصيته وشهرته السابقة في عضوية البرلمان ، وصيته الذائع كرجل متقدم الأفكار والآراء في شؤون الرقي والحضارة . فكان يستقبله كل يوم ، ويستمع إلى نصائحه ، وكان دائم الحديث معه عن مشروعاته ... وكان باغوص بك يفرط في إكرامه ومراعاته .

(٣) راجع : كتاب باورنج إلى باغوص بك ، المؤرخ في الخامس عشر من يونيو سنة ١٨٤٣ (محفوظات قصر عابدين العامر) .

حوض ماء من الفضة المصقولة ، وأرسلت إليه الملكة فيكتوريا صورتها فى إطار مرصع بالأحجار الكريمة .

وحوالى ذاك الوقت ، أنعم عليه ملك فرنسا بالوشاح الأكبر من وسام فرقة الشرف « الليجيون دونور »^(١).

وبفضل ما كان يسبغه هذا العاهل المستنير ، من آيات الحذب والتشجيع ، أخذ علماء الآثار والباحثون ، يقدون إلى مصر ، فأصبحت موطناً مختاراً لدراساتهم . وكان شامبوليون قد اكتشف الهيروغليفية ، استناداً إلى نقوش حجر رشيد . وبعد ذاك التاريخ بزمان وجيز ، أى من سنة ١٨٤٢ إلى سنة ١٨٤٥ ، وفدت إلى مصر بعثة ألمانية يرأسها ليسيوس ، وشرعت فى التنقيب عن آثار العصور الفرعونية القديمة .

وفى غضون سنة ١٨٤٥ ، أبحر إبراهيم ، ولى عهد مصر إلى أوروبا ، للاستشفاء والعلاج ، وقد انتهز الفرصة السانحة ، فزار قصرى التويلرى وسانت جيمس الملكيين ، حيث قوبل بحفاوة عظيمة ، وأحيط بأسنى مظاهر الحظوة والزلنى . وقد تحدث محمد على عن رغبته فى أن يحدو حذو ابنه . وفى سنة ١٨٤٧ ، عاد اللورد بالمرستون ، خصمه العتيد ، إلى تولى منصب وزير الخارجية البريطانية ، وأكد له أن الملكة ستسر جداً للقاءه ، ويمكن أن يعتمد على استقبال حافل ، من جانب الحكومة البريطانية^(٢) . غير أن هذه الرحلة لم تتم .

بيد أن الوالى سافر فى سنة ١٨٤٦ إلى الآستانة ، حيث احتفل به احتفال جدير بالملوك والأمراء . ثم عرج على قوله ، مسقط رأسه ، وقضى هنالك فترة وجيزة ، مستعيداً فى تأثر عميق ذكريات الماضى الجميل . وفى خلال ذلك ، أخذت المشروعات والإصلاحات تسير على قدم وساق ، فى جميع أنحاء البلاد ، بمعونة مهندسين وعلماء فرنسيين .

(١) راجع : بارت ، فى السابع عشر من أغسطس سنة ١٨٤٥ ، والثالث والعشرين من سبتمبر سنة ١٨٤٥ ، والرابع من نوفمبر سنة ١٨٤٥ « محفوظات وزارة الخارجية البريطانية » رقم ٧٨ - ٦٢٣ .
(٢) راجع : موراي ، فى السابع عشر من نوفمبر سنة ١٨٤٥ « محفوظات وزارة الخارجية البريطانية » رقم ٧٨ - ٧٠٦ .

فبنى موحيل فى ميناء الإسكندرية حوضاً لإصلاح السفن وترميمها ، ونظم كلوت ، الخدمة الطبية فى الجيش ، وأخرج سيريزى من المصنع الحربى (الترسانة) فى الإسكندرية ، سفناً شرع الباشا فى تسليحها ؛ وقد اشتغل لبنان دى بلفون فى تنفيذ أعمال المنافع العامة ، وأسس هامون مدرسة الطب البيطرى . وكان آخر المآثر الجلية التى فكر فيها العاهل العظيم ، هو وضع الحجر الأول لقناطر الدلتا ، المعروفة بالقناطر الخيرية ، فى سنة ١٨٤٧ ، تلك القناطر التى شيدها موحيل ، والتى كفلت الرى للوجه البحرى قاطبة .

وإليك ما كتبه فى هذا الصدد ، المسير فرانسوا شارل رو : « إذا استثنينا فترة الاحتلال الفرنسى ، القصيرة الأمد ، كان عهد محمد على فاتحة الأعمال المنتظمة لتصريف مياه النيل وتوزيعها ، بل ولتمهيد مجرى هذا النهر وتنسيقه ، تحقيقاً لمشروعات التوسع فى رى التربة . وقد عمد الوالى ، بادئ ذى بدء ، إلى إصلاح الترع الموجودة ، وصيانتها صيانة دورية ، وتحسين الوسائل التى لدى الزراع ، لرفع مياه النيل إلى جسوره . فمذ سنة ١٨٣٠ كان يفخر بما وصل إليه من نجاح ، إذ استطاع إدخال ثمانية وثلاثين ألف آلة رافعة إلى مصر . ثم عمد إلى تنفيذ مشروعات وضعت وفقاً لخطة سديدة ، إذ أحل فى الوجه البحرى نظام الرى بالترع (الرى الدائم) محل النظام التقليدى ، نظام رى الحياض . وفى الوقت نفسه ، أخذ يحسن ويعمم نظام غمر الحياض ، المتبع من قديم فى الوجه القبلى . وهكذا ، أنشأ فى الوجه البحرى مجموعة من الترع ، كفيلة بنقل مياه النيل فى الأراضى ، فى مدة الجفاف ، وهو النظام الملائم للزراعات الصيفية ، التى يعد القطن خير مثال لها . فما من إقليم فى الوجه البحرى أو فى الوجه القبلى ، إلا وحفرت فيه ترعة يتفاوت طولها بين عشرة كيلومترات وثمانين كيلو متراً . وما من إقليم أيضاً إلا وأقيمت فيه جسور ، وشيدت فيه كبار . ولقد بلغت أعمال حفر الترع التى نفذت ، من مستهل عهده إلى سنة ١٨٤٠ قدراً ضخماً يقرب من ١٠٤,٥٠٠,٠٠٠ متر مكعب . وكان المتوسط السنوى لأعمال الحفر والأترية التى تمت فى خلال المدة من سنة ١٨٣٤ إلى سنة

١٨٤٠ ، نحو ٤٠,٥٠٠,٠٠٠ متر مكعب . أما أشغال البناء التى نفذت قبل سنة ١٨٤٠ ، لإكمال مجموعة الترع المحفورة ، فهى عبارة عن ثلاثة ملايين من الأمتار المكعبة . وإن النموذج الرائع ، الذى ما زال محتفظاً بشهرته ، لهذه المشروعات الجبارة ، هو بلا شك حفر ترعة المحمودية ، التى وصلت الإسكندرية بالنيل ، وغذتها بالمياه العذبة . وقد تم حفر هذه التربة وإعدادها فى شهر قلائل ، بسواعد مئات الآلاف من الفلاحين المسخرين ، وبتضحية عدد لا يستهان به من الرجال . فضلاً عن ترع أخرى ، لا تحصى عدداً ، ولا تحصى طولاً ، ولا تقدر نفعا يرجع عهدا إلى محمد على ، وما زالت تؤدي وظيفتها حتى الآن . وقد أنشئت منذ أوائل عهده إدارة للأشغال العامة فى الوجه القبلى ، تحت إشراف المهندس الفرنسى لبنان دى بلفون الذى يعود إليه الفضل فى إحياء نظام الري فى مصر .

وفى سنة ١٨٤٨ ، أراد محمد على القيام برحلة إلى أوروبا ، كما فعل ابنه من قبل ، عسى أن يجد هناك ما يخفف من آلامه ، ويرد إليه موفور صحته . وما كاد يصل إلى نابولى ، حتى علم بحدوث ثورة ، خلعت ملك الفرنسيين عن عرشه . لقد تأثر كل التأثر ، فقفل راجعاً إلى مصر ، وعقد عزمه ، على حشد جيش ، بعدته ومعداته ، لى يعيد إلى عرش فرنسا ، لويس فيليب ، صديقه الوفى ، وحليفه الصنى .

وقد سلمت مقاليد البلاد إلى إبراهيم ، ابتداء من سنة ١٨٤٧ ، لكنه توفى فى نهاية عام ١٨٤٨ ، بعد مضي أسابيع معدودة على التلاوة العلنية للخط الشريف الصادر بتقليده الولاية على مصر . وكان والده أضعف من أن يتحمل مسئولية الحكم ، إذ أصبح فريسة للأمراض^(١) قال الحكم بعد إبراهيم إلى عباس الأول ، حفيد محمد على .

(١) راجع كتاب خاص من موراى إلى بالمستون ، مؤرخ فى السادس من إبريل سنة ١٨٤٩

« محفوظات وزارة الخارجية البريطانية » رقم ٧٨ - ٨٠٤



صورة محمد علي في سنة ١٨٤٧ ، من رسم ت ، بريجستوك (جاستون فييت)

لقد سار إبراهيم ، بوجه عام ، وفقاً للتقاليد العظيمة التي رسمها والده . فتنسج على منواله ، وضرب على مثاله . أما عباس ، فما كاد يتولى زمام الأمر ، حتى ابتدع نظاماً جديداً ، مخالفاً كل المخالفة ، ومجافياً كل المجافاة ، للنظام السابق . فقد كان محمد على الكبير ممسكاً جداً ، حتى في تفقاته الخاصة ، فجاء عباس مبذراً متلافاً .

وفي ظهر اليوم الثاني من أغسطس سنة ١٨٤٩ ، استأثرت رحمة الله بمؤسس مصر الحديثة ، في قصره بالإسكندرية ، عن ثمانين سنة من عمره الحافل بأضخم الأعمال وأبقاها . وقد ووري جسده في المكان الذي كان قد اختاره ليقام قبره فيه ، وذلك داخل المسجد الذي شيده ، وجعل فيه ضريحه ، على جبل المقطم ، في قلب القلعة ، المشرقة على العاصمة والنيل .

وما إن نعاه الناعي حتى عم الحزن والأسى ، وانتشر الوجوم والأسف ، وساد الجزع والهلوع ، في جميع أنحاء البلاد . لقد بكاه الشعب بدمع غزير ، أحرق مآقيه . بكاه الجميع ، دون فارق بين كبير وصغير ، وغنى وفقير . وقد شارك الأجانب المصريين في مصابهم الجسيم ، وشجنهم الأليم ، ولا غرو ، فقد كان محمد على للمسيحيين واليهود ، حامياً ونصيراً .

وفي هذا الصدد كتب موراي ، قنصل إنجلترا ، إلى بالمرستون ، ما يأتي : « إن تعلق جميع طبقات الشعب باسم محمد على ، واحترامها وإجلالها لذكراه ، لمي في ذاتها مشهد رهيب ، وموكب عظيم . بل هي أروع مما يستطيع أن يهيه له خلفه ، رغم سلطته وسلطانه . فهو لن يستطيع أن يصنع له من تمجيد ذكراه وإكبارها ما صنع له شعبه الوفي الأمين . لقد كان الشيوخ يتذكرون حوادث القوضى والاضطراب التي أنقذ منها البلاد . أما الشبان ، فكانوا يقابلون ويوازنون بين حكمه الحازم ، وحكم خلفه الهوائي الجامح . والحق يقال ، يا سيدى اللورد ، أن محمداً علياً ، كان ، بلا نزاع ، رجلاً عظيماً على ما فيه من عيوب . ولم يكن الحظ حليفه ،

لكنه ارتفع بفضل شجاعته ، وجرأته ، وثباته وحصافته . واستطرد موراي قائلاً : « ولئن كان محمد على قد شغف بالسيطرة والسيادة ، والعمل على الوصول إلى الدرجات الرفيعة ، والأقدار الشريفة ، والمراتب السنية ، فهو لم يتعلق قط بالمال ، اللهم إلا على اعتبار أنه وسيلة من الوسائل المؤدية إلى تحقيق الأعمال العظيمة » .

وحينما أخذ الوالى يدنو من الموت ، خلال مرضه العضال الأخير ، كان القنصل العام يسمع كثيرين من عامة الشعب يرددون هذه العبارة : « لو خيرنا لمنح كل منا عشر سنوات من عمره إلى سيدنا الباشا الوقور » . وبينما كان المسيحيون في حلب أو في دمشق ، لا يأمنون من الاعتداء والسب والإهانة ، استطاع كل أوربى ، بفضل محمد على ، أن يجول في القاهرة ، غير مسلح ، وهو مطمئن الفؤاد ، هادئ السريرة ، كأنه في لندن . واختتم موراي كتابه قائلاً : « ربما عجزت عن أن أنجو بنفسى من التأثير الجذاب الذى كان يحدثه أدب الباشا اللحم ، ولين عريكته ، ودمائة خلقه ، هذا التأثير الذى كان يثبته في جميع المتصلين به اتصالاً مستمراً^(١) » . وهذه شهادة حق لأنها صادرة عن خصم ، شريف ، بعيد عن الغرض والهوى .

• • •

أيتضح من هذا أن محمداً علياً كان نائياً عن العيوب ، مترفعاً عن النقائص ؟ ليس في وسع أى امرئ أن يؤكد هذا الزعم . لكن طبيب استعدادده كان مضرب الأمثال . بل ولقد أجمع معاصروه ، وفي مقدمتهم خصومه ومنافسوه ، على إطراء حسن نيته ، وامتداح سلامة طويته . نعم إنهم حملوا أحياناً على طموحه ودهائه ، ولكن هل كان محمد على « ما كيا فيليا » حقاً ؟ لعمرى إنه لسؤال جدير بأن يلتقى . لقد كلف

(١) كتاب موراي إلى بالمرستون ، المؤرخ في الخامس من أغسطس سنة ١٨٤٩ « محفوظات

وزارة الخارجية البريطانية » رقم ٧٨ - ٨٠٤

أمين سره يوماً ، على ما يروى ، بأن يترجم له الفصول الأولى من كتاب « الأمير » لما كيا فيلي . لكنه سرعان ما قاطعه صائحاً : « أرى جلياً أتى لن أتعلم شيئاً من ما كيا فيلي ؛ فلدى من المختلة والدهاء نصيب كبير ، وهأنذا أعفيك من الاستمرار في الترجمة » (١).

والحق يقال إن دهاء الوالى وحصافته ، لا يتفقان مع الاستهتار العلمى التاريخى الذى عرف به العالم الفلورانتينى . أشار مؤرخ مصرى تلميحاً إلى أن إبراهيم فاق والده فى دبلوماسيته ، إذ جمع بين البصيرة النافذة والإقدام الجرىء . ففى رأى هذا المؤلف — وهو الدكتور محمد صبرى — أن إبراهيم قد أحجم عن الاشتراك فى أعمال محمد على التى عرفت بالتهور والاندفاع ، وهى الزحف على الآستانة بعد كوتاهية ، وإشهار الحرب على الدول الأوربية فى سنة ١٨٤٠ ، وهى الحملة التى لم يقم بها ، فى نهاية الأمر ، إلا امتثالا لرأى أبيه . بعكس الحملة السورية الأولى — قبل قونية وبعدها — وكذلك الحملة السورية الثانية — بعد نزيب — إذ كان الغرض منها هو توجيه ضربات قاضية ، وكسب معارك فاصلة ، بغية فرض السلام فى الحال ، من غير ما إبطاء أو تأخير .

وأنهى الدكتور صبرى على محمد على أيضاً باللائمة ، لأنه كثيراً ما كان يخضع لدوافعه الداخلية ، فظن نفسه قادراً على مجابهة أوربا ومقاومتها ، وحشد كتائب إمبراطوريته ضدها ؛ وهذا رأى له اعتباره . ولكن يخيل لنا أنه لم يراع فى حملته ، الظروف والبيئة مراعاة كافية . بيد أن محمداً علياً ، فضلاً عن دبلوماسيته ، كان منظماً نابهاً وعبقرياً نابهاً .

وقد اقتبس الدكتور صبرى عبارات الإطراء والتقدير والثناء التى أوردها منيور نقلا عن دلسبس : « أن محمداً علياً ، باعتباره رجلاً عبقرى ، ومؤسس دولة ، جدير بأن أضعه فى القمة . لست متأكداً فى الحقيقة ، هل فى مكنتى أن أجعل مقامه فوق مقام نابليون ، بعد مراعاة مزايا كل منهما .

(١) راجع : دريو ، و « المحفوظات الفرنسية » ، وزارة الخارجية الفرنسية ، « مكاتبات سياسية » ، مصر المجلد الحادى عشر .

كان نابليون منتصباً إلى أرفع الأمم حضارة في أوروبا ، وتلقى عن أمته خير تربية تهباً لفرد من أفرادها . ثم هبت زوابع الثورة ، فدفعت إلى المقام الأول رجالاً ممتازي النبوغ ، واسعى المعرفة ، وهكذا أتاحت له من المعاوين أقدرهم وأكفأهم ، فنظم فرنسا ، وأدخل تحسيناً ملموساً على تشريعها ، وأصلح ماليها ، وابتكر النظام الإدارى المركزى ، الذى ما زال قائماً حتى الآن ، على محاسنه ومساوئه .

« وكان لديه مواد ممتازة يعتمد عليها ، كما كانت تشد أزره ، حضارة عشرة قرون . وذلك على النقيض من محمد على ، الذى كان عليه أن يخلق كل شيء ، بل ربما كان عليه أن يخلق نفسه . . . وكم باهى نابليون ، بأنه يسير مع عصره ! . . أما محمد على ، فقد سار سيراً حثيثاً ، وسبق القرن الذى عاش فيه . وكان من نكبات الدهر في عهده ، أن المعونة التى أسدتها فرنسا إليه ، جلبت عليه عدااء إنجلترا وسوء نيتها . لقد أرادت إنجلترا مساندة حكم المماليك ، ذلك الحكم الطاغى الذى لم يخلق أبشع منه . ذلك الحكم الذى كان كفيلاً بالسير بأى بلد من البلاد ، إلى الخراب والدمار والفساد .

« وعند ما أصبح محمد على باشا لمصر ، رغم إرادة إنجلترا ، كانت الترع التى تتوقف عليها حياة القطر ، معطلة أو شبه معطلة . وكان الأمن مضطرباً في كل ناحية ، وعدد السكان يسير في طريق النقصان . كما كان البؤس والجهل متفشين في كل مكان . فأصلح الترع ، وأعاد للتربة خصبها ، وعمل على زيادة عدد السكان ، وإنماء الموارد ، واستقرار الأمن العام ، ورفع شأن مصر ، وقوتها وسؤددها . ولولا تدخل إنجلترا - وقد غررت بها روسيا من جهة ، وحفزتها إلى ذلك خصومتها القديمة لفرنسا من جهة أخرى - لولا هذا التدخل ، لجعل بلاده أرفع شأواً ، وقوة وسؤدداً . فبعد أن هبطت إلى أحط درك ، سما بها إلى أعلى مقام بين الأمم الإسلامية في العالم ، بل جعل منها الأمة الوحيدة التى ازدهرت فيها الرفاهية والمعرفة والتربية ، وسارت في طريق التقدم والرقى . فبالله كم من الملوك الحكام اتصفوا ، منذ وجود العالم ، بمثل هذه الصفات العظيمة القدر الجليلة الشأن؟ » (١)

(١) راجع : ن . و . سنيور « محادثات ومذكرات في مصر ومالطة » لندن سنة ١٨٦٢ .

لقد كان بين الولاة المستقلين استقلالاً ذاتياً، والذين يديرون مقاطعات نائية، من ممتلكات الدولة العثمانية، كثير من أولئك الذين يصبحون حكاماً بأمرهم، قادرين على تهديد السلطان، ولى نعمتهم، بالتمرد العلنى، والثورة السافرة. بيد أن حركات العصيان والانشقاق هذه، كانت دائماً عديمة الأثر، قصيرة الأجل، عدا تلك التى قام بها محمد على. ذلك لأن الثورة كانت تنتهى بمجرد أن ينتهى أمد التأثير، نظراً إلى عدم وجود مبادئ وراثية مرسومة، ومقاصد مستقرة ثابتة... بل كان الخضوع الواجب للخليفة، أمير المؤمنين، وريث آل عثمان، ينتهى بالانتصار على محاولات الاستقلال المترددة الواهنة، الضعيفة الواهية. وهكذا استطاع لامارتين أن يقول عن تلك الولايات: «كانت الوظائف لمدى الحياة، وكانت الإمبراطورية خالدة».

فعرفة هذا القانون التاريخى — مضافة إلى عطفه على آل عثمان، وخاصة على محمود الثانى — هى التى دفعت لامارتين إلى إنكار مقاصد محمد على النبيلة، وانتقاص قيمتها الجلية. والمعروف أنه يكاد أن يكون هو الوحيد بين الفرنسيين، الذى تحيز صراحة للأتراك ضد المصريين.

وإن خير وسيلة لإدراك عظمة محمد على، هى المقابلة بين أعماله وأعمال أشهر معاصريه، وأظهر مواطنيه. فالموازنة بين محمد على مثلاً، وعلى تبلىنى، باشا يانينا، تدل دلالة واضحة على تفوق باشا مصر فى الروح الإنسانية، وثبات الرأى، والنواحي السياسية إجمالاً. فبينما لم يترك باشا يانينا وراءه إلا الخراب والدمار، ولم يدع فى طريقه إلا الجثث والرم، نرى محمداً علياً يؤسس مملكة عظيمة خالدة، ويبعث من العدم حضارة تالدة.

وهناك أيضاً موازنة أخرى أكثر ملاءمة، جديرة حقاً بالتنويه. تلك هى الموازنة بين السلطان محمود وتابعه. ومما لا ريب فيه أن الغلبة فى الميدان، وإحراز قصب السبق فى المضمار، والتمتع بكثير من الخصال الممتازة، لن تكون للأول على الثانى. ولقد نجح محمد على وتفوق، حيث فشل غيره وأخفق، ومنذ فتح سليم الأول القاهرة، كان محمود آخر العظماء بين سلاطين آل عثمان، وكان محمد على

أول ملوك مصر الناهضة . فثلاثين عاماً، أى منذ سنة ١٨٠٨ إلى سنة ١٨٣٩ ، لم يستقر هذان الرجلان مع بعضهما على حال . فمحمود ولى النعمة ، ومحمد على تابع ، يختلفان حيناً ، ويأتلفان حيناً آخر . وقد استمرا يضمرا كل منهما الشر لصاحبه ، ويتبادلان الشكوك والريب ، ولا يأمن أحدهما جانب الآخر . وعند ما وقع الانقلاب الثانى ، أخرج محمود من غياهب سجون السراى ، ليصبح سلطاناً وخليفة ، وكان لا يتجاوز الثالثة والعشرين من عمره ، وكان وهو طفل حدث يلهو بين الأغوات والبحوارى ، والأرقاء والسراى ، لا تسليه له إلا قراءة دواوين الشعراء الأتراك والفرس . وبعد خلع السلطان سليم ، كان من حظ محمود أن نال الزلفى عند عمه ، فقربه إليه ، وأخذ يث فيه أفكاره السياسية ، ويطلعه على مشروعاته الإصلاحية . ويقال إن محموداً كان أشد اندفاعاً وأقوى إرادة ، وأمضى عزيمة من سليم . لذلك ، لم يتردد فى سفك الدماء تحقيقاً لأغراضه ، وتنفيذاً لمآربه . وكان يعتقد أن ضعف عمه وتهاونه واستكانته ، هى أصل الملمات وسبب النكبات التى حاقت بالأسرة . وكان هو آخر سلالة آل عثمان ، فرأى سلطة العرش تتضاءل ، والولاة يعلنون العصيان السافر ، وينصبون أنفسهم حكاماً إقطاعيين .

تمرد ولاية دمشق وعكا وصيدا وبيلان وكرمانيا وأورفا ، والموصل وبغداد والبصرة . أما فى مصر ، فقد عمد محمد على إلى تدعيم نفوذه وتثبيت قوته . وفى يانينا والصرب ومولدافيا وفالاكيا ، أصبحت سيادة الباب العالى اسمية بحتاً . أما فى الآستانة ، فكان الأنكشارية هم المسيطرين على الأمور . وما زاد الحالة سوءاً ، أن بريطانيا العظمى وقصر روسيا نفثا سمومهما فى رشوة جل أعضاء الديوان ، والضباط العظام .

ومصيح أن محموداً لم يدخر وسعاً ، منذ ولى الحكم ، فى إصلاح الخلل ، ورأب الصدع . ولكن يقال إن هذا العاهل لم يوهب من الذكاء والفطنة ، بقدر ما أوتى من الإرادة والعزيمة . لذا انتهى سعيه ضد الروس بالفشل الذريع المستمر ، مما أدى فى آخر الأمر إلى تشييط عزيمة رعاياه ، فضلاً عن تفويض

أركان مالية البلاد . ولقد أبرم في سنة ١٨١٢ ، معاهدة بونخارست ، حيث نزل لقيصر روسيا عن جزء من مولدافيا ، فكانت هذه فاتحة للاستمرار في التخلي عن أجزاء أخرى ، وأول الغيث قطر ثم ينهر .

كان عليه بلا مرأى ، أن يجابه معارضة رجال ديوانه المرتشين المترددين . وقد واجه محمد على أيضاً ، في مستهل عهده ، عقبات قاسية فتغلب عليها ، وصادف في طريقه أشواكاً مسمومة فأزاحها . وهنا يظهر جلياً كوضع الشمس ، الفارق البعيد ، بين مزاج السلطان العثماني المضطرب ، وذكائه العادي ، وبين بصيرة الوالي الثاقبة ، وإرادته القوية النافذة . ولا يمكن أن تنسب للمكر والدهاء وحدهما انتصارات باشا مصر . ومهما قال لامارتين ، التحيز المغرض ، فقد ثبت أن محموداً ارتكب من أعمال المخاتلة والقسوة ما ينم عن روح أشد جوراً وظلماً من منافسه السعيد الموفق . بيد أن هذا المنافس لم يعتمد ، لكسب سلطته ، إلا على قوة نبوغه السياسي ، وعبقريته العسكرية . وكم من مرة استخدم محمود أشد الدسائس ختلاً وغدراً ، لإخاد ظنون وزرائه وباشاواته ، أو لاجتذاب ثقتهم ، بينما كان يضمر لهم الغضب الدفين ، ويهيئ لهم مؤامرات التنكيل والنق ، بل والموت ، في أغلب الأحيان ؛ وبعد أن دبر اغتيال أخيه ، السلطان مصطفى ، أصبح لا يتوجس خوفاً من أى منافس . فهو الوحيد الباقي في قيد الحياة ، من أفراد أسرته الجلييلة الشأن ، العظيمة القدر . وقد كان الويل كل الويل لأى باشا ، يصادفه بعض الحظ ، أو يظهر بعض الصفات الممتازة . فسرعان ما يشعر الطاغية الحسود ، بالشك والارتباب يحزان في قلبه ، فيمهد لذلك الباشا ميتة شنعاء ، بالسهم الزعاف ، أو بسيف الجلاد ، أو بجبل المشنقة . بل إن أصدقاءه أنفسهم لم يأمنوا شر غضبه عليهم ، فقد أخذ سوء الظن يشتد في نفسيته ، كلما تقدمت به السن . ولا يسعنا إلا إبداء الإعجاب نحو الحصافة التي أظهرها محمد على لإحباط دسائسه ، ولقاومة مكائده ، رغم اضطرابه إلى مداراته زمناً طويلاً . فلقد حاول سلطان القطرين وخاقان البحرين ، استغلال نفوذه السياسي والديني ليصدر حكمه على والى مصر بالإجرام ولكن ، تأتى الرياح بما لا تشتهي السفن .

إن أولئك الذين يظهرون العطف والإشفاق نحو « منهزم نزيب » ، يجهلون أو يتجاهلون أن محموداً الحقود الحسود ، القاسى القلب ، والذي اختار دائماً وزراءه وأصفياه من بين ألد أعداء محمد على - أمثال خسرو وخورشيد - محموداً هذا - لو كتب له النصر - لما تردد في معاملة الباشا مصر على غرار باشا يانينا ، أو شريف مكة ، اللذين أعدما خيانة وغدرآ ، بالرغم من كل العهود الصريحة ، والمواثيق المؤكدة .

فإزاء هذا التنكيل والتمثيل ، هل تعد مذبحه الممالك شيئاً يذكر ؟ نعم إن محمداً علياً هو الذى نفذها ، لكن محموداً هو الذى أمر بها . فضلاً عن أنها كانت حالة مشروعة من حالات الدفاع عن النفس ، وأنها الوسيلة المثلث للقضاء على الفوضى التى كانت تلك الطائفة المشاغبة تثيرها في مصر . بل هى الطريق الوحيد للتخلص منها ، وجعلها أحداثاً سائرة ، وعبرة ظاهرة ، وعظة بالغة .

لم يكن ثمة أى عطف يستطيع والى مصر أن يرقبه من الطاغية المتعجرف الذى لم يتورع عن إراقة دم أخيه ، ولم يتردد في تسليم رأس أعز خلصائه إلى الغوغاء . ومع هذا ، فقد التجأ الباديشاه اضطراراً ، إلى تابعه المصرى ، لقمع الثورة اليونانية ، وإخماد سعيها . بيد أن الوالى رأى نفسه محروماً من ثمرات انتصاره ، بعد أن ضحى بأسطوله ، وقدم عون جنوده ، بنفس كريمة وروح أبية ، فكان جزاؤه جزاء سنار .

والحق يقال إن محموداً ، لو تركت له الأمور على أعنتها ، والحبل على غاربه ، لعجز عن إصلاح دولته ، ولفشل في مقاومة اعتداءات الروس . ففى عهده ، على وجه التحقيق ، وبسبب أخطائه وكبواته ، أمكن لقيصر روسيا الظهور معجباً مختالاً ، متغطرساً ، والمفاخرة بأنه حامى الباب العالى الدليل ، الذى آل به الأمر إلى سؤال العون والتماس المساعدة ، ممن ناصبوه العداء . وكثيراً ما قيل إنه لا يمكن إصدار حكم نزيه عادل على السلطان محمود إلا إذا ذكرنا نواياه الطيبة ومقاصده السامية . إنه هو الذى حاول جاهداً إدخال النظم الحديثة على إمبراطوريته ، وشرع مخلصاً ، فى إفساح المجال للحضارة الغربية ، كى تتم

أرجاءها . ثم ألم يرفع شأن الجيش ؟ ألم يكسر شوكة الأنكشارية ؟ لكن محموداً ،
إذ أباد الأنكشارية ، قد أقتى صولة دولته العسكرية ، وهدم تقاليداً ،
دون أن يوفق - كما فعل محمد على - إلى إحلال جيش جديد عريق ، محل
الجيش البالى العتيق .

توخى محمود ومحمد على تحقيق نفس المقاصد الكريمة ، والنوايا العظيمة ، كلاً
في ميدانه . وإذا كان الثانى قد علا شأوه عن الأول ، فليس ذلك ناشئاً عن
أن مجاله كان أضيق ومضماره أقرب من الأول بل السبب الحقيقى هو أن الرجل
نفسه قد تحلى بشمائل أقوى ، واتصف بسجايا أقوم ، واتسم بطبائع أقيم .
وفى وسط لجج الدسائس المرتطمة ، والمكائد المتلاطمة ، التى درج على تديرها
فى الآستانة وزراء متحرزون ، وسلاطين واهنون ، قصيرو النظر ، محدودو الأفق ،
رسم محمد على خططاً شاسعة الأمد ، بعيدة المدى ، ناصباً على منوال بونابارت ،
فكشف عن شخصية فذة ، قادرة على إقامة صرح متين تليد . وما هوذا يعيش
خالداً فى مصر العزيزة ، التى سيسير بها أحفاده قدماً ، حتى تتبوأ المكان الأول
بين ممالك الشرق . ولقد استجاب إلى صوت ضميره الحى ، ولبى نداء وحيه الملهم ،
فاستطاع ، بين الأخطار المهلكة ، والمهاوى الموبقة ، أن يجابه يوماً قوة العثمانيين
العريقة ، وسطوة أوروبا المتحالفة المتآزرة . وإذا كانت الأمة المصرية قد
استعادت ، بين عشية وضحاها ، المقام الجدير بها ، والمجد الخليق بها ، بعد
أن ظلت لثلاثة قرون ، غائبة عن صفحات التاريخ ، فالفضل كل الفضل
يرجع إلى محمد على ، وما امتاز به من قوة إرادة لا تعرف الكلل ، ومضاء عزيزة
لا يعتوره الملل .

الملحق الأول

لمحة موجزة

عن نظام الحكم في مصر

ابتداء من سنة ١٥١٧ إلى القرن الثامن عشر

كان باشا مصر - ويسمى أيضاً البير لربك أو الوالى أو الحاكم - ينوب عن سلطان الآستانة في مزاولة سلطته العليا بالقاهرة . وكانت أهم وظيفة له هي مراقبة تنفيذ الأوامر الشاهانية . وقد يحدث أحياناً أن يطالب رؤساء الجند أو البكوات باستدعاء الباشا . فخشية الاغتيال ، كان الحاكم المخلوع يبادر إلى مغادرة البلاد ، دون انتظار مجيء خلفه . وعندئذ كان يعلن تعيين أحد البكوات قائم مقام ، وذلك بكتاب من الباب العالى ؛ فيتولى زمام الحكم ريثما يصل الوالى الأصيل . وكان مقر الباشا في قلعة القاهرة . وقد شملت اختصاصاته أيضاً دعوة الديوان إلى الانعقاد ، وتعيين الكشاف والمشايخ وفصلهم ، وتقديم تقارير إلى الباب العالى . بيد أن هذا المنصب كان غير مستقر ؛ إذ كثيراً ما يبدل الباشا ولم يمض زمن طويل على تعيينه .

وكان الديوان الكبير عبارة عن مجلس مؤلف من رؤساء جميع الفرق ، « الأغوات » ودقتراريها ، ورزناجيتها ، وأمير الحج ، وقاضى مصر ، ورؤساء المشايخ ، والأشراف ، ورؤساء المذاهب الأربعة ، والعلماء . وكان هنالك أيضاً ديوان صغير يعقد عدة مرات أسبوعياً ، برئاسة الباشا ، ويتألف من كتحدا الباشا ، والدقتردار ، والرزناجى ، ومندوب عن كل فرقة من فرق الجند (الوجاقات) ومن الضباط العظام . وكان الديوان الصغير ينظر فى الأعمال العادية . وقد منع الباشا بعدئذ من حضور اجتماع المجلسين ، فأصبح يتبع مداولاتهما من وراء ستار .

وقسم السلطان سليم البلاد إلى اثني عشر سنجقاً ، يحكمها اثنا عشر من البكوات المماليك ، المعيّنين من الديوان . وقد أضاف إليهم السلطان سليمان اثني عشر نائباً ، مما جعل البلاد فريسة لدسائس أربعة وعشرين طاغياً ، ومنافساتهم ومكايداتهم .

وزاد السلطان سليمان إلى الوجاقات - أي فرق الجند الست التي ألفها السلطان سليم - وجاقاً سابعاً مشكلاً من المماليك القدماء . فما لبثت هذه الصفوة من الجنود ، أن كونت طائفة حربية ، متمتعة بامتيازات قابلة للانتقال من أفرادها إلى ورثتهم الشرعيين أو المتبنين .

أسس هذا النظام ، كما هو واضح على دعائم عسكرية خالصة ، إذ كان مركباً من ثلاث سلطات متنازعة ، مما يسهل تحقيق مراقبة كل منها السلطتين الآخرين . وكان عدد الجنود في كل وجاق يبلغ ألفاً من المشاة ، وألفاً من الفرسان ، وكل إليهم الدفاع عن البلاد ، وأعمال الشرطة ، وجباية الأموال والضرائب . وكان رؤساء الوجاقات يسمون أغاوات ، ورئيسهم يلقب بشيخ البلد .

وطالما تمتعت حكومة الآستانة بالقوة الكافية لفرض احترامها وطاعتها ، وقد ظلت مصر مستعبدة ، بفعل هذا النظام المرتبك المتشعب . ولكن ما إن ضعفت سلطة الباب العالي ، وهنت قوته ، حتى حاولت مصر التحرر من نير هذا النظام ، بعد أن ناءت بأرزائه ، ورأت فيه استمراراً لعهد المماليك الجائر ، وحكمهم الظالم .

الملحق الثاني

لمحة موجزة عن المماليك

كان السلاطين الأيوبيون أول من استجلب المماليك إلى مصر (١) ، إذ اصطحب جنجيس خان من القوقاز إلى الأقطار الشرقية ، عدداً كبيراً من الأسرى ، تفرقوا في الأسواق الآسيوية المعدة للتجارة بالرقيق الأبيض . وقد ابتاع الأيوبيون فريقاً منهم ، وجعلوهم خاصة جنودهم وحرسهم ، ورجال حاشيتهم . وكان الملك الصالح نجم الدين ، أحد الذين استكثروهم . إذ بلغ عدد ما شراه منهم في المغول ١٢,٠٠٠ حوالى سنة ١٢٣٠ . وما لبث هؤلاء المماليك أن أصبحوا سادة البلاد الحقيقيين ، بفضل صفاتهم العسكرية الباهرة .

وفي غضون حملة لويس التاسع ، اغتال رؤساء المماليك طوران شاه ، آخر السلاطين المنحدرين من سلالة صلاح الدين الأيوبي ، بعد أن اتهموه بالتفاوض مع ملك فرنسا دون علمهم . وقد أجلسوا مكانه أحدهم ، « أيلك » ، الذى اقترن بعدئذ بالسلطانة شجرة الدر ، زوجة والد الملك المقتول .

ظلت مصر لنيف ومائتين وخمسين سنة ، تحت حكم سلاطين من هذه الطائفة الأجنبية التى استمرت فى التكاثربما يضاف إليها من الأرقاء الشراكسة المستجلبين . كان برقوق أول سلاطين دولة المماليك الشراكسة ، إذ تولى العرش فى سنة ١٣٨٢ . ولا تختلف هذه الأسرة فى مميزاتها عن تلك التى سبقتها . فها فتى السلطان تحت رحمة الأمراء . وكلما خلا العرش من شاغله ، تجددت الأزمات

(١) أطلق اسم المماليك على الأرقاء الذين كان يستخدمهم الملوك والأمراء الشرقيون حرساً خاصاً لهم . ويقال إن الخليفة المعتصم (٨٣٣ - ٨٤١) كان له ٧٠,٠٠٠ مملوك . وقد حكمت مصر دولتان من المماليك : دولة المماليك التركان أو البحرية ، من سنة ١٢٥٤ إلى سنة ١٣٨٢ ، ثم خلفتها فى سنة ١٣٨٢ دولة المماليك الشراكسة أو البرجية ، وهى التى أسقطها السلطان سليم فى سنة

وتكاثرت الصعوبات ، من جراء مطامع الأمراء . وهكذا عمت الفوضى وساد الاضطراب . ورغم ما أدركه مصر ، في عصر المماليك ، من شأو عال في الحضارة والمدنية والرقى ، فقد ظلت سيطرتهم مكروهة من سكان البلاد قاطبة .

هذا وعلى أثر اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح في سنة ١٤٩٨ ، أخذت أسباب الرفاهية والرخاء تتضاءل في مصر ، من جراء انتقال النفوذ التجارى في الهند إلى أيدي البرتغاليين .

وعند ما فتح سليم الأول القاهرة ، في العشرين من يناير سنة ١٥١٧ ، رأى من الملائم — محافظة على بقاء السيطرة العثمانية في أرجاء وادى النيل — أن يختار من طائفة المماليك جميع الأمراء والبكوات الذين يتولون الحكم في مديريات القطر ، على أن يوضعوا تحت سلطة حاكم أو باشا منتدب من الباب العالى . وكان عدد القوات التى تركها سليم الأول في مصر ، ٤٠,٠٠٠ رجل ، موزعين على سبع فرق ، منها ست فرق مشكلة من جنود عثمانيين ، والسابعة تشمل جميع المماليك الذين ظلوا أحياء بعد أن دالت دولتهم . . . وقد اشترك المماليك في حكم البلاد ، إذ عين اثنا عشر منهم في مناصب البكوات ، وأسندت إليهم إدارة الاقاليم . ولم يلبث المماليك أن استعادوا أهميتهم السابقة . فالفرقة السابعة ، المكونة من جنود ممتازين بالشجاعة والإقدام ، ازدادت عدداً وعدة ، حتى تعادلت مع الفرق الست الأخرى مجتمعة .

وكانت سلطة البكوات تنتقل إلى أبنائهم وراثياً . وهكذا تسنى للمماليك شغل جميع المناصب . وفي مستهل القرن الثامن عشر ، أصبحوا طبقة أرستقراطية إقطاعية ، وكان رئيسها «شيخ البلد» أعظم نفوذاً وأوسع سلطة من الباشا نفسه . ويمكن القول إن انهزام السلطان الغورى والجيوش المصرى في سهول حلب في الرابع والعشرين من أغسطس سنة ١٥١٦ ، جاء إيذاناً بأفول نجم العالم العربى ، وبزوغ شمس النفوذ العثمانى . نعم إن المماليك كانوا من أصل قوقازى ، وإن حكاماً من العنصر التركى أو الشركسى كانوا

منذ أجيال بعيدة يتولون إدارة شؤون مصر ، والدفاع عنها . ولكن هؤلاء الملوك والسلاطين والولاة ، رغم انحذارهم من سلالة أجنبية ، قد حافظوا على الثقافة والتقاليد العربية ، فى مصر وفى بلاد الشام على السواء . غير أن الحال تغير من وضع إلى وضع آخر ، واستمر هذا الوضع لمدة ثلاثة قرون . فابتداء من الرابع والعشرين من يناير سنة ١٥١٧ ، أصبح يتلى بعد صلاة الجمعة فى مساجد القاهرة دعاء للسلطان سليم « حامى الحرمين الشريفين » .

ونخلال إقامة السلطان سليم فى القاهرة ، تقدم إليه شريف مكة المكرمة ، خاضعاً يلتمس رضاه . كما أبرم ، فى الرابع عشر من فبراير سنة ١٥١٧ مع سفراء جمهورية البندقية ، معاهدة بإلغاء الامتيازات التى منحتها الجمهوريات الإيطالية ، من السلاطين المماليك .

وكان بين الثمانمائة أسير ذوى المكانة البارزة ، الذين سباهم سليم ، واقتادهم إلى الآستانة ، المتوكل على الله ، آخر الخلفاء العباسيين . ويقال إنه بايع السلطان العثمانى بالخلافة ، وإن لم يقم أى دليل على هذا الزعم . بيد أن أهمية الموضوع أصبحت مقصورة على الجانب التاريخى ، بعد أن ألغى مصطفى كمال الخلافة .

هذا وقد أسند حكم مصر إلى الأمير خير بك ، وهو الذى كانت خيائته من عوامل تسهيل الفتح العثمانى . وبعد وفاة خير بك ، اضطر الباب العالى إلى مجابهة حركة ثورية عامة ، قام بها البكوات المماليك ، إذ انتخبوا أحدهم ، « قنصوه » سلطاناً لمصر .

وقد عمد العثمانيون إلى الشدة لإخماد العصيان ، وقمع التمرد . ثم شرعوا فى فرض الحكم التركى على البلاد بأسرها . ولا غرو ، فقد اتضح للباب العالى جلياً أنه لا يستطيع الاعتماد على ولاء المصريين أو إخلاص المماليك . ولكن هل كان مبعوثوه أكثر وفاء ، أو أبعد عن المظنة والريبة؟ مثال ذلك أن أحمد باشا ، الوالى التركى نصب نفسه سلطاناً لمصر ، بعد أن أباد الحامية التركية ، وأجهز على مبعوثى الآستانة . وقد سلك تقوداً باسمه ، وأمر بأن يتلى الدعاء له فى المساجد . ولم يدم

حكمه طويلاً ، إذ تألب عليه أنصاره ، وسلموه إلى أعدائه ، فقتل بأيديهم ، وقد تذرع الباب العالي بهذه الثورة ، لكي يثبت أركان الحكم التركي في وادي النيل ، وذلك بمنح ديوان القاهرة لائحة نظامية . وفي سنة ١٥٢٦ ، سنحت فرصة الحريق الذي شب في دار المحفوظات ، فأنشئ سجل جديد للضرائب ، وحددت قيمة الجزية السنوية ، التي تؤديها مصر إلى الباب العالي ، بمبلغ ثمانمائة ألف بندقى . ولناسبة القيام بحملة بحرية ضد البرتغاليين في البحر الأحمر تولى الحاكم إدارة الأوقاف الخيرية .

وفي القرن الثامن عشر ، اضمحل نفوذ الباشا اضمحللاً تاماً ، وطغت عليه سلطة البكوات . فقد استأثروا بمنصبين رئيسيين يتبحان لهما السيطرة الفعلية على الشؤون العامة ، وهما منصبا شيخ البلد ، وأمير الحج . وفي سنة ١٧٠٧ ، كان شيخ البلد قاسم طواز ، مترعماً إحدى جماعتى الماليك ، هي جماعة القاسمين ، المنافسة لجماعة الفياريين . وقد أخذ الباشا يوقع بين الجماعتين ، لكي تحتكما دائماً إليه ، فيظل مسيطراً على الموقف . وفي سنة ١٧٢٧ ، دبر الباشا اغتيال قاسم بك ، وعين بدلاً منه في منصب شيخ البلد ، شركس بك ، من أفراد الجماعة المنافسة .

الملحق الثالث

قائمة بأسماء وكلاء قنصليات فرنسا في مصر (١٨٥٠-١٨٠٣)

من سنة ١٨٠٣ إلى سنة ١٨٣٣

كان بونابرت أول من عين مندوباً (قوسيراً) عاماً للعلاقات التجارية في القاهرة ، إذ أسند تلك الوظيفة إلى ماتيو دي ليسبس^(١) وقد مهدت السبيل لهذا التعيين بعثة سياستيانى ، إذ تلقت أمراً بإبلاغ الباشا نبأ مؤداه أن مندوباً تجارياً فرنسياً سيفد عما قريب إلى القاهرة^(٢). ولكن إزاء الاضطرابات التي كانت سائدة آنئذ في البلاد ، لم يسع ليسبس إلا البقاء في الإسكندرية ردىاً من الزمن ، ولم يهبط العاصمة إلا بعد مضي عدة أسابيع على وصوله^(٣) .

وكانت القاهرة ما زالت صرحاً للتزاع المستحكم ، والشقاق المحتدم ، بين المماليك والأرناؤوط (الألبانيين) وعملاً بنصيحة الزعماء الألبانيين الذين عجزوا عن تأمينه وطمأنينته ، قفل ليسبس راجعاً إلى الإسكندرية ، في شهر مارس سنة ١٨٠٤^(٤) . وقد اضطر إلى المكوث هنالك حتى يوم مغادرته مصر نهائياً (في شهر ديسمبر سنة ١٨٠٤)^(٥) ، رغم الأوامر الصادرة إليه من القنصل الأول بونابرت بأن يلزم القاهرة^(٦) .

وقد عين ليسبس مندوباً (قوسيراً) عاماً في مصر بمرسوم إمبراطورى

(١) جورج دوان - « مكاتبات قناصل فرنسا في مصر » ص ٨

(٢) تعليمات إلى سياستيانى ، صادرة في الخامس من سبتمبر سنة ١٨٠٢ - جورج دوان ، ص ٦

(٣) كتاب إلى تاليران ، مؤرخ في التاسع عشر من أغسطس سنة ١٨٠٢ (جورج دوان ،

المصدر السابق ذكره ، ص ٦)

(٤) جورج دوان - المصدر السابق ذكره ، ص ١٨٦

(٥) جورج دوان - المصدر السابق ذكره ، ص ٢٤٥

(٦) جورج دوان - المصدر السابق ذكره ، ص ١٨٣

صادر في الحادى والعشرين من أغسطس سنة ١٨٠٤ .
 وحل محله دروفيتى ، وكيل مندوب (قومسير) العلاقات التجارية في الإسكندرية .
 وقد ظل مقره في الإسكندرية . ومنذ ذلك التاريخ ، لم يوجد في القاهرة إلا وكيل مندوب (قومسير) عام . هو مانجين (١) .
 ولم يستقر رأى دروفيتى على الإقامة في القاهرة إلا في شهر مارس سنة ١٨٠٧ ، عند ما أصبح نزول الإنجليز في الإسكندرية قاب قوسين أو أدنى (٢) .
 وابتداء من سنة ١٨٠٨ ، أصبح دروفيتى يلقب بلقب القنصل العام (٣) .
 وقد عين روسيل في سنة ١٨١٤ بدلا من دروفيتى ، فاستقر في الإسكندرية غير أنه كان يقضى فترات طويلة في القاهرة (٤) .
 وظلت الشؤون المتعلقة بالقاهرة تعالج حتى سنة ١٨٢٥ ، بمعرفة قنصل فرنسا العام في الإسكندرية ، وقد شغل هذا المنصب :
 روسيل من سنة ١٨١٤ إلى ١٨٢١
 ودورفيتى من سنة ١٨٢٢ إلى ١٨٢٥
 وخلال تلك الفترة لم توجد في القاهرة إلا وكالة للقنصلية العامة .
 ولم نعثر في المكاتبات القنصلية المتعلقة بهذه الأيام إلا على اسم جاسبارى (٥)
 مأمور الوكالة القنصلية . وأول نائب قنصل في القاهرة ، هو مالفوار ، وقد أسند إليه المنصب بمقتضى كتاب مؤرخ في الخامس والعشرين من فبراير سنة ١٨٢٥ ، ووصل إلى العاصمة في العاشر من أغسطس سنة ١٨٢٥ (٦) .

(١) كتاب من دروفيتى إلى مانجين ، مؤرخ في السادس عشر من مايو سنة ١٨٠٥ ، جورج دوان « محمد على » ص ٢٥

(٢) كتاب من دروفيتى إلى مانجين ، مؤرخ في السادس عشر من مايو سنة ١٨٠٥ ، جورج دوان « محمد على » ص ١٥٤

(٣) المكاتبات القنصلية ، القاهرة ، مجلد ٢٦ ص ٥٣

(٤) المكاتبات القنصلية ، القاهرة ، مجلد ٢٧ ص ٢٣٤ - ٢٣٧

(٥) المكاتبات القنصلية ، القاهرة ، مجلد ٢٧ ص ٢٤١

(٦) المكاتبات القنصلية ، القاهرة ، مجلد ٢٦ ص ٢٤٩ - ٢٥٢

وعين مالفوار قنصلا ، بأمر صادر فى الحادى والعشرين من أغسطس سنة ١٨٢٥ (١) .

وظلت قنصلية القاهرة قائمة حتى السابع والعشرين من أكتوبر سنة ١٨٢٧ ، حيث أبلغ القرار بإلغائها إلى مالفوار (٢) .
وأعيدت بأمر صادر فى السابع والعشرين من أكتوبر سنة ١٨٣٣ (٣) .

ب - من سنة ١٨٣٤ إلى سنة ١٨٥٠

من سنة ١٨٣٤ إلى سنة ١٨٣٨ (بما فيها السنة الأخيرة) فردينان دى ليسبس
من سنة ١٨٣٩ إلى سنة ١٨٤٦ (بما فيها السنة الأخيرة) فاتيه دى بورفيل
فى سنة ١٨٤٧
بنيديتى
من سنة ١٨٤٨ إلى سنة ١٨٥٠
ديلابورت

(١) المكاتبات القنصلية ، القاهرة ، مجلد ٢٦ ص ٢٥٢

(٢) المكاتبات القنصلية ، القاهرة ، مجلد ٢٦ ص ٢٥٣

(٣) المكاتبات القنصلية ، القاهرة ، مجلد ٢٧

الملحق الرابع
سفراء فرنسا في الآستانة
من سنة ١٨٠٠ إلى سنة ١٨٥٠

١٨٠٠ - ١٨٠٢	روفين	قائم بأعمال
١٨٠٢ - ١٨٠٤	الجنرال برون	سفير
١٨٠٥	باراندييه	قائم بأعمال
١٨٠٥ - ١٨٠٦	روفين	قائم بأعمال
١٨٠٦ - ١٨٠٨	الجنرال سيباستيانى	سفير
١٨٠٨ - ١٨١٢	المركيز ديلا تور موبور	سفير
١٨١٢ - ١٨١٤	الجنرال أندريسى	سفير
١٨١٤	روفين	قائم بأعمال
١٨١٥ - ١٨١٦	ديفال	قائم بأعمال
١٨١٦ - ١٨١٩	المركيز ديلاريفير	سفير
١٨٢٠	الفيكونت دى فيلا	قائم بأعمال
١٨٢١ - ١٨٢٢	المركيز ديلا تور موبور	سفير
١٨٢٣ - ١٨٢٤	الكونت دى بوربيير	قائم بأعمال
١٨٢٤ - ١٨٣١	الجنرال جيليمينوه	سفير
١٨٣١ - ١٨٣٢	البارون دى فارين	قائم بأعمال
١٨٣٣ - ١٨٣٦	الأميرال روسين	سفير
١٨٣٦ - ١٨٣٧	المركيز ديراج	قائم بأعمال
١٨٣٧ - ١٨٣٩	الأميرال روسين	سفير

سفر	الکونت دی بونتواه	۱۸۳۹ - ۱۸۴۱
قائم باعمال	البارون دی بورکینی	۱۸۴۱ - ۱۸۴۴
سفر	البارون دی بورکینی	۱۸۴۴ - ۱۸۴۸
وزیر مفوض	الجنرال اویک	۱۸۴۸ - ۱۸۵۱

الملحق الخامس .

قائمة بأسماء وكلاء قنصليات روسيا في مصر

من سنة ١٨١٩ إلى سنة ١٨٤٤

جورج سفينى ، قنصل عام ، ظل فى منصبه ابتداء من الثامن والعشرين من مارس سنة ١٨١٩ ، إلى السادس والعشرين من يوليو سنة ١٨٢٠ .

بيليا فوان ، قنصل فرنسا العام ، والمتولى أعمال قنصلية روسيا العامة ، ظل فى منصبه ابتداء من الخامس والعشرين من نوفمبر سنة ١٨٢٠ ، إلى الرابع والعشرين من نوفمبر سنة ١٨٢١ .

دروفيى ، قنصل فرنسا العام ، والمتولى أعمال قنصلية روسيا العامة ، ظل فى منصبه ابتداء من الخامس والعشرين من نوفمبر سنة ١٨٢١ ، إلى العشرين من مايو سنة ١٨٢٧ .

ماليفوار ، قنصل فرنسا ، والمتولى مؤقتاً أعمال قنصلية روسيا العامة ، ابتداء من العشرين من مايو سنة ١٨٢٧ ، إلى السابع من يوليو سنة ١٨٢٧ .

أنطوان بيتروفي ، من رجال السلك القضائى الروسى ، قنصل روسيا العام ، ظل فى منصبه ابتداء من الثامن من يوليو سنة ١٨٢٧ ، إلى الثامن والعشرين من يوليو سنة ١٨٢٨ .

بيير امبرواز شوتز ، من رجال قنصلية هولاندا ، قام برعاية المصالح الروسية فى مصر ، ابتداء من الثامن والعشرين من يوليو سنة ١٨٢٨ ، إلى الثامن عشر من فبراير سنة ١٨٣١ .

إدوار لافيزون ، « ترجمان » القنصلية الروسية العامة ، والمتولى أعمال القنصلية العامة ، ابتداء من الثامن عشر من فبراير سنة ١٨٣١ ، إلى الأول من سبتمبر سنة ١٨٣٢ .

الكولونيل دوهاميل ، ياور الإمبراطور ، قنصل ابتداء من الثانى عشر من يناير سنة ١٨٣٤ ، إلى نهاية سنة ١٨٣٧ .

* * *

وفى سنة ١٨٣٨ ، عين الكونت ميدم خلفاً للكولونيل دوهاميل ، وهو الذى كان قد ندب فى مهمة خاصة خلال سنة ١٨٣٥ ، فأتاحت له الفرصة المواتية لتوثيق عرى الصداقة مع باشا مصر .

وعلى أثر الحوادث السياسية التى وقعت فى السادس والعشرين من سبتمبر سنة ١٨٤٠ ، أصدرت الأوامر بسحب القناصل العاملين الأربعة من الإسكندرية ، وبسفرهم إلى بلاد الشام .

وقد سلمت المحفوظات الروسية إلى الشيفالييه دانا سطاسى ، قنصل السويد العام .

ووجه الميسودى ميدم إلى بوكنى ، الملحق القنصلى ، جميع التعليمات المتعلقة بإدارة أعمال قنصلية روسيا ، فى القاهرة ، حتى يستطيع الاستمرار فى أداء وظيفته كسابق عهده ، على أن يرجع إلى الشيفالييه دانا سطاسى ، قنصل السويد العام ، فى شؤون وكالة القنصلية الروسية .

وفى الحادى عشر من أغسطس سنة ١٨٤١ ، اختير الكونت كريهمر لشغل وظيفة القنصل العام فى مصر ، فسلم إليه الشيفالييه دانا سطاسى محفوظات قنصلية روسيا العامة ، التى كانت قد أودعت فى عهده ، عند مغادرة الميسودى ميدم البلاد . وقد ظل الكونت دى كريهمر فى منصبه من سنة ١٨٤١ إلى سنة ١٨٤٤ .

الملحق السادس

لائحة (بروتوكول) بطرسبرج

الموقعة في الرابع من إبريل سنة ١٨٢٦

حيث إن اليونانيين قد لجأوا إلى حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، طالبين توسطه لدى الباب العالي العثماني ، وحيث إن جلالته قد عرض ، بناء على ذلك ، وساطته على تلك الدولة ، ورغب في الاتفاق مع حضرة صاحب الجلالة إمبراطور جميع الأقطار الروسية ، تحقيقاً لهذا الغرض .

ومن جهة أخرى ، حيث أن حضرة صاحب الجلالة الإمبراطورية شديد الرغبة في وضع حد للنزاع الذي تدور رحاه الآن في اليونان وفي جزر الأرخبيل ، وذلك بإبرام تسوية محققة للأغراض الدينية ، وللعادلة ، وللإنسانية .

قد تم الاتفاق على ما هو آت ، بين الموقعين على هذا :

١ - إن التسوية المزمع اقتراحها على الباب العالي ، إذا قبل الوساطة المعروضة عليه ، ستحدد كالاتي علاقات اليونانيين إزاء الدولة العلية :

يكون اليونانيون تابعين لتلك الدولة ويؤدون إليها جزية سنوية ، تحدد قيمتها نهائياً ، بالاتفاق بين الطرفين .

وتتولى حكمهم سلطات يختارونها ويعينونها بأنفسهم ، على أن يكون للباب العالي بعض الرأي في تعيينها .

وفي ظل هذا النظام ، يتمتع اليونانيون بحرية تامة من حيث العقيدة والتجارة ، ويتولون بأنفسهم ، دون سواهم ، إدارة شؤونهم الداخلية .

ورغبة في تحقيق الفصل التام بين أفراد الأمتين ، وتجنب أى تصادم ، ينتجه حتماً نزاع طال أمده ، يحسن باليونانيين أن يشتروا الأملاك

التركية التى قد تكون واقعة ، إما فى القارة اليونانية ، أو فى جزر اليونان .
 ٢ - إذا قبل مبدأ القيام بالوساطة بين تركيا واليونان ، على أثر المساعى التى بذلت فعلا لهذا الغرض بمعرفة سفير حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى الآستانة العلية ، فستستخدم روسيا ، على كل حال ، نفوذها لنجاح الوساطة المذكورة .

أما الطريقة التى بمقتضاها ستشارك فى المفاوضات المقبلة مع الباب العالى ، مما قد تتطلبه تلك الوساطة ، والزمان الذى سيتم فيه هذا الاشتراك ، فسيعينان فيما بعد ، بالاتفاق بين حكومتى بطرسبرج ولندن .

٣ - إذا لم يقبل الباب العالى الوساطة المعروضة عليه من حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، وأية كانت حالة العلاقات بين صاحب الجلالة الإمبراطورية والحكومة التركية ، فستعتبر كل من روسيا وبريطانيا العظمى أحكام التسوية الواردة فى الفقرة « ١ » من هذه اللائحة ، أساساً للمصالحة المزمع إتمامها بوساطتهما ، مجتمعين أو متفرقين ، بين الباب العالى واليونانيين ، وستنظران جميع الفرص الملائمة لاستخدام نفوذهما لدى الطرفين ، لإتمام نفس هذه المصالحة على الأساس المذكور .

٤ - تحتفظ روسيا وبريطانيا العظمى بحقهما فى أن تتخذا فيما بعد ، التدابير اللازمة لتعيين تفاصيل التسوية المشار إليها ، وكذلك لتحديد تخوم الإقليم ، وأسماء جزر الأرخبيل التى ستطبق عليها التسوية ، والتى سيقترح على الباب العالى أن تشملها تسمية اليونان .

٥ - وفضلا عن ذلك ، فبمقتضى هذه التسوية ، لن يحاول حضرة صاحب الجلالة الإمبراطورية ، وحضرة صاحب الجلالة البريطانية ، لاهذا ولا ذاك ، تحقيق أية زيادة إقليمية ، أو أى نفوذ خاص ، أو أى امتياز تجارى لرعاياهما ، عدا ما تستطيع كل أمة أخرى الحصول عليه ، سواء بسواء .

٦ - ولما كان حضرة صاحب الجلالة الإمبراطورية ، وحضرة صاحب الجلالة البريطانية ، يرغبان فى تمكين حلفائهما من الاشتراك فى التسويات

النهائية ، التي تحوى هذه اللائحة خططاً أولية لها ، فإنهما سينهيان سرّاً بهذه اللائحة ، إلى دول فيينا وباريس وبرلين ، وسيقترحان عليها أن تضمن ، بالاتفاق مع روسيا ، الصلح النهائى ، بين تركيا وروسيا ، نظراً إلى أن حضرة صاحب الجلالة البريطانية لا يستطيع ضمان هذا الصلح .

صدر فى بطرسبرج فى الثالث والعشرين من مارس (الموافق الرابع من إبريل) سنة ١٨٢٦ .

التوقيعات

نسلرود

ليفن

ولنجتون

الملحق السابع الحملة السورية الثانية

عن ف . بريه

وضع الكابتن بريه ، ياور سليمان باشا ، كتاباً تحدث فيه حديثاً طريفاً عن معارك إبراهيم باشا . وهو حديث يتبع لنا أن نتبع عن كذب ، تفاصيل الحملة السورية الثانية . وقد رأينا أن نقتبس بعض صفحات من كتابه ، مع تلخيص وصفه لمعركة نريب :

كانت الفتنة في حوران ، تموج كموج البحر ، وما برح مبعوثو الباب العالي يشجعون الثوار بالوعود الخلافة ، تارة بإرسال الأمداد ، وتارة بتقديم السلاح والعتاد . وعند ما قتل شيخ الدروز ، عثري رداء جثته ، على أوراق تدعم الشبهات ، وتؤكد الارتياحات الحائمة حول كثيرين من ذوي المراكز الخطيرة ، والمناصب الكبيرة . وقد رأى إبراهيم من الملائم ألا يقتص منهم ، لكنه احتفظ بالأوراق .

وقد أخذت الجنود العثمانية تحتشد في ضواحي ملاطية . واعتبر إبراهيم هذه الحركة إيذاناً بتنفيذ الوعود المبذولة للثوار ، بقطع النظر عن نيات السلطان محمود ومقاصده . فلو أن السلطان قد أصدر أمره حقاً إلى جيشه بالتقدم ، لانهت سيطرة محمد عليّ على سوريا ، ولقضى على نفوذه قضاء مبرماً .

أما إبراهيم ، فهو منهك في إخضاع الدروز وكسر شوكتهم ، ولا يستطيع إذاً تحويل دفة الدفاع تجاه العثمانيين . وإلا ترك خلفه مرجلاً تغلّى فيه الاضطرابات ، وناراً تصطلي فيها الثورات . وكان لا بد له من أن يجمع العصيان من بادي الأمر ، مهما كلفه ذلك من تضحيات جسام . ولقد اتخذ إبراهيم هذا القرار

حازم الرأي ، مسدد العزم . غير أنه ، عند ما أبلغ نبأ تجمع الجنود العثمانية بجوار ملاطية ، أدخل تغييراً على خطته . وقد اتخذت تدابير صارمة ، لمنع تسرب خبر هذا التغيير .

وعند ما بلغ عصيان الدروز ذروته ، خاف إبراهيم من حشد قوات السلطان . وقبيل وصوله إلى دمشق ، أوفد إليها أحد معلمى المدفعية ، المسيو بلفاتى ، وكان يطمئن إليه كل الاطمئنان . فكلفه بأن يتكرر فى زى بائع ، ويدخل المعسكر التركى ، لاستكشاف قوات الجيش ومعداته ، ومعرفة الغرض الذى يرمى إليه هذا التجمع القريب جداً من الحدود ، خصوصاً وأنه ليس هنالك ما يبرره أو يدعو إليه ، وقد أخذ عصيان الأكراد من زمن غير بعيد .

ولم يكشف إبراهيم بموقفه أحداً إلا سليمان باشا ، وقد فعل ذلك مكرهاً ، بحكم الظروف القاهرة . إذ أعرب له عن مخاوفه ، للمرة الأولى ، ليلة التاسع عشر من يونيه ، عند ما أوشك أن يقع أسيراً فى أيدي الدروز .

وقد حلت الرحمة فى قلبه محل القسوة ، والصفح مكان الانتقام . فأخذ يعلن على رؤوس الأشهاد أن أى حورانى سيدبح ، سينقص عدد الزراع الحورانيين واحداً ، وأن كل جهوده ستوجه من الآن فصاعداً ، نحو استقرار السلام والوثام فى ربوع البلاد ، وأنه سيبدل فى سبيل ذلك ، كل غال ومرتخص . فما لبثت هذه الذائعات أن نشرت روح الثقة والاطمئنان . ولقد مهد الطريق لشروط الصلح التى اعترم عرضها على الثوار . ولكنه اضطر إلى ضرب ضربتيه القاضيتين فى الينظة والشبه ، اضطراراً . إذ كان لابد له من أن يثير الفرع والهلح فى قلوب المتمردين ، حتى لا ينهم بالضعف والاستكانة . وهكذا سلم الدروز وظل إبراهيم ، كريماً رحيماً ، حافظاً لعهدده ، وفيئاً بوعدده .

وعند ما تيقن إبراهيم أن السكينة ستشمل سوريا ، ولو إلى حين ، وجه اهتمامه إلى الأتراك ، المتجمعين على الحدود . بيد أن وجوده كان لازماً لانتهاء الأمور فى حوران . ذهب سليمان باشا إلى حلب ، مع فرقة طليعة قوامها ثمانية فيالق من المشاة ، وأربع كتائب من الفرسان ، بحجة إجراء تمرينات عسكرية فى

سهول حلب . أما الغرض الحقيقى ، فكان التمويه على الأتراك ، وإزالة الفكرة الخاطئة ، السائدة فى الجمهور ، عن خسائر الجيش فى حرب حوران ، إذ بلغ كثيراً فى تقديرها . وقد اختيرت الفيالق التى لم تتأثر تأثيراً كبيراً ، وتم إعدادها ، حتى تستطيع الظهور بمظهر مشرف ، فى عملية حربية منظمة ، ليثبت للملأ عدم صحة ما يقال ، من أن جيش إبراهيم قد تضعف ، من جراء الخسائر الفادحة التى تكبدها فى حرب حوران .

لم يقم الأتراك بأية حركة ظاهرة . ثم جاء فصل الأمطار ، وهكذا استطاع إبراهيم أن يهدأ بالآ . فالشروع فى أية حملة عسكرية ، فى تلك البلاد ، خلال الشتاء ، ضرب من ضروب المحال . ذلك لأن الطرق تظل وعرة حتى شهر مايو ، مما يتعذر معه نقل المدفعية وسير الفرسان .

خيّل أن الحرب قد أرجئت . فجمع إبراهيم المؤن الضرورية للحملة المقبلة . ثم عاد الجيش المصرى إلى معسكراته ، وذهب سليمان باشا إلى صيدا ، لقضاء فصل الشتاء فى أملاكه .

• • •

قبل البدء فى سرد الحوادث ، ووصف العمليات الحربية ، رسم برييه صورة ناطقة لكل من الرجلين ، اللذين يرجع إليهما الفضل فى انتصارات محمد على . ويمكن أن يقال عنهما : « إن إبراهيم وسليمان يكونان وحدة قوية ، بالرغم من تباينهما » . وإليك ما قال عن أولهما : « إن إبراهيم هو قوة الجيش وعزيمته . فالفرع الذى يشبه اسمه ، يحيط بهالة تبهر العرب ، وتحمل الجنود على ملازمة الصفوف فى حماس غريب ، أكثر من أن يوصف بأنه شعور التعلق والإخلاص ، وهو شعور يكاد يكون مجهولاً فى تلك الشعوب . إنهم يخافون إبراهيم ويرهبون جانبه ، دون أن يحبوه . بيد أنهم يطيعون أوامره ، بحكم احترامهم العميق له ، لأن الباشا يمثل فى نظرهم أقصى رمز للقوة والعظمة والشجاعة والعزة . فهذا الأمير — برغم سوء تقدير أوربا لصفاته من بعض الوجوه — قد وهب خير المزايا التى تتطلبها قيادة الجنود فى الشرق . فهو جريء مقدام ، رابط الجأش ، لا يخشى خطراً أو

تهلكة ، تبدو عليه سمات الرجال الأشداء ، فهو مفتول الذراعين قوى الزندين ، ثم هو يتمتع بأبرز ميزات الأبطال المحاربين : إنه كيس أريب ، ومخاتل ماكر ، وحازم جبار ، تلك هي صفات إبراهيم باشا ، وهي صفات لا تخلو من عيوب وماخذ . تراه منهوراً مقحماً ، يندفع وراء ميوله ، ونزعاته البادرة . ثم هو شحيح ، صلب الرأي في غلظ وقسوة ، وذلك عند ما لا تفرض عليه سياسته الرحمة فرضاً ، أو عند ما لا يخشى مجافاة رأى الأوربيين ، الذين يحسب لهم حساباً . ثم تراه دائماً متكبراً متغطرساً ، معتدلاً بنفسه ، مستبدلاً ، قلما يستمع إلى نصيحة ، اللهم إلا إذا وجد نفسه في موقف مستصعب مستعص ، يتطلب اتخاذ قرار سريع حاسم . وتراه يبذل الوعود بمئة ويسرة ، في الأوقات الحرجة ثم ينساها ، هازئاً في سخرية واستخفاف بمن خادعهم وخاتلهم . هذا هو إبراهيم ، رجل المتناقضات والمفارقات . فإذا كان جزلاً مسروراً ، ظهرت على عياه سمات الهدوء والسكينة ، وطيبة النفس وسماحة الخلق . أما إذا قطب حاجبيه ، انطبع وجهه فجأة بطابع مخيف مفرع من الوحشية الضارية ، والتهكم اللاذع . وإن أدنى سبب وأقل انفعال يكفي لإحداث هذا التغيير ، فيخال أن رأسه رأس نمر ، وجسمه جسم ثور . وإن أخف علامة من علامات الغضب قمينة يجعل كل من حوله يرتعبون فرقاً . وصوته تارة طنان ، وتارة رنان ، وتارة بهيم ، وهو يحاكي أحياناً زئير الأسد ؛ بل هو بلا مرأى أروع صوت خليق بأن يسمع في ميادين القتال . وقلما نجد بين رجاله وذويه ، من يقترب منه دون أن يشعر بالرهبة : إنهم جميعاً واقعون تماماً تحت تأثير سلطانه ونفوذه . فلشخصيته نصيب في التأثير أوفر من نصيب مركزه وقوته . إنه يحسن الانتفاع بمواهب الرجال ، وهو يتملقهم ويدللهم إذا دعت الحالة ، وهو بارع في تشجيع جنوده ، وحملهم على اقتحام المهالك ببسالة وإقدام ، تحت سمعه وبصره . وإن وجوده عند التحام الجيوش ، واضطرام أوار الوغى ، قوة لا يستهان بها .

« ثم هو أقدر من أى امرئ ، على استغلال موارد البلاد التى تقع فيها المواقع ، مهما قلت تلك الموارد . وإذا عمد إلى التخريب والتدمير ، فهو لا يفعل ذلك طوعاً ، للظروف فحسب ، بل إنه يراعى أيضاً جانب الاعتدال ، الأمر الذى

يتيح له إدراك نتائج أعظم من تلك التى قد يصل إليها معاونوه . فإذا حل إبراهيم فى بلاد مجردة من أى نظام إدارى ، عمد إلى ابتكار كل شىء من ذهنه ، وإلى تنفيذ كل شىء بإرادته . وحيثما وجد ، سادت الثقة وعم الاطمئنان . وكان يتخذ فى بعض الأوقات طرقاً تتصل نوعاً ما بالشعوذة ، ليضاعف بها ثقة جيشه فيه ، وركونه إليه . فكل ما ينشده ، هو تحقيق النتيجة . مثال ذلك أنه ، عندما حاصر الخليل ، فى سنة ١٨٣٤ ، لقمع ثورة فلسطين ، وبينما كانت نار البنادق تطلق من كل حذب وصوب وتبيد كل شىء حوله ، أخذ يهز حزامه — على ما يقول جنوده الذين رأوه — فيساقط الرصاص منه ، دون أن يمسه . ومن هنا ، أخذ العرب يؤكدون أنه يحمل حجاباً ثميناً ، وأنه محصن من كل سوء ، بفضل قوة خفية . وقد أطلقوا عليه كنية « أبا خليل » ، ومنذ ذاك الوقت أصبح من المحال إقناع أى عربى سورى ، بأن إبراهيم معرض للإصابة بالجروح ، شأنه شأن سائر الأنام . فهم يعتقدون اعتقاداً راسخاً أنه يتمتع بحماية قوة غامضة ، أو روح غير مرئية ، تلازمه أثناء الليل وأطراف النهار ، وهى روح تجتذبها إليه التعزيمات المكتوبة فى الحجاب .

« هذا ، وكان إبراهيم باشا يتظاهر بالبعد عن العمليات الحربية الواسعة النطاق ، بعداً مبالغاً فيه أحياناً . فهو لا يفهم فهماً عميقاً الخطة المرسومة لحملة من الحملات ، مع ما تشمله من ترتيبات فى فنون الحرب والحركات العسكرية . »
 « فالتقدم بجيشه من غير ما هوادة نحو العدو ، والضرب بالسيف عند مجابهة الصفوف الأمامية ، كما كان يفعل فى أيامه الأولى ، وقيادة جماعات غير منظمة من الفرسان ، وتشجيع جنوده ، واستخدام سيفه لإبادة الذين لا ينجح فى إعادتهم إلى الصفوف : تلك هى الحرب كما يفهمها إبراهيم ، وتلك هى الحرب كما يتمنى أن يقوم بها دائماً . وهو فى هذا ، أبسل البسلاء بين جنوده ، وأعظم قائد جيش (جنرال) فى الشرق . ولكن شعوره الفطرى بالنقص من حيث فن الحرب ، بالنسبة إلى قواد الجيوش الأوربيين ، كان يحمله أحياناً على إظهار بعض الازدراء نحو النظم الحربية الأوربية ، وبعض الترفع عن الإقبال عليها .

«ومن ذلك أنه عند ما أجريت الحركات العسكرية الكبرى في حلب، كانت تلوح على محياه علام السهو والانهماك في أمور أخرى. حينما رأى فجأة أحد الأرناب يعدو بين قدميه، نهض لمطاردته، هو وحاشيته. وكان يفعل ذلك متعمداً، ليتظاهر باحتقار علم الحركات العسكرية النظرية، برغم تقديره له، ومعرفته به أكثر مما يلوح عليه. وكان إذا قلمت إليه خطة لحركة عسكرية أو لتحصين، قلبها رأساً على عقب في غير عناية، وفي شبه تعمد. بيد أنه بعد لحظة وحيزة، لا يتردد في إبداء ملاحظاته عليها، ضاحكاً بطيبة خاطر، إن اكتشف فيها خطأ أو هفوة. وكثيراً ما كان ياوران سليمان باشا يهيئون له الفرصة لمثل هذه التفككة، إذ كانوا يرون فيها لوناً من ألوان التملق (١).

«وإذا كان إبراهيم باشا قوة الجيش وعزته، فسليمان باشا روح الجيش وإلهامه. وإنه لإلهام عظيم، خصب الثمار، وفير الآثار، وخاصة في وجود إبراهيم، حيث لا يحول الخوف من المسؤولية، دون امتداد عمليات سليمان باشا الحربية، واتساع نطاقها.

«إنه القائد المصري الوحيد الذي في مكتبته السير بالجيش قدماً إلى ميدان القتال، بفضل التجارب التي مرت به، في شؤون الحرب، فتمرس بها وعجمت

(١) وبعد أن تحدث برييه عن إبراهيم بوصفه قائداً، أورد لحة موجزة عن شخصه. فقد عرف عن كذب هذا الأمير الكريم، في خلال الحملات العسكرية الأخيرة، إذ كان يحكم وظيفته على اتصال دائم به.

«إن إبراهيم هو حقيقة ابن محمد على، وليس ابنه بالتبني، كما ساد الاعتقاد زمناً طويلاً. فقد اقترن محمد على، في السابعة عشرة، بفتاة من قولة، مسقط رأسه، فكان إبراهيم ثمرة هذا الزواج في سنة ١٧٨٩. وكان، عند قيام حملة الشام، يناهز الثانية والخمسين، ولكن متاعب الحروب واندفاع الشباب، بدله من نضارة عوده ذبولاً، فوخط الشيب فاصيته، وامتد إلى شعر شاربه ولحيته، فاستعمال من الأصهب إلى الأبيض. وكان إلى القصر أقرب، على الجسم، وكان في وجهه المستطيل قليلاً، يبدو جلياً أثر الجدري. وهو صغير المينين، لونهما رمادي قاتم، وتثمان نظرات متقلبة التعبير تقلباً مستمراً. أما رأسه فكانه خارج من بين كتفيه العريضتين، دون أن يتوسطهما عنق. وهو في مجموعه يحاكي شكل الأسد الضرغام.

«لقد اتهموه ظلماً وجوراً، بالوحشية الفسارية، والشراسة القاسية، والولوع بسفك الدماء حباً في سفك الدماء. صحيح أنه كان شديد البأس في غير لين، جرىء النفس في غير هواة، لكنه كان مضطراً إلى ذلك بحكم مركزه، وخلائق البلاد، وطباع العرب».

عوده ، وبفضل إلمامه التام بالحركات العسكرية . وقد جنى هذا الإلمام وتلك التجارب في مصر ، إذ أنه لم يصل في أوروبا إلى رتب عسكرية عليا .

« قاد أربعة حروب منظمة ، تحت لواء إبراهيم ، فكان مقاتلا لا يشق غباره ، ومناضلا لا يثنى عنانه . هزم قلوب أعدائه ، وأطاش سهامهم . ومما لا ريب فيه أن سليمان باشا يعد في مقدمة معاصريه ، من حيث إدارة الحركات العسكرية . ولا غرو ، فقد تعمق في دراسة الفنون الحربية والترتيبات العليا للقتال ، فضلا عن أن تعوده على تسيير الجنود وتوجيههم إلى الحركات العسكرية ، في الميادين المختلفة ، على تباين طباع أراضيا وتكوينها ، قد أكسبه دقة نظر ، وسرعة خاطر ، ورباطة جأش . فهو مثال جدير بالإعجاب لثبات الذهن ، والمرح والاعتداد بمواهبه الجبارة .

« ومما يؤسف له أن نفوذه على الجنود ، وتأثيره فيهم ، لا يضارعان ، عن قرب أو عن بعد ، نفوذ إبراهيم وتأثيره . نعم إنه كان موضع ثقتهم عند وقوع المخاطر أو اقتراب ساعات المعارك ، إذ أن غزاة العلم واتساع المعرفة هما اللذان يتفوقان ، في مثل تلك الظروف . ولكن ، فيما عدا هذا ، لم يزد سليمان باشا في نظرهم ، عن كونه أجنبياً مسيحياً . وإنها لشائبة أصلية ، لم يتيسر محوها بعد ، بالرغم من اتخاذ المظاهر الإسلامية ، وبالرغم من تطبعه ، على قدر الإمكان ، بخلق البلاد . وكان الرؤساء الأتراك يطيعونه ، لأنه الوحيد الذي في استطاعته إصدار الأوامر وإدارة الشؤون . ثم يطيعونه خوفاً من إبراهيم . وكانوا يخفون تحت ستار من الاحترام ، ما يثيره في نفوسهم من الحسد الشديد .

« هذا ، وقد درج إبراهيم باشا دائماً على سياسة تهدف إلى إبعاد سليمان باشا عن الجيش ، ومقاومة نفوذه . وبدى أن الحافز على ذلك هو الشك المفرط ، الغريزي عند الأتراك . وإن السجايا الكريمة التي اتصف بها ضابط الجيش الإمبراطوري السابق — وهي سجايا تنزهه عن الحياة وتعصم نفسه من الغدر — لم تمنع إبراهيم من إحاطته بالعيون والأرصاد . ولكي يبعد عن نفسه مظنة ما تحدثه هذه المعاملة البعيدة عن كرم المقصد ، كان يمنحه ألقاباً طنانة رنانة ، ويعمل آماله بربط

أواصر الصلة بينهما ، عن طريق تزواج أولادهما .

« يخطئون في أوروبا خطأ جسيماً إذ يقولون مؤكدين أن إبراهيم كان يستسلم أحياناً لشعور الغيرة الجامحة إزاء سليمان . والواقع أن هذين الرجلين كانا يدركان حقاً ، أن لا غنى لأحدهما عن الآخر ، وأنهما ، بشخصيتيهما ، يكونان قائداً واحداً . فاإبراهيم هو القوة المنفذة ؛ أما سليمان ، فهو الإلهام الموحى . لقد عين سليمان باشا « ماجور جنرال » للجيش ، وهو لقب ضخم لغير وظيفة أو شبه وظيفة . وحينما تزول الأخطار ، وتنقشع السحب ، تلتبس الأسباب والمعاذير لاقصائه عن الجيش وتكليفه بأعمال أخرى ، مختلفة عن أعماله كل الاختلاف ، متباينة كل التباين . » ومجمل القول ، أن « الماجور جنرال » بعد أن قام بوضع النظام وتعليمه إلى الجنود — الذين كانوا يسمونه « أبا النظام » — كان لا شيء في الجيش . فهو فيما عدا أيام المعارك ، كبير للمعلمين العسكريين ، لا حول له ولا قوة ، ولا نفوذ له ولا سلطان ، ولا قيادة ميدان ، بحكم انشغاله في أعمال أخرى . ولكن إذا تتادت الأصوات ، وتجاوبت الأصداء ، واشتجرت الميجاء ، وأزفت المواقع الفاصلة ، كان ينهض ويتحفز ، مظهراً تفوق نبوغه ، وعلو كعبه ، وذكاء له ، ومعلوماته الغزيرة . وعندئذ ، يقبل عليه الجميع من أصغر جندي إلى إبراهيم باشا نفسه ، محاولين أن يقرأوا في عينه ، أو يتبينوا من ملامحه ، ما يجب على كل منهم أن يفعل ، لتنفيذ أوامره بحذافيرها . وإذا ما انطفأ لهب الحرب ، وأخذ لظاها ، وكتب له النصر ، فلن ينال سليمان إلا المزيد من التكريم والتعجيد ، وبعض عبارات التملق والمديح ، التي ينجل لها تواضعه الجهم .

« وهذه الحالة حقيقة بأن تنسب ، في مجموعها ، إلى طبيعه سليمان باشا ، المتأثرة بنفوذ إبراهيم تأثيراً فائق الحد ، بعيد المدى ، عميق الغور . فضلاً عن أن رقة شعوره ، ولين جانبه ، وصفاء نفسه ، تحمله على أن يتيح لإبراهيم فرصة المبالغة في حقيقة ما يتمتع به من سلطة على الجيش . والذين يلقون نظرة على أعمال إبراهيم وتصرفاته ، يتأكدون من صدق هذا القول ؛ فاإبراهيم يعتقد في قرارة نفسه ، اعتقاداً راسخاً ، أن سليمان عاجز عن القيام بعظام الأمور ، إذا ترك شأنه ،

يتصرف كما يشاء» (١)

وحوالى شهر فبراير ، كان سليمان باشا فى عكا ، لتسوية الخلافات المستحكمة الحلقات التى نشبت مع التجار الأوربيين فى حلب .

(١) انتقل برييه إلى إيراد بعض الملاحظات عن الجيش المصرى ونظامه فقال : « فى مستهل سنة ١٨٣٩ ، كان الجيش المصرى يتألف من خمسة وثلاثين فيلق مشاة ، وخمسة عشر فيلق فرسان ، وخمسة فيالق مدفعية ، منها اثنان راكبان وثلاثة راجلة . وكان كل فيلق من المشاة مؤلفاً من أربع كتائب تشمل كل منها ثمانمائة جندي كاملة المعدات . وكان عدد كل فيلق بما فيه أركان الحرب الكبير وأركان الحرب الصغير وما يلحق بهما من الموظفين ٣٣٤ رجلاً . وكانت الفيالق الثلاثون والحادى والثلاثون والثانى والثلاثون والجزء الأكبر من الثالث والثلاثين مشكلة من جنود عور ومن أشخاص أحدثوا فى أنفسهم عاهات عن عمد ، تخلصاً من الخدمة العسكرية . لكن إبراهيم اضطر إلى تجنيدهم ، إزاء ميسر حاجته إلى الرجال ، خاصة بعد الخسائر التى لحقت بجيشه فى حوران ، التى أدت إلى نقص كبير فى جميع الفيالق ، عدا الثالث والثلاثين والرابع والثلاثين والخامس والثلاثين ، فقد ظلت سليمة . فضلاً عن أن هذا التدبير منع فى المستقبل التشويشات المتعددة ، التى أخذ يتفاقم أمرها ، ويستشرى شرها . وكان الغرض المقصود هو تأليف فيالق طليعة من أولئك الجنود المشوهين ، عند ما تضع الحرب أوزارها ، ويستقر السلام استقراراً ثابت الدعائم ، فيتاح الاستفتاء عن جزء من الجيش . «نعم إن قوة المشاة تتفاوت ، على ما هو معروف ، بين ١١٢٠٠٠ و ١١٥٠٠٠ جندي . ولكن الرجال الموجودين فعلاً تحت السلاح لا يتجاوزون ١٠٠,٠٠٠ وقلما تجد يوماً فيلقاً يتحرك ، بعدد من الجنود المسلحين يربو على ٢٧٠٠ محارب .

« وكان تعليم هذه الفيالق المختلفة ضعيفاً ، لأن الأتراك يعتقدون فى أنفسهم أنهم وصلوا إلى ذروة العلم ، وأدركوا قمة المعرفة . بيد أنه ربما لا يوجد فى أى جيش من الجيوش الأوربية ، ضباط يبنون ضباط الجيش المصرى فى معلوماتهم العسكرية النظرية . أما فى الميدان ، فتموزهم سرعة الخاطر ، ويكتفون بالنتائج القريبة دون البعيدة . وقد كان التعليم الأساسى للجندي ناقصاً .

« ويتكون سلاح الفرسان من خمسة عشر فيلقاً ، يشمل كل منها ست كتائب ، أى ٨٠٠ رأس من الخيول فى كل فيلق . وعدد الخيول تام ، فى أغلب الأحيان . ويشمل سلاح الفرسان ١٢,٠٠٠ رجل مستوى تعليمهم أرق كثيراً من مستوى الجنود المشاة . لم يكن فى أوروبا دولة لها ما لمصر من سلاح فرسان معد على أكل وجهه ، فقد اشترت أكرم الخيول بأعلى الأثمان . وكانت الفيالق مجهزة بالمزاريق ، عدا العاشر فهو مجهز ببندقية الخيالة « الدراجون » وفيلق لابسى الدروع ، وهم يحملون السيف القائم .

« وسلاح المدفعية مؤلف من ثلاثة فيالق من الجنود الراجلين ، يشمل كل منها اثنتى عشرة بطارية ، وفيلقين من البطاريات الراكبة يشمل كل منهما ست بطاريات . وحالة التجهيز دون المتوسط عامة ، عدا بعض البطاريات الراكبة ، فإنها مجهزة على أحسن حال . والتعليم النظرى ضئيل جداً ، بيد أن التدريب العملى يفوقه كثيراً . ويمتاز جنود المدفعية بالسرعة العظيمة فى الحركة ، وإحكام إصابة المرمى إلى حد كبير . لكنهم كانوا لا يعنون إطلاقاً بنظافة أجهزتهم . وكان هنالك عدد لا يستهان به من ضباط المدفعية يعوزهم التعليم والمران ، لذلك ترى عدداً كبيراً من الخيول يصاب بجروح ، بعد مسير بضعة أيام . =

وقد وصل إلى حلب في مستهل أبريل . وكان إبراهيم يبدو آمناً مطمئناً إلى أبعد مدى . وفي هذه الأثناء ، أخذ محمد على يعنى بمناجم الذهب في فازوغلى ، عند أقصى حدود دولته . وهكذا استطاع أن يجتنب مضايقات القناصل الأوربيين حيال ما ينتظر حدوثه . فضلاً عن أن ابتعاده واطمئنانه في الظروف الراهنة ، كانا في نظر الشعب خاصة ، من علامات البأس ورباطة الجأش . وكان لهدوء إبراهيم بواعثه ومسبباته .

نعم إن الجيوش العثمانية بدأت تتأهب لاجتياز جبال طوروس ، لكن إبراهيم كان يعلم حق العلم أنها لن تشرع في أية حركة هجوم جدية قبل نهاية شهر صفر ، بحكم الخرافة السائدة عند المسلمين ، والتي كان على الرؤساء احترامها ، وهي أن الانتصار في صفر أمر محال ، وأن الجنود سيمنعون عن امتشاق الحسام ، إذ لم يكتب مطلقاً نجاح لحرب في هذا الشهر المشؤوم .

كان الجيش العثماني في ملاطية . وهو بلا مرأى أقوى الجيوش التي وفق الأتراك إلى تكوينها ، منذ إنشاء فيالقهم المنظمة ، وجحافلهم الجحرة . ولقد

= وإذا أضيف إلى هذه الأسباب ، القبط اللافح وسوء حالة الطرق أو انعدامها انعداماً تاماً ، أدركنا كيف كانت جرارات المدافع وصناديقها ، تصبح غير صالحة للعمل بعد زمن وجيز . « بيد أنه في أيام الممارك ، كانت المدفعية تؤدي خدمات لا يستهان بها ، وكانت تعد ، بلا مرأى ، سلاحاً مفيداً من أسلحة الجيش المصري . وقد كانت مشوبة بعيب خطير في نظامها ، غير أنها لم تجابه إلا مدفعية الأتراك . لهذا لم يظهر هذا العيب لإبراهيم باشا ، مؤيداً بالبراهين العملية . « وهذا العيب الأساسي في التنظيم ناشئ عن أن البطاريات مركبة من أجزاء مختلفة الطراز والمصور ، متباينة المقاييس والمعايير . وبدعى أن هذا الخليط الغريب من القطع الكبيرة الأحجام ، والقطع الصغيرة ، يؤدي حتماً إلى أضرار جسيمة ، وعواقب وخيمة ، تعذر حمل إبراهيم على تقديرها . ومن هذه العيوب ، عدم تناسق سرعة البطاريات والفرق المختلفة ، في سيرها وحركاتها ، واضطراب نظام الإدارة والتموين في أيام الممارك ، وبخاصة عدم وجود احتياطي ، أو بطارية خاصة لمراعى القنابل . « وليس هنالك سلاح مهندسين عسكريين ؛ ومن العيب أن تطلق هذه التسمية على بعض فرق من عمال الحفر والتنقيب عن الألغام . وليس هنالك أجهزة ومعدات لإقامة القناطر ، وبخاصة في بلاد مثل سوريا ، حيث تعترض الطريق نهيرات عديدة وسهول جارفة . وليس هنالك مهندسون أو جغرافيون . وإذا تحرك الجيش ، اعتمد في سلوك طريقه ، على معلومات القرويين ، وهم غالباً خونة مضلون . وتنظيم التمرين سيء مشوب بالاضطراب والسلب والنهب . والحكومة المصرية مفتقرة كل الافتقار إلى وسائل النقل . فكل شيء يتم بطريق الاستيلاء ، وهذا المورد ، بطبيعة الأمر ، عديم الثبات والاستقرار . وكان الجيش كلما مر بقرية استولى على جميع الدواب من خيول وجمال ، وحير وبغال لنقل مؤنه . «

أعدت المؤن ودبرت المهمات فى ملاطية ودياربكر . وكان الشتاء قارساً ، فأضنى الجنود ، وأصيبوا بالأمراض المنهكة ، والأوصاب المهلكة .
« وقد عين حافظ باشا ، الشركسى مولداً ، سارى عسكر لجيش آسيا ، مكافأة له على نجاحه فى قمع الأكراد المتمردين .

ولد هذا القائد فى سنة ١٧٩٦ ، وهو منحدر من أسرة نافذة الكلمة ، شديدة البأس ، تقطن الطرف الشمالى من القوقاز . وتلقى فى بلاده تعليماً متيناً ، وكان مجداً فى الدرس ، مجتهداً فى التحصيل ، فما بلغ السابعة عشرة من عمره ، حتى أتقن اللغات التركية والعربية والفارسية إتقاناً عظيماً . بل لقد حفظ وهو يافع القرآن الكريم كاملاً ، من الفاتحة إلى الخاتمة ، وأسمعه فى حضرة جماعة من العلماء ، فنحوه لقب « حافظ » ، وهو لقب كانت تصبو إليه النفوس ، وتتطلع إليه الآمال .

لحق حافظ بخدمة السلطان فى الثامنة عشرة ، وجند فى فرقة « الكابدجى » ، فلم يلبث أن أصبح من ضباطها العظام . وعند تشكيل الجيش النظامى ، التمس قبوله جندياً بسيطاً فى أحد فيالق الفرسان . وسرعان ما ارتقى فى مدارج الجيش . وعند نشوب الحرب الأخيرة مع الباب العالى ، كان قد بلغ رتبة القائمقام فى سلاح الفرسان .

جرح فى أثناء تلك الحملة ، ثم رقى ، على التوالى ، إلى رتبة الأميرالاي ، وإلى رتبة اللواء . وقد وقع عليه اختيار السلطان لقمع الاضطرابات ومكافحة الثورات التى حدثت فى ألبانيا ، فكان النجاح حليفه ، والتوفيق أليفه . ومكافأة له ، أسند إليه منصب حاكم سيواس .

عينه السلطان بعدئذ ، قائداً للقوات التى عهد إليها استئصال شأفة التمرد فى الكردستان . وقد امتاز حافظ باشا فى هذه الحملة برباطة جأشه ، وشجاعته وإقدامه ، فهزم الأكراد هزيمة نكراء تحدثت بها الركبان ، فباء المتمردون إلى ديارهم يحرون أذبال الخيبة وخضعوا للباب العالى خضوعاً تاماً . وقد رقى حافظ بعد هذا الانتصار إلى رتبة سارى عسكر باشا لجيوش آسيا . ولكن شتان بين قيادة

جنود مهمتهم مقصورة على إخماد حركة عصيان وتمرد ، وبين إدارة حملة سائرة في طريق المعارك الفاصلة . وقد ضم إلى حافظ باشا بعض الضباط الأجانب ، جلهم من البروسيين ، أمثال موهلباخ ومولتكى ، إذ ساد الاعتقاد بأن القائد العام سيصغى إلى رأيهم ، وسيعمل بمشورتهم .

كان حافظ باشا شجاعاً لا يشق له غبار ، مقداماً في كل ميدان ومضمار ، صبوراً على الشدائد ، يحمل نفسه على الضيم والضمير ، سمح النفس ، لين الجانب نحو الأجانب ، لطيف المعشر ، رقيق الخلق مع الجميع ، من غير ما تمييز بين كبير وصغير . وكان فضلاً عن ذلك شريف المحتد ، كريم المقصد طلق اليدين ، ندى الكفين ، يكره سفك الدماء . وقد كان محبوباً من الأهلى في سيواس ، إذ لقوا منه صفاء ، فبادلوه الوفاء . ولا عجب ، فقد عجزت الأطماع ، والدسائس عن أن تنال منه غرضاً ، بل كثيراً ما خدع بحسن نيته ، وسلامة طويته ، إدراكاً لبعض المقاصد ، وتحقيقاً لبعض المآرب .

ما زال إبراهيم باشا مطمئن القلب ، قدير العين ، في حلب ، غير متأهب لعمل ما . فقد كان متأكداً من سهولة نقل عدته وعتاده ، عندما تصبح الحرب وشيكة الوقوع .

بدأ الدبلوماسيون في الآستانة يتظاهرون بالقلق ، تجنباً للاختلاف والاشتجار . بيد أن السلطان محموداً والديوان كانا حازمى الرأى ، مجتمعين على مخادعة الوكلاء الأوربيين ، ومخاتلتهم إلى النهاية .

عمدت الجحافل المصرية إلى الاحتشاد في حلب . وكلما مضى يوم ، تواترت معه الأنباء ، وتواردت الأخبار ، تعلن أن الأتراك في طريقهم ، وأنهم قاب قوسين أو أدنى ، من اجتياز الفرات . ولكن إبراهيم ظل ساكناً ، ساكناً ، برغم هذه الشائعات المثيرة . بل كان يجمع يوماً حوله اللواءات والأميراليات ، ويعهد إلى سليمان باشا بأن يلتقى عليهم ، في وجوده ، دروساً نظرية ، عن نظام زحف الجنود ، والقيام بالمعارك وضرب المعسكرات ، ثم ينفذ كل ذلك ، في اليوم التالى ، في سهول حلب الواسعة الأرجاء .

وقد وقفت الحركة التجارية، وتعطل مرور القوافل بين الأناضول وبلاد الشام تعطيلًا تاماً. وسرعان ما عرف أن الأتراك أخذوا يجتازون الفرات، عند «بيره جك»، ثم شرعوا في إقامة معسكر محصن بالمთارس، محاط بالأسوار، على الضفة النهر اليمنى. وهكذا بدت فكرة الاعتداء ظاهرة جلية. فأخذ إبراهيم بنصيحة سليمان باشا، وتظاهر أمام الأوربيين بأنه لا يرجح كثيراً، نشوب قتال سافر. ثم بعث من حلب، بكتابه الأول إلى حافظ باشا، بإيعاز من سليمان باشا.

وردت إجابة القائد التركي بأنه لم يتلق أية تعليمات بالشروع في عمل ما. لكن جيشه قد ذاق الأمرين في ملاطية، من جراء الأمراض المميتة والعلل المضنية. فلم يسعه إلا نقل معسكراته إلى ضفاف الفرات، حرصاً على صحة الجنود. واستطرد قائلاً إن هذا الأمر ليس قميناً بإثارة الدهشة في خلد إبراهيم.

استغرق اجتياز الفرات نيفاً وشهراً. إذ جمع الأتراك سفناً كبيرة لنقل مدفعيتهم. وكان جزء عظيم من المهمات، قد هبط إلى الفرات. وبينما أخذ الجانب الكبير من الجيش يجتاز النهر، شرع المهندسون البروسيون في بناء تحصينات ضخمة، على الضفة الأخرى. وعند «بيره جك»، يجري نهر الفرات بشكل قوس، يتفاوت طول وتره بين ٣٢٠٠ و ٣٥٠٠ متر. وكانت طبيعة الأرض هنالك ملائمة كل الملاءمة لهذا النوع من التحصين.

وهذه التدابير جديرة ولا ريب، بأن يفخر بها الأميرالاي مولتكى، والأميرالاي موهلباخ، فقد أحكما وضعها وإدارتها إحكاماً دقيقاً.

ضربت خيام المعسكر التركي خلف هذا الخط، وكانت محصورة بين الفرات والجبهة المحصنة. وشيد على الضفة المقابلة مخزن واسع الأرجاء للمهمات الحربية، يحوى نيفاً وضعف ما تحتاج إليه عادة، أطول الحملات الحربية أمداً، إذ قدرت الطلقات المعدة لكل قطعة من قطع المدفعية بأربعمائة وخمسين طلقة.

كان مركز الجيش التركي من أحسن المراكز اختياراً، من وجهة فن الحركات العسكرية (الاستراتيجية). فهو يتيح له وصول حلب في ثلاثة أيام، وإضرام نار الثورة في بلاد الشام قاطبة. ولا غرو، فقد امتد على طول الطريق،

بين ملاطية و « بيره جك » ، وأقام مخازنه الحربية وجزءاً من مخازن تموينه في ديار بكر ، حيث يوجد خط مواصلات لا يمكن قطعه . فلو تقدم إبراهيم نحو أطنه ، للشروع في هجومه ، لاضطر إلى المرور في فجاج جبال طوروس الوعرة ، وثغراتها الضيقة ، معرضاً جيشه لأخطر المهالك . وعندئذ ، يمكن لحافظ باشا ، في زمن وجيز ، أن يدمره ، فيؤلى مدبراً نحو على ، باشا قونية ، ليلاقى أمامه فرقة جيش كاملة المعدات . وكانت الدلائل تدل على أن الانتصار سيكون حليف حافظ باشا ، لو عمد إلى الانطواء داخل معسكره في « بيره جك » ، المحصن بالمتاريس . وهو مركز منيع لن تستطيع مهاجمته قوات قليلة ضعيفة ، قد تصعق وتسحق قبل أن تطلق رصاصة واحدة . فالأتراك مشهورون بالشجاعة ، ومتصفون بالإقدام والبراعة ، وإذا احتموا بالحصون الحصينة ، والاستحكامات القوية ، تضاعفت مقاومتهم ، وقويت شكيمتهم . انقضى شهر صفر ، دون أن تبدو في الأفق أية بادرة . ثم استطار في سورية نبأ مؤداه أن حافظاً سيزحف بجيشه إلى حلب . وقد طفق رجال إبراهيم يؤيدونه ، لكي يبرزوا للعيان اعتدال القائد المصري ، الذي تظاهر بالثريث والانتظار ، إلى أن يهاجم في أراضيه . بيد أن الأتراك كانوا يعملون محترسين ، فحاولوا توجيه الاهتمام اتجاهاً آخر ، وذلك بحض سكان سورية على التمرد ، وشق عصا الطاعة ضد إبراهيم ، حتى يتشاغل عنهم .

وكان هنالك رجل يدعى مستك بك ، من أسرة كريمة المحتد ، واسعة النفوذ ، اشتهر بالدس والوقية . وقد أرسل إلى « باياس » و « ميسيس » لإثارة الشغب ، مستخدماً ما احتفظ به من سيطرة على أهلها ، إذ كان حاكماً هنالك قبل سنتين . وعند ما أعلن راية العصيان ، قاومه إبراهيم واستأصل شأفته ، ففر إلى الآستانة . ثم استدعى مرة أخرى ، لتحريض الأهلين على التمرد والاضطراب ، في المناطق الجاورة .

وما فتئ كبير القواد العثمانيين يتبادل المكاتبات بهمة ونشاط ، مع فريق من العصاة المتدمرين ، والحقوة المارقين ، في جميع أنحاء سورية . ولقد ثار عدد

كبير من « المتولين » فى بعلبك ، بقيادة الأمير جواد ، فهجموا على سهول حماة والمنحدرات الخلفية لجبل لبنان ، وقد تركوها خراباً يباباً . ثم تمرد سكان ضفاف نهري العاص ، والجسر الصغير ، فقتلوا الحاكم والموظفين المصريين . ولم يشأ إبراهيم أن يسير بجيشه لهم ، خوفاً من إضعافه وإنهاكه ، فعهد بمهمة قمع التمرد إلى إسماعيل بك ، حاكم حلب ، على رأس بعض الألبانيين ، وعدد من الفرسان البدو . وقد حذا سكان الجبل العكر ، بقرب طرابلس ، حذو جيرانهم ، فهجموا على منزل الحاكم عثمان على أغا - وهو شيخ وقور انحنى عوده ، وابيضت لحيته - وما إن وقع بصرهم عليه حتى قتلوه ذبحاً ، ومثلوا بجثته أشنع تمثيل ، وسرقوا الخزينة الأميرية ، وانتشروا فى الجبل يعيشون فساداً وسلباً ونهباً . بل إن بعض الأشخاص ، الذين كان يركن إليهم إبراهيم كل الركون ، ويثق بهم كل الوثوق ، لم يترددوا فى إطلاع القائد التركى سراً على نوايا السوريين واستعدادهم . من ذلك أن على أغا حسن أباطيب ، زعيم المتمردين فى دمشق ، كان يتبادل المكاتبات مباشرة مع حافظ باشا . وقد وقعت رسائله فى يد إبراهيم ، فاحتفظ بها وترك له الجبل على الغارب ، إلى أن انتهت الحملة ، فأمر بقطع رأسه .

عاد الثوار يتكاثرون فى حوران . أما سكان سائر المناطق السورية ، فكانوا يترقبون ، عسى أن تنقشع الغمة فيهادنهم الزمان ، وتسالمهم الأيام . بيد أن القائد المصرى لم يعقد الآمال الواهنة ، والأمانى الواهية ، على نتائج الاضطراب الذى بدأ يغلى فى مراحل سورية . بل أخذ ينتظر ، بناقد الصبر ، الفرصة المواتية ، للشروع فى العمل . ولقد ركز كل قواته فى مكان واحد ، دون أن يعبا بكبح جماح الثورات المحلية ، لعلمه حق العلم أن الانتصار النهائى سيختمها فى مهبها . وبقدر ما كان الأهليون فى سورية تواقين إلى التخلص من حكم المصريين ، بقدر ما تمنى سكان الأناضول ، من صميم قلوبهم ، دخول إبراهيم وجيشه بلادهم ، معلنين استعدادهم لشق عصا الطاعة ضد الحكومة العثمانية ، إذا ما زحف إبراهيم إليهم ، بمحافلهم وكتائبه . ولا عجب ، فقد كانت فرق الجيش التركى التى اجتازت بلاد الأناضول قد حصدت فى طريقها الأخضر واليابس ،

وتركت العماثر خراباً تنعى من بناها ، حتى بلغ السيل الزبى . وذلك بعكس الجيش المصرى فقد كانت الأناة رائده ، فى جميع تصرفاته . فعدا الاستيلاء على الدواب التى يتطلبها نقل المهمات الثقيلة ، كان سلوكه لا تشوبه شائبة . أما المؤن التى جمعها ، فقد أدى ثمنها أذوناً على الخزانة العامة ، تخصم قيمتها من الأموال والضرائب .

وبعد زمن وجيز ، سرى فى حلب نبأ مؤداه أن بعض طلائع الجيش التركى وصلت إلى قرية أورول ، وأوسعت عمدتها ضرباً بالعصى ، لإكراهه على جمع علف الحيوانات ، وتقديمه إلى الجيش . وقد استشاط إبراهيم غيظاً ، واضطرم غضباً ، وهدد بالسير قدماً ، من غير إبطاء . وقد حاول سليمان باشا جهده ، لإثناء إبراهيم عن عزمه ، إذ أن التسرع قد يؤدى إلى هدم فكرة الاعتدال التى رسمها ، وبذل فى سبيلها كل غال ومرتخص . فوقع أورول كان مثاراً للشك : ذلك لأن التحديد بين أراضى البلدين ، الذى أجرى على أثر معاهدة كوتاهية ، لم يتم بالدقة الكافية ، والعناية المطلوبة ، مما حمل الأتراك والمصريين على السواء ، على الادعاء بملكيتها . وقد أخذ سليمان باشا يتظاهر بتصديق الروايات الجانحة إلى السلام ، والنازعة إلى الوفاق والوثام ، فيما يتعلق بحل المشكلة القائم . بل ولم يتردد يوماً فى إزجاء النصيح إلى إبراهيم باشا ، بانتظار الجيش التركى عند جذران مدينة حلب ، خاصة وقد درس طبيعة أرضها ، فوجدها ملائمة كل الملاءمة للالتحام والقتال ، ومنازلة العدو .

وقد بدأت الصحف فى أوربا تزعم أن تحصين حلب يسير على قدم وساق ، لاتخاذها نقطة ارتكاز شاذخة ، منيعة المرتقى ، عند الهزيمة . بيد أن هذه التخريصات والأقاويل ، كانت من قبيل الادعاء والتهويل . لقد أخذ يفد يوماً جنود هاربون من الجيش التركى ، من غير باعث جدى لتذمرهم . لقد كانت وجبات الطعام (الجراية) ، على ما يقولون ، وفيرة ، كما لم يشكوا من سوء المعاملة . وأهم سبب تعللوا به لتبرير فرارهم ، هو إجبارهم على ارتداء السروال الأوربى الطويل (البنطلون) . وكان من بين الوافدين أحياناً كتائب فرسان كاملة ، بأسلحتها وأمتعتها .

ورغبة فى تشجيع هذه الحركة ، رأى إبراهيم أن يترك لكل جندى أسلحته وحواده ، وحرية الانتظام فى الجيش ، أو الانصراف حينما شاء ، بيد أن مغادرة الجنود الأتراك المشاة معسكراتهم ، كان يبدو صعباً وعسيراً . فكثيراً ما شوهذ الأكراد يحومون حول هذه المعسكرات ، ويردون إليها الهاربين ، طمعاً فى المكافأة التى قدرها حافظ باشا ، وهى مائة قرش عن كل جندى .

لم تكن المزايا الممنوحة للجنود المصريين الفارين ، دون تلك التى درج إبراهيم على تقديمها . لكن هروب المصريين من معسكراتهم كان أقل من هروب الأتراك . ولم يكن يمر يوم إلا وأعلن غياب خمسة أو ستة رجال ، بين ضباط وجنود ، من فيلق الحرس الثالث ، المشكل جله من السوريين . وبدهى أنه لو صرفت مرتبات الجنود بانتظام ، ولم تدأب الحكومة السورية على تأخير أدائها ، لخفت حدة حركة الهروب . وقد كانت الحكومة مدينة بتسعة عشر أو بعشرين شهراً لجميع رجال الجيش ، من القواد حتى الجنود ، وهذا بلا ريب اقتصاد فى غير محله ، ولون من ألوان البخل الشديد ، والتقتير الشحيح . ولقد أدرك العوز والإملاق هؤلاء الجنود لدرجة أن تجار حلب أصبحوا لا يشعرون بأى رواج فى الأسواق ، أو ازدياد فى حركة تبادل النقود ، رغم كثرة الناس ، فى المدينة وضواحيها . ولم يؤد هذا التباطؤ فى أداء المرتبات إلى تشييط عزائم الجنود ، وإحداث التذمر فى الجيش فحسب ، بل أسفر عن تقويض أركان النظام بين صفوفه .

وفى الثامن والعشرين من مايو ، نسف مخزن المدفعية (الجبخانه) ، فى « بيره جلج » ، من جراء تهاون رجال المدفعية الأكراد ، المكلفين بحراسته . وقدر ما خسره الأتراك يومئذ من المهمات الحربية (الذخائر) بما يوازى مائة وثلاثين طلقة لكل قطعة من قطع المدفعية ، فضلاً عن عدد لا يستهان به من القتلى .

وفى نفس اليوم ، تلقى إبراهيم باشا أنباء سرية ، استنتج منها أن لا محل للوقوف ، فسار على رأس سلاح فرسانه بأكمله ، زاحفاً إلى قرية تل باشر ، الواقعة على مسافة عشرة فراسخ من حلب ، وأربعة فراسخ فقط من الخطوط الأولى للجيش التركى .

وغداة مغادرة المسيو جيزو ، قنصل فرنسا المدينة ، اطلع سليمان باشا على كتاب وارد فوراً من الأميرال روسين ، سفير فرنسا في الآستانة ، جاء فيه : « تأكد أن الحرب لا يمكن أن تقع ، وأنه رغم كل ما يبذل من جهد جهيد ، لن تطلق قذيفة مدفع واحدة ». ولكن قيام إبراهيم أحل اليقين محل الشك ، وأعدت العدة للحرب والقتال ، وأصبح من المحتم أن تشتجر الأسنة ، وتقع الواقعة ، ويتنازل الفرسان في حومة الميدان .

الملحق الثامن

اتفاقات لندن المبرمة في سنة ١٨٤٠

معاهدة لندن الرباعية

اتفاق مبرم بين حكومات بريطانيا العظمى والنمسا وبروسيا وروسيا ، من جهة ، والباب العالي من جهة أخرى ، لإقرار السلام في الشرق ، وموقعة بلندن في الخامس عشر من يوليو سنة ١٨٤٠

(بسم الله الرحمن الرحيم)

« أما بعد فإنه حيث لجأ جلالة السلطان إلى جلالة ملكة بريطانيا العظمى وإيرلندا ، وجلالة إمبراطور النمسا وملك المجر وبوهيميا ، وجلالة ملك بروسيا ، وجلالة قيصر الروس . طالباً مساعدتهم ومعانتهم في درء المصاعب التي ألت بالباب العالي ، بسبب أعمال الاعتداء التي أبداها محمد علي حاكم مصر ، ومن مقتضاها تهديد الدولة العثمانية في حقوق ولاية السلطان واستقلاله ، فقد اجتمع أصحاب الجلالة الملوك البادي ذكرهم ، وبالنظر لشعائر المحبة المتبادلة بينهم وبين الحضرة السلطانية الفخيمة ، وما هم عليه من الرغبة في حفظ ممالك السلطنة السنية واستقلالها ، إذ أن في ذلك ما يوجب استتباب السلام في أوربا ، وقياماً بما تعهدوا به بموجب التحريرات المسلمة للباب العالي ، بوساطة سفرائهم في الآستانة ، وتاريخها ٢٧ يوليو سنة ١٨٣٩ ، ولا كانت رغبتهم جميعاً منع سفك الدماء الذي تسببه مداومة حوادث الاعتداء التي انتشرت أخيراً في سوريا ، بين حكومة الباشا المشار إليه ورعايا الحضرة السلطانية الفخيمة ، لذلك قررت الدولة المشار إليها والباب العالي ، بقصد بلوغ الغايات المذكورة ، وجوب تحرير هذا الاتفاق بينهم جميعاً ، فعينوا من قبلهم مندوبين مفوضين هم :

حضرة صاحبة الجلالة ملكة مملكة بريطانيا العظمى وإيرلندا المتحدة ، نائباً

عنها حضرة صاحب الشرف الرفيع هنرى جون فيسكونت بالمرستون، بارون تمبل، لورد إيرلندا، مستشار حضرة صاحبة الجلالة البريطانية فى مجلسها الخاص، الحائز على وسام الحمام الرفيع الشأن من درجة فارس و صليب أكبر، وعضو البرلمان، ورئيس مجلس وزراء دولتها، المتولى شؤون وزارة الخارجية.

حضرة صاحب الجلالة إمبراطور النمسا وملك المجر وبوهيميا، نائباً عنه السيد فيليب، بارون دى نيومان، الحائز على وسام ليوبولد النمساوى من درجة قومندان، وعلى وسام الصليب الأكبر للخدمات المدنية، وعلى وسامى الحصن والسيوف البرتغاليين من درجة كومندور، وعلى صليب جنوب البرازيل، وعلى وسام القديس ستانيسلاس الروسى من الطبقة الثانية، من درجة فارس و صليب أكبر، ومستشار مجلس جلالته الخاص، ووزيره المفوض لدى حضرة صاحبة الجلالة البريطانية.

حضرة صاحب الجلالة ملك بروسيا، نائباً عنه السيد هنرى غليوم بارون دى بولاو، الحائز على وسام النسر الروسى الأحمر من الطبقة الأولى من درجة فارس، وعلى وسامى ليوبولد النمساوى وجيلف المانوفرى من درجة صليب أكبر، وعلى وسام القديس ستانيسلاس الروسى من الطبقة الثانية من درجة فارس و صليب أكبر، وعلى وسام القديس فلاديمير الروسى من الطبقة الرابعة، وعلى وسام صقر ساكس ويمار من درجة كومندور، وأمين جلالته ومستشاره الخاص، وحالياً مندوباً فوق العادة ووزيراً مفوضاً لدى حضرة صاحبة الجلالة البريطانية.

حضرة صاحب الجلالة إمبراطور جميع الأقطار الروسية، نائباً عنه السيد فيليب بارون دى برونو، الحائز على وسام القديسة حنة من الطبقة الأولى من درجة فارس، وعلى وسام القديس ستانيسلاس من الدرجة الأولى، وعلى وسام القديس فلاديمير من الطبقة الثالثة، وعلى وسام القديس إسطفان المجرى من درجة كومندور، وعلى وسامى النسر الأحمر والقديس يوحنا الأورشليمى من درجة فارس، ومستشار جلالته الخاص، ومندوباً فوق العادة ووزيراً مفوضاً لدى حضرة صاحبة الجلالة البريطانية.

وحضرة صاحب الجلالة الفخيمة السلطان عبد المجيد المعظم ، إمبراطور العثمانيين ، نائباً عنه حضرة شكيب أفندى ، الحائز على وسام الافتخار من الطبقة الأولى ، وعلى لقب بيلكجى الديوان السلطانى ، والمستشار الخاص لديوان الخارجية ، والسفير فوق العادة لجلالة لدى حضرة صاحبة الجلالة البريطانية .

وبعد أن تبادل المفوضون المذكورون الأوراق المثبتة لانتدابهم لعقد الاتفاق وتحقق أنها مستوفاة أصولها ، قرروا البنود الآتية وأمضيوها :

المادة الأولى - حيث اتفقت الحضرة السلطانية الفخيمة مع جلالة ملكة بريطانيا العظمى ، وجلالة إمبراطور النمسا وملك المجر وبوهيميا ، وجلالة ملك بروسيا وجلالة قيصر روسيا ، على ما يجب وضعه من شروط الصلح التى أرادت الحضرة السلطانية أن تمنحها إلى محمد على باشا ، وهى تلك الشروط المبينة فى ملحق هذا الاتفاق ، فقد تعهدت الدول المشار إليها ، بأن تعمل بالاتحاد التام فيما بينها ، وتبذل ما فى وسعها ، لتقنع محمد على باشا بقبول الصلح المنوه عنه . وقد حفظت كل دولة من الدول المشار إليها حقها فى أن تتصرف فى هذا الأمر ، بما فى إمكان كل منها لإجراؤه من الوسائل ، للوصول إلى الغاية المذكورة .

المادة الثانية - إذا لم يقبل محمد على باشا إجراء الصلح على الصورة التى يعلنه بها الباب العالى ، بواسطة أصحاب الجلالة الملوك المشار إليها ، يتعهد حيثئذ هؤلاء الملوك بأن يتخذوا بناء على طلب الحضرة السلطانية الفخيمة ما يتفقون عليه من التدابير ، وما يقررونه بينهم من الإجراءات كى يصلوا إلى تنفيذ هذا الصلح ؛ فى هذه الأثناء ، طلبت الحضرة الفخيمة السلطانية من حلفائها الملوك المذكورون ، الانضمام إليها لمساعدتها على قطع المواصلات بحراً بين مصر وسوريا ، ومنع إرسال العساكر والحيل والأسلحة والذخائر الحربية على اختلاف أنواعها ، من إحدى هاتين المقاطعتين للأخرى ، بناء على ذلك تعهد أصحاب الجلالة الملوك البادى ذكرهم ، بإصدار أوامرهم إلى قواتهم البحرية فى البحر المتوسط ، لأجل هذه الغاية . وقد وعدوا ، - فضلاً على ما ذكر - بأن يعطى رؤساء أساطيلهم - حسب ما لديهم من الوسائل ، وباسم المحالفة المنوه عنها -

كافة ما يستطيعون من أنواع المساعدة لرعايا السلطنة العثمانية ، الذين يظهرون صدق أمانتهم ، وخضوعهم لملكهم .

المادة الثالثة— وإذا وجه محمد على باشا قواته البحرية والبرية نحو الآستانة ، بعد أن يكون قد رفض الصلح المذكور ، فالملوك المشار إليهم متفقون— إذا مست الحاجة — على تلبية طلب الحضرة السلطانية الفخيمة ، فيدافعون عن عرش سلطنته ، إذا طلب ذلك منهم بوساطة سفرائهم في الآستانة . فيقومون بالعمل ، بالاتحاد فيما بينهم ، لوقاية خليج القسطنطينية والبطونة ، وعاصمة الدولة العثمانية ، من كل تعد . ومن المتفق عليه ، فضلاً عن ذلك ، أن القوات التي سترسلها الدول المشار إليها ، للأماكن المذكورة ، لأجل الغاية المار ذكرها ، ستبقى في تلك الأماكن ما دامت الحضرة السلطانية تؤيد بقاءها فيها . ومتى تراءى لجلالة السلطان أن وجودها غير لازم ، فتسحب كل دولة حينئذ قواتها ، وترجع جميعها إلى حيث أتت ، إما في البحر الأسود ، وإما في البحر المتوسط .

المادة الرابعة — وقد تقرر بنوع خاص أن مساعدة الدول في العمل المذكور في البند السابق — ومن شأنها وضع خليج القسطنطينية والبطونة وعاصمة السلطنة السنية تحت ملاحظة الدول المشار إليها وقتياً لمقاومة كل تعد يحصل من قبل محمد على باشا — لا تعتبر إلا كأنها مساعدة غير اعتيادية ، سمحت بها الدول المشار إليها ، بناء على طلب السلطنة السنية ، للدفاع عنها في الظرف المذكور وحده دون سواه . وعلى ذلك ، فقد اتفقت الدول البادية ذكرها ، بأن إجراءاتها الآتية الذكر في الظروف المذكورة ، لا تنفي أصالة القاعدة القديمة التي سنتها السلطة السنية ، ومن مقتضاها منع سفن الدول الأجنبية الحربية منذ القدم ، من الدخول في مضيق خليج القسطنطينية والبطونة . وقد أقرت الحضرة السلطانية بموجب هذا الاتفاق ، أنها في ما خلا الظرف المنوه عنه ، شديدة العزم على استمرار الإجراءات بمقتضى القاعدة المذكورة ، المؤسسة بنوع لا يقبل التغيير ، لأنها قاعدة قديمة اتخذتها السلطنة ، وما دام الباب العالي بسلام ، فلا يقبل أن تدخل ولا سفينة واحدة حربية أجنبية في خليج القسطنطينية والبطونة . وقد أقر أصحاب الجلالة

ملكة بريطانيا العظمى وإيرلندا، وإمبراطور النمسا، وملك المجر وبوهيميا ، وملك
بروسيا، وقيصرو روسيا ، باحترام إرادة الحضرة السلطانية ، فيما يختص بالقاعدة
الآنفة الذكر ، وباتباع الإجراء على مقتضاها .

المادة الخامسة - سيجرى التصديق على هذا الاتفاق ، ويتبادل فى لندن
فى ظرف شهرين أو أقرب من ذلك ، إن أمكن ، وعلى ذلك ، أمضى
المفوضون هذا الاتفاق وأمهروه بأختامهم .

صدر فى الخامس عشر من يولييه سنة ١٨٤٠ .

بالمرستون • نيومان • بولاو • برونאו • شكيب

عقد منفصل

ملحق

بالاتفاق المبرم في لندن في الخامس عشر من يولييه

بين حكومات بريطانيا العظمى والنمسا وبروسيا من جهة ، والباب العالي العثماني من جهة أخرى .

المادة الأولى - عازمت الحضرة السلطانية الفخيمة على أن تسمح لمحمد علي باشا بشروط الصلح الآتية ، وتعلنها إليه :

وعدت الحضرة السلطانية بأن تسمح لمحمد علي باشا ثم إلى أولاده من صلبه ، بولاية باشاوية مصر بالتوارث بينهم . ووعدت جلالته بأن تسمح لمحمد علي باشا طول حياته بلقب باشاوية عكا ، وتولية قلعتها ، وبولاية الجهة الجنوبية من سوريا . فتبتدئ من رأس النصار ، على شواطئ البحر الأبيض المتوسط ، وتمتد من هناك حتى مصب نهر السيسبان ، والطرف الشمالي من بحيرة طبرية ، ثم تمتد على طول شاطئ البحر المذكورة الغربي ، وتتبع شاطئ نهر الأردن الأيمن ، وشاطئ البحر الميت الغربي ، ثم تمتد من هناك على خط مستقيم ، حتى البحر الأحمر ، فتنتهي إلى رأس خليج العقبة الشمالي ، وتتبع ساحل هذا الخليج الغربي ، وساحل خليج السويس الغربي ، حتى السويس .

على أن الحضرة السلطانية ، في عرضها ذلك على محمد علي باشا ، تقترح عليه شرطاً : وهو أن يقبل ما عرضته عليه في بحر عشرة أيام من إعلانها إليه في الإسكندرية ، بوساطة مندوب يرسله جلالته ، فيسلمه محمد علي في الوقت نفسه التعليمات اللازمة لرؤساء قواته البرية والبحرية ، بالجللاء حالا عن بلاد العرب والحرمين الشريفين ، وجزيرة كاندية ، ومقاطعه أطنه ، وباقي أنحاء الممالك

العثمانية غير الداخلة فى التخوم المصرية ، ولا فى حدود باشوية عكا ، المعينة أعلاه .

المادة الثانية - إذا لم يقبل محمد على شروط الصلح المذكورة فى خلال هذه العشرة أيام ، فيرجع الباب العالى عما عرضه فى تولية الباشا المشار إليه باشاوية عكا ، ولكنه يبقى ما سمح له ولورثته من بعده ، من تولية باشاوية مصر ، بشرط أن يقبل ذلك فى ظرف عشرة أيام أخرى ، أى فى بحر عشرين يوماً تبتدىء من يوم إعلانه بشروط الصلح ، وأن يسلم المندوب الباب العالى التعليمات اللازمة ، القاضية على قواد قواته البرية بالجلاء والدخول فى حدود مصر ومرافقها .

المادة الثالثة - أما الخراج السنوى الواجب على محمد على باشا تأديته إلى الحضرة السلطانية الفخيمة ، فيكون بنسبة الأراضى التى يتحصل على ولايتها ، على حسب ما يقبله من أحد الشرطين السالف ذكرهما .

المادة الرابعة - وفضلاً عن ذلك ، فإنه من المقرر حتماً أن فى كلتا الحالتين ، فى حالة قبول الشرط الأول أو الثانى - وقبل مضى مدتى العشرة أيام والعشرين يوماً - يلتزم محمد على باشا بأن يسلم الأسطول العثمانى ببهارته ومهمات الكاملة ، إلى المندوب العثمانى المكلف بتسلمه . ويحضر رؤساء الأساطيل المتحالفة هذا التسليم . ومن المقرر أيضاً أن ليس لمحمد على باشا ، فى أى حال من الأحوال ، أن يحتسب على الباب العالى ما أنفقه على الأسطول العثمانى من المصاريف ، طول مدة إقامته فى الموانى المصرية ، ولا ينقص هذه المصاريف من الخراج الواجب دفعه .

المادة الخامسة - إن جميع معاهدات وقوانين الدولة العثمانية تجرى فى مصر وباشاوية عكا ، المحددة تخومها أعلاه ، كما هو جارى العمل بها فى كافة أنحاء الممالك العثمانية . ولكن الحضرة السلطانية الفخيمة تقبل بمجرد قيام محمد على باشا بتأدية الخراج فى أوقاته ، إن يحصل هو وورثته من بعده ، باسم السلطنة السنية ، وبصفة كونهم مندوبى الحضرة السلطانية ، الأموال والضرائب فى كافة المقاطعات التى توكل إليهم ولايتها . ومن المعلوم ، فضلاً على ما ذكر خاصاً بما يحصله محمد على وورثته من بعده من الضرائب والأموال المذكورة ،

أنهم يقومون بكافة النفقات اللازمة للإدارة المدنية والحربية في المقاطعات المذكورة.
المادة السادسة — ولما كانت القوات البرية والبحرية التي يسمح لباشاويتى
مصر وعكا باتخاذها، معتبرة جميعها قوات عثمانية ، فهي تعد كأنها متخذة لخدمة
السلطنة السنية .

المادة السابعة — إذا مضى عشرون يوماً من تاريخ الإعلان (كما جاء في
المادة الثانية السابق ذكرها) ولم يوافق محمد على على شروط الصلح المقترحة ،
ولم يقبل باشاليك مصر بالتوريت ، فسيعتبر السلطان نفسه حراً في الرجوع عما
عرضه ، وفي اتخاذ أية خطوة تالية ، تملئها عليه مصالحه الخاصة ، والنصائح
التي يسديها حلفاؤه إليه .

المادة الثامنة — ولو أن هذا العقد مستقل ، إلا أنه ذو مفعول ونفوذ كما لو
كان مدرجاً بالحرف الواحد في اتفاق هذا اليوم . وسيجرى التصديق عليه وتبادل
التصديقات بشأنه ، في لندن ، عند مبادلة التصديق على الاتفاق الآنف الذكر .
وقد أمضى المفوضون هذا العقد وأمهروه بأختامهم .

صدر في لندن في الخامس والعشرين من يولييه سنة ١٨٤٠

بالمرستون • نيومان • بولاو • برونوا • شكيب

بروتوكول وقعه في لندن مفوضو الدول الأربع

في الخامس عشر من يولييه سنة ١٨٤٠

قرر مفوضو الدولة العلية العثمانية ما يأتى ، عند توقيع الاتفاق المبرم بتاريخ
اليوم :

إن الباب العالى ، مع إثباته بموجب المادة الرابعة من الاتفاق المذكور ،
القاعدة التى سنتها السلطة السنية ، ومن مقتضاها منع سفن الدول الأجنبية الحرية
منذ القدم من الدخول فى مضيق خليج القسطنطينية والطونة ، بحفظ لنفسه
الحق كسابق عهده ، فى إصدار فرمانات إلى السفن الخفيفة ، الرافعة أعلاماً
حربية ، المستخدمة وفقاً للمتبع ، فى خدمة مكاتبات الدول الصديقة .
وقد أحيط مفوضو حكومات بريطانيا العظمى الخ . . . بهذا الإقرار ،
للإنهاء به إلى حكوماتهم . . .

(التوقيعات) بالمرستون • شكيب • نيومان • بولار • برونارو

بروتوكول خاص

وقعه في لندن مفوضو الدول الأربع

في الخامس عشر من يولييه سنة ١٨٤٠

حيث أن مفوضي دول بريطانيا العظمى الخ . . . بمقتضى السلطة التامة المخولة إليهم ، قد أبرموا ووقعوا بتاريخ اليوم ، اتفاقاً بين ملوك كل من هذه الدول ، لإحلال السلام في الشرق .

وحيث أنه ، نظراً إلى المسافة التي تفصل عواصم هذه الدول بعضها عن بعض ، يجب أن تنقضى فترة من الزمن ، قبل أن يتم تبادل التصديق على الاتفاق المذكور ، وقبل أن يتسنى تنفيذ ما يصدر من الأوامر ، استناداً على هذا التعاقد . ولما كان المفوضون المذكورون متيقنين تيقناً عميقاً ، نظراً إلى الحالة السائدة في سوريا ، من أن مصالح الإنسانية والاعتبارات السياسية الأوربية الخطيرة — التي هي موضع عناية مشتركة من جانب الدول موقعة الاتفاق المبرم اليوم — تتطلب حتماً ، وعلى قدر المستطاع ، تجنب أى تأخير في تحقيق السلام الذي يرمى إليه الاتفاق المذكور .

وبمقتضى السلطات التامة المخولة إليهم ، اتفق المفوضون المذكورون ، فيما بينهم ، على أن التدابير الواردة في المادة الثانية من الاتفاق المذكور ، ستنفذ في الحال ، دون انتظار تبادل التصديق . وقد قبلوا صراحة ، بمقتضى هذا العقد وبرضا حكوماتهم ، تنفيذ هذه التدابير في الفور .

وقد تم الاتفاق ، فضلاً عن ذلك ، بين المفوضين المذكورين ، على أن يوجه عظمة السلطان حالا إلى محمد علي ، الرسالة والعروض المبينة في العقد المنفصل ، الملحق باتفاق اليوم .

وقد تم الاتفاق، علاوة على ذلك، على أن يتصل الوكلاء القنصليون لبريطانيا العظمى والنمسا وبروسيا وروسيا ، بالوكيل الذى سيوفد من السلطان ، لكى يوجهوا إلى محمد على الرسالة والعروض السابق ذكرها ، وأن يسدى القناصل المذكورون إلى هذا الوكيل ، كل ما فى وسعهم من المعونة والتعاضيد ، وأن يستخدموا جميع ما لديهم من طرق التأثير ، لحمل محمد على على قبول التسوية التى ستقترح عليه ، بأمر عظمة السلطان .

وسيتلقى أميرالات كل من الأساطيل فى البحر المتوسط ، التعليمات اللازمة للاتصال بالقناصل المذكورين فى هذا الشأن .

(توقيع) بالمرستون (توقيع) شكيب (توقيع) نيومان

(توقيع) بولاو (توقيع) برونאו

وقد تبودل التصديق على هذه الاتفاقات فى لندن فى الخامس عشر من

سبتمبر سنة ١٨٤٠ .

بروتوكول لندن

الموقع في سنة ١٨٤١

مؤتمر مفوضي النمسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا والباب العثماني ،
الخاص بشؤون الشرق ، المنعقد في لندن في العاشر من يوليو سنة ١٨٤١

نظراً إلى أن المصاعب التي ألت بعظمة السلطان ، فحملته على طلب
المساعدة والمعاونة من دول النمسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا ، قد سويت ؛
ونظراً إلى أن محمداً علياً قد قدم إلى عظمة السلطان فروض الخضوع التي كان
يرمي إليها اتفاق الخامس عشر من يوليو سنة ١٨٤٠ ، فقد أقر ممثلو الدول
الموقعة لهذا الاتفاق ، بأنه ما عدا تنفيذ التدابير المؤقتة الناتجة عن هذا الاتفاق ،
ينبغي بوجه خاص أن يقرر بصراحة تامة الاحترام الواجب للقاعدة القديمة
التي سنتها المملكة السنية ، ومن مقتضاها منع سفن الدول الأجنبية الحرية ،
منذ القدم ، من الدخول في مضيق خليج القسطنطينية والبطونة .

ونظراً إلى أن هذا المبدأ ، بحكم طبيعته ، ذو تطبيق عام دائم ، فقد رأى
مفوضو كل من هذه الدول - وهم مزودون لهذا بأوامر حكوماتهم - أنه ، رغبة في إظهار
الوفاق والوثام السائدين في نيات جميع الحكومات ، إزاء أهمية توطيد السلام الأوربي ،
يحسن إثبات الاحترام الواجب للمبدأ السابق ذكره ، وذلك بوساطة تسوية يطلب
إلى فرنسا المشاركة فيها ، بناء على دعوة عظمة السلطان ، ووفقاً لرغبته .

وبما أن هذه التسوية من شأنها أن تقدم لأوروبا برهاناً على اتحاد الدول
الخمسة ، فقد أخذ رئيس مجلس وزراء حضرة صاحبة الجلالة البريطانية ،
المتولى شؤون وزارة الخارجية ، على عاتقه ، الإنهاء بهذا الأمر إلى الحكومة الفرنسية ،
مع دعوتها إلى الاشتراك في التسوية التي بمقتضاها سيقدر السلطان إصراره القوى

على إبقاء المبدأ السابق ذكره فى المستقبل ، من جهة ، والتي بمقتضاها ستعلن الدول الخمس ، من جهة أخرى ، عزمها الإجماعى على احترام هذا المبدأ ، والعمل به .
(التوقيعات)

بالمستون

استرهازى

بولاو

نيومان

شكيب

بروناو

الملحق التاسع

الخط الشريف الهايوني المانع محمد علي ولاية مصر بطريق التوارث تحت شروط معلومة

مؤرخ ذلك الخط في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١

الموافق ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٥٦ هـ .

رأينا بسرور ما عرضتموه من البراهين على خضوعكم ، وتأكيدات
أمانتكم ، وصدق عبوديتكم ، لذاتنا الشاهانية ، ولصلحة بابنا العالى ، فطول
اختباركم وما لكم من الدراية بأحوال البلاد المسلمة إدارتها لكم من مدة مديدة ،
لا يتركان لنا ريباً بأنكم قادرون ، بما تبدونه من الغيرة ، والحكمة فى إدارة
شؤون ولايتكم ، على الحصول من لدنا الشاهانى على حقوق جديدة ، فى تعطفاتنا
الملوكية ، وثقتنا بكم ، فتقدرون فى الوقت نفسه إحساساتنا إليكم قدرها ،
وتجتهدون ببث هذه المزايا التى امترتم بها فى أولادكم .

وبمناسبة ذلك ، صممنا على تثبيتكم فى الحكومة المصرية ، المبينة حدودها
فى الخريطة المرسولة لكم من لدن صدرنا الأعظم ، ومنحناكم فضلاً على ذلك
ولاية مصر بطريق التوارث ، بالشروط الآتى بيانها :

متى خلا منصب الولاية المصرية ، تعهد الولاية إلى من تنتخبه سدتنا
الملكية من أولادكم الذكور ، وتجرى هذه الطريقة نفسها بحق أولاده ،
وهلم جرأ . وإذا انقرضت ذريبتكم المذكورة ، لا يكون لأولاد نساء عائلتكم
الذكور حق أيا كان فى الولاية وإرثها .

ومن وقع عليه من أولادكم الانتخاب لولاية مصر بالإرث بعدكم ، يجب
عليه الحضور إلى الآستانة لتقليده الولاية المذكورة . على أن حق التوارث
الممنوح لوالى مصر لا يمنحه رتبة ولا لقباً أعلى من سائر الوزراء ولقبهم ،

ولا حقاً في التقدم عليهم ، بل يعامل بذات معاملة زملائه .
 وجميع أحكام خطنا الشريف الهايوى الصادر في كلخانة ، وكافة القوانين
 الإدارية الجارى العمل بها ، أو تلك التى يجرى العمل بموجبها في ممالكنا
 العثمانية ، وجميع العهود المعقودة أو التى ستعقد في مستقبل الأيام بين بابنا
 العالى والدول المتحابه ، يتبع الإجراء على مقتضاها جميعها في ولاية مصر أيضاً .
 وكلما هو مفروض على المصريين من الأموال والضرائب ، يجرى تحصيله باسمنا
 الملوكة . ولكى أن لا يكون أهالى مصر ، وهم من بعض رعايا بابنا العالى ،
 معرضين للمضار والأموال والضرائب غير القانونية ، يجب أن تنظم تلك الأموال
 والضرائب المذكورة بما يوافق حالة ترتيبها في سائر الممالك العثمانية . وربع الإيرادات
 الناتجة من الرسوم الجمركية ، ومن باقى الضرائب التى تحصل في الديار
 المصرية ، يتحصل بتمامه ولا يخص منه شيء ، ويؤدى إلى خزينة بابنا العالى
 العامر . والثلاثة أرباع الباقية تبقى لولايتكم ، تقوم بمصاريف التحصيل والإدارة
 المدنية والجهادية ، وبنفقات الوالى ، وبأثمان الغلال المزمومة مصر تقديمها
 سنوياً إلى البلاد المقدسة ، مكة والمدينة .

ويبقى هذا الخراج مستمراً دفعه من الحكومة المصرية ، بطريقة تأديته المشروحة ،
 مدة خمس سنوات تبتدى من عام ١٢٥٧ ، أى من يوم ١٢ فبراير سنة ١٨٤١ .
 ومن الممكن ترتيب حالة أخرى بشأنها في مستقبل الأيام ، وتكون أكثر موافقة
 لحالة مصر المستقبلية ، ونوع الظروف التى ربما تجدد عليها .

ولما كان من واجبات بابنا العالى الوقوف على مقدار الإيرادات السنوية ،
 والطرق المستعملة في تحصيل العشور وباقى الضرائب ، وكان الوقوف
 على هذه الأحوال يستلزم تعيين لجنة مراقبة وملاحظة في تلك الولاية ، فينظر
 في ذلك فيما بعد ، ويجرى ما يوافق إرادتنا السلطانية .

ولما كان من اللزوم أن يعين بابنا العالى ترتيباً لسك النقود ، لما في ذلك
 من الأهمية ، بحيث لا يعود يحدث فيها خلاف ، لا من جهة العيار ولا من
 جهة القيمة ، اقتضت إرادتى السنية أن تكون النقود الذهبية والفضية الجائز

لحكومة مصر ضربها باسمنا الشاهاني ، معادلة للنقود المضروبة في ضربناختنا العامة بالآستانة ، سواء كان من قبيل عيارها ، أو من قبيل هيئتها وطرزها .
ويكفي أن يكون لمصر في أوقات السلم ثمانية عشر ألف نفر من الجنود للمحافظة في داخلية مصر . ولا يجوز أن تتعدى ولايتكم هذا العدد . ولكن حيث أن قوات مصر العسكرية معدة لخدمة الباب العالي ، كأسوة قوات المملكة العثمانية الباقية ، فيسوغ أن يزداد هذا العدد في زمن الحرب ، بما يرى موافقاً في ذلك الحين .

على أنه . بحسب القاعدة الجديدة المتبعة في كافة ممالكنا بشأن الخدمة العسكرية ، بعد أن تخدم الجنود مدة خمس سنوات . يستبدلون بسواهم من العساكر الجديدة ، فهذه القاعدة يجب اتباعها أيضاً في مصر ، بحيث ينتخب من العساكر الجديدة الموجودة في الخدمة حالا ، عشرون ألف رجل ليبتدئون الخدمة . فيحفظ منها ثمانية عشر ألف رجل في مصر ، وترسل الألفان لهذا ، لأداء مدة خدمتهم . وحيث أن خمس العشرين ألف رجل واجب استبدالهم سنوياً ، فيؤخذ سنوياً من مصر أربعة آلاف رجل حسب القاعدة المقررة في نظام العسكرية . حين سحب القرعة ، بشرط أن يستعمل في ذلك مواجب الإنسانية والتزاهة والسرعة اللازمة ، فيبقى في مصر ثلاثة آلاف وستمائة جندي من الجنود الجديدة والأربعمائة يرسلون إلى هنا . ومن أتم مدة خدمته من الجنود المرسولة إلى هذا الطرف ومن الجنود الباقية في مصر ، يرجعون إلى مسكنهم ولا يسوغ طلبهم للخدمة مرة ثانية . ومع كون مناخ مصر ، ربما يستلزم أقمشة خلاف الأقمشة المستعملة للمبوسات العساكر ، فلا بأس من ذلك ؛ فقط يجب أن لا تختلف هيئة الملابس والعلايم التمييزية ورايات الجنود المصريين ، عن مثلها من ملابس ورايات باقي الجنود العثمانية . وكذا ملابس الضابطان وعلامتهم امتيازهم وملابس الملاحين وعساكر البحرية المصرية ورايات سفنها ، يجب أن تكون مماثلة للملابس ورايات وعلامتهم رجالنا وسفننا . وللحكومة المصرية أن تعين ضباطاً برية وبحرية حتى رتبة الملازم . أما ما كان أعلى من

هذه الرتبة ، فالتعيين إليها واجع لإرادتنا الشاهانية .
ولا يسوغ لوالى مصر أن ينشئ من الآن فصاعداً سفناً حربية ، إلا بأذنا
الخصوصى . .

وحيث أن الامتياز المعطى بوراثة ولاية مصر خاضع للشروط الموضحة
أعلاه ، ففى عدم تنفيذ أحد هذه الشروط موجب لإبطال الامتياز وإلغائه
للحال . وبناء على ذلك . أصدرنا خطنا هذا الشريف الملوكى ، كى تقدرنا
أتم وأولادكم قدر إحساننا الشاهانى . فتعتنون كل الاعتناء بإتمام الشروط
المقررة فيه ، وتحمون أهالى مصر من كل فعل إكراهى ، وتكفلون أمنيتهم
وسعادتهم ، مع التجذر من مخالفة أوامرنا الملوكية . وإخبار بابنا العالى عن كل
المسائل المهمة ، المتعلقة بالبلاد المعهودة ولايتها لكم .

فرمان سلطاني

رقم ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ الموافق ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٥٦

لوزيرى محمد على باشا والى مصر ، المعهود إليه مجدداً ولاية مقاطعات
نوبيا والدارفور وكوردوفان وسنار .

إن سدتنا الملوكية كما توضح فى فرماننا السلطاني السابق ، قد ثبتكم
على ولاية مصر بطريق التوارث ، بشروط معلومة وحدود معينة. وقد قلدتم فضلاً
على ولاية مصر ، ولاية مقاطعات النوبيا والدارفور وكوردوفان وسنار وجميع
توابعها وملحقاتها الخارجة على حدود مصر ، ولكن بغير حق التوارث . فبقوة
الاختبار والحكمة التى امتازتم بهما ، تقومون بإدارة هاته المقاطعات ،
وترتيب شؤونها بما يوافق عدالتنا ، وتوفير الأسباب الآيلة لسعادة الأهلىن .
وترسلون فى كل سنة قائمة إلى بابنا العالى ، حاوية بيان الإيرادات السنوية جميعها .
وحيث أنه يحدث من وقت لآخر أن يتجهج الجنود على قرايا المقاطعات
المذكورة ، فيأسرون الفتىان من ذكور وإناث ، ويبقونهم فى قبضة أيديهم
لقاء رواتبهم ، وحيث أن هذه الأمور مما تقضى معها الحال ليس فقط لانقراض
أهالى تلك البلاد وخرابها ، بل أنها أمور مخالفة للشريعة الحققة المقدسة ،
وكلا هاتين الحالتين ليست أقل فظاعة من أمر آخر كثير الوقوع ، وهو
تشويه الرجال ليقوموا بنحفر الحريم ، ذلك مما لا ينطبق على إرادتنا السنية مع
مناقضته كل المناقضة لمبادئ العدل والإنسانية المنتشرة من يوم جلوسنا المائوس
على عرش السلطنة السنية ، فعليكم مداركة هذه الأمور بما ينبغى من الاعتناء ،
لمنع حدوثها فى المستقبل . ولا يبرح عن بالكىم أن فى عدا بعض أشخاص
توجهوا إلى مصر على أسطولنا الملوكى ، قد عفوت عن جميع الضابطان والعساكر

وباقى المأمورين الموحودين فى مصر .

نعم أنه بموجب فرماننا السلطانى السابق تسميته ، الضابطان المصرية لما فوق رتبة معاون يستلزم العرض عنها لأعتابنا الملوكية ، إلا أنه لا بأس من إرسال بيان باسم من رقيتم من ضباط جنودكم إلى بابنا العالى ، كى ترسل لهم الفرمانات المؤذنة بشيبتهم فى رتبهم . هذا ما نطقت به إرادتنا السامية . فعليكم الإسراع فى الإجراء على مقتضاها .

كتاب وزيرى

مقدم إلى محمد على باشا بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٨٤١
الموافق ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٥٦ هـ.

إن الحضرة السلطانية الفخيمة راضية عن اعتنائكم فى تقديم مواجب الخضوع الحقيقية، والقيام بفرائض الطاعة لسلتها الملوكية، فثبتتكم على ولاية مصر بطريق التوارث. وقد أصدرت خطأ شريفاً حاوياً بعض شروط متعلقة بهذا الشأن، مرفوقاً بوسام وزيرى وطربوش مرصع بالحجارة الكريمة. وكل ذلك يرسله إليكم سعادة وكيل العدلية حالا، السيد مهيب أفندى، من قبل جلالة السلطان المعظم. على أن حكمتكم وحسن تدبيركم لا يسمحان لكم قط بأن تتعدوا حدود الخضوع والأمانة اللذان هما ينبوع السعادة فى الدارين. أما الباب العالى، فله بكم ثقة تامة. ولم تكن سنت الشروط المحكى عنها بسبب سوء مقاصد نحو سعادتكم. ولكن الإحسان العظيم الذى منحتكم بتوليتكم مصر بطريقة التوارث كان لا بد فيه من اقتراح بعض شروط يتقيد بها. وما المقصود من اقتراحها سوى منع المنازعات التى ربما تحدث فى مستقبل مجهول غير معلوم، وضمان سعادة أهالى مصر. فلم يبق بعد ذلك ما يمكن أن يكون سبباً لشكوك الباب العالى، وقلق سعادتكم، لاعماً خصكم شخصياً، ولا عاماً كان مختصاً بعائلتكم. لأن أنواع الخلاف التى دامت زمناً طويلاً، زالت اليوم والحمد لله بنهايتها.

ولا ريب عندى بأن ما فطرتم عليه من الحكمة، يجعلكم أن تقدروا إحسانات الحضرة الفخيمة السلطانية نحوكم حق قدرها، فتبذلون قصارى جهدكم فى سبيل معرفة هذا الجميل، بحيث مع مشيئة الرحمن، لا نكون جميعاً إلا جسداً واحداً، فلا يقسمنا عن بعضنا شيء، ونشتغل كلنا فى ظل ظليل الحضرة السلطانية، فى خدمة الدين والسلطنة السنية والوطن والأمة. وأهنيئ نفسى بذلك، أنا وجميع وزراء الباب العالى، تهتة صادقة.

الملحق العاشر

تعليمات محمد علي إلى نجله إبراهيم

بمناسبة سفره

في خلال سفر إبراهيم إلى أوربا ، وقيل مغادرته توسكانيا للذهاب إلى فرنسا وإنجلترا ، تلقى من والده ، الوالى ، التعليمات الآتية ، وقد نقلها المسيو جاستون فييت عن « محفوظات قصر عابدين العامر - سجل ٢١٥ ، رقم ٢٥٣ - ٤ » ونشرها مترجمة إلى اللغة الفرنسية في « مجلة القاهرة »

إرادة إلى السر عسكر في السابع عشر من ذى القعدة سنة ١٢٦١

(الموافق السابع عشر من نوفمبر سنة ١٨٤٥) بعابدين

بلغنى كتاب دولتكم المرقوم في سلخ شوال سنة ١٢٦١ (الثلاثين من أكتوبر سنة ١٨٤٥) الذى جاءت فيه بشرى اكتسابكم الصحة والعافية يوما فيوم ، وأخبرتم أنكم ستذهبون بعد مرور خمسة وأربعين يوماً إلى الحمامات الكبرى ، الواقعة بين فرنسا وأسبانيا ، فأوجب خبر عافيتكم زيادة سرورى الأبوى .

وبما أن دولتكم ستسافرون بعد انقضاء مدة إقامتكم في تلك الحمامات إلى باريس وإنجلترا ، فقد وضعنا وصايا (تعليمات) مكونة من ستة بنود ، وأرسلناها إليكم طي كتابنا ، لتكونوا على خبرة وبصيرة بأصل المحادثات التى تتصل بالمصلحة ، فتجيدوا الإجابة عنها . والمأمول أن تقرأوه ، فتجيبوا عند اللزوم ، طبق ما تقتضيه تلك البنود . وتسرونا بعد ذلك ببشائر صحتكم .

تعليّات

(١)

إذا سافرتكم إلى فرنسا ، والتقيتم بمليكمها ووزرائها وسائر كبرائها ، ودار الحديث حول أحوال مصر السياسية ، فينبغي أن تقولوا : « إن والدى قد أيقن منذ أن ولى الحكم ، درجة محبة الفرنسيين واحترامهم لشخصه وأسرته ، وأنهم لم يضمنوا عليه بتقديم المساعدات اللازمة في سبيل تقدم البلاد ، فأدى واجب الشكر في كل مناسبة ، ولم يأل جهداً في توصية أسرته وأتباعه وقربته ، وإسداء النصيح لهم ، بأن يقدروا قيمة حسن معاملة الفرنسيين لمصر . ولا ريب أننا سنظل عاملين بوصية والدى ونصححه ، فنفوز بمحبة الفرنسيين ومودتهم .

(٢)

ولكم بعد سرد هذه المقدمة ، أن تبسطوا أحوال مصر السابقة ، وتدخلوا في تفصيل المساعي والجهود ، التي بذلت في توطيد الأمن والطمأنينة فيها ، وتأسيس عمرانها .

(٣)

وإذا فاتحوكم في مسألة قناة السويس ، فقولوا لهم إن حقيقة الحال أنه ليس هناك صعوبة ما في حسن حصول تحقيق هذا الأمل . إلا أن حفر هذه القناة قد يصادف أثناء الأشغال الجسيمة ، الدائرة في إنشاء القناطر الخيرية . وقد اضطررنا إلى تأجيل حفرها ، إلى الوقت المرهون . ومع ذلك ، فإننا نرمي راغبين في حفر هذه القناة من كل جانب ، حتى إذا تم إنشاء القناطر ، فلا صعوبة على مصر أن تقوم بحفرها .

(٤)

وإذا تكلموا عن ترتيبات الأسطول ، فعليكم أن تردوا عليهم بالجابواب التالى :
 « كانت الحاجة قد دعت من قبل إلى اقتناء طائفة من السفن ، ولم يبق لها
 ضرورة فى الزمن الحاضر . غير أنه من الأسف أن تترك ، فتكون عرضة للتلف
 بأسرها . من أجل ذلك ، رأينا من المناسب أن تبذل الجهود فى إصلاحها ورممتها .
 وإنى لأعلم أن والدى مصمم على إنشاء عدد من البواخر ، كلما سمحت الحالة
 بذلك ، لشدة الحاجة إلى البواخر فى هذه الآونة . »

(٥)

وإذا قدمتم إنجلترا ، فقولوا للإنجليز ، كلما وقعت مناسبة : « إن والدى
 قد علم وقدر مدى أهمية صداقة إنجلترا لمصر ، وأيقن ذلك ، نظراً لموقع مصر
 الجغرافى . ويعلم بذلك من الكتاب الذى كتبه الدوق ولنكتون حوالى سنة ١٨٣٠
 ميلادية ، إلى المستر باركر ، قنصل إنجلترا بمصر فى ذلك العهد ، بأن الدولة
 الإنجليزية اعتبرت الأجوبة الصائبة التى أجاب بها على إفادات وإشارات الدولة
 المشار إليها ، بشأن موضوع الجزائر مقبولة . وبناء على ذلك ، لم يخل والدى من
 تلقينى ، أنا وجميع أفراد العائلة ، وملء آذاننا بأن صداقة دولة إنجلترا لمصر ، وخدمة
 مصر فى مقابل صداقتها ، هما من قبيل اللازم والمألوف . كما أنه ، بصفة خاصة ،
 لم ينقطع أبداً عن التنبيه علىّ ، المرة بعد الأخرى ، قائلاً : « اسع جهدك فى
 تلقين هذه الفكرة إلى أسمع أفراد عائلتنا ، واملأ أذهانهم بها . » وأنا بفضل
 الله وكرمه ، لم أخرج عن نصيحته ، كما أننا نعتبر صداقة دولة عظيمة كالإنجلترا ،
 نعمة عظيمة لنا على الدوام . »

(٦)

وإذا سألوكم عن مسألة المواصلات (الامرارية) فى الوقت الحاضر ،

فأجيبوهم بأن الصعوبات التي كانت قائمة في سبيلها قد أزيلت، وتقرر أن تتولى الحكومة أعمال المواصلات . وسينفذ هذا القرار . غير أنه قد نيط بتنفيذ هذا القرار التماس تفويض أمر البريد إلى الحكومة المصرية ، ذهاباً وإياباً ، أسوة بغيرها من الحكومات في سائر البلاد . ونحن نرجو أن تنتهى هذه المسألة أيضاً إلى نتيجة حسنة .

فهرس المراجع

أولا - مراجع عامة

- ارمنياك (دى) — نزيب وبيروت — ذكريات من الشرق (١٨٣٣ — ١٨٤١) باريس ، ١٨٤٤ (بالفرنسية)
- انكيرى (جبريل) — ابرهيم باشا ، القاهرة ، ١٩٤٨ (بالفرنسية)
- اهر هارد — البرنس دى بوككر موسكاو ، دار « بلون » للنشر ، باريس (بالفرنسية)
- ايزامبير — استقلال اليونان وأوربا ، باريس (بالفرنسية)
- باتون (أ . أ) — تاريخ الثورة المصرية (بالإنجليزية)
- باورنج — تقرير عن مصر ، لندن ، ١٨٤٠ (بالإنجليزية)
- براون — بونابرت فى مصر والمصريون المعاصرون ، لندن ١٩٠٧ (بالإنجليزية)
- بروكيش أوستن — محمد على ، فيينا ١٨٧٧ (بالفرنسية)
- بريهيه (لويس) — مصر من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٠٠ ، باريس ١٩٠٠ (بالفرنسية)
- بوككر موسكاو — دولة محمد على ، ثلاثة مجلدات ، ١٨٤٤ (بالألمانية)
- بولوير ليتون (هنرى) — تاريخ حياة هنرى جون تمبل فيسكونت بالمستون (بالإنجليزية)
- بوليتيس (أ . ج .) — العلاقات بين اليونان ومصر ، ١٨٣٣-١٨٤٩ (بالفرنسية)
- بريه (شارل) — فردينان برييه ، فى مجلة « الأنباء الفريبورجية » فريبورج ١٨٨٣ (بالفرنسية)

- برنيه (فردينان) — سوريا تحت حكم محمد على إلى سنة ١٨٤٠ ، باريس
١٨٤٢ (بالفرنسية)
- » » — حملة حوران في سنة ١٨٣٨ (مخطوط) ، فريبورج
(بالفرنسية)
- » » — رواية لم يسبق نشرها لحرب سنة ١٨٣٩ بين تركيا
ومصر (ظهرت في مجلة الأخبار الفريبورجية) سنة
١٨٤٢ (بالفرنسية)
- بينديتي — سنوات محمد على الأخيرة ، في « مجلة العالمين » يونيه
سنة ١٨٩٥ (بالفرنسية)
- تاجر (جاك) — مذكرات ا — ب كلوت بك ، القاهرة ، ١٩٤٩
(بالفرنسية)
- تير (ادولف) — خطب تير البرلمانية ، الجزءان الرابع والخامس (بالفرنسية)
جرفينوس — اليونان بين يدي الدبلوماسيين ، الجزء الخامس عشر
(ترجمة فرنسية)
- جوان (ادوار) — مصر في القرن التاسع عشر — التاريخ العسكرى
والسياسى والقصبى والتصويرى لمحمد على ، وإبراهيم
باشا ، وسليمان باشا ، باريس ، ١٨٤٧ (بالفرنسية)
- جوردان (ك .) — الحرب بين مصر وتركيا ، فريبورج ١٩٢٣ (بالألمانية)
جولى — مصر في عهد محمد على (بالفرنسية)
- جيزوه — مذكرات مفيدة لتاريخ عصرنا ، المجلدان الخامس
والسادس (بالفرنسية)
- جيمار (جبريل) — الإصلاحات في مصر ابتداء من على بك الكبير إلى
محمد على (١٧٦٠ — ١٨٤٨) مآثره من مآثر فرنسا ،
القاهرة ، ١٩٣٦ (بالفرنسية)
- ددول (هـ) — مؤسس مصر الحديثة ، دراسة عن محمد على ،

- كامبردج سنة ١٩٣١ (بالإنجليزية)
- دريو (ادوار) — المسألة الشرقية ، باريس ، ١٩١٧ (بالفرنسية)
- دوفرجيه دى حوران — اتفاق الخامس عشر من يولييه سنة ١٨٤٠ فى « مجلة العالمين » أول سبتمبر سنة ١٨٤٠ (بالفرنسية)
- ديبيدور (ا) — تاريخ أوروبا الديبلوماسية ، الجزء الأول : باريس ، ١٨٩١ (بالفرنسية)
- ديهران — السودان المصرى فى عهد محمد على ، باريس ، ١٨٩٨ (بالفرنسية)
- رستم (أسد) — حرب سوريا بحسب ما جاء فى وثائق قصر عابدين العامر .
- زيدان (جورجى) — تاريخ مصر الحديثة من الفتح الإسلامى إلى الآن .
- سان مارك جيراردان بحث فى المسألة الشرقية (« مجلة العالمين » مايو سنة ١٨٦٤ — ١٨٦٩) (بالفرنسية)
- سانت اولير (كونت دى) — ذكريات ، فيينا سنة ١٨٣٢ — ١٨٤١ نشرها تيببو ، باريس ، ١٩٢٦ (بالفرنسية)
- سليمان باشا — رواية معركة نزيب — فى مجلة « المشاهد العسكرية » الجزء الثامن عشر ، باريس ، ١٨٤٠ (بالفرنسية)
- سنيور (ن . و .) — محادثات ومذكرات عن مصر ومالطة ، لندن ، ١٨٨٢ (بالإنجليزية)
- سوريل (البير) — بحوث فى التاريخ والنقد ، باريس ، ١٨٨٣ (بالفرنسية)
- شاتوبريان — مذكرات مما وراء القبر ، الجزءان التاسع والعاشر (بالفرنسية)
- شارل رو (فرانسوا) — بونايرت حاكم مصر ، دار « بلون » للنشر ، باريس ١٩٤٩ (بالفرنسية)
- » » » — مصر من سنة ١٨٠١ إلى سنة ١٨٨٢ فى « تاريخ الأمة

- المصرية « لجبريل هانوتو ، دار « بلون » للنشر بباريس ،
 ١٩٣٦ (بالفرنسية)
- صبرى (محمد) — الإمبراطورية المصرية ، باريس سنة ١٩٣٠ (بالفرنسية)
 غربال (شفيق) — تولية محمد على ، لندن ، ١٩٣٢ (بالإنجليزية)
 فانترينييه — سليمان باشا ، الكولونيل سيف ، القائد العام للجيش
 المصرية ، أو تاريخ حروب مصر من سنة ١٨٢٠ إلى
 سنة ١٨٦٠ ، باريس ، ١٨٨٦ (بالفرنسية)
- فيت (جاستون) — قناصل فرنسا في عهد محمد على ، القاهرة ، ١٩٤٤
 (بالفرنسية)
- » » — رحلة إبراهيم باشا إلى فرنسا وإنجلترا ، في مجلة
 « كراسات التاريخ المصرى » العدد الأول ، القاهرة ،
 ١٩٤٨ (بالفرنسية)
- » » — ارتحالات محمد على في مجلة « كراسات التاريخ المصرى »
 القاهرة ، ديسمبر سنة ١٩٤٩ (بالفرنسية)
- قطاوى (ي . ا .) — تاريخ العلاقات بين مصر والباب العالى (من القرن
 الثامن عشر إلى سنة ١٨٤١) باريس ، ١٩١٩
- قطاوى باشا (يوسف) — التاريخ التقويمى للأمة المصرية ، دار « بلون » للنشر
 كادالفين وبارو — تاريخ حرب محمد على ضد الباب العالى ، ١٨٣١
 إلى ١٨٣٣ ، باريس ، ١٨٣٦ (بالفرنسية)
- كرافن — اللورد بالمستون ومكاتباته الخاصة (بالفرنسية)
 كوشيريس — المركز الدولى لمصر وانشودان (بالفرنسية)
- » — المسألة الشرقية (في كتاب « التاريخ العام » للافيس
 ورامبو) ، باريس ، ١٨٩٨ (بالفرنسية)
- لوران (ا . ش .) — الرواية التاريخية للشؤون السورية إلى سنة ١٨٤٢
 (بالفرنسية)

- ليففر (أ.) — محمود ومحمد على في «مجلة العالمين» ١٥ مايو سنة ١٨٣٩ (بالفرنسية)
- مانجين (ب) — تاريخ مصر تحت حكم محمد على (بالفرنسية)
- » — تاريخ مصر ابتداء من الاحتلال الفرنسى إلى سنة ١٨٢٣ ، باريس ١٨٢٣ (بالفرنسية)
- » — مجمل تاريخ مصر من سنة ١٨٢٣ إلى سنة ١٨٣٨ ، باريس ١٨٣٩ (بالفرنسية)
- مترنيخ — مذكرات ، الجزءان الرابع والخامس (بالفرنسية)
- المقريزى — المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (ترجمة فرنسية لبوريان) باريس ١٨٩٥
- موريه — تاريخ محمد على ، باريس ١٨٥٥ — ١٨٥٨ خمسة مجلدات (بالفرنسية)
- مولتكى (فون) — مكاتبات عن الشرق (ترجمة فرنسية) باريس ١٨٩٢
- ميريو (بول) — تاريخ محمد على ، باريس (بالفرنسية)
- » — مصر المعاصرة ، باريس ١٨٥٨ (بالفرنسية)
- نابيير (السيرتشارلس) — حرب سوريا ، مجلد واحد . لندن (بالإنجليزية)
- هامر — تاريخ الدولة العثمانية، الجزءان الرابع والخامس (ترجمة فرنسية لهيلر)
- هامون — مصر في عهد محمد على ، باريس ١٨٤٣ (بالفرنسية)
- هولاند (ت. أرسكين) — الاتفاق الأوروبى فى المسألة الشرقية ، أكسفورد ١٨٩١ (بالإنجليزية)

ثانياً- المطبوعات الخاصة الجمعية الجغرافية الملكية المصرية

(أسست هذه المجموعة تحت رعاية حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول ، وإشراف أدولف قطاوى بك)

بوليتيس (ا . ج .) - النزاع بين تركيا ومصر من سنة ١٨٣٨ إلى سنة ١٨٤١
والسنوات الأخيرة من حكم محمد علي ، بحسب ما جاء
في الوثائق الدبلوماسية اليونانية - قطع متوسط - ١١١١ -
- ٢٣٣ صفحة - ١٨ لوحة ، القاهرة ١٩٣١
(بالفرنسية)

» » - العلاقات بين اليونان ومصر في عصر محمد علي
(١٨٣٣ - ١٨٤٩) قطع متوسط ، ١٧٤ - ٦٣٢
صفحة - ٧ لوحات ، القاهرة ١٩٣٥ (بالفرنسية) .
بينيس (ا . ج .) - بعثة عسكرية بولونية في مصر - مجلدان - قطع متوسط
القاهرة ١٩٣٨ (بالفرنسية)

دريو (ادوار) - محمد علي ونابليون (١٨٠٧ - ١٨١٤) - مكاتبات
قناصل فرنسا في مصر - قطع متوسط - ٣٩ - ٢٧٨ -
الصفحة الأولى مزينة بالألوان ، القاهرة ١٩٢٥
(بالفرنسية)

» » - تكوين إمبراطورية محمد علي من الجزيرة العربية إلى
السودان (١٨١٤ - ١٨٢٣) قطع متوسط ٥٦ - ٣٣٠
صفحة وخريطتان ، القاهرة ١٩٢٨ (بالفرنسية)

دريو (إدوار) — حملة كريت والمورة (١٨٢٣ — ١٨٢٨) مكاتبات
 قناصل فرنسا في كريت — قطع متوسط — ٢٣ —
 ٣٥٤ صفحة ولوحة مزدوجة، القاهرة ١٩٣٠ (بالفرنسية)
 — مصر وأوروبا — أزمة ١٨٣٩ — ١٨٤١ الجزء الأول :
 نزيب ومصير الدولة العثمانية (أبريل — أكتوبر سنة
 ١٩٣٩) قطع متوسط ٨٠ — ٤٠٠ صفحة ولوحة
 واحدة ، القاهرة ١٩٣٠ ، الجزء الثاني — تدخل أوروبا
 (نوفمبر سنة ١٨٣٩ — يونيو سنة ١٨٤٠) قطع متوسط — ٨٧ —
 ٣٧٦ صفحة ، القاهرة ١٩٣١ ، الجزء الثالث : مصر
 وفرنسا ضد أوروبا (يوليو — أكتوبر سنة ١٨٤٠) —
 قطع متوسط — ٥٦ — ٥٠١ صفحة ، القاهرة ١٩٣١
 الجزء الرابع : مفاوضات الصلح ، نوفمبر ١٨٤٠ —
 مارس سنة ١٨٤١) — قطع متوسط — ٧٥ — ٤٧٠
 صفحة — روما ١٩٣٣ — الجزء الخامس : الحلول :
 حكم مصر وراثياً داخل أسرة محمد علي (مارس —
 ديسمبر سنة ١٨٤١) — قطع متوسط — ٤٦ — ٤١٧
 صفحة — وجدول تسلسل الأنساب ، روما ١٩٣٤
 (بالفرنسية)

دوان (جورج) — بعثة عسكرية فرنسية لدى محمد علي ، مكاتبات
 الجنرال بليار والجنرال بوايه — قطع متوسط — ٣٢ —
 ١٤٠ صفحة وصورة منقولة عن الأصل ، القاهرة
 ١٩٢٣ (بالفرنسية) .

— مصر من سنة ١٨٠٢ إلى سنة ١٨٠٤ — مكاتبات
 قناصل فرنسا في مصر — قطع متوسط — ١٥ — ٢٨٣
 صفحة ، القاهرة ١٩٢٥ (بالفرنسية)

- نوان (جورج) — محمد على ، باشا القاهرة (١٨٠٥ — ١٨٠٧) —
مكاتبات قناصل فرنسا في مصر — قطع متوسط —
٣٢ — ٢٣٩ صفحة — القاهرة ١٩٢٦ (بالفرنسية)
— فرقاطات محمد على الأولى (١٨٢٤ — ١٨٢٧) قطع
متوسط — ٨ — ١٢٧ صفحة وسبع لوحات ،
القاهرة ١٩٢٦ (بالفرنسية)
— نافارين (السادس من يوليو إلى العشرين من أكتوبر
سنة ١٨٢٧) — قطع متوسط — ٣٢ — ٣٥٢ صفحة ، ٢١ لوحة
وأربعة رسوم تخطيطية — القاهرة ١٩٢٧ (بالفرنسية)
— مصر من سنة ١٨٢٨ إلى سنة ١٨٣٠ — مكاتبات
قناصل فرنسا في مصر — قطع متوسط — ١١ — ٥٢٣
صفحة — روما ١٩٣٥ (بالفرنسية)
— محمد على وحملته الجزائر (١٨٢٩ — ١٨٣٠) قطع
متوسط — ٩٢ — ٢٩٣ صفحة — القاهرة ١٩٣٠
(بالفرنسية)
— حرب سوريا الأولى — الجزء الأول : غزو سوريا
(١٨٣١ — ١٨٣٢) قطع متوسط ٣٧ — ٦٩٦ —
القاهرة سنة ١٩٣١ — الجزء الثاني : صلح كوتاهية
(١٨٣٣) قطع متوسط — ١٠٤ — ٥٤٧ صفحة
القاهرة ١٩٣١ (بالفرنسية)
— بعثة البارون بواليكونت — مصر وسوريا في سنة ١٨٣٣ —
قطع متوسط — ٦٢٢ — ٣١٨ صفحة القاهرة ١٩٢٧
(بالفرنسية)
— تاريخ حكم الخديو إسماعيل . الجزء الأول : السنوات
الأولى من حكمه ، ١٨٦٣ — ١٨٦٧ — قطع متوسط —

٨ صفحات و ٤٥٣ صفحة - روما ١٩٣٣ - الجزء

الثانى . بلوغه أوج مجده ، ١٨٦٧ - ١٨٧٣ - قطع

متوسط - ٧٤٤ صفحة - روما ١٩٣٤ ، الجزء الثالث :

الإمبراطورية الإفريقية : القسم الأول : (١٨٦٣ -

١٨٦٩) قطع متوسط - ١٦ - ٥٢٥ صفحة - و ٢٥

لوحة . (بالفرنسية) القسم الثانى (قيد الطبع)

دوان (جورج) وفاوتيه - إنجلترا ومصر - حملة سنة ١٨٠٧ ، قطع متوسط -

جونس (مدام ا . ك .) ٥٧ - ٢٥٦ صفحة وخريطة واحدة ، القاهرة

١٩٢٦ (بالفرنسية)

- إنجلترا ومصر - الجزء الأول : سياسة الممالك

(١٨٠١ - ١٨٠٣) قطع متوسط - ٤٨ - ٤٥٥

صفحة - القاهرة ١٩٢٩ - الجزء الثانى : سياسة

الممالك (١٨٠٣ - ١٨٠٧) - ١٥٥ - ٣٦٧ صفحة

القاهرة ١٩٣٠ (بالفرنسية)

دينى (. ي .) - موجز المحفوظات التركية فى القاهرة - قطع متوسط -

٨ صفحات و ٦٣٨ صفحة و ٥٦ لوحة ورسم

تخطيطى واحد - القاهرة ١٩٣٠ (بالفرنسية)

ساماركو (انجلو) - رحلة محمد على فى السودان (من الخامس عشر من

أكتوبر سنة ١٨٣٨ إلى الخامس عشر من مارس سنة

١٨٣٩ ، (قطع متوسط - ٤٥ - ٥٦ صفحة وخريطة

واحدة - القاهرة سنة ١٩١٩ (بالإيطالية)

- حكم محمد على بحسب ما جاء فى الوثائق الدبلوماسية

الإيطالية التى لم يسبق نشرها - الجزء الأول : عهد

الفوضى فى مصر (من يوليو سنة ١٨٠١ إلى يوليو سنة

١٨٠٤) - رواية الكونت كارلودى روسيتى قنصل

إيطاليا - قطع متوسط - ٦٤ - ١٦٩ صفحة -
القاهرة سنة ١٩٣٠ - الجزء الثامن : نشوء الأزمة
المصرية الشرقية الأولى من سنة ١٨٣١ إلى سنة ١٨٣٣
وتطورها (من يناير سنة ١٨٣١ إلى يناير سنة ١٨٣٣)
قطع متوسط - ٢٠ - ٢٨٨ صفحة روما ١٩٣٢ .
الجزء التاسع : فتح عكا (من فبراير إلى يونيو سنة
١٨٣٢) قطع متوسط - ٤٦ - ٤٢٤ صفحة - روما
١٩٣٢ . الجزء العاشر : غزو مصر لسورية (من
يوليه إلى أكتوبر سنة ١٨٣٢) قطع متوسط ٢٧-٤١٢
صفحة ولوحتان - روما ١٩٣٢ (بالإيطالية) .

ساماركو (انجلو) - البحرية المصرية في عهد محمد على - نصيب إيطاليا
منها - قطع متوسط - ٤٠ - ١٣٢ صفحة - القاهرة
٩١٣١ (بالإيطالية) .

« » - الساندرو ريتشى ويوميأت رحلاته ، الجزء الأول .
(قيد الإعداد) .

الجزء الثاني : وثائق نادرة لم يسبق نشرها ، قطع متوسط
١٦ - ١٦٤ صفحة و ١٨ لوحة - القاهرة ١٩٣٠
(بالإيطالية)

« » - تاريخ مصر الحديثة ابتداء من محمد على إلى الاحتلال
البريطاني (١٨٠١ - ١٨٨٢) (بالفرنسية) .

شارل رو (فرانسوا) - إنجلترا والحملة الفرنسية في مصر - الجزء الأول : قطع
متوسط - ٢٤ - ٢٧٨ صفحة وخريطة - القاهرة
١٩٢٥ - الجزء الثاني : قطع متوسط - ٣٧٣ صفحة
وخريطتان - القاهرة ١٩٢٥

فيجان (الجنرال) — عضو المجمع اللغوى الفرنسى (الأكاديمية الفرنسية) —
التاريخ العسكرى لمحمد على وأبنائه — مجلدان — قطع
كبير — ٢٨٩ و ٢٥٦ صفحة و ٢٠١ لوحة مرسومة
و ٩ خرائط — باريس ١٩٣٦ (بالفرنسية) .

قطاوى بك (رينيه) — حكم محمد على بحسب ما جاء فى المحفوظات الروسية
فى مصر . الجزء الأول : التقارير القنصلية من سنة
١٨١٩ إلى سنة ١٨٣٣ . قطع متوسط — ١١ — ٦٣٥
صفحة — القاهرة ١٩٣١ . الجزء الثانى : بعثة
الكولونيل دوهاميل ١٨٣٤ — ١٨٣٧ ، القسم الأول ؛
قطع متوسط — ١٤ — ٥٥٩ صفحة ، روما ١٩٣٣ ،
القسم الثانى ؛ قطع متوسط ١٤ — ٥٦٩ صفحة ،
روما ١٩٣٤ ، الجزء الثالث : بعثة الكونت ميدم
(١٨٣٧ — ١٨٤١) وبعثة المسيو كريهر (١٨٤١ —
— ١٨٤٤) قطع متوسط — ١٧ — ٩٠٦ صفحة
روما ١٩٣٦ (بالفرنسية) .

مجموعة فرمانات الشاهانية العثمانية الموجهة إلى ولاية
مصر وخديويتها من سنة ١٠٠٦ إلى سنة ١٣٢٢ هجرية
(١٥٩٧ إلى ١٩٠٤ ميلادية) جمعت بأمر حضرة
صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر ، تمهيد
وملخصات وجداول وحواش لحضرة صاحب السعادة
حاجم ناحوم أفندى ، ومقدمة لحضرة صاحب السعادة
محمد زكى الأبراشى باشا ، قطع متوسط — ٣٦٦ صفحة
القاهرة ١٩٣٤ (بالفرنسية) .

موجز تاريخ مصر ، لفريق من المؤرخين وعلماء
الآثار . مقدمة لحضرة صاحب السعادة محمد زكى

الأبراشى باشا ، الجزء الثانى : مصر البيزنطية ، ابتداء
من ديوكلسيان إلى الفتح العربى ، للمسيو هنرى
مونيه ، ومصر الإسلامية ، ابتداء من الفتح العربى
إلى الفتح الإسلامى ، للمسيو جاستون فيت - قطع
متوسط - ٤١٤ صفحة . القاهرة ١٩٣٢ ، الجزء
الثالث : مصر العثمانية ، ابتداء من فتح سليم الأول
(١٥١٧) إلى قدوم بونابارت (١٧٩٨) للمسيواتين
كومب ، الحملة الفرنسية فى مصر ، للمسيو جاك
بينفيل ، عضو المجمع اللغوى الفرنسى (الأكاديمية
الفرنسية) محمد على وإبرهيم ، للمسيو ادوار دريو -
قطع متوسط - ٣٩٠ صفحة وجدول تسلسل الأنساب ،
القاهرة ١٩٣٣ (بالفرنسية) .

* * *

فهرس اللوحات

رقم	صفحة
١	عربة بونا بارت ، عن كتاب « وصف مصر » (جاستون فييت) ٣٤
٢	تخت روان شائع الاستعمال فى القاهرة ، رسم دارلى جريفيث . ٣٨
٣	المناداة بمحمد على والياً لمصر ، من وضع ج . ا . بوشى . ٤٦
٤	معسكر الوالى فى الإسكندرية ، لوحة لباسكالى كوستى . ٥٤
٥	حفلة استقبال فى قصر شبرا ، عن باسكالى كوستى . ٦٢
٦	مذبحة الماليك ، رسم لهوراس فرنه . . . ٦٤
٧	تهديدات محمد على لملندوبى الوهابيين ، من رسم بوشى . ٧٢
٨	القائد سليمان (عبد الرحمن زكى) . . . ٧٤
٩	شبه الجزيرة العربية (عبد الرحمن زكى) . . . ٧٦
١٠	خريطة المورة (عبد الرحمن زكى) . . . ٧٨
١١	منظر عام للقلعة ولجامع محمد على ، لوحة شرانز . ٨٢
١٢	محمد على مستنداً إلى ذراع إبراهيم وهو يستقبل سليمان باشا ، رسم مائى لبوشى (جاستون فييت) . ٩٠
١٣	استقبال الأمير مكسيميليان أمير بافاريا فى قصر شبرا ، من رسم مير . ١٠٤
١٤	قصر رأس التين ، من رسم بواتو (جاستون فييت) . ١١٦
١٥	ميادين معارك الجيش المصرى فى الشام والأناضول (١٨٣٢-١٨٣٩) ١٢٤
١٦	استقبال الكولونيل كامبل فى قصر رأس التين ، رسم لروبرتس . ١٣٨
١٧	(جاستون فييت) . . . ١٤٦
١٨	مسكن دار الصناعة . . . ١٤٦
١٩	صورة محمد على فى سنة ١٨٤٧ ، من رسم ت . بريجستوك . ١٩٨
٢٠	(جاستون فييت) . . . ١٩٨

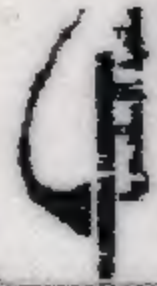
فهرس المواد

صفحة

المقدمة للمسيو فرنسوا شارل رو ، سفير فرنسا ، وعضو المجمع العلمي الفرنسي ، ورئيس مجلس إدارة شركة قناة السويس	٩
المقدمة :	
تمهيد :	١٩
الفصل الأول - مصر قبل محمد علي (١٥١٧ - ١٨٠٢)	٢٩
الفصل الثاني - تولية محمد علي وما أحدثته في أوربا من رد فعل	٤١
الفصل الثالث - تكوين دولة محمد علي - حروب الجزيرة العربية والسودان ، والمطامع الإنجليزية في البحر الأحمر (١٨١٠ - ١٨٢٣)	٦١
الفصل الرابع - السلطان يستنجد بمحمد علي فينجده ، وتدخل أوربا في شؤون اليونان (١٨٢٤ - ١٨٢٩)	٧٨
الفصل الخامس - المسألة الشرقية ومحمد علي - مسألة الجزائر والحملة السورية الأولى (١٨٢٩ - ١٨٣٢)	٩١
الفصل السادس - بين حربين : فشل الوساطة الأوربية (١٨٣٤ - ١٨٣٩)	١٠٩
الفصل السابع - تدخل أوربا في المسألة الشرقية ، والحملة السورية الثانية (١٨٣٩ - ١٨٤٠)	١٣٠
الفصل الثامن - أزمة سنة ١٨٤٠ وبعثة فالفسكي	١٦٣
الفصل التاسع - اتفاق لندن في سنة ١٨٤١ ومركز مصر النهائي	١٨٣
الفصل العاشر - نهاية عهد عظيم (١٨٤٢ - ١٨٤٩)	١٩٤

صفحة

الملحق الأول -	لمحة موجزة عن نظام الحكم في مصر من	
٢٠٨	سنة ١٥١٧ إلى القرن الثامن عشر . . .	
الملحق الثانى -	لمحة موجزة عن الممالك . . .	٢١٠
الملحق الثالث -	قائمة بأسماء وكلاء قنصليات فرنسا في مصر	
٢١٤	(١٨٠٣ - ١٨٥٠) . . .	
الملحق الرابع -	قائمة بأسماء سفراء فرنسا في الآستانة . . .	٢١٧
الملحق الخامس -	قائمة بأسماء وكلاء قنصليات روسيا في مصر	٢١٩
الملحق السادس -	لائحة (بروتوكول) بطرسبرج ، الموقعة في	
٢٢١	الرابع من أبريل سنة ١٨٢٦ . . .	
الملحق السابع -	سرد رواية الحملة السورية الثانية لفردينان برييه	٢٢٤
الملحق الثامن -	اتفاقات لندن المبرمة في سنة ١٨٤٠ وبروتوكول	
٢٤٢	سنة ١٨٤١ . . .	
الملحق التاسع -	الخط الشريف الهامونى المانع محمد على	
٢٥٥	ولاية مصر بطريق التوارث (١٣ فبراير سنة ١٨٤١)	
الملحق العاشر -	تعليمات محمد على إلى إبراهيم باشا . . .	٢٦٢
٢٦٦	فهرس المراجع . . .	
٢٧٩	فهرس اللوحات . . .	



Bibliotheca Alexandrina



0670001

مَطْبَعَةُ كَارِ النَّكْبِ وَالْوَنَاءِ الْقَوْمِيَّةِ بِالْمَنْسَرَةِ



مجلد اول